

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود
كلية التربية
قسم الثقافة الإسلامية
مصارف مكة المكرمة

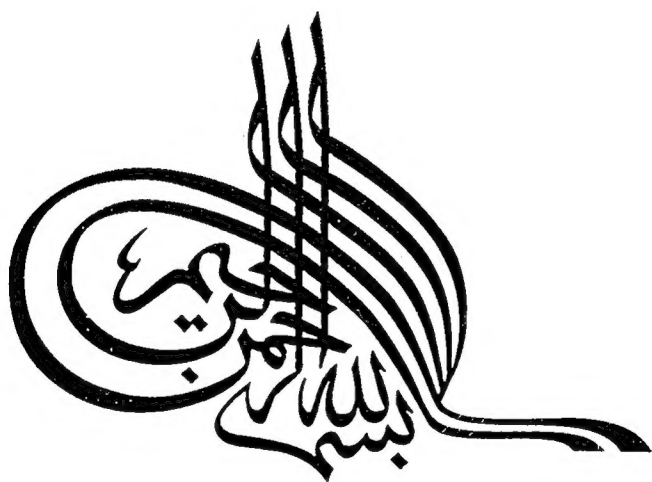
اختيارات الشنقيطي في الحدود من خلال تفسيره (أضواء البيان) دراسة ومقارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم الثقافة
الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود



أعدها الطالب
أسامة بن حسن الرتوعي
الرقم الجامعي ٤٢٠٠٢٠٣٧٦

المشرف
الدكتور / علي بن عبد الرحمن الحسون
أستاذ فقه العقوبات المشارك
بقسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية
بجامعة الملك سعود



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد:

فقد قال تعالى: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب) ^(١) وقال تعالى: (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) ^(٢) وقال صلى الله عليه وسلم: (من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع، وإن العالم ليستغفره من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر) ^(٣)، فإذا كان العلماء هم ورثة الأنبياء، فكان من حقهم عينا نشر علمهم وبيان فضلهم لينتفع الناس بعلمهم، ومن هؤلاء الأعلام الذين انتفعت الأمة بعلمهم وعطائهم العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي الذي قال فيه الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله -: (ملئ علماً من رأسه إلى أخمص قدميه) ^(٤)، ومن العنود التي تميز بها الشيخ علم الفقه، ولقد وقع اختياري على دراسة اختيارات الشيخ الشنقيطي في الحدود من خلال تفسيره (أضواء البيان). وعيه فسأقوم بقراءة تفسير أضواء البيان ثم تحديد اختيارات الشيخ في الحدود ثم مقارنتها بالمذاهب الفقهية ثم ترحيح ما يسنده الدليل وفيما يلي أوضح طريقة هذه الدراسة وحيثياتها بالتفصيل:

أولاً: أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى هدفين رئيسيين هما:

(١) سورة الزمر آية ٩.

(٢) سورة المجادلة، آية ١١.

(٣) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٥٢/١٠، سنن الترمذي ٤٧/٥، مسند الإمام أحمد ١٩٦/٥، وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود: " صحيح " ٦٩٤/٢.

(٤) ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، صاحب أضواء البيان، ص ٢٢٣، لعبد الرحمن بن عبد العزيز السديس.

١- بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بالحدود الموجودة في تفسير (أضواء البيان) التي للشيخ الشنقيطي اختيار فيها.

٢- إبراز رأي واختيار الشيخ الشنقيطي -رحمه الله تعالى- في مسائل الحدود الموجودة في تفسير أضواء البيان.

ثانياً: الدراسات السابقة:

إن جمع اختيارات الشيخ الشنقيطي - رحمه الله تعالى - من خلال تفسيره (أضواء البيان) ودراسة هذه الاختيارات دراسة مقارنة مما لا أعلم أن أحداً كتب فيه من قبل، وذلك بالرجوع إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والجامعة الإسلامية وجامعة أم القرى وجامعة الملك سعود.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

- ١- إن اختيارات الشيخ الشنقيطي مستنبطة من كتاب الله عز وجل.
- ٢- شمولية الشيخ فهو عالم في التفسير والحديث والفقه وأصوله واللغة العربية وغيرها من العلوم مما يجعل اختياراته موفقه.
- ٣- اعتماد الشيخ في ترجيحه في المسائل الخلافية على صحة الدليل، فالشيخ من العلماء الذين ينظرون إلى ذات القول بغض النظر عن قائله فهو مع صاحب الدليل القوي ولا يتعصب لمذهب معين ولا لقول قائل معين.
- ٤- اهتمامه بتخريج الأحاديث والحكم عليها اهتماماً عظيماً.
- ٥- تأصيله للمسائل التي تحتاج إلى تأصيل واستدلاله ببعض القواعد الأصولية.
- ٦- الدقة في الاستدلال والمناقشة.

رابعاً: حدود الدراسة:

ستشتمل هذه الدراسة إن شاء الله على جميع اختيارات الشيخ الشنقيطي في الحدود مع دراستها دراسة مقارنة.

خامساً: منهج الدراسة:

سيكون منهجي في البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي مع المقارنة والموازنة.

سادساً: إجراءات الدراسة:

- ١- جمع اختيارات الشيخ في الحدود الموجودة في تفسير أضواء البيان.
 - ٢- دراسة المسائل والأحكام وذلك على النحو التالي:
 - أ. عرض المسألة الخلافية، وذلك بإيراد اختيار الشيخ الشنقيطي.
 - ب. عرض أقوال أهل العلم في المسألة مع الأدلة.
 - ج. ذكر الراجح من الأقوال مع ذكر سبب الترجيح.
 - ٣- عزو الآيات إلى سورها وترقيمها.
 - ٤- تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بذلك، وإذا كان في غيرهما خرجته من مصدره مع بيان درجة الحديث بنقل كلام أهل الحديث عنه.
 - ٥- ترجمة الأعلام الواردة في البحث غير المشهورين.
 - ٦- نسبة أقوال الأئمة إلى مصادرها بالرجوع إلى مصادر المذهب نفسه.
 - ٧- وضع خاتمة في نهاية البحث توضح فيها النتائج التي خلصت إليها.
 - ٨- وضع فهرس تشتمل على ما يلي:
 - أ. فهرس الآيات القرآنية.
 - ب. فهرس الأحاديث النبوية.
 - ج. فهرس الآثار.
 - د. فهرس الأعلام.
 - هـ. فهرس مراجع البحث.
 - و. فهرس الموضوعات.
- سابعاً: أجزاء البحث:

الفصل التمهيدي ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي وفيه عشرة مطالب:
- المطلب الأول: نسبه، ولادته، نشأته.
- المطلب الثاني: طلبه للعلم وشيوخه فيه.

المطلب الثالث: مذهبه.

المطلب الرابع: رحلاته.

المطلب الخامس: أعماله ومناصبه.

المطلب السادس: منهجه في القضاء والتدريس.

المطلب السابع: آثاره العلمية.

المطلب الثامن: عقيدته.

المطلب التاسع: تلاميذه وأقوال العلماء فيه.

المطلب العاشر: وفاته.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في التفسير وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج المؤلف العام في التفسير.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في المسائل الفقهية وكيفية اختياراته.

الفصل الأول: اختيارات الشنقيطي في حد الزنى وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

التمهيد:

أولاً: تعريف الحد.

ثانياً: تعريف الزنى.

ثالثاً: تعريف الإقرار.

رابعاً: تعريف الشهادة.

خامساً: تعريف التغريب.

سادساً: تعريف اللواط.

المبحث الأول: طرق إثبات جريمة الزنى وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإقرار وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المعتبر في عدد الإقرارات في الزنى.

المسألة الثانية: رجوع المقر عن إقراره.

المسألة الثالثة: عقوبة المقر بالزنى بامرأة وهي تكذيبه.

المطلب الثاني: الشهادة وفيه سبع مسائل:

- المسألة الأولى: اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى.
- المسألة الثانية: اختلاف الشهود وفيه ثلاثة فروع:
- الفرع الأول: اختلاف الشهود في المكان.
- الفرع الثاني: اختلاف الشهود في الطوع والكراهية.
- الفرع الثالث: اختلاف الشهود في ملبس الزاني.
- المسألة الثالثة: الحكم في الشهود إذا لم يكتملوا.
- المسألة الرابعة: اشتراط عدالة الشهود.
- المسألة الخامسة: اجتماع البيئة والإقرار غير التام.
- المسألة السادسة: رجوع البيئة.
- المسألة السابعة: التقادم في جريمة الزنى.
- المطلب الثالث: ظهور الحمل من غير زوج ولا سيد.
- المبحث الثاني: التغريب وفيه خمسة مطالب:
- المطلب الأول: تغريب الزاني البكر.
- المطلب الثاني: مسافة التغريب.
- المطلب الثالث: مكان تغريب الغريب.
- المطلب الرابع: تغريب العبد والأمة.
- المطلب الخامس: سجن المغرب.
- المبحث الثالث: الأحكام المتعلقة بالزاني المحصن وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: الإحصان وفيه مسألتان:
- المسألة الأولى: معنى الإحصان.
- المسألة الثانية: اشتراط الإسلام للإحصان.
- المطلب الثاني: الجمع بين الجلد والرجم على المحصن.
- المطلب الثالث: الحفر للمرجوم.
- المطلب الرابع: من يبدأ بالرجم.
- المبحث الرابع: حد الأمة الزانية.

المبحث الخامس: عقوبة اللاتط.

الفصل الثاني: اختيارات الشنقيطي في حد القذف وفيه تمهيد وستة مباحث:
التمهيد: تعريف القذف.

المبحث الأول: مرَدُّ الحق في حد القذف.

المبحث الثاني: القذف باللفظ الصريح وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: قذف الرجل لرجل وتصديق رجل آخر له.

المطلب الثاني: قول الرجل لآخر: أخبرني فلان أنك زنت.

المطلب الثالث: قول الرجل لآخر: أنت أزنى من فلان.

المطلب الرابع: قول الرجل لرجل: يا زانية أو قوله للمرأة: يا زانية.

المطلب الخامس: قول الرجل لآخر: زنأت.

المطلب السادس: قول الرجل لآخر: يا قرنان أو يا ديوث أو ياكشخان ونحوها.

المبحث الثالث: القذف بالتعريض وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حد القذف بالتعريض المفهم للقذف.

المطلب الثاني: إذا قال لرجل: يا من وطئ بين الفخذين.

المطلب الثالث: القذف بنفي النسب.

المبحث الرابع: أحكام القذف المختصة بالعبيد وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مقدار حد العبد إذا قذف حرّاً.

المطلب الثاني: قذف أم الولد.

المطلب الثالث: قذف من يُظن أنه عبد فبان حرّاً.

المبحث الخامس: قذف الجماعة وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قذف الجماعة بكلمة واحدة.

المطلب الثاني: قذف الجماعة بكلمات متعددة.

المبحث السادس: مسائل متفرقة في القذف وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: قذف الأنتى غير البالغة والذكر غير البالغ.

المطلب الثاني: قذف الوالد لولده.

المطلب الثالث: قذف الأم.

المطلب الرابع: قذف الميت.

المطلب الخامس: قذف الملائعة أو قذف ابنها.

المطلب السادس: قذف المحصن عدة مرات بعد إقامة الحد على القاذف.

المطلب السابع: من قذف رجلاً بالزنى ولم يقم عليه الحد حتى زنى المقذوف.

المطلب الثامن: قذف المحدث في الزنى.

المطلب التاسع: الشخص إذا قذفه آخر بالزنى وهو يعلم في نفسه أن القاذف صادق.

الفصل الثالث: اختيارات الشنقيطي في حد الحراة وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

التمهيد: تعريف الحراة.

المبحث الأول: عقوبة المحارب.

المبحث الثاني: المراد بنفي المحارب.

المبحث الثالث: اشتراط المكافأة في قتل الحراة.

المبحث الرابع: حكم المعين في حد الحراة.

المبحث الخامس: سقوط الحد عن المحاربين إذا كان بينهم صبي أو مجنون أو أب المقطوع عليه.

الفصل الرابع: اختيارات الشنقيطي في حد الردة وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: تعريف الردة.

المبحث الأول: تارك الصلاة وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم تارك الصلاة عمداً قهواً وتكاسلاً مع اعترافه بوجوبها.

المطلب الثاني: عقوبة تارك الصلاة.

المبحث الثاني: قتل الساحر.

المبحث الثالث: توبة المرتد وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم توبة من قذف النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف أمه.

المطلب الثاني: حكم توبة الزنديق.

الفصل الخامس: اختيارات الشنقيطي في مسائل متفرقة في الحدود وفيه مبحثان:

المبحث الأول: استيفاء الحد ممن قتل أو أتى حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه.
 المبحث الثاني: إقامة الحد على الشاعر إذا أقر في شعره بما يستوجب الحد.
 ثامناً: شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل على توفيقى في إتمام هذا البحث
 ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أعاننى لإتمام بحثى بأي شيء من الأشياء، فأشكر من
 أعاننى كتاباً أو قدم لى نصيحة.
 وأخص بالشكر شيخى الفاضل الدكتور علي بن عبد الرحمن الحسون المشرف على هذا
 البحث فقد أبدى لى ملاحظات قيمة جعلت هذا البحث بهذا المستوى، على الرغم من كثرة
 مشاغله، فأسأل الله عز وجل أن يبارك في عمره وعلمه.
 ولصاحبي الفضيلة المناقشين الكريمين الشيخ الدكتور محمد الشمراي و الشيخ الدكتور
 حسن أبو غدة أقدم الشكر على ما أمضياه من وقت و بذلاً من جهد في سبيل قراءة هذا
 البحث و تقويمه و تسديده .
 كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجامعة الملك سعود ولكنية التربية ولا سيما قسم الثقافة
 الإسلامية.
 أخيراً أقول إن هذا جهد بشر يعتريه الخلل والنقص. فإن أصبت فمن الله. وإن أخطأت فمن
 نفسي والشيطان.
 والله أسأل أن يرزقني العلم النافع والعمل الصالح.
 وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل التمهيدي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في التفسير.

المبحث الأول

ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي

وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: نسبه، ولادته، نشأته.

المطلب الثاني: طلبه للعلم وشيوخه فيه.

المطلب الثالث: مذهبه.

المطلب الرابع: رحلاته.

المطلب الخامس: أعماله ومناصبه.

المطلب السادس: منهجه في القضاء والتدريس.

المطلب السابع: آثاره العلمية.

المطلب الثامن: عقيدته.

المطلب التاسع: تلاميذه وأقوال العلماء فيه.

المطلب العاشر: وفاته.

المطلب الأول

نسبه، ولادته، نشأته

نسبه:

هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد بن أحمد نوح بن محمد بن سيدي أحمد بن المختار من أولاد أولاد الطالب أوبك وهذا من أولاد أولاد كريير بن الموائى بن يعقوب بن جاكنا الأبرجد القبيلة الكبيرة المشهورة المعروفة بالجنكينين، ويُعرفون بتجكانت، ويرجع نسب هذه القبيلة إلى حمير^(١).

ولادته:

ولد عام ١٣٢٥ هـ عند ماء يسمى ((تَنْبِه)) من أعمال مديرية ((كيفا)) من القطر المسمى بشنقيط، وهو دولة موريتانيا الإسلامية الآن^(٢).
نشأته:

نشأ في جو يغلب عليه طلب العلم وروح الفروسية تأثراً بالوسط القبلي الذي نشأ فيه، وهو وسط تحتضنه البادية ويغلب عليه التنقل طلباً للمناخ الأفضل^(٣).

(١) ترجمة للشيخ - رحمه الله - للشيخ عطية ساء في مقدمة أضواء البيان ١/ت"١".

ملاحظة: كان ترقيم الطبعة التي اعتمدت عليها باخرف ناسخة لترجمة وبطراً لصول المقدمة وعدم كفاية الحروف فما فإنه يكررها مرة أخرى ولذلك فإني أضع بجانب الحرف رقم "١" إذا كان للمرة الأولى، ورقم "٢" إذا كان للمرة الثانية، ورقم "٣" إذا كان للمرة الثالثة.

(٢) ترجمة للشيخ - رحمه الله - ١/ت"١".

(٣) علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد المجذوب ١/١٧١.

المطلب الثاني

طلبه للعلم وشيوخه فيه

حفظ القرآن في بيت أحواله على خاله عبد الله وهو ابن عشر سنين، كما تعلم رسم المصحف العثماني وقرأ التجويد على ابن خاله سيدي محمد بن أحمد بن محمد المختار، وفي أثناء هذه القراءة درس بعض المختصرات في فقه مالك كرجز الشيخ ابن عاشر، وفي أثناءها أيضاً درس الأدب دراسة واسعة على زوجة خاله وأخذ منها مبادئ النحو كالأجرومية وتمرينات ودروس واسعة في أنساب العرب وأيامهم والسيرة النبوية، ثم بدأ بعد ذلك دراسة مختصر خليل في الفقه المالكي على الشيخ محمد بن صالح إلى قسم العبادات ثم درس عليه النصف من ألفية ابن مالك، ثم أخذ بقية الفنون على بعض الشيوخ في فنون مختلفة وكلهم من الجكيين ومن أشهرهم:

- ١- الشيخ محمد بن صالح المشهور بابن أحمد الأفرم.
- ٢- الشيخ أحمد الأفرم بن محمد المختار.
- ٣- الشيخ العلامة أحمد بن عمر.
- ٤- الفقيه الكبير محمد النعمة بن زيدان.
- ٥- الفقيه الكبير أحمد بن مؤد.
- ٦- العلامة المتبحر في الفنون أحمد فال بن آده.

وقد أخذ من هؤلاء الشيوخ كل الفنون إلا المنطق وآداب البحث والمناظرة فقد حصله بالمطالعة^(١).

وكان الشيخ يحفظ ألفية ابن مالك، وألفية العراقي، وألفية مراقي السعود ويحفظ من الشعر الشيء الكثير، كما كان يحفظ أكثر أحاديث البخاري ومسلم^(٢).

(١) ترجمة للشيخ - رحمه الله - ١/ذ(١)، ض (١)، ط(١)، غ(١)، أ(٢).

(٢) جهرد الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف لعبد العزيز الطريان ٦١/١.

المطلب الثالث

مذهبه

سبق أن ذكرنا في المطلب السابق أن الشيخ درس بعض المختصرات في فقه مالك كرجز ابن عاشر ثم إنه درس مختصر خليل في الفقه المالكي. ولقد ألف الشيخ في بلاده رجزاً في فروع مذهب مالك يختص بالعقود من البيوع والرهون وهو آلاف متعددة^(١).

فهل هذا يدل على أن الشيخ كان مالكي المذهب؟

الحقيقة أن منهج الدراسة في بلاده كان منصباً أكثر ما يكون على الفقه وفي مذهب مالك فقط، وعلى العربية والأصول والسيرة والتفسير، ولكن الشيخ لما قرر البقاء والتدريس في المسجد النبوي وجد من يمثل المذاهب الأربعة ومن يناقش فيها، فكان لا بد من دراسة بقية المذاهب بالإضافة إلى مذهب مالك، وبما أن الخلاف المذهبي لا ينهيه إلا الحديث أو القرآن فكان لزاماً على الشيخ التوسع في دراسة الحديث، وقد ساعد الشيخ على هذا التوسع ما هو متمكن فيه من الأصول والعربية وغيرهما.

وقد ظهر ذلك في منهجه في تفسيره لآيات الأحكام من أضواء البيان فقد خالف الشيخ مالكا في أضواء البيان في أكثر من مائة وعشرين موضعاً بل بين إشكال مذهبه في بعض المسائل^(٢).

يتبين لنا مما سبق أن دراسة الشيخ للمذهب المالكي في بلاده في بداية طلبه للعلم كان بسبب أنه هو المذهب السائد في بلده، وأن الشيخ حينما استقر في المدينة النبوية وبدأ يدرس في المسجد النبوي قام بدراسة بقية المذاهب الأخرى، وهذا يظهر من خلال ترجيحاته الفقهية في أضواء البيان، فالشيخ لم يكن يتبنى مذهباً من المذاهب الأربعة بل كان يقرر ما يرى أن الدليل يبرحه، وسيتبين لنا هذا إن شاء الله عند دراسة اختيارات الشيخ في مسائل الحدود في هذا البحث.

بناء على ذلك فإننا لا نستطيع أن ننسب الشيخ لأحد المذاهب الأربعة .

(١) ترجمة للشيخ - رحمه الله - ١/ ط (١).

(٢) منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان ص ١٤٧.

المطلب الرابع

رحلاته

لم يرتحل الشيخ إلى غير بلده لطلب العلم كما هي عادة كثير من طلاب العلم، بل اكتفى في أخذ العلم على علماء بلده، ولعل من أسباب ذلك ما كانت تزخر به بلاده في ذلك الوقت من العلماء الأفاضل الذين وجد فيهم الكفاية لما يحتاج إليه^(١).

وكان خروجه من بلده لأداء فريضة الحج وقد سافر عن طريق البر وكتب في سفره هذا رحلة ضمنها مباحث مفيدة، وكان خروجه من بلده على نية العودة، ولكن بعد وصوله إلى الأماكن المقدسة رغب في البقاء^(٢).

وقد رحل الشيخ بعد ذلك إلى الرياض حينما افتتح المعهد العلمي فيها سنة ١٣٧١ هـ، ثم افتتحت كليتا الشريعة واللغة العربية، واختير للتدريس في المعهد والكليتين، بعد ذلك عاد إلى المدينة عام ١٣٨١ هـ حين افتتحت الجامعة الإسلامية وبدأ في التدريس فيها^(٣).

وقد كانت فكرة الجامعة الإسلامية إرسال بعثات إلى الأقطار الإسلامية، فكان الشيخ على رأس بعثة الجامعة إلى عشر دول إفريقية بدأت بالسودان وانتهت بموريتانيا ثم عاد إلى المدينة^(٤).

(١) منسك الإمام الشنقيطي للدكتور عبد الله الطيار والدكتور عبد العزيز الخليلان ٢٣/١.

(٢) ترجمة للشيخ - رحمه الله - ١/ك "٢".

(٣) ترجمة للشيخ - رحمه الله - ١/ص "٢".

(٤) ترجمة للشيخ - رحمه الله - ١/خ ((٢))، ذ((٢)).

المطلب الخامس

أعماله ومناصبه

كانت أعماله قبل مجيئه إلى المملكة كعمل أمثاله من العلماء الدرس والفتيا ولكنه مع هذا اشتهر بالقضاء^(١).

أما أعماله بعد مجيئه إلى المملكة فهي كما يلي:

- ١- كان مدرساً في المسجد النبوي، وقد فسر القرآن فيه مرتين^(٢).
- ٢- درّس في المعاهد والكلليات بالرياض^(٣).
- ٣- درّس في الجامعة الإسلامية في المدينة حتى توفي وهو مدرس فيها^(٤).
- ٤- كان أحد أعضاء هيئة كبار العلماء بالمملكة^(٥).
- ٥- كان أحد أعضاء المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي^(٦).

(١) ترجمة للشيخ-رحمه الله- ١/٢٠٢.

(٢) ترجمة للشيخ-رحمه الله- ١/٢٠٢.

(٣) ترجمة للشيخ-رحمه الله- ١/ص ٢٠٢.

(٤) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف ١/٧١.

(٥) ترجمة للشيخ-رحمه الله- ١/د ٢٠٢.

(٦) ترجمة للشيخ-رحمه الله- ١/ض ٢٠٢.

المطلب السادس

منهجه في القضاء والتدريس

كان الشيخ يقضي بين الناس لما كان في بلده، وقد كان منهجه في القضاء أنه إذا جاءه المتخاصمان استكتبهما رغبتهما في التقاضي إليه وقبولهما ما يقضي به، ثم يطلب من المدعي أن يكتب دعواه، وبعد ذلك يكتب جواب المدعى عليه أسفل كتابة الدعوى، ويكتب الحكم مع الدعوى والإجابة، بعد ذلك يقول لهما: اذهبا بها إلى من شئتما من الشيوخ أو الحكام أما الشيوخ فيصدقون عليها مباشرة، وأما الحكام فينفذون حكمه حالاً. وكان يقضي في كل شيء إلا في الدماء والحدود^(١).

أما منهجه في التدريس فكان يفتح حلقة دروس التفسير مثلاً بأن يتلو أحد التلاميذ الآيات المراد تفسيرها، فإذا انتهى التلميذ من القراءة بدأ الشيخ ببيان المفردات وما يتعلق بها من معان وإعراب مستعيناً على ذلك بما لا يخص من شواهد اللغة، ثم يأتي إلى الأحكام إن كان موضوع الآية فقهاً فيذكر الأقوال والأدلة وما ترجح له، وإذا كان مضمون الآية قصصياً عمد إلى عناصر القصة فاستخرج غيرها وربط الحاضر بالماضي، وقد كان في هذه الدروس بحراً لا يدرك البصر عمقه^(٢).

(١) ترجمة للشيخ-رحمه الله-١/ي"٢".

(٢) علماء ومفكرون عرفتهم ١/١٨١.

المطلب السابع

آثاره العلمية

للشيخ مؤلفات عديدة، منها ما ألفه في بلاده، ومنها ما ألفه في المملكة العربية السعودية، أما المؤلفات التي في بلاده فهي ما يلي:

- ١- خالص الجمان: وهو نظم يختص بأنساب العدنانيين، وقد ألفه قبل البلوغ وبعد البلوغ دفنه لأن تأليفه كان على نية التفوق على الأقران، وليس خالصاً لله عز وجل.
 - ٢- رجز في فروع مذهب مالك يختص بالعقود من البيوع والرهون.
 - ٣- ألفية في المنطق.
 - ٤- نظم في الفرائض.
- كل هذه المؤلفات مخطوطة.
- أما مؤلفاته هنا فهي ما يلي:

- ١- منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز.
 - ٢- دفع إيهام الاضطراب عن أي الكتاب.
 - ٣- مذكرة الأصول على روضة الناظر.
 - ٤- آداب البحث والمناظرة.
 - ٥- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن.
- وهو الكتاب الذي نحن بصدد أخذ الاختيارات منه.
- كما أن له العديد من المحاضرات وهي كما يلي:

- ١- آيات الصفات.
 - ٢- حكمة التشريع.
 - ٣- المثل العليا.
 - ٤- المصالح المرسل.
 - ٥- حول شبهة الرقيق.
- وهذه المحاضرات كلها طبعت^(١).

(١) ترجمة للشيخ - رحمه الله - ١/١ "ب"، "٣".

المطلب الثامن

عقيدته

كانت العقيدة السائدة في موريتانيا هي العقيدة الأشعرية، ولكن هذا لا يعني أن جميع الناس على هذا المعتقد وليس فيهم سلفيون، بل لا يخلو زمان أو مكان من أفراد مصلحين على عقيدة صحيحة ومن هؤلاء الشيخ محمد الأمين الشنقيطي الذي كان على منهج السلف الصالح، ويدل على ذلك أنه حين سئل عن مذهب أهل السنة في آيات الصفات وأحاديثها في مديرية " النعمة " في موريتانيا قبل أن يأتي إلى المملكة فأجاب بقوله:

((إن المذهب الذي يسلم صاحبه من ورطتي التعطيل والتشبيه هو مذهب سلف هذه الأمة من الصحابة و القرون المشهود لهم بالخير وأئمة المذاهب وعامة أهل الحديث، وهو الذي لا شك أنه الحق الذي لا غبار عليه، و ضابطه مجانبة أمرين: وهما التعطيل والتشبيه، فمجانبة التعطيل هي أن تثبت لله جل وعلا كل وصف أثبتته لنفسه، أو أثبتته له نبيه صلى الله عليه وسلم، إذ من الضروري أنه لا يصف الله أعلم بالله من الله، ولا من رسول الله صلوات الله وسلامه عليه الذي قال عنه ربه (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)^(١)، (أأنتم أعلم من الله)^(٢)، (ومن أصدق من الله حديثاً)^(٣)، (ومن أصدق من الله قيلاً)^(٤).

ومجانبة التشبيه هي أن تعلم أن كل وصف أثبتته الله جل وعلا لنفسه أو أثبتته له نبيه صلى الله عليه وسلم، فهو ثابت له حقيقة على الوجه البالغ من كمال العلو والرفعة والشرف ما يقطع علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير)^(٥)، (فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون)^(٦)، (ولم يكن له كفواً أحد)^(٧). فالشيخ كان على معتقد السلف قبل قدومه إلى المملكة^(٨))).

(١) سورة النجم، الآيات ٣، ٤

(٢) سورة البقرة، آية ١٤٠

(٣) سورة النساء، آية ٨٧

(٤) سورة النساء، آية ١٢٢

(٥) سورة الشورى، آية ١١.

(٦) سورة النحل، آية ٧٤

(٧) سورة الإخلاص، آية ٤.

(٨) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف ١/ ٦٣ ، ٦٤

المطلب التاسع

تلاميذه وأقوال العلماء فيه

تلاميذه كثر، وذلك لأنه قضى أكثر حياته في التدريس في الجامعات والمساجد وغيرها^(١). ومن أبرز هؤلاء التلاميذ:

- ١- سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز.
 - ٢- الشيخ حماد الأنصاري.
 - ٣- الشيخ صالح بن محمد اللحيدان.
 - ٤- الشيخ محمد بن صالح العثيمين.
 - ٥- الشيخ عبد الله بن غديان.
 - ٦- الشيخ عبد المحسن العباد.
 - ٧- الشيخ عطية محمد سالم.
 - ٨- الشيخ الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد.
 - ٩- ابنه الدكتور عبد الله.
 - ١٠- ابنه الدكتور محمد المختار.
- وغيرهم كثر يتعذر الإحاطة بذكرهم جميعاً^(٢).

أقوال العلماء فيه:

- ١- قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز: ((أعرف عن الشيخ المذكور العلم الواسع بالتفسير واللغة العربية وأقوال أهل العلم في تفسير كتاب الله عز وجل، والزهد والورع، والتثبت في الأمور، ومن سمع حديثه حين يتكلم في التفسير يعجب كثيراً من سعة علمه وإطلاعه وفصاحته وبلاغته، ولا يمل سماع حديثه، فرحمه الله رحمة واسعة، ونفع المسلمين بعلومه))^(٣).

(١) ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي لعبد الرحمن السديس ص ٢١٢

(٢) ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي من ص ٢١٣ إلى ص ٢٢٠.

(٣) ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٢٢٤.

- ٢- قال العلامة محمد ناصر الدين الألباني: ((من حيث جمعه لكثير من العلوم ما رأيت مثله))^(١).
- ٣- قال الشيخ الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد: ((لو كان في هذا الزمان أحد يستحق أن يسمى شيخ الإسلام لكان هو))^(٢).

(١) ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٢٢٥.

(٢) ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ٢٢٨.

المطلب العاشر

وفاته

توفي ضحى يوم الخميس ١٣٩٣/١٢/١٧ هـ، وكانت وفاته بمكة المكرمة مرجعه من الحج، ودفن بمقبرة المعلاة بمكة، وصلى عليه سماحة رئيس الجامعة الإسلامية آنذاك سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في الحرم المكي بعد صلاة الظهر من ذلك اليوم، وفي ليلة الأحد ١٢/٢٠ أقيمت عليه صلاة الغائب بالمسجد النبوي، وصلى عليه فضيلة الشيخ عبد العزيز ابن صالح إمام وخطيب المسجد النبوي آنذاك^(١).

(١) ترجمة الشيخ - رحمه الله - ١/ك"١".

المبحث الثاني منهج المؤلف في التفسير

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج المؤلف العام في التفسير.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في المسائل الفقهية وكيفية اختياراته.

المطلب الأول

منهج المؤلف العام في التفسير

يُنَّ الشيخ خطته في الكتاب فقال: ((واعلم أن من أهم المقصود بتأليفه أمران: أحدهما: بيان القرآن بالقرآن لإجماع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله، إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جل وعلا من الله جل وعلا، وقد التزمنا أنا لا نبين القرآن إلا بقراءة سبعة سواء كانت قراءة أخرى في الآية المبينة نفسها أو آية أخرى غيرها، ولا نعتمد على البيان بالقراءات الشاذة، وربما ذكرنا القراءة الشاذة استشهاداً للبيان بقراءة سبعة، وقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف ليست من الشاذة عندنا ولا عند المحققين من أهل العلم بالقراءات.

الثاني: بيان الأحكام الفقهية في جميع الآيات المبينة -بالفتح- في هذا الكتاب، فإننا نبين ما فيها من الأحكام وأدلتها من السنة وأقوال العلماء في ذلك ونرجح ما ظهر لنا أنه الراجح بالدليل من غير تعصب لمذهب معين ولا لقول قائل معين، لأننا ننظر إلى ذات القول لا إلى قائله لأن كل كلام فيه مقبول ومردود إلا كلامه صلى الله عليه وسلم، ومعلوم أن الحق حق ولو كان قائله حقيراً.. إلى أن قال: قد تضمن هذا الكتاب أموراً زائدة على ذلك كتحقيق بعض المسائل اللغوية وما يحتاج إليه من صرف وإعراب والاستشهاد بشعر العرب وتحقيق ما يحتاج إليه فيه من المسائل الأصولية والكلام على الأحاديث كما ستراه إن شاء الله تعالى))^(١).

وسنشير هنا إلى بعض الميزات التي ذكرها الشيخ في مقدمته وغيرها وهي كالتالي:

١- منهجه في بيان القرآن بالقرآن:

لم يفسر الشيخ كل آية في كتاب الله، وإنما يفسر الآيات التي لها في كتاب الله ما يبينها، ومن ثم فهو يترك كثيراً من الآيات في كثير من السور لا يأتي على تفسيرها لا بقليل ولا بكثير، والسبب هو كونها لا بيان لها في كتاب الله.

والشيخ يتكلم على الآيات التي يبين بعضها بعضاً عند أول موضع منها حسب ترتيب القرآن، ولا يؤخره عنه إلا لسبب كما فعل في سورة هود حيث أخرج الكلام على الحروف المقطعة إلى أولها وقال: ((وإنما أخرنا الكلام على الحروف المقطعة مع أنه مرت سور مفتوحة بالحروف المقطعة في القرآن المكي غالباً والبقرة وآل عمران مدنيان، والغالب له الحكم، واخترنا لبيان ذلك سورة هود لأن دلالتها على المعنى المقصود -وهو أن الحروف المقطعة ذكرت في أوائل السور التي ذكرت فيها بياناً لإعجاز القرآن- في غاية الظهور والإيضاح لأن قوله تعالى: ((كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير))^(١)، بعد قوله ((الر)) واضح جداً فيما ذكرنا والعلم عند الله تعالى))^(٢).

وإذا تكلم على الآيات عند أول موضع لا يعيد الكلام عليها مرة أخرى، بل يذكر الآية ويحيل في معناها إلى الموضع الأول، وربما أجهل ما سبق ذكره إجمالاً ليربط به كلاماً جديداً، وقد يترك ذكر الآيات التي سبق بيانها فلا يذكرها ولا يحيل على ما سبق من بيان معناها طلباً للاختصار، انظر إلى قوله في سورة القصص: ((واعلم أنا ربما تركنا كثيراً من الآيات التي تقدم إيضاحها من غير إحالة عليها لكثرة ما تقدم إيضاحه))^(٣).

وقوله في آخرها: ((وقد تركنا ذكر إحالات كثيرة في سورة القصص هذه))^(٤)، وقوله في آخر سورة الدخان: ((وقد تركنا إحالات متعددة بينا فيها بعض آيات سورة الدخان هذه خشية الإطالة بكثرة الإحالة))^(٥).

٢- منهجه في البيان بالقراءات:

لقد التزم الشيخ بما ذكره في مقدمة تفسيره أنه لا يبين القرآن إلا بقراءة سبعية وأنه لا يعتمد على البيان بالقراءات الشاذة، فمن ذلك قوله في تفسير سورة المائدة ((قوله تعالى: (وأرجلكم إلى الكعبين)^(٦)، في قوله: (وأرجلكم) ثلاث قراءات: واحدة شاذة واثنان

(١) سورة هود، آية ١.

(٢) أضواء البيان ٦/٣، ٧.

(٣) أضواء البيان ٦/٤٥٥.

(٤) أضواء البيان ٦/٤٥٧.

(٥) أضواء البيان ٧/٣٢٦.

(٦) سورة المائدة، آية ٦.

متواترتان، وأما الشاذة فقراءة الرفع وهي قراءة الحسن، وأما المتواترتان فقراءة النصب وقراءة الخفض^(١)، ثم قال: ((واعلم أولاً أن القراءتين إذا ظهر تعارضهما في آية واحدة لهما حكم الآيتين كما هو معروف عند العلماء، وإذا علمت ذلك فاعلم أن قراءة (وأرجلكم) بالنصب صريح في وجوب غسل الرجلين في الوضوء، فهي تفهم أن قراءة الخفض إنما هي لمجاورة المخفوض مع أنها في الأصل منصوبة بدليل قراءة النصب، والعرب تخفض الكلمة لمجاورتها للمخفوض، مع أن إعرابها النصب أو الرفع))^(٢).

وقال في موضع آخر: ((قوله تعالى: (بل عجبنا ويسخرون)^(٣) قرأ هذا الحرف عامة القراء السبعة غير حمزة والكسائي: عجبنا بالتاء المفتوحة وهي تاء الخطاب المخاطب بها النبي صلى الله عليه وسلم، وقرأ حمزة والكسائي: بل عجبنا بضم التاء وهي تاء المتكلم، وهو الله جل وعلا، وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك أن القراءتين المختلفتين يحكم لهما بحكم الآيتين، وبذلك تعلم أن هذه الآية الكريمة على قراءة حمزة والكسائي فيها إثبات العجب لله تعالى فهي إذاً من آيات الصفات على هذه القراءة))^(٤).

وأحياناً يذكر الشيخ القراءة الشاذة استثناساً كما قال: ((وقوله تعالى: (فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا)^(٥) أي فإن آمنوا بما آمنتم به لا بشيء آخر مماثل على التحقيق، ويستأنس له بالقراءة المروية عن ابن عباس وابن مسعود: (فإن آمنوا بما آمنتم به) الآية))^(٦).

٣- منهجه في تحقيق بعض المسائل اللغوية والاستشهاد بشعر العرب:

لقد حقق الشيخ بعض المسائل اللغوية، من ذلك قوله: ((اعلم أن التحقيق إن شاء الله أن اللام في قوله: (ليكون لهم عدواً وحزناً)^(٧)، لام التعليل المعروفة بلام كي، وذلك على سبيل الحقيقة لا المجاز)^(٨)، ثم ذكر الشيخ الأدلة التي تدل على هذا الاختيار.

(١) أضواء البيان ٧/٢.

(٢) أضواء البيان، ٨/٢.

(٣) سورة الصافات، آية ١٢.

(٤) أضواء البيان، ٦/٦٨٠.

(٥) سورة البقرة، آية ١٣٧.

(٦) أضواء البيان، ٧/٣٨٠.

(٧) سورة القصص، آية ٨.

(٨) أضواء البيان، ٦/٤٥١.

والشيخ يكثر من الشواهد الشعرية عند موافقتها لبعض ما قرره الآية من ذلك قوله: ((في هذه الآية الكريمة -وهي قوله تعالى: (وخلق كل شيء فقدره تقديراً)^(١) سؤال معروف، وهو أن يقال: الخلق في اللغة العربية معناه التقدير، ومنه قول زهير^(٢):

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفري^(٣).

وقوله: (والجنة في لغة العرب البستان ومنه قول زهير:

كأن عيني في غزلي مقتلة من النواضح تسمى جنة سحاً^(٤).

٤- منهجه في تحقيق المسائل الأصولية:

لقد أكثر الشيخ من عرض المسائل الأصولية والاستدلال بها، من ذلك قوله: ((وبهذا تعلم أن التحقيق الذي دل عليه الاستقراء التام في القرآن أن الأمر بالشيء بعد تحريمه يدل على رجوعه إلى ما كان عليه قبل التحريم من إباحة أو وجوب.. إلى أن قال: وهذا هو الحق في هذه المسألة (الأصولية))^(٥)، وقوله: ((مع أن قوماً من أهل الأصول زعموا أن المجموع المنكرة في سياق الإثبات من صيغ العموم، والتحقيق أنها في سياق الإثبات لا تعم))^(٦).

٥- منهجه في إيراد الحديث للاستدلال:

كثيراً ما يذكر الشيخ الأحاديث بأسانيداً من كتب السنة، وفي الغالب أنه ينقدها معتمداً في ذلك على كلام الترمذي والدارقطني والحاكم والبيهقي والمنذري وابن حزم وابن عبد البر والنووي وابن دقيق العيد وابن القيم وابن كثير وابن حجر والشوكاني، وأحياناً يحكم على الحديث من خلال أقوال علماء الجرح والتعديل^(٧).

(١) سورة الفرقان، آية ٢.

(٢) زهير بن أبي سلمى: ربيعة بن رباح المزني، من شعراء الجاهلية وحكمائهم، ولد في مزيبة ونشأ في أسرة أدب وشعر فكان أبوه شاعراً وخاله شاعراً وأخته سلمى شاعرة وكنت اسمها كعب صاحب ((بانث سعاد)) انظر الأعلام للزركلي ٨٧/٣.

(٣) أضواء البيان ٦/٢٦٧.

(٤) أضواء البيان ٦/٢٨٢.

(٥) أضواء البيان ٤/٢.

(٦) أضواء البيان ٣/٢٩٣.

(٧) منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان ص ١٣٣، ١٣٤.

٦- منهجه في النقل عن غيره:

يكثر الشيخ من النقل عن غيره وفي الغالب يصرح بذكر من نقل عنه، وهو يستخدم في هذا المجال العبارات التالية: ((انتهى كلام القرطبي))^(١)، ((ولفظ أحمد المذكور بواسطة نقل ابن حجر في التلخيص))^(٢)، ((انتهى منه بواسطة نقل ابن القيم في زاد المعاد))^(٣)، ((بواسطة نقل ابن قدامة في المغني))^(٤) وغيرها مثلها كثير، وأحياناً لا يصرح بذكر من نقل عنه، ومن الأمثلة على ذلك قوله: ((وقال بعض أهل العلم: إن غربت الشمس من يوم النحر وهو لم يرم حمرة العقبة لم يرمها في الليل ولكن يؤخر رميها حتى تزول الشمس من الغد))^(٥).

٧- موقفه من الإسرائيليات:

لقد ذكر موقفه من الإسرائيليات بقوله: ((وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أذن لأمته أن تحدث عن بني إسرائيل^(٦) ونهاهم عن تصديقهم وتكذيبهم^(٧) خوف أن يصدقوا بباطل أو يكذبوا بحق، ومن المعلوم أن ما يروى عن بني إسرائيل من الأخبار المعروفة بالإسرائيليات له ثلاث حالات: في واحدة منها يجب تصديقه وهي ما إذا دل الكتاب أو السنة الثابتة على صدقه، وفي واحدة يجب تكذيبه وهي ما إذا دل القرآن أو السنة أيضاً على كذبه، وفي الثالثة لا يجوز التكذيب ولا التصديق كما في الحديث المشار إليه آنفاً وهي ما إذا لم يثبت في كتاب ولا سنة صدقه ولا كذبه، وهذا التحقيق تعلم أن القصص المخالفة للقرآن والسنة الصحيحة التي توجد بأيدي بعضهم زاعمين أنها في الكتب المتزلة يجب تكذيبهم فيها لمخالفتها نصوص الوحي الصحيح التي لم تحرف ولم تبدل، والعلم عند الله تعالى))^(٨).

٨- منهجه في تحقيق القضايا التاريخية:

(١) أضواء البيان ٥٠٧/٤ .

(٢) أضواء البيان ٢٥٩/٥ .

(٣) أضواء البيان ٢٧٧/٥ .

(٤) أضواء البيان ٢٨١/٥ .

(٥) أضواء البيان ٢٨٢/٥ .

(٦) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٤٩٦/٦ ، مسند الإمام أحمد ١٥٩/٢ .

(٧) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٣٣٣/١٣ .

(٨) أضواء البيان ٢٠٣/٤ ، ٢٠٤ .

يعتمد الشيخ في تحقيق القضايا التاريخية طريقة المحدثين في النقد حين يتعارض قولهم مع المؤرخين^(١)، من ذلك مثلاً قوله: ((وقد جزم البخاري في صحيحه بأن غزوة ذات قرد قبل خيبر بثلاث ليال^(٢)، وأخرج نحو ذلك مسلم في صحيحه عن إياس بن سلمة بن الأكوع^(٣) عن أبيه^(٤) قال: فرجعنا من الغزوة إلى المدينة، فوالله ما لبثنا بالمدينة إلا ثلاث ليال حتى خرجنا إلى خيبر^(٥)، فما في الصحيح أثبت مما يذكره أهل السير مما يخالف ذلك))^(٦).

٩- موقفه مما أجهل القرآن ذكره:

لم يبحث الشيخ ما أجهل القرآن ذكره لأن البحث عنه ليس فيه فائدة، فقد قال عند قوله تعالى: ((وكتبهم باسمك العظيم))^(٧): ((وما يذكر المفسرون من الأقوال في اسم كلبهم فيقول بعضهم اسمه قطير، ويقول بعضهم: اسمه حمدان إلى غير ذلك لم نطل به الكلام لعدم فائدته، ففي القرآن العظيم أشياء كثيرة لم يبينها الله لنا ولا رسوله، ولم يثبت في بيانها شيء والبحث عنها لا طائل تحته ولا فائدة فيه، وكثير من المفسرين يطنبون في ذكر الأقوال فيها بدون علم ولا جدوى، ونحن نعرض عن مثل ذلك دائماً كلون كلب أصحاب الكهف واسمه وكالبعض الذي ضرب به القتل من بقرة بني إسرائيل وكاسم الغلام الذي قتله الخضر وأنكر عليه موسى قتله وكخشب سفينة نوح من أي شجر هو وكم طول السفينة وعرضها وكم فيها من الطبقات، إلى غير ذلك مما لا فائدة في البحث عنه ولا دليل على التحقيق فيه^(٨).

(١) منهج الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام ص ١٣٤.

(٢) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٧/٤٦٠.

(٣) إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمي المدني، مشهور، لم يرو عن غير أبيه، وثقة ابن معين، مات سنة ١١٩، انظر سير أعلام النبلاء ٥/٢٤٤.

(٤) سلمة بن الأكوع، من أهل بيعة الرضوان، بايع النبي صلى الله عليه وسلم على الموت وغزا معه سبع غزوات، توفي سنة ٧٤، انظر سير أعلام النبلاء ٣/٣٢٦.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٤٢٤.

(٦) أضواء البيان، ١/٣١٤.

(٧) سورة الكهف آية ١٨.

(٨) أضواء البيان، ٤/٤٨.

١٠ - إسهاماته في حل بعض مشكلات المسلمين المعاصرة:

لقد ذكر الشيخ بعض مشكلات المسلمين المعاصرة واقترح حلولاً لها من ذلك ما ذكره عند قوله له تعالى: ((إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم))^(١)، بقوله: ((ومن هدي القرآن للتي هي أقوم هديه إلى حل المشاكل العالمية بأقوم الطرق وأعدلها، ونحن دائماً في المناسبات نبين هدي القرآن العظيم إلى حل ثلاث مشكلات هي من أعظم ما يعانى العالم في جميع المعمورة ممن ينتمي إلى الإسلام تنبيهاً بها على غيرها:

المشكلة الأولى: هي ضعف المسلمين في أقطار الدنيا في العدد والعدد عن مقاومة الكفار، وقد هدى القرآن العظيم إلى حل هذه المشكلة بأقوم الطرق وأعدلها... وذكر العلاج بعد ذلك ثم قال:

المشكلة الثانية: هي تسليط الكفار على المؤمنين بالقتل والجراح وأنواع الإيذاء مع أن المسلمين على الحق والكفار على الباطل وذكر العلاج لهذه المشكلة ثم قال:

المشكلة الثالثة: هي اختلاف القلوب الذي هو أعظم الأسباب في القضاء على كيان الأمة الإسلامية لاستنزاهة الفشل وذهاب القوة والدولة كما قال تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم))^(٢)،^(٣) ثم بعد ذلك ذكر العلاج لهذه المشكلة أيضاً، ومن ذلك وضع الحلول لمشكلة ذبح الغنم في أماكن متفرقة من منى وتركها مذبوحة ليس بقرها فقير ينتفع بها بقوله: ((ودواء ذلك الداء المنتشر في منى كل سنة أن يعلم كل مهد وكل مضح أنه يلزمه إيصال لحم ما يتقرب به إلى الفقراء فعليه إذا ذبحها أن يؤجر من يسلخها طرية حين ذبحها أو يسلخها هو ويحملها بنفسه أو بأجرة حتى يوصلها إلى المستحقين لأن الله تعالى يقول: (فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير))^(٤)، ويقول: (فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر)^(٥)، ولا يمكنه إطعام أحد من أمره الله بإطعامه إلا بإيصال ذلك إليهم ولو اجتهد في إيصاله إليهم لأمكنه ذلك لأنه قادر عليه وعنى من بسط الله يده أن يعين الحاج المتقرين

(١) سورة الإسراء آية ٩.

(٢) سورة الأنفال آية ٤٦.

(٣) أضواء البيان ٣/ ٤١٢ - ٤١٥.

(٤) سورة الحج آية ٢٨.

(٥) سورة الحج آية ٣٦.

بالدماء على طريق الإيصال إلى الفقراء بالطرق الكفيلة بتيسير ذلك كتهيئة عدد ضخم من العاملين للإيجار يوم النحر على سلخ الهدايا والضحايا طرية وحمل لحومها إلى الفقراء في أماكنهم وكتعدد مواضع الذبح في أرجاء منى وفجاج مكة ونحو ذلك من الطرق المعينة على إيصال الحقوق لمستحقيها))^(١).

المطلب الثاني

منهج المؤلف في المسائل الفقهية

سبق أن ذكرنا أن الشيخ يفسر الآيات التي لها في كتاب الله ما بينها، ولذلك ليس كل آية من آيات الأحكام تجد بسط أحكامها ما لم يكن لها بيان في كتاب الله ولذلك من الطبيعي أن نجد الشيخ يترك الكلام عن أحكام الحيض عند قوله تعالى: (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض)^(١)، بل لم يذكر هذا الجزء من الآية مطلقاً ويتكلم عنها عند قوله تعالى: (الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام وما تزداد)^(٢)،^(٣).

وقد اكتفى الشيخ بعيون المسائل الفقهية ولم يستقص الفروع عند بيانه لآيات الأحكام، وفي هذا يقول: ((وعادتنا أن الآية إن كان يتعلق بها باب من أبواب الفقه أنا نذكر عيون مسائل ذلك الباب والمهم منه وتبين أقوال أهل العلم في ذلك ونناقشها ولا نستقصي جميع ما في الباب لأن استقصاء ذلك في كتب فروع المذهب كما هو معلوم والعلم عند الله تعالى))^(٤)، وكذلك يقول بعد فراغه من ذكر عيون مسائل الوكالة: ((ومسائل الوكالة معروفة مفصلة في كتب فروع المذاهب الأربعة، ومقصودنا ذكر أدلة ثبوتها بالكتاب والسنة والإجماع، وذكر أمثلة من فروعها تنبئها بما على غيرها لأنها باب كبير من أبواب الفقه))^(٥)، ومع ذلك فإنه حين تكلم عن الآيات المتعلقة بالحج والعمرة فقد تعرض لمسائل قد لا يكون غيره قد تعرض لها ولم يفته من تلك الأحكام إلا القليل^(٦).

أما منهج الشيخ في المسائل الخلافية فهو كالتالي:

- ١ - يسلك الطريقة المعهودة في الفقه المقارن وهي سرد أقوال العلماء ثم ذكر أدلة كل قول، ومن الأمثلة على ذلك أنه حينما تكلم على حكم أكل الخيل ذكر أقوال

(١) سورة البقرة آية ٣٥.

(٢) سورة الرعد آية ٨.

(٣) منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان ص ١٢٧.

(٤) أضواء البيان ٧١/٦.

(٥) أضواء البيان ٥٥/٤.

(٦) منسك الإمام الشنقيطي ٣٧/١.

العلماء أولاً ثم ذكر أدلتهم على ذلك^(١)، ونادراً ما يعكس ذلك فيذكر الأدلة ثم يذكر القائل بكل دليل^(٢).

٢- لا يلتزم الترتيب الزمني عند عرض مذاهب العلماء فمن ذلك قوله: ((واختلف

العلماء في مسح الرأس في الوضوء هل يجب تعميمه؟ فقال مالك وأحمد وجماعة: يجب تعميمه ولا شك أنه الأحوط في الخروج من عهدة التكليف بالمسح وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يجب التعميم))^(٣).

٣- كثيراً ما يعنى بتحرير محل النزاع، ومن ذلك قوله في مسألة أكل المحرم من الصيد: ((وقد أجمع جميع العلماء على أن ما صاده محرم لا يجوز أكله للمحرم الذي صاده ولا لمحرم غيره ولا لحلال غير محرم لأنه ميتة، واختلف العلماء في أكل المحرم مما صاده حلال على ثلاثة أقوال...))^(٤).

٤- عند الشروع في عرض المسائل الفقهية أو غيرها يصدرها بقوله: ((مسائل)) أو ((تنبيهات)) أو ((فروع)) ومن الأمثلة على ذلك قوله: ((مسائل تتعلق بالاضطرار إلى أكل الميتة))^(٥)، ثم ذكر ست مسائل تحت هذا العنوان، وحينما تكلم عن مسألة الإحصار ذكر العنوان التالي: ((فروع تتعلق بهذه المسألة))^(٦)، وحينما تكلم عن كيفية صلاة الخوف قال بعد ذلك: ((تنبيهان: الأول: آية صلاة الخوف هذه من أوضح الأدلة على وجوب الجماعة))^(٧)، وأحياناً يشرع في عرض المسألة دون أن يجعل لها عنواناً كما قال في مسألة الاستطاعة في الحج: ((وأما الاستطاعة فقد نص على اشتراطها...))^(٨).

(١) أضواء البيان ٢/ ٢٢٧.

(٢) منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام ص ١٤.

(٣) أضواء البيان ٢/ ٣٢.

(٤) أضواء البيان ٢/ ١١٨.

(٥) أضواء البيان ١/ ٩٢.

(٦) أضواء البيان ١/ ١١٥.

(٧) أضواء البيان ١/ ٣١٤.

(٨) أضواء البيان ٥/ ٧٤.

- ٥- أحياناً يستهل المسائل بطرح سؤال يصور المسألة ثم يعرض المسألة جواباً لهذا السؤال، من ذلك مثلاً قوله: ((قد علمت مما مر أن الحج واجب مرة في العمر، وهل ذلك الوجوب على سبيل الفور أو التراخي؟ اختلف أهل العلم في ذلك..))^(١).
- ٦- أحياناً يستخدم أسلوب المناظرة كما في قوله: ((تنبيه: فإن قيل: قد قررتم ترجيح أن آية (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة)^(٢)، في صلاة الخوف لا في صلاة السفر، وإذن فمفهوم الشرط في قوله: (وإذا ضربتم في الأرض) يفهم منه أن صلاة الخوف في الحضر، فالجواب: أن هذا المفهوم..))^(٣).
- كيفية اختياراته:

الترتم الشيخ بالدليل، فهو يختار من الأقوال ما يؤيده الدليل، وأنا أنقل شيئاً من عباراته في هذا المعنى بإيجاز دون أن أذكر المسألة كاملة:

- أ. ((قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: الذي يظهر لي رجحانه بالدليل هو مذهب الجمهور من عدم قبول شهادة الكفار مطلقاً لأن الله يقول في المسلمين: (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون)^(٤)..))^(٥).
- ب. ((وما ذكرنا تعلم أن الأصح الذي لا ينبغي العدول عنه هو وجوب تغريب البكر سنة مع جلده مائة لصراحة الأدلة الصحيحة في ذلك، والعلم عند الله تعالى))^(٦).
- ج. ((قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: أظهر القولين عندي دليلاً أن العبد إذا قذف حراً جلد ثمانين لا أربعين وإن كان مخالفاً لجمهور أهل العلم، وإنما استظهرنا جلده ثمانين لأن العبد داخل في عموم (فاجلدوهم ثمانين جلدة)^(٧)، ولا يمكن إخراجه من هذا العموم إلا بدليل..))^(٨).

(١) أضواء البيان ١٠٨/٥.

(٢) سورة النساء آية ١٠١.

(٣) أضواء البيان ٣١٥/١.

(٤) سورة النور آية ٤.

(٥) أضواء البيان ١٧/٦.

(٦) أضواء البيان ٦٥/٦.

(٧) سورة النور آية ٤.

(٨) أضواء البيان ٩٣/٦.

د. ((ولا يجوز العدول عن ظاهر النص إلا بدليل يجب الرجوع إليه كما هو مقرر في الأصول))^(١).

هـ. ((ولا ينبغي العدول عن ظاهر القرآن إلا لدليل يجب الرجوع إليه من كتاب وسنة))^(٢).

مما تقدم من النقول وغيرها كثير في أضواء البيان يتبين لنا أن الشيخ كان رائده الدليل حتى ولو خالف الجمهور.

وغالباً ما يرجح الشيخ في المسائل الخلافية، وله عدة ألفاظ في الترجيح منها ما يلي:

أ. الصواب كما قال في حكم التقصير للمرأة في الحج والعمرة: ((والصواب عندنا وجوب تقصير المرأة جميع رأسها ويكفيها قدر الأئمة))^(٣).

ب. الأظهر عندي كما قال: ((الأظهر عندي أن من نذر جميع ماله ليصرف في سبيل الله أنه يكفيه الثلث ولا يلزمه صرف الجميع))^(٤).

ج. التحقيق كما قال: ((التحقيق منع لبس المعصفر))^(٥).

(١) أضواء البيان ١٧٦/٦.

(٢) أضواء البيان ١٣٣/٦.

(٣) أضواء البيان ٥٩٠/٥.

(٤) أضواء البيان ٦٨٢/٥.

(٥) أضواء البيان ٤٤٢/٥.

الفصل الأول

اختيارات الشنقيطي في حد الزنى

وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

التمهيد:

المبحث الأول: طرق إثبات جريمة الزنى.

المبحث الثاني: التغريب.

المبحث الثالث: الأحكام المتعلقة بالزاني المحصن.

المبحث الرابع: حد الأمة الزانية.

المبحث الخامس: عقوبة اللائط.

التمهيد

أولاً: تعريف الحد.

ثانياً: تعريف الزنى.

ثالثاً: تعريف الإقرار.

رابعاً: تعريف الشهادة.

خامساً: تعريف التغريب.

سادساً: تعريف اللواط.

أولاً: تعريف الحد في اللغة والاصطلاح:

تعريف الحد في اللغة:

الحد الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، وسميت العقوبة الشرعية حداً لأنها تفصل بين الجاني والجرائم.

ويطلق الحد ويراد به المنع، ومنه سمي السجن حداً لأنه يمنع من الخروج، وسميت عقوبة الجاني حداً لأنها تمنع المعاودة.

وحُدود الله تعالى محارمه كقوله تعالى: ((تلك حدود الله فلا تقربوها))^(١)، وحدود الله تعالى أيضاً ما حُدّه وقدره فلا يجوز تعديه، ومنه قوله تعالى: ((تلك حدود الله فلا تعتدوها))^(٢)،^(٣).

تعريف الحد في الاصطلاح:

أ. تعريف الخنقية:

عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله^(٤).

ب. تعريف المالكية:

ما وُضع لمنع الجاني من عوده لمثل فعله وزجر غيره^(٥).

ج. تعريف الشافعية:

عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله أو لآدمي أو لهما^(٦).

د - تعريف الخنابلة :

عقوبة مقدرة شرعاً في معصية لئلا تمنع من الوقوع في مثلها^(٧).

(١) سورة البقرة آية ١٨٧.

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٩.

(٣) مختار الصحاح ص ١١١، القاموس المحيط ص ٣٥٢، لسان العرب ١٤٠/٣، المطلع على أبواب المقنع ص ٣٧٠.

المغرب في ترتيب المعرب ١٨٦/١، المصباح المنير ١٢٤/١، التعريفات ص ١١٢، معجم مقاييس اللغة ٣/٢.

(٤) البحر الرائق ٢/٥، المبسوط ٣٦/٩، بدائع الصنائع ٤٨٦/٥، الدر المختار ٣/٤، اهداية ٣٨١/٢.

(٥) الفواكه الدواني ١٧٨/٢، حاشية العدوي ٢٨٨/٢.

(٦) مغني المحتاج ٤٦٠/٥، حاشية الجمل ١٣٦/٥.

(٧) مطالب أولى النهى ١٥٨/٦، كشف القناع ٧٧/٦، شرح منتهى الارادات ٣٣٥/٣.

التعريف المختار:

بإمعان النظر في التعريفات السابقة يظهر أن أفضل تعريف هو تعريف الحنفية، لكن مع إضافة أن هذه العقوبة جاءت من الشارع فيكون التعريف كالتالي: (عقوبة مقدرة شرعاً تجب حقاً لله تعالى)، أما التعريفات الباقية فإنها أدخلت ما كان حقاً للآدمي، فلم تخرج عقوبة القصاص. شرح التعريف:

عقوبة: جنس في التعريف، يشمل كل عقوبة.
مقدرة: تُخرج العقوبات غير المقدرة وهي عقوبات التعزير.
شرعاً: أن هذه العقوبات جاءت في الكتاب أو السنة.
تجب: يُخرج غير الواجب وهو القصاص أو التعزير.
حقاً لله: يُخرج ما كان حقاً للعباد كالقصاص^(١).

(١) يتشكل علينا في هذا التعريف حد القذف، فهو حق لله أو للآدمي؟ وسيأتي الكلام على هذا - إن شاء الله - عند مسألة مرد الحق في القذف.

ثانياً: تعريف الزنى في اللغة والاصطلاح:

تعريف الزنى في اللغة:

الزنى يُمد ويُقصر، فيقال: الزنى بالقصر، ويقال: الزناء بالمد، والقصر لغة أهل الحجاز، وبه جاء القرآن فقد قال تعالى: ((ولا تقربوا الزنى))^(١)، والمد لأهل نجد، ومنه قول الفرزدق^(٢):

أبا حاضرٍ مَنْ يَزْنِ يُعرف زِنَاؤُهُ
والزنى: الفجور، وزنى. بمعنى وطئ من لا تحل له، والزنا: الضيق والصعود والاحتقان والدنو واللجوء^(٣).

تعريف الزنى في الاصطلاح:

أ. تعريف الحنفية:

وطء الرجل المرأة في القُبُل في غير الملك وشبهة المنك^(٤).

ب. تعريف المالكية:

وطء مكلف مسلم فرج آدمي لا ملك له فيه باتفاق تعمداً^(٥).

ج. تعريف الشافعية:

إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشتهى ضبعاً^(٦).

د. تعريف الحنابلة:

فعل الفاحشة في قبل أو دبر^(٧).

(١) سورة الإسراء آية ٣٢.

(٢) شاعر عصره، أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة بن دحية شيبني نصري، كان وحيداً كالفردق، وهي النُضمة (أي الترغيف الضخم) مات سنة عشر ومائة، انظر سير أعلام النبلاء ٥٩٠/٤.

(٣) الصحاح للحواري ٢٣٦٨/٦، القاموس المحيظ ص ١٦٦٧، معجم من لغة ٦٧٣، تهذيب لغة ١٥٦٥/٢، لسان العرب ٣٥٩/١٤.

(٤) البحر الرائق ٣/٥، الهداية ٣٨٧/٢، مجمع الأثر ٥٨٥/١، تبيين حقائق ١٦٣٣.

(٥) التاج والإكليل ٣٨٧/٨، الفواكه الدواني ٢٠٥٠٤، شرح مختصر حبيب لمحرشي ٧٥٠/٨، مع الخبير ٢٤٥٩.

(٦) مغني المحتاج ٤٤٢/٥، نهاية المحتاج ٤٢٢/٧، تحفة المحتاج ١٠١٠٩، حاشية الخمس ١٢٨/٥، أسنى المصائب ١٢٥/٤، حاشية السحري على المنهاج ٢٠٩/٤.

(٧) مصاب أولي النهي ١٧٢/٦، كشف القناع ٨٩/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٤٣/٣، مدار السنين ٣٦٥/٢، البروص المربع ٣٠٩/٣.

التعريف المختار:

بإمعان النظر في التعريفات السابقة يظهر أن أفضلها هو تعريف الحنفية لأن التعريفات الباقية تُدخل الوطء في الدبر وهو (اللواط) في تعريف الزنى.

شرح التعريف:

وطء: جنس في التعريف، يشمل كل وطء.

القُبُل: يُخرج الوطء في الدُّبُر.

غير الملك: يُخرج وطء الزوج زوجته، ووطء الرجل أُمته.

وشبه الملك: يُخرج النكاح المختلف فيه، ووطء الرجل جارية ابنه.

ثالثاً: تعريف الإقرار في اللغة والاصطلاح:

تعريف الإقرار في اللغة:

الإقرار هو الإذعان للحق^(١)، والإقرار ضد الجحود^(٢).

تعريف الإقرار في الاصطلاح:

أ. تعريف الحنفية:

إخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه^(٣).

ب. تعريف المالكية:

خبر يوجب حكم صدقه على قائله^(٤).

ج. تعريف الشافعية:

إخبار عن حق سابق^(٥).

د. تعريف الحنابلة:

إظهار المكلف الرشيد المختار ما عليه لفظاً أو كتابة أو إشارة بما يكن صدقه فيه^(٦).

بإمعان النظر في التعريفات السابقة يظهر أنها تعريفات متقاربة كلها تفيد إخبار الشخص عن إثبات حق لغيره على نفسه، سواء كان لله عز وجل أو للآدمي.

(١) لسان العرب ٨٨/٥، القاموس المحيظ ص ٥٩٣.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٨/٥.

(٣) فتح القدير ٣١٧/٨، الفتاوى الهندية ١٥٦/٤، تبيين الخلفاء ٢/٥.

(٤) شرح مختصر خليل ٨٦/٦، منح الخليل ٤١٩/٦، مواهب الخليل ٢١٦/٥، شرح حدود ابن عرفة ٤٤٣/٢.

(٥) أسنى المطالب ٢٨٧/٢، تحفة المحتاج ٣٥٤/٥، معى المحتاج ٢٦٨/٣، نهاية المحتاج ٦٤/٥، انوار الشهية ٣ ١٩٦.

(٦) الإنصاف ١٢٥/١٢، كنشاف القضاء ٤٥٢/٦، شرح منتهى الإرادات ٦١٧/٣.

رابعاً: تعريف الشهادة في اللغة والاصطلاح:

تعريف الشهادة في اللغة:

الشهادة خبر قاطع، والمشاهدة المعاينة، وشهده شهوداً أي حضره فهو شاهد وقوم شهود أي حضور، وشهد له بكذا أي أدى ما عنده من الشهادة فهو شاهد^(١).

تعريف الشهادة في الاصطلاح:

أ. تعريف الحنفية:

إخبار صدق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء^(٢).

ب. تعريف المالكية:

إخبار حاكم عن علم ليقضي بمقتضاه^(٣).

ج. تعريف الشافعية: إخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص^(٤).

د. تعريف الحنابلة:

الإخبار بما علمه بلفظ أشهد أو شهدت^(٥).

التعريف المختار:

بإمعان النظر في التعريفات السابقة يظهر أن أفضل تعريف هو تعريف المالكية وهو (إخبار حاكم عن علم ليقضي بمقتضاه) لأن بقية التعريفات اشترطت لصحة الشهادة أن تكون بلفظ خاص وهو أشهد أو شهدت، والذي يظهر أنه ليس بشرط لعدم ورود نص صريح في الاختصار على لفظ أشهد وفي هذا يقول ابن القيم: ((وليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موضع واحد يدل على اشتراط لفظ الشهادة، ولا عن رجل واحد من الصحابة، ولا قياس. ولا استنباط يقتضيه بل الأدلة المتضاربة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ولغة العرب تنفي ذلك))^(٦).

(١) مختار الصحاح ص ٣٠٦، القاموس المحيظ ص ٣٧٢، لسان العرب ٨٨/٥.

(٢) فتح القدير ٣٦٤/٧، الفتاوى الهندية ٤٥٠/٣، الدر المختار ٤٦١/٥.

(٣) الشرح الكبير ١٦٤/٤.

(٤) تحفة المحتاج ٢١١/١٠، نهاية المحتاج ٢٩٢/٨، حاشية الخمل ٣٧٧/٥.

(٥) شرح منتهى الإرادات ٥٧٥/٣، كشف القناع ٤٠٤/٦، الروض المربع ٤١٥/٣.

(٦) الطرق الحكمية ص ١٧١.

خامساً: تعريف التغريب في اللغة الاصطلاح:

تعريف التغريب في اللغة:

النفي عن البلد، وِغَرَبَ أي بَعُدَ، ويقال: اغرب عني أي تباعد^(١).

تعريف التغريب في الاصطلاح:

النفي من البلد الذي حدث فيه الزنى إلى بند آخر^(٢).

(١) لسان العرب ١/٦٤٠، مختار الصحاح ص ٤١٤، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٤٩.

(٢) بيل الأوضار ٧/١٠١، المصنع على أبواب المنع ص ٣٧١، الموسوعة الفقهية ١٣/٤٧.

سادساً: تعريف اللواط في اللغة والاصطلاح:

تعريف اللواط في اللغة:

اللوواط تطيين الخوض وإصلاحه من اللصوق^(١).

تعريف اللواط في الاصطلاح:

عمل قوم لوط وهو إتيان الذكور في أدبارهم^(٢).

(١) لسان العرب ٣٩٤/٧، القاموس المحيط ص ٨٨٦.

(٢) حاشية العدوي ٣٢٦/٢، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٢٥٠/١، مضع عمى أنواب نفع ص ٣٧١.

المبحث الأول طرق إثبات جريمة الزنى

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإقرار.

المطلب الثاني: الشهادة.

المطلب الثالث: ظهور الحمل من غير زوج ولا سيد.

المطلب الأول الإقرار

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المعتبر في عدد الإقرارات في الزنى.

المسألة الثانية: رجوع المقر عن إقراره.

المسألة الثالثة: عقوبة المقر بالزنى بامرأة وهي تكذيبه.

المسألة الأولى

المعتبر في عدد الإقرارات في الزنى

الزاني إذا أقر على نفسه فإنه يؤخذ بإقراره ويعاقب، ولكن الفقهاء اختلفوا هل يكفي الإقرار مرة واحدة أو لا يكفي؟.

اختار الشيخ أن المعتبر في عدد الإقرارات في الزنى هو حسب حال المقر فيقام الحد بعد الإقرار مرة واحدة على من عُرفت صحة عقله وصحوه من السكر وسلامة إقراره من المبطلات، ولا بد من الإقرار أربع مرات في حق من كان ملتبساً في صحة عقله واختلاله وسكره حتى يقام عليه الحد، فقد قال: ((أظهر قولي أهل العلم في هذه المسألة عندي هو الجمع بين الأحاديث الدالة على اشتراط الأربع، والأحاديث الدالة على الاكتفاء بالمرة الواحدة، لأن الجمع بين الأدلة واجب متى ما أمكن، لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، ووجه الجمع المذكور هو حمل الأحاديث التي فيها التراخي عن إقامة الحد بعد صدور الإقرار مرة على من كان أمره منتبساً في صحة عقله واختلاله، وفي سكره، وصحوه من السكر، ونحو ذلك، وحمل أحاديث إقامة الحد بعد الإقرار مرة واحدة على من عُرفت صحة عقله وصحوه من السكر، وسلامة إقراره من المبطلات، وهذا الجمع رجحه الشوكاني في نيل الأوطار^(١))).^(٢)

وقد اختلف أهل العلم في المعتبر في عدد الإقرارات على ثلاثة أقوال:

١- أن المعتبر في عدد الإقرارات هو حسب حال المقر.

٢- حد الزنى لا يثبت إلا بالإقرار أربع مرات.

٣- حد الزنى يثبت بالإقرار مرة واحدة فقط.

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

(١) نيل الأوطار ١١٧/٧.

(٢) أضواء البيان ٣٢/٦.

القول الأول: أن المعتبر في عدد الإقرارات هو حسب حال المقر فيقام الحد بعد الإقرار مرة واحدة على من عرفت صحة عقله، ولا بد من الإقرار أربع مرات على من كان ملتبساً في صحة عقله.

هذا هو اختيار الشيخ، وقد رجحه الشوكاني ولم أجد أحداً قبل الشوكاني قد جمع بين الأحاديث هذا الجمع.

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١ - الأحاديث التي ذكرت الإقرار أربع مرات، وستأتي - إن شاء الله - ضمن أدلة القول الثاني.

٢ - الأحاديث التي ذكرت الإقرار مرة واحدة، وستأتي - إن شاء الله - ضمن أدلة القول الثالث.

ويبين الشيخ وجه الجمع بين الأدلة فيقول: ((ومما يؤيده أن جميع الروايات التي يفهم منها اشتراط الأربع كلها في قصة ماعز، وقد دلت روايات حديثة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدري أجنون هو أم لا، صاح هو أو سكران، بدليل قوله له في الحديث المتفق عليه: (أبك جنون)، وسؤاله صلى الله عليه وسلم لقومه عن عقله، وسؤاله صلى الله عليه وسلم أشرب خمرأ فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر. وكل ذلك ثابت في الصحيح، وهو دليل قوي على الجمع بين الأحاديث كما ذكرنا، والعنم عند الله تعالى))^(١).

القول الثاني: حد الزنى لا يثبت إلا بالإقرار أربع مرات.

وهو مذهب الحنفية^(٢) والحنابلة^(٣) وابن أبي ليلى^(٤)،^(٥).

(١) أضواء البيان ٣٢/٦.

(٢) المبسوط ٩١/٩، بدائع الصنائع ٥١٣/٥، فتح القدير ٢١٨/٥، البحر الرائق ٦/٥، الهداية ٣٨٢/٢.

(٣) كشف القناع ٩٨/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٤٩/٣، مدار تيسيل ٣٧٠/٢، شرح الزركشي ٢٩٣/٦، الإنصاف ٨٨/١٠.

(٤) أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى، كان من أكابر تابعي الكوفة، ولد لست سنين بقرين في خلافة عمر - يعني سنة ثمان عشرة للهجرة - وقتل بدحيل، وقيل غرق في نهر البصرة، وقيل فقد بدير اخماحه سنة ثلاث ومائين في وقعة ابن

الأشعث. انظر وفيات الأعيان ١٢٦/٣.

(٥) المعني ٣٥٤/١٢، إجموع ٧٠/٢٢، المبسوط ٩١/٩، الإشراف على مذاهب أهل النعمان لأن المنذر ١٦/٢.

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فناده، فقال: يا رسول الله إني زنيت، فأعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (أبك جنون)، فقال: لا، قال: (فهل أخصنت؟)، قال: نعم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أذهبوا به فارجموه)^(١).

٢- عن سليمان بن بريدة^(٢) عن أبيه^(٣) قال: جاء ما عز بن مالك^(٤) إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله طهرني، فقال: (ويحك ارجع فاستغفر الله وتب إليه)، قال: فرجع غير بعيد، ثم جاء فقال: يا رسول الله طهرني، فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك، حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فيم أطهرك؟)، فقال: من الزنى، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أبه جنون؟)، فأخبر أنه ليس بجنون، فقال: (أشرب خمرًا؟)، فقام رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أزנית؟)، فقال: نعم، فأمر به فرجم^(٥).

٣- عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن ماعز بن مالك الأسلمي، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي وزنيت وإني أريد أن تطهرني فرده، فلما كان من الغد أتاه، فقال: يا رسول الله إني قد زنيت، فرده الثانية، فأرسل

(١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٢/١٢٠، صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٢٠٥.

(٢) سليمان بن بريدة بن الحُصيب الأسلمي، أخو عبد الله بن بريدة، كانا توأمين تابعين ثقتين، وسليمان أكرمهما، مات سليمان سنة خمس ومائة ومات عبد الله سنة خمس عشرة ومائة. انظر تهذيب الكمال ١/٣٧٠، سير أعلام النبلاء ٥٠/٥.

(٣) بريدة بن الحُصيب، أبو سهل الأسلمي، صحابي، أسلم قبل بدر، وسكن البصرة لما فتحت، ثم تحول إلى مرو فسكنها، مات سنة ٦٣. انظر تهذيب التهذيب ١/٣٧٨.

(٤) ماعز بن مالك الأسلمي، هو الذي رُحم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ثبت ذكره في الصحيحين وغيرهما، وفي صحيح أبي عوانة وابن حبان وغيرهما من طريق أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رُحم ماعز بن مالك قال: (لقد رأيته يتحضر في أهوار الخنة) انظر الإصابة ٥/٧٠٥.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٢١٢.

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قومه، فقال: (أتعلمون بعقله بأساً تنكرون منه شيئاً؟) فقالوا: لا نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا فيما ترى، فأتاه الثالثة، فأرسل إليهم أيضاً فسأل عنه فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله، فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم^(١).

٤- حديث نعيم بن هزال^(٢) في قصة ماعز بن مالك، وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنك قد قلتها أربع مرات فبمن؟) قال: بفلاتة، قال: (هل ضاجعتها؟) قال: نعم، قال: (هل باشرتها؟) قال: نعم، قال: (هل جامعتها؟) قال: نعم، قال: فأمر به أن يرجم^(٣).

٥- عن أبي بكر قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم جالساً فجاء ماعز بن مالك فاعترف عنده مرة، فردّه، ثم جاء فاعترف عنده الثانية، فردّه، ثم جاء فاعترف الثالثة فردّه، فقلت له: إنك إن اعترفت الرابعة رجمك، قال: فاعترف الرابعة، فحبسه ثم سأل عنه فقالوا: ما نعلم إلا خيراً، قال: فأمر برجمه^(٤).

٦- قياس الإقرار على الشهادة، فكما أنه يشترط أربعة شهود لإقامة حد الزنى فكذلك لا بد من إقراره أربع مرات حتى يقام عنه الحد^(٥).

القول الثالث: حد الزنى يثبت بالإقرار مرة واحدة فقط.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٣١٤/١١، مسند أحمد ٣٤٧/٥.

(٢) نعيم بن هزال الأسلمي، مختلف في صحته، قال بن حبان: له صحة، وذكره ابن السكيت في الصحاح ثم قال: يقال: ليست له صحة، والصحة لأبيه، وصوب ذلك بن عبد البر، انظر لإصابة ٤٦٢/٦، انقضاء ٤١٤/٣.

(٣) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٦٥/١٢، مسند الإمام أحمد ٣١٧/٥. وقال عنه الألباني في صحيح سنن أبي داود: (صحيح) ٨٣٦/٣.

(٤) مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر ١٧٢/١، مصنف ابن أبي شيبة ٧٣/١٠، قال عنه فتيحي: (رواه أحمد وأبو يعلى والزار، وفي أسانيدهم كلها: حابر بن يزيد النخعي. وهو ضعيف)، انظر مجمع الروايات ٤٠٩/٦، قال أحمد شاكر في تحقيقه للمسند: (إسناده ضعيف) ١٧٢/١.

(٥) فتح القدير ٢٢١/٥، تبين الخفايا ١٦٦/٣.

وهو مذهب المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والظاهرية^(٣)، وإليه ذهب أبو ثور^(٤)، وحماد^(٥)، وابن المنذر^(٦)،^(٧).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام رجل فقال: أنشدك الله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه وكان أفقه منه فقال: اقض بيننا بكتاب الله وأذن لي، قال: قل، قال: إن ابني هذا كان عسيماً على هذا، فزني بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام، وعلى امرأته الرجم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله جل ذكره، المائة شاة والخادم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغدا يا أنيس^(٨) على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها، فغدا عليها فاعترفت فرجمها^(٩)).

(١) شرح مختصر خليل للخرشي ٨٠/٨، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣١٨/٤، منح الخليل ٢٥٥/٩، فتاوى

الدواني ٢٠٦/٢، بداية المجتهد ٣٨٣/٤

(٢) مغني المحتاج ٥٥٢/٥، نهاية المحتاج ٤٣٠/٧، الغرر النبية ٨٤/٥، حاشية الجمل ١٣٤/٥، كتاب الحدود من

الحاوي الكبير ١٩٠/١

(٣) المحلى ٩٧/١٢

(٤) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي، الفقيه العدادي، صاحب إمام الشافعي رضي الله عنه وياقن الأقوال القديمة عنه، له الكتب المصنفة في الأحكام، جمع فيها بين الحديث والفقه، كان أول اشتغاله بمذهب أهل الرأي حتى قدم الشافعي العراق فاختلف إليه واتبعه ورفض مذهبه الأول، ثم برز على ذلك إلى أن توفي ثلاثين من صفر سنة ٤٦ ست وأربعين ومائتين ببغداد. انظر وفيات الأعيان ٢٦/١.

(٥) حماد بن أبي سليمان، العلامة الإمام فقيه العراق، أبو سماعة بن مسهر نكوي، موثق الأشعرين، أصبه من أصبهان، من صغار التابعين، وكان من أحد العلماء الأذكياء والكرام الأسخياء، له ثروة وحشمة وتعلم، مات سنة عشرين ومائة، انظر سير أعلام النبلاء ٢٣١/٥.

(٦) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، كان فقيهاً عادلاً مصقفاً، وصف في اختلاف العلماء كتاباً لم يصف أحد مثلها، توفي بمكة سنة تسع أو عشر وثلاثمائة. انظر وفيات الأعيان ٥٨٠/٤

(٧) المغني ٣٥٤/٢

(٨) أنيس بن الضحاك الأسلمي، ليس له رواية غير ما ذكر في هذا الحديث. انظر الإحصاء ١٣٨

(٩) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٣٧/١٢، صحيح مسلم شرح النووي ٢١٩/١١.

- ٢- حديث سليمان بن بريدة عن أبيه، وفيه، قال: ثم جاءت امرأة من غامد من الأزدي فقال: يا رسول الله طهرني، فقال: (ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه)، فقالت: أراك تريد أن ترددي كما رددت ماعز بن مالك فقال: (وما ذاك؟) قالت: إنما حبلى من الزنى، فقال: (أنت؟) قالت: نعم، فقال لها: (حتى تضعي ما في بطنك) قال: فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت، قال: فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت الغامدية، فقال: (إذاً لا نرجعها، وندع ولدها صغيراً، ليس له من يرضعه)، فقام رجل من الأنصار فقال: إلي رضاعه يا نبي الله، قال: فرجها^(١).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن المعتبر في عدد الإقرارات هو حسب حال المقر.

يمكن أن يناقش وجه الجمع بين الأدلة الذي ذكره الشيخ واختاره بما يلي:

- ١- أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل هذا مع بقية من رجحهم مع احتمال وجود الجنون عند بعضهم، كما أنه لم يذكر هذا لأئیس رضي الله عنه حينما أمره برحم المرأة إن اعترفت.
- ٢- أنه بالإمكان معرفة جنون المقر أو سكره بسؤاله مرتين، أو سؤال أهله عنه ولا ينز تكرار المقر أربع مرات حتى يتأكد من صحة عقله.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين أن حد الزنى لا يثبت إلا بالإقرار أربع مرات:

- ١- حديث ماعز الذي رواه أبو هريرة وسليمان بن بريدة عن أبيه وعبد الله بن بريدة عن أبيه ونعيم بن هزال، وفيها كتبها أن ماعزاً رضي الله عنه قد اعترف عن نفسه أربع مرات بالزنى، فلما اعترف الرابعة رحمه النبي صلى الله عليه وسلم.

نوقش هذا الدليل بثلاثة أمور:

الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم كرر على ماعز في خبره لأنه شك في عقله^(١). وأجيب عن ذلك بأن العلم بالجنون لا يتوقف على أربع، بل يحصل بأقل من ذلك كالثلاث فإنها موضوعة في الشرع لإبلاء الأعذار، فالمرتد مثلاً يستحب أن يؤخر ثلاثاً ليراجع نفسه في شبهته^(٢).

الثاني: أن حديث ماعز اضطربت فيه الروايات في عدد الإقرارات، فجاء فيها أربع مرات^(٣)، ووقع في طريق عند مسلم مرتين أو ثلاثاً^(٤)، ووقع في حديث عنده في طريق أخرى فاعترف بالزنى ثلاث مرات^(٥)،^(٦).

وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذا بقوله: (وأجيب عن هذا أن رواية مرتين تحمل على أنه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر لما يشعر به قول بريدة: ((فلما كان من الغد))، فاقصر الراوي على أحدهما، أو مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: ((جاء ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنى فطرده ثم جاء فاعترف بالزنى مرتين))^(٧)، وأما رواية الثلاث فكأن المراد الاختصار على المرات التي رده فيها، وأما الرابعة فإنه لم يردده بل استثبت فيه وسأله عن عقبه^(٨).

الثالث: أن هذا فعل منه من غير أمره صلى الله عليه وسلم ولا طلبه لتكرار إقراره، بل فعله من تلقاء نفسه، وتقريره عليه دليل على جوازه لا على شرطيته^(٩).

(١) شرح مختصر حليل للخرشي ٨٠/٨، مع خبير ٦- ٢٥٦، نوكه السواني ٢٠٦:٢، مغني المحتاج ٥/٤٥٢، نهاية المحتاج ٧/٤٣٠، حاشية الجمل ٥/١٣٤.

(٢) فتح القدير ٥/٢٢٠.

(٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٢/١٢٠، صحيح مسلم شرح النووي ١١/٢٠٦.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٢٠٩.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٢١١.

(٦) فتح الباري ١٢/١٢٣، سنن الإسلام ٤/١١٣.

(٧) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ١٢/٧١، وقارعه لأبني في صحيح سنن أبي داود صحيح ٣/٨٣٧.

(٨) فتح الباري ١٢/١٢٣.

(٩) سنن الإسلام ٤/١١٣.

٢- حديث أبي بكر رضي الله عنه وقوله لما عزم رضي الله عنه: (إنك إن اعترفت الرابعة رجلك).

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أن هذا الحديث ضعيف^(١).

الثاني: ليس في قول أبي بكر رضي الله عنه ما يدل على إقرار النبي صلى الله عليه وسلم له، أما فهم الصحابي فإنه لا يقدم على الأدلة الصحيحة.

٣- قياس الإقرار على الشهادة:

نوقش استدلالهم بقياس الإقرار على الشهادة بأن هذا قياس مع الفارق إذ يلزم منه أن يعتبر في الإقرار بالأموال والحقوق أن يكون مرتين، لأن الشهادة في ذلك لا بد أن تكون من شاهدين، واللازم باطل بإجماع المسلمين فالملزوم مثله^(٢).

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين أن حد الزنى يثبت بالإقرار مرة واحدة فقط:

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها)، فغدا عليها فاعترفت فرجمها.

نوقش هذا الدليل بأن المقصود من قوله صلى الله عليه وسلم: (فإن اعترفت فارجمها) الاعتراف المعروف في الزنى وهو أربع مرات^(٣).

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن الأصل حمل الألفاظ على ظاهرها، وعدم التأويل إلا بدليل، ولا يوجد دليل على أن الاعتراف المعروف في الزنى هو أربع مرات إلا حديث ماعز رضي الله عنه، وقد سبقت مناقشته.

٢- حديث سليمان بن بريدة عن أبيه في قصة الغامدية، وفيه: فقالت: يا رسول الله طهرني، فقال: (ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه) فقالت: أراك تريد أن ترددني كما رددت ماعز بن مالك، قال: (وما ذاك؟) قالت: إنها حبلى من الزنى.. الحديث.

نوقش هذا الدليل بأمرين :

(١) سبق تخريج الحديث وبيان ضعفه ص ٥٢.

(٢) نيل الأوطار ٧/١١٠، ١١١.

(٣) المبسوط ٩/٩٣.

الأول: أما كون الغامدية لم تقر إلا مرة واحدة فممنوع، بل أقرت أربعاً، يدل عليه قول بريدة رضي الله عنه: ((كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نتحدث: أن الغامدية، وماعز بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما، أو قال لو لم يرجعا لم يطلبهما، وإنما رجعهما عند الرابعة))^(١)، فهذا نص في إقرارها أربعاً^(٢).

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١- أن هذا الحديث ضعيف.

٢- أن الصحابي لا يكون فهمه حجة إذا عارض الدليل الصحيح^(٣).

الثاني: أن هذه الأدلة مطلقة قيدتها الأحاديث التي فيها أنه وقع الإقرار أربع مرات^(٤).

وأجيب عن ذلك بأن الإطلاق والتقييد من عوارض الألفاظ، وجميع الأحاديث التي ذكر فيها ترييع الإقرار أفعال ولا ظاهر لها^(٥).

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث وهو أنه لا يشترط في الإقرار التكرار، لدلالة الأحاديث الصحيحة على ذلك، أما حديث ماعز فليس فيه اشتراط التكرار أربعاً، بل غاية ما فيه جواز ذلك.

والذي يبدو أن القول الثالث الذي رجحته يتقي مع القول الذي اختاره الشيخ حيث أن في القول الذي اختاره زيادة التحقق من المشكوك فيه من المقرين بتكراره الإقرار أربع مرات. وهذا لا يتنافى مع القول الذي رجحته إذ ما من قائل يقول بالاكْتفاء بالإقرار مرة واحدة مع وجود الشك حيث أن الحدود تدرأ بالشبهات فلا بد من نفي الشبهة .

(١) سنن أبي داود مع شرحه عون المنصور ٧٧/١٢، وقال عنه الألباني في إرواء الغليل: (ضعيف) ٢٧/٨، قلت: فيه شبر من المباحر، قال عنه الخافض ابن حجر في تقريب التهذيب: (نيس حديث) ص ١٠٥، وقال عنه الألباني في إرواء الغليل: (لا يحتج به لا سيما عند التفرد كما هنا) ٢٨/٨.

(٢) فتح القدير ٢٢٠/٥.

(٣) بين الأوطار ١١٠/٧.

(٤) نيل الأوطار ١١٠/٧.

(٥) بين الأوطار ١١٠/٧.

المسألة الثانية

رجوع المقر عن إقراره

هذه المسألة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مدى اعتبار رجوع المقر عن إقراره مسقطاً للعقوبة.

القسم الثاني: مدى اعتبار الهروب أثناء إقامة الحد عليه رجوعاً عن الإقرار. وإليك التفصيل:

القسم الأول: مدى اعتبار رجوع المقر عن إقراره مسقطاً للعقوبة.

إذا أقر الزاني بزناؤه ثم رجع عن إقراره، فهل يسقط الحد عنه برجوعه عن إقراره؟.

اختار الشيخ سقوط الحد عن الزاني إذا رجع عن إقراره، فقال: ((أما الزاني المقر بزناؤه إذا رجع عن إقراره سقط عنه الحد، ولو رجع في أثناء إقامة الحد من جدد أو رجماً، هذا هو الظاهر))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في إقامة الحد على المقر إذا رجع عن إقراره على ثلاثة أقوال:

- ١- سقوط الحد عن الزاني إذا رجع عن إقراره.
- ٢- أن الحد يُقام على المقر رجع أو لم يرجع.
- ٣- أن الرجوع يقبل إذا كان له شبهة فلا يقام عليه الحد. ولا يقبل إذا لم يكن له شبهة فيقام عليه الحد.

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: سقوط الحد عن الزاني إذا رجع عن إقراره.

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب الحنفية^(٢)، والقول المشهور عند المالكية^(٣)،

(١) أضواء البيان ٦/٦٨.

(٢) بدائع الصنائع ٥/٥٣٠، المسوطة ٩/٩٤، فتح القدير ٥/٢٢٣، رد مختصر ٤/١٠٠٤، اخذية ٢/٣٨٢.

(٣) شرح مختصر حلي للخروشي ٨/٨٠، مع الخليل ٩/٢٥٦، الشرح الكبير ٤/٣١٨، نواكح الدوالي ٢/٢٠٨، منتقى

ومذهب الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢)، وبه قال عطاء^(٣)، ويحيى بن يعمر^(٤)، والزهري^(٥)، وحامد، والثوري^(٦)، وإسحاق^(٧)،^(٨).
وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة ماعز بن مالك، وفيه: فلما وجد مس الحجازة فريشتد حتى مر برجل معه لحي جمل فضربه به وضربه الناس حتى مات، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فر حين وجد مس الحجازة، ومس الموت، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هلا تركتموه)^(٩).

(١) معي المحتاج ٥/٤٥٢، نهاية المحتاج ٧/٤٣٠، تحفة المحتاج ٩/١١٣، اسنى المطالب ٤/١٣١، كتاب الحدود من البخاري الكبير ١/٢٠٤.

(٢) كشف القناع ٦/٨٤، مطالب أولي النهى ٦/١٩٠، شرح منتهى الإرادات ٣/٣٤٩، الإنصاف ١٠/١٦٣، مدار السبيل ٢/٣٧٠.

(٣) عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان مؤيد بني فَيْر أو جمع مكِّي، كان من حلاء نخباء وتابعي مكة ورهادهما، توفي سنة خمس عشرة ومائة، وعمره ثمانون سنة. انظر وفيات الأعيان ١١/٣.

(٤) يحيى بن يعمر العدواني الوشقي النحوي البصري، كان تابعي، وهو أحد قراء الصرة وتولى القضاء بمرو، وكان عالماً بالقرآن الكريم والنحو ولغات العرب، وكان من أوعية علم وحمة خفة، توفي قبل تسعين. انظر وفيات الأعيان ٦/١٧٣، سير أعلام النبلاء ٤/٤٤١.

(٥) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أحد فقهاء وأخذاء التابعين والأعلام التابعين بالمدينة، توفي ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان سنة أربع وعشرين ومائة، وهو ابن تسعين وسبعين سنة. انظر وفيات الأعيان ٤/١٧٧.

(٦) سفيان الثوري الكوفي، كان إماماً في علم الحديث وعمره من عموه. وجمع الناس على دينه وورعه ورهده ونقته، وهو أحد الأئمة المجتهدين، ومولده في سنة خمس وتسعين مائة، وتوفي -بصيرة أول سنة إحدى وستين ومائة للهجرة. انظر وفيات الأعيان ٢/٣٨٦.

(٧) إسحاق بن راهويه، جمع بين الحديث والفقه والنوع، وكان من أحد أئمة لإسلام وكانت ولادته سنة إحدى وستين ومائة للهجرة، توفي سنة ثمان وثمانين ومائتين. انظر وفيات الأعيان ١/١٩٩.

(٨) المغني ١٢/٣٦١، الإشراف لأن المنذر ٢/١٧.

(٩) سنن الترمذي ٤/٢٧، سنن ابن ماجه ٢/٨٥٤، مسند إمام أحمد تحقيق أحمد شاكر ١٩/٤١، قال الترمذي في سننه: (هذا حديث حسن) ٤/٢٨، وقال أحمد شاكر في تحقيقه للمسنن: (بساده صحيح) ١٩/٤١، وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي: (حسن صحيح) ٢/٦٥.

٢- حديث نُعيم بن هُرَّال في قصة ماعز بن مالك، وفيه: فلما رُجم فوجد مس الحجارة جزع، فخرج يشتد فلقبه عبد الله بن أنيس^(١) وقد عجز أصحابه، فنزع له بوظيف بعير فرماه به فقتله، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال: ((هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه))^(٢).

ففي هذين الدليلين دلالة واضحة على أنه يقبل رجوعه إذا رجع^(٣).

٣- حديث بريدة: ((كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نتحدث: أن الغامدية وماعز بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما، أو قال: لو لم يرجعا لم يطلبهما، وإنما رجمهما عند الرابعة))^(٤).

٤- تعريضه صلى الله عليه وسلم لماعز بالرجوع بقوله: (لعلك قبلت أو غمرت أو نظرت)^(٥)،^(٦).

٥- لأن رجوعه شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات^(٧).

القول الثاني: أن الحد يقام على المقر رجع أو لم يرجع.

وهو مذهب الظاهرية^(٨)، وبه قال الحسن^(٩)، وسعيد بن جبير^(١٠) وابن أبي ليلى^(١١).

(١) عبد الله بن أنيس، ويقال: بن أنس الأسلمي، وهو الذي مات ماعز من رجمه. انظر الإصابة ١٥/٤.

(٢) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٦٥/١٢، مسند الإمام أحمد ٥/٢١٧، المستدرک للحاكم وصححه ووافقه الذهبي ٣٦٣/٤، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير: (إسناده حسن) ٥٨/٤.

(٣) التمهيد ١١٣/١٢.

(٤) سبق تخريجه وبيان أنه ضعيف ص ٥٧.

(٥) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٢/١٣٥، سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٧١/١٢، مسند الإمام أحمد ١/٣٣٨.

(٦) أسنى المطالب ٤/١٣١، تحفة المحتاج ٩/١١٣، مغني المحتاج ٥/٤٥٢، نعر النبهة ٥/٨٤.

(٧) الفواكه الدواني ٢/٢٠٨، المغني ١٢/٣٦١.

(٨) المحلى ٧/١٠٠.

(٩) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، كان من سادات التابعين وكبرائهم، وجمع بين كل فن من علم وزهد وورع وعبادة، ومولد الحسن لسنتين قبلنا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالمدينة، وتوفي بالمصرّة مستهل رجب سنة عشر ومائة. انظر وفيات الأعيان ٢/٦٩.

(١٠) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي بالولاء، كوفي، أحد أعلام التابعين، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قتله الحجاج في شعبان سنة خمس وتسعين للهجرة. انظر وفيات الأعيان ٢/٣٧١.

(١١) المغني ١٢/٣٦١، الإشراف لابن المنذر ٢/١٨.

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

- ١- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في قصة ماعز بن مالك، وفيه: فكننت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلّى، فلما أذلّقتهم الحجارة هرب فأدركناه بالخرة فرجمناه^(١). فهذا يدل على أن رجوعه لا ينفعه، لأن ما عزاً هرب فقتلوه، ولم يتركوه^(٢).
 - ٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بعد أن رجم الأسلمي فقال: (اجتنبوا هذه القاذورة التي نهي الله عنها، فمن ألم فليستتر بستر الله تعالى، وليتب إلى الله، فإنه من يُبد لنا صفحته نُقم عليه كتاب الله^(٣)). فهذا الحديث يدل على أن من اعترف يجب إقامة الحد عليه، ولا عيرة برجوعه بعد ذلك.
 - ٣- حديث أبي هريرة في قصة العسيف، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: (واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) فغدا عليها فاعترفت فرجمها^(٤). فالرسول صلى الله عليه وسلم لم يخبره عن حكم الرجوع، مع أنه من المحتمل أن تعترف ثم ترجع.
 - ٤- لأنه حق وجب بإقراره فلم يقبل رجوعه كسائر الحقوق^(٥).
- القول الثالث :** أن الرجوع يقبل إذا كان له شبهة كأن يقول: أصبت امرأتني حائضاً فظننت أن ذلك زناً، فلا يقام عليه الحد، ولا يقبل إذا لم يكن له شبهة فيقام عليه الحد. وهو رواية عند المالكية^(٦).
- وقد استدل هؤلاء للشطر الأول من قولهم وهو أن رجوعه عن إقراره يقبل إذا كان له شبهة، بما يلي:

(١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٢/١٣٦، صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٢٠٦، ٢٠٥.

(٢) المغني ١٢/٣٦١.

(٣) المستدرك للحاكم وصححه ووافقه الذهبي ٤/٢٤٤، السنن الكبرى للبيهقي ٨/٣٣٠، شرح مشكل الآثار للطحاوي ١/٨٦، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه نشرح مشكل الآثار: (إسناده قوي) ١/٨٦.

(٤) سبق تخريجه وبيان أنه في الصحيحين ص ٥٣.

(٥) المغني ١٢/٣٦١.

(٦) منح الجليل ٩/٢٥٧، التاج والإكليل ٨/٣٩٤، بداية المجتهد ٤/٣٨٥، المتقى شرح الموطأ ٧/١٤٣، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ٣/١٠١١.

١- قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لعلك قبّلت أو غمزت أو نظرت)^(١).

فالنبي صلى الله عليه وسلم نبّه ماعزاً لهذه الشبهات رجاء أن يرجع^(٢).

٢- أن الحدود تدرأ بالشبهات^(٣).

أما الشطر الثاني من قولهم وهو أن رجوعه عن إقراره لا يقبل إذا لم يكن له شبهة، فقد استدلوا بنفس أدلة القول الثاني.

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بسقوط الحد عن الزاني إذا رجع عن إقراره:

١- حديث أبي هريرة ونعيم بن هزال رضي الله عنهما في قصة ماعز بن مالك وفيه قول

النبي صلى الله عليه وسلم: (هلا تركتموه).

نوقش هذا الدليل بأنه لو قبل رجوعه للزم الصحابة ديته^(٤).

وأجيب عن ذلك بأن الصحابة الذين قتلوه لم تلزمهم الدية لأنه لم يصرح بالرجوع^(٥).

٢- حديث بريدة رضي الله عنه: ((كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

نتحدث أن الغامدية وماعز بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما لم يطلبهما)).

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أن هذا الحديث ضعيف^(٦).

الثاني: أن الصحابي لا يكون فهمه حجة إذا عارض الدليل الصحيح^(٧).

٣- تعريضه صلى الله عليه وسلم لماعز بالرجوع بقوله: (لعلك قبّلت أو غمزت أو

نظرت).

(١) سبق تخريجه وبيان أنه في صحيح البخاري ص ٦٠.

(٢) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ١٠١١/٣.

(٣) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ١٠١١/٣.

(٤) المغني ٣٦١/١٢، شرح صحيح مسلم للنووي ٢٠٧/١١، فتح الباري ١٢٧/١٢.

(٥) المغني ٣٦١/١٢، شرح صحيح مسلم للنووي ٢٠٧/١١، فتح الباري ١٢٧/١٢.

(٦) سبق تخريجه وبيان أنه ضعيف ص ٥٧.

(٧) نيل الأوطار ١١٠/٧.

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن النبي الله صلى الله عليه وسلم ذكر له ذلك ليتأكد أن ليس لديه شبهة.

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن هذا الدليل يفيد قبول رجوعه إذا كان لديه شبهة وقوله صلى الله عليه وسلم: (هلا تركتموه) يفيد قبول رجوعه سواء كان بشبهة أو بغير شبهة فلا تنافي بينهما.

٤- أن رجوعه شبهة، والحدود تدرأ الشبهات.

نوقش هذا الدليل بعدم التسليم بأن الحدود تدرأ بالشبهات لأن الحق لله تعالى فإذا ثبت لم يحل أن يدرأ بشبهة^(١).

وأجيب عن ذلك بأن الأحاديث التي جاءت بدرء الحد بالشبهة يشد بعضها بعضاً، والموقوف منها له حكم الرفع، وقد أجمع أهل العلم على الأخذ بها^(٢).

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن الحد يقام على المقر رجوع أو لم يرجع:

١- حديث جابر بن عبد الله في قصة معاذ، وفيه: فكنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصى فلما أذلقتة الحجارة هرب فأدركناه بالحرّة فرجمناه.

نوقش هذا الدليل بأن النبي الله صلى الله عليه وسلم أنكر عنيهم فعلهم هذا، وقال ضم (هلا تركتموه)^(٣).

٢- حديث ابن عمر، وفيه قول النبي الله صلى الله عليه وسلم: (فإنه من يُد لنا صفحته نُقم عليه كتاب الله).

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن إقامة الحد تكون على من اعترف عني نفسه واستمر عني اعترافه، أما من رجع عن اعترافه فيكون قد ستر عني نفسه بهذا الرجوع^(٤).

٣- حديث أبي هريرة في قصة العسيف، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: (واغدا يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) فعدا عنيها فاعترفت فرجمها.

(١) على ١٢/٥٧.

(٢) العقوبات المختلف عليها في حرّاته الحدود للدكتور علي الحسون، ٥٢/١.

(٣) سبق تحريجه وبيان أنه صحيح ص ٥٩.

(٤) ذكر نحو هذا الماوردي فقال: " فالراجع غير مبد لصفحته، وإنما يكون مبدياً إذا أقام على بقراره " نظر كتاب

الحدود من الخاوي الكبير ١/٢٠٨.

نوقش هذا الدليل بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخبر أنيساً رضي الله عنه بحكم الرجوع إدراكاً منه أن أنيساً يعلم ذلك، ومما يؤكد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: (فإن اعترفت فأرجعها) مع أن مجرد الاعتراف لا يكفي لوجوب الحد، بل لا بد من الاستفصال كما فعل عليه الصلاة والسلام مع ماعز^(١).

٤- لأنه حق وجب بإقراره فلم يقبل رجوعه كسائر الحقوق.

نوقش هذا الدليل بأن قياس الحدود على سائر الحقوق قياس مع الفارق لأن الحدود تدرأ بالشبهات^(٢).

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بأن الرجوع يقبل إذا كان له شبهة، ولا يقبل إذا لم يكن له شبهة: تمت مناقشة أدلتهم ضمن مناقشة أدلة القول الأول والثاني.

وبعد عرض هذه الأقوال مع الأدلة والمناقشة يظهر لنا أن التفصيل الذي ذكره بعض المالكية وهو (أن رجوعه يقبل إذا كان له شبهة، ولا يقبل إذا لم يكن له شبهة) يلتقي بلا شك مع القول الثاني وهو (أن الحد يقام على المقر رجوع أو لم يرجع) لأنه لا أحد من الأئمة يقول بوجوب الحد مع وجود الشبهة.

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ، وهو سقوط الحد عن الزاني إذا رجع عن إقراره لأن النبي صلى الله عليه وسلم عَرَضَ لماعز رضي الله عنه لكي يرجع عن إقراره، ولأن رجوعه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات.

(١) السنن النظرية العامة لإثبات موجبات الحدود للدكتور عبد الله الركبان ١٢٥/٢، سقوط العقوبات في الفقه الإسلامي للدكتور جبر الفضيلات ٨٣/٢.

(٢) المغني ٣٦٢/١٢.

القسم الثاني: مدى اعتبار الهروب أثناء إقامة الحد عليه رجوعاً.

إذا أقر الزاني المحصن بزناؤه، فإن عقوبته الرجم، ولكن إذا هرب أثناء الرجم فما الحكم؟. اختار الشيخ أن المقر إذا هرب في أثناء الرجم لا يُتبع بل يستفصل منه، فإذا صرح بالرجوع ترك، وإن بقي على إقراره رُجم، فقال: ((أظهر القولين عندي أنه إن هرب في أثناء الرجم لا يُتبع بل يُمهّل حتى يُنظر في أمره، فإن صرح بالرجوع ترك، وإن تمادى على إقراره رُجم))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في الحكم إذا هرب المقر بالزنى أثناء إقامة الحد عليه على قولين:

- ١- أن المقر إذا هرب في أثناء الرجم لا يتبع بل يستفصل منه، فإذا صرّح بالرجوع ترك وإن بقي على إقراره رُجم.
- ٢- أن الهروب يعتبر رجوعاً صريحاً.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: أن المقر إذا هرب في أثناء الرجم لا يُتبع بل يُستفصل منه فإذا صرّح بالرجوع ترك، وإن بقي على إقراره رُجم.

هذا هو اختيار الشيخ وهو المذهب عند الشافعية^(٢)، وقول بعض المالكية^(٣).

وقد استدلل هؤلاء بحديث جابر بن عبد الله في قصة ماعز لما هرب، وفيه قول النبي الله صلى الله عليه وسلم: (فهلا تركتموه وجئتموني به) ليستثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم منه، فأما ترك حد فلا^(٤).

(١) أضواء البيان ٦/٦٠.

(٢) نهاية المحتاج ٧/٤٣١، تحفة المحتاج ٩/١١٤، حاشية البحرمي على الخطيب ٣/١٤٤، فتح الوهاب شرح منيع الطلاب ٥/ ١٣٥، ١٣٤، الغرر البهية ٥/ ٨٤.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤/ ٣١٩.

(٤) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ١٢/ ٦٨، وقال عنه الألباني في إرواء الغليل: (وهذا إسناد جيد) ٧/ ٣٥٤.

القول الثاني: أن الهروب يعتبر رجوعاً صريحاً.

وهو مذهب الحنفية^(١)، والحنابلة^(٢)، والقول المشهور عند المالكية^(٣)، ورواية عند الشافعية^(٤).

وقد استدل هؤلاء بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكروا له هروب ماعز قال: (هلا تركموه)^(٥).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يُترك ويُستفصل منه، فإن رجع تُرك، وإن بقي على إقراره أُقيم عليه الحد:

حديث جابر وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (فهلا تركموه وجئتموني به) ليستثبت منه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأما لترك حد فلا.

نوقش هذا الدليل بأنه لو كان ترك ماعز واجباً لوجب على الصحابة ديته^(٦).

وأجيب عن ذلك بأنه لم يصرح بالرجوع، وإنما قلنا: لا يتبع في هروبه لعله يريد الرجوع، ولم يسقط الرجم بمجرد الهروب^(٧).

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن الهروب يعتبر رجوعاً صريحاً:

قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكروا له هروب ماعز: (هلا تركموه).

نوقش هذا الدليل بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم ذلك ليستثبت منه كما يدل لذلك قول جابر رضي الله عنه.

القول الرابع:

(١) بدائع الصنائع ٥/٥٣٠، الدر المختار ٤/١٠، الفتاوى الهندية ٢/١٤٤.

(٢) كشاف القناع ٦/٨٥، شرح منتهى الإرادات ٣/٣٤٩، الإصناف ١٠/١٣، مظان تولى النهي ٦/١٩٠، مغني ١٢/٣٦١.

(٣) منح الجليل ٩/٢٥٧، التاج والإكليل ٨/٣٩٤، الفواكه الندي ٢/٢٠٨، بلغة السالك لأقرب المسالك ٤/٥٣، حاشية العدوي ٢/٣٢٥.

(٤) كتاب الحدود من الحاوي الكبير ١/٢١٤.

(٥) سبق تخريجه وبيان أنه صحيح ص ٥٩.

(٦) المغني ١٢/٣٦١، شرح صحيح مسلم للنووي ١١/٢٠٧، فتح الباري ١٢/١٢٧.

(٧) شرح صحيح مسلم للنووي ١١/٢٠٧.

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ، وهو أنه إذا هرب لا يُتبع بل يُمهّل، فإذا رجع تُرك وإذا تمادى واستمر على إقراره رجم لأن النفس البشرية مفضوعة على حب الذات، وقد لا تتحمل العذاب، وهروبه يعتبر شبهة، وعلى هذا فلا بد أن يُستفصل منه، ويُسأل عن سبب هروبه، هل هو الرجوع؟ أو مجرد الهروب من العذاب.

المسألة الثالثة

عقوبة المقر بالزنى بامرأة وهي تكذبه

إذا أقر الرجل بأنه زنى بامرأة معينة، وهذه المرأة تكذبه، فما عقوبة هذا الرجل؟
اختار الشيخ أنه يجب عليه حد الزنى وحد القذف فقال: ((فأظهر أقوال أهل العلم عندي أنه يجب عليه حد الزنى بإقراره وحد القذف أيضاً، لأنه قذف المرأة بالزنى ولم يأت بأربعة شهود فوجب عليه حد القذف))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في عقوبة المقر بالزنى بامرأة وهي تكذبه على ثلاثة أقوال:

- ١- أنه يجب عليه حد الزنى وحد القذف.
 - ٢- أنه يجب عليه حد الزنى فقط.
 - ٣- أنه يسقط عنه حد الزنى، وعليه حد القذف إذا طالبت به المرأة.
- وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: أنه يجب عليه حد الزنى وحد القذف.

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب مالك^(٢)، والمذهب عند الشافعية^(٣).

وقد استدلل هؤلاء على أنه يجب عليه حد الزنى بما يلي:

- ١- عن سهل بن سعد^(٤)، رضي الله عنه عن النبي الله صلى الله عليه وسلم: (أن رجلاً أتاه فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها له، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المرأة فسألها عن ذلك فأنكرت أن تكون زنت فجعلته الحد وتركها)^(٥).

(١) أضواء البيان ٣٤/٦.

(٢) المدونة ٤٨٢/٤.

(٣) أسنى المطالب ١٣٢/٤، مغني المحتاج ٤٥٣/٥، روضة الطالبين ٣١٣/٧.

(٤) سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الساعدي، من مشاهير الصحابة، يقال: كان اسمه حزنًا فغيره النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من آخر من مات بالمدينة من الصحابة، مات سنة إحدى وتسعين، وقيل قبل ذلك، انظر الإصابة ٣/٢٠٠.

(٥) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ١٢/١٠٤، مسند الإمام أحمد ٣٣٩/٥، قال عنه الألباني في صحيح سنن أبي داود: (صحيح) ٨٤٥/٣.

٢- حديث نعيم بن هزال في قصة ماعز بن مالك، وفيه قال صلى الله عليه وسلم (إنك قد قتلها أربع مرات فبمن؟) قال: بفلاتة^(١).

فلم يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لها ولم يسألها، ولو كان إنكارها يدرأ الحد عنه لكف عن رجمه حتى يسألها.

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العسيف وفيه قوله صلى الله عليه وسلم (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغدا يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها)^(٢).

ولو كان إنكارها يدرأ الحد عنه لعلق النبي صلى الله عليه وسلم إقامة الحد عليه حتى يرجع أنيس ويخبره بما قالت المرأة.

كما أن هؤلاء استدلوا على أنه يجب عليه حد القذف بعموم قوله تعالى ((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة))^(٣).

قال الشنقيطي: ((والأخذ بعموم النصوص واجب إلا بدليل مخصص يجب الرجوع إليه))^(٤).

كما أنهم استدلوا بدليل جَمَعَ بين إقامة حد الزنى وحد القذف على المقر بأنه زنى بامرأة وهي تكذبه وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات فجلده مائة وكان بكراً، ثم سأله البيهقي على المرأة فقالت: كذب والله يا رسول الله، فجلده حد الفرية ثمانين^(٥).

القول الثاني: يجب عليه حد الزنى فقط.

(١) سبق تخريجه وبيان أنه صحيح ص ٥٢.

(٢) سبق تخريجه وبيان أنه في الصحيحين ص ٥٣.

(٣) سورة النور آية ٤.

(٤) أضواء البيان ٣٥/٦.

(٥) سنن أبي داود مع شرحه عود المعبود ١٢/١٠٥، وقال عنه الألباني في ضعيف سنن أبي داود: (منكر) ص ٤٦.

وهو مذهب الحنابلة^(١)، ومحمد بن الحسن^(٢)، والرواية الأولى عن أبي يوسف^(٣)،^(٤) ورواية عند الشافعية^(٥).

وقد استدل هؤلاء بنفس الأدلة التي ذكرها أصحاب القول الأول واستدلوا بما على أنه يجب عليه حد الزنى.

القول الثالث: يسقط عن المقر حد الزنى، وعليه حد القذف إذا طالبت به المرأة. وهو مذهب أبي حنيفة^(٦)، والرواية الثانية عن أبي يوسف^(٧).

وقد استدل هؤلاء بسقوط حد الزنى عنه بما يلي:

١- أن الزنى فعل مشترك بينهما قائم بهما فانتفاؤه عن أحدهما يورث شبهة في الآخر^(٨).

٢- أن المنكر يحتمل أن يكون صادقاً بإنكاره فيورث شبهة في حق الآخر^(٩).

كما أنهم استدلوا لإقامة حد القذف عليه إذا طالبت المرأة بنفس الأدلة التي ذكرها أصحاب القول الأول حينما ذكروا الأدلة التي تين أنه يجب عليه حد القذف.

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يجب عليه حد الزنى وحد القذف:

١- حديث سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً أتاه فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها له.. الحديث.

(١) شرح منتهى الإرادات ٣/٣٤٩، كشف القناع ٦/٩٩، مطالب أولي النهى ٦/١٨٩، الكافي ٥/٣٧٩، المعني ١٢/٣٥٦.

(٢) أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني بالولاء، الفقيه الخفي، نشأ بالكوفة، وطلب الحديث ولقي جماعة من أعلام الأئمة، وحضر مجلس أبي حنيفة ستين ثم تفقه على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، صنف الكتب الكثيرة النادرة، مات سنة تسع وثمانين ومائة، ومولده سنة خمس وثلاثين ومائة. انظر وفيات الأعيان ٤/١٨٤.

(٣) أبوسو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، صاحب أبي حنيفة، كان فقيهاً عالماً حافظاً، ولد سنة ثلاث عشرة ومائة وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة ببغداد. انظر وفيات الأعيان ٦/٣٧٨.

(٤) تبين الحقائق ٣/١٨٥، فتح القدير ٥/٢٧٤، المنسوخ ٩/٩٨، بدائع الصنائع ٥/٥٣١، رد المختار ٤/٢٩.

(٥) كتاب الحدود من الحاوي الكبير ١/٢٠٠، المجموع ٢٢/٧١.

(٦) تبين الحقائق ٣/١٨٥، فتح القدير ٥/٢٧٤، المنسوخ ٩/٩٨، بدائع الصنائع ٥/٥٣١، رد المختار ٤/٢٩.

(٧) بدائع الصنائع ٥/٥٣١.

(٨) تبين الحقائق ٣/١٨٥، فتح القدير ٥/٢٧٤، المنسوخ ٩/٩٩، رد المختار ٤/٢٩.

(٩) تبين الحقائق ٣/١٨٥، رد المختار ٤/٢٩.

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أن الحديث ضعيف^(١).

وأجيب عن ذلك بأن الحديث صحيح^(٢).

الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم حده لقذفه إياها بالزنى لطلبها ذلك ولم يحده للزنى^(٣).

وأجيب عن ذلك بأنه لم ينقل أنها طالبت فصار محمولاً على حد الزنى دون القذف^(٤)، فهذا الحديث يدل على إقامة حد الزنى على المقر وليس فيه إقامة حد القذف لاحتمال أن يكون ذلك لعدم طلب المرأة^(٥).

٢- حديث نعيم بن هزال في قصة ماعز بن مالك، وحديث أبي هريرة في قصة العسيف. يمكن أن يناقش حديث ماعز وحديث العسيف، بأن المرأة كانت غائبة، والزنى لم ينتف في حقها بدليل يوجب النفي وهو الإنكار فالغيبه ليست معتبرة، وإنما الاعتبار للإنكار، فإذا أنكرت ثبتت شبهة يُدْرَأُ بها الحد عنه، وإذا لم يُعلم إنكارها فيُحد لعدم وجود الشبهة^(٦). ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه كان بإمكان النبي صلى الله عليه وسلم ألا يحكم على العسيف حتى ينتظر رد أنيس، ولكنه لم يفعل ذلك فدل ذلك على أن إنكارها ليس شبهة يُدْرَأُ بها الحد عنه.

٣- عموم قوله تعالى: ((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء.. الآية)) نوقش هذا الدليل بأن عقوبة المقر بالزنى بامرأة وهي تكذيبه خرجت من هذا العموم

(١) لأن في إسناده عبد السلام بن حفص - أبو مصعب المدي - قال عنه أبو حاتم الرازي: (ليس بمعروف) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٥/٦، تهذيب التهذيب ٢٨٣/٦.

(٢) لأن عبد السلام بن حفص وثقه ابن معين وابن حبان والنهي، وتوثيقهم أولى من الأخذ بكلام أبي حاتم الرازي لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، انظر الخرج والتعديل لابن أبي حاتم ٤٥/٦، الكاشف ٦٥٢/١، تهذيب التهذيب ٢٨٣/٦، الثقات ٢٦/٧.

(٣) المبسوط ٩٩/٩.

(٤) كتاب الحدود من الحاوي الكبير ٢٠٢/١.

(٥) نيل الأوطار ١٢٠/٧.

(٦) فتح القدير ٢٧٤/٥.

بحديث سهل بن سعد رضي الله عنه الذي فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام عليه حد الزنى فقط.

وأجيب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقم عليه حد القذف لاحتمال عدم طلب المرأة^(١).

٤- حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات.. الحديث. نوقش هذا الدليل بأنه حديث ضعيف^(٢).

وأجيب عن ذلك بأن حديث ابن عباس معتضد اعتضاداً قوياً بظواهر النصوص الدالة على مواخذته بإقراره، والنصوص الدالة على أن قاذف المرأة إذا لم يأت ببينة فإنه يُحد حد القذف^(٣).

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يجب عليه حد الزنى فقط:

سبقت أثناء مناقشة أدلة القول الأول.

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يسقط عنه حد الزنى، وعليه حد القذف إذا طالبت به المرأة: سبقت مناقشة أدلتهم على إقامة حد القذف عليه إذا طالبت به المرأة عند مناقشة أدلة القول الأول.

أما مناقشة أدلتهم على سقوط حد الزنى عنه فهي كالتالي:

١- أن الزنى فعل مشترك بينهما قائم بهما فانتفاؤه عن أحدهما يورث شبهة في الآخر. نوقش هذا الدليل بأن الزنى وإن كان فعلاً مشتركاً بينهما فلا يمنع أن يثبت حكمه في حق أحدهما ويسقط في حق الآخر كما لو كان عاقلاً وهي مجنونة، أو كبيراً وهي صغيرة^(٤).

(١) نيل الأوطار ١٢٠/٧.

(٢) لأن في إسناده القاسم بن فياض الأبنائي، وثقه أبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات، ثم ذكره في الصعاء، وقال: كان ينفرد بالناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك في روايته نزل الاحتجاج به، وقال عنه النسائي: ليس بالقوي، وضعفه ابن معين، وقال عنه الحافظ ابن حجر: (مجهول)، انظر الخرج والتعديل لابن أبي حاتم ١١٧/٧، الثقات لابن حبان ٣٣٤/٧، كتاب المخرجين لابن حبان ٣٣٩/٧، تهذيب الكمال ٤١٤/٢٣، تهذيب التهذيب ٢٩٦/٨، تقريب التهذيب ص ٤٥١.

(٣) أضواء البيان ٣٧/٦.

(٤) كتاب الخلود من الحاوي الكبير ٢٠٢/١.

٢- أن المنكر يحتمل أن يكون صادقاً بإنكاره فيورث شبهة في حق الآخر.

نوقش هذا الدليل بأننا لم نحكم بصدق المنكر، وانتفاء الحد عنه إنما كان لعدم المقتضي، وهو الإقرار أو البينة^(١).

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - هو ما اختاره الشيخ من أنه يجب عليه حد الزنى وحد القذف، أما إقامة حد الزنى فلحديث سهل بن سعد وهو نص صريح في هذا، وأما إقامة حد القذف فلعموم الأدلة التي تدل على ذلك عند مطالبة المقدوف.

المطلب الثاني

الشهادة

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى.

المسألة الثانية: اختلاف الشهود.

وفيه ثلاث فروع:

الفرع الأول: اختلاف الشهود في المكان.

الفرع الثاني: اختلاف الشهود في الطوع والكراهية.

الفرع الثالث: اختلاف الشهود في ملبس الزاني وقت الفعل.

المسألة الثالثة: الحكم في الشهود إذا لم يكتملوا.

المسألة الرابعة: اشتراط عدالة الشهود.

المسألة الخامسة: اجتماع البينة والإقرار غير التام.

المسألة السادسة: رجوع البينة.

المسألة السابعة: التقادم في جريمة الزنى.

المسألة الأولى

اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى

إذا أراد الشهود أن يشهدوا على الزنى فهل يشترط أن يأتوا في مجلس واحد؟.

اختار الشيخ عدم اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى، بل تقبل شهادتهم ولو جاءوا متفرقين في مجالس متعددة، فقال: ((أظهر القولين عندي دليلاً هو قبول شهادتهم ولو جاءوا متفرقين في مجالس متعددة))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى على قولين:

١ - عدم اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى.

٢ - اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: عدم اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى، بل تقبل شهادتهم ولو جاءوا متفرقين في مجالس متعددة.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الشافعي^(٢)، والبي^(٣)، وابن المنذر^(٤).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١ - قوله تعالى: ((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء))^(٥).

يؤخذ من الآية قبول شهادة الأربعة في الزنى، ولم تعرض الآية للمجلس^(٦).

٢ - لأن كل شهادة يحكم بها إذا تكامل عددها في مجلس، وجب الحكم بها إذا تكامل عددها في مجالس كسائر الشهادات^(٧).

القول الثاني: يشترط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى، ومجيء الشهود في وقت واحد.

(١) أضواء البيان ٢٠/٦.

(٢) مختصر المزني ٣٦٨/٨، كتاب الحدود من الحاوي الكبير ٢٧٦/١، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٩٢.

(٣) عثمان البي، فقيه البصرة، أبو عمرو، يباع الثبوت ((الأكسية الغليظة)) انظر سير أعلام النبلاء ١٤٨/٦.

(٤) الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٥١/٢، المغني ٣٦٥/١٢.

(٥) سورة النور آية ٤.

(٦) كتاب الحدود من الحاوي الكبير ٢٧٧/١، أضواء البيان ٢٠/٦.

(٧) كتاب الحدود من الحاوي الكبير ٢٧٧/١.

وهو مذهب الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والحنابلة إلا أن الحنابلة لم يشترطوا مجيء الشهود في وقت واحد، فيصح أن يأتوا متفرقين مادام مجلس القضاء منعقدًا^(٣).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

- ١- أن أبا بكره^(٤) ونافعاً^(٥) وشبل بن معبد^(٦) شهدوا عند عمر على المغيرة بن شعبة^(٧) بالزنى ولم يشهد زياد^(٨)، فحد الثلاثة^(٩).

(١) المسوط ٩٠/٩، بدائع الصنائع ٥١٠/٥، تبين الحقائق ١٦٥/٣، مجمع الأثر ٥٨٥/١، درر الحكام ٦٢/٢.

(٢) شرح مختصر خليل ١٩٩/٧، منح الجليل ٤٤٥/٨، الشرح الكبير ١٨٥/٤، المتقى شرح الموطأ ١٤٤/٧، تبصرة الحكام ٣٢٠/١.

(٣) شرح منتهى الإرادات ٣٤٩/٣، كشاف القناع ١٠٠/٦، مطالب أولي النهى ١٩٠/٦، الإنصاف ١٩١/١٠، المغني ٣٦٥/١٢.

(٤) اسمه نفع بن الحارث الثقفي، وهو من نزل يوم الطائف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حصن الطائف في بكرة فأسلم، وكفى أبا بكره وأعتقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معدود من مواليه، وكان أبو بكره من فضلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبهم، وكان كثير العبادة حتى مات، وتوفي بالبصرة سنة إحدى وخمسين. انظر أسد الغابة ٣٥/٦، ٣٦.

(٥) نافع بن الحارث بن كَلْدَة، أبو عبد الله الثقفي، أخو أبي بكره لأنه أمهما سمية، وكان نافع بالطائف لما حصرها النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم منادياً فنادى: ((من أتانا من عبيدكم فهو حر)) فخرج إليه نافع وأخوه أبو بكره فاعتقهما. انظر أسد الغابة ٢٨٥/٥، ٢٨٦.

(٦) هو أخو أبي بكره لأنه، وهم أربعة أخوة لأن اسمها سمية، وهم الذين شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزنى. انظر أسد الغابة ٢/٦٠٨.

(٧) المغيرة بن شعبة الثقفي، أسلم عام الحندق، وشهد الحديبية، وكان موصوفاً بالدهاء ولاه عمر بن الخطاب البصرة ولم يزل عليها حتى شهد عليه الزنى فعزله، ثم ولاه الكوفة فلم يزل عليها حتى قُتل عمر فأقره عثمان عليها ثم عزله، وشهد السجامة وفتوح الشام واعتزل الفتنة بعد مقتل عثمان، وتوفي بالكوفة سنة خمسين. انظر أسد الغابة ٥/٢٣٨، ٢٣٩.

(٨) زياد بن عبيد الثقفي، وهو زياد ابن سمية، وهي أمه، وهو زياد بن أبي سفيان الذي استلحقه معاوية بأنه أخوه، وولد عام الهجرة، وأسلم زمن الصديق وهو مراهق، وهو أخو أبي بكره الثقفي الصحابي لأنه، وكان من نبلأ الرجال رأياً وعقلاً ودهاء وفطنة. انظر سير أعلام النبلاء ٣/٤٩٤.

(٩) المصنف لابن أبي شيبة ٥٣٥/٩، السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٤/٨، ٢٣٥، المصنف لعبد الرزاق ٣٨٤/٧، المعجم الكبير للطبراني ٣١١/٧، قال الهيثمي: (رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح). انظر مجمع الزوائد ٦/٤٣٤، وقال الألباني في إرواء الغليل: (صحيح) ٢٨/٨.

فلو كان اختلاف المجلس غير مؤثر في هذه الشهادة لانتظر عمر رضي الله عنه إلى أن يأتي شخص رابع ليدراً به الحد عن الثلاثة^(١).

٢- إذا كان المجلس واحداً جعل كلامهم كشيء واحد بخلاف ما إذا تفرقت المجالس^(٢).

٣- واستدل الحنابلة بالإضافة إلى ما سبق بأنه في قصة المغيرة جاء الشهود واحداً بعد واحد، ولم يأتوا جميعاً، وسمعت شهادتهم، وإنما حدوا لعدم كمالها^(٣).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزني:

١- قوله تعالى: ((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء))^(٤).
نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أن الآية لم تتعرض للشروط ولهذا لم تذكر العدالة، أو صفة الزني، أو غير ذلك من الشروط^(٥).

الثاني: أن الآية لا يجوز أن تكون مطلقة لأن ذلك يؤدي إلى منع جلدتهم، لأنه ما من وقت إلا يمكن أن يؤتى فيه بأربعة شهداء، أو بكماهم إن كان قد شهد بعضهم، فيمتنع جلدتهم المأمور به فيكون تناقضاً، فثبت أن تكون مقيّدة، وأولى المقيّدات المجلس، لأن المجلس كله بمنزلة الحالة الواحدة^(٥).

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه يمكن أن تُقيّد الآية بالعرف، فإذا مضى وقت لا يُتصور أن يأتي فيه بقية الشهود عرفاً، ففي هذه الحالة يُجلد الشهود الذين لم يكمل عددهم.

٢- أن كل شهادة يحكم بها إذا تكامل عددها في مجلس وجب الحكم بها إذا تكامل عددها في مجالس كسائر الشهادات.

(١) المبسوط ٩/٩٠، المغني ١٢/٣٦٥، ٣٦٦.

(٢) المبسوط ٩/٩٠.

(٣) المغني ١٢/٣٦٦.

(٤) المغني ١٢/٣٦٦.

(٥) المغني ١٢/٣٦٦.

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن قياس الشهادة في الزنى على سائر الشهادات قياس مع الفارق، لاختلاف الشهادة في الزنى عن غيرها سواء في العدد أو في غيره.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين باشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى:

١- أن أبا بكرة ونافعاً وشبل بن معبد شهدوا عند عمر على المغيرة بن شعبة بالزنى ولم يشهد زياد فحد الثلاثة.

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن الشهود لم يذكروا وجود غيرهم ليشهد معهم حتى ينتظره عمر رضي الله عنه ويدراً عنهم الحد، والأصل إقامة الحد عليهم ما لم يكتملوا أو يذكروا وجود رابع معهم ليشهد بما شهدوا به.

٢- إذا كان المجلس واحداً جعل كلامهم كشيء واحد بخلاف ما إذا تفرقت المجالس يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن كلامهم ممكن أن يجعل كشيء واحد سواء كان في مجلس واحد أو في مجالس مختلفة، ولا فرق بينهما.

٣- أنه في قصة المغيرة جاء الشهود واحداً بعد واحد، ولم يأتوا جميعاً وسمعت شهادتهم، وإنما حدوا لعدم كمالها.

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن فيه السماع من الشهود إذا جاءوا واحداً بعد واحد في مجلس واحد، ولكنه لا ينفي سماع الشهود إذا جاءوا في مجالس مختلفة.

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - هو ما اختاره الشيخ، وهو أنه لا يشترط اتحاد المجلس لقبول شهادة الشهود، وذلك لعدم وجود دليل مقنع يدل على اشتراط اتحاد المجلس، وعمدة ما استدل به الذين اشتراطوا اتحاد المجلس قصة المغيرة بن شعبة ولا دلالة فيها، لأن غاية ما فيها إقامة حد القذف على الشهود إذا جاءوا في مجلس واحد ولم يكتملوا، وليس فيها أنهم لو جاءوا متفرقين لم تقبل شهادتهم، ففي قصة المغيرة كان الشهود أربعة، فلما لم يشهد زياد، حد عمر رضي الله عنه الثلاثة لعدم اكتمال عددهم، ولا يمكن أن يأتي رابع بعد ذلك لأن الذين دخلوا على المغيرة كانوا أربعة فقط، فلما لم يشهد أحدهم ثبت نقصان عددهم، ولذلك جلدتهم عمر رضي الله عنه.

المسألة الثانية

اختلاف الشهود

الفرع الأول

اختلاف الشهود في المكان

إذا شهد الشهود على شخص بالزنى ولكنهم اختلفوا في المكان ، فهل يقام عليهم حد القذف؟

اختار الشيخ إقامة حد القذف على الشهود إذا اختلفوا في المكان، فقال: (والظاهر أنه لا تكمل شهادة الأربعة إلا إذا شهدوا على فعل واحد في مكان متحد ووقت متحد فإن اختلفوا في الزمان أو المكان حدوا ، لأنهما فعلا ، ولم يشهد على واحد منهما أربعة عدول فلم يثبت واحد منهما ، والقول بتلفيق شهادتهم وضم شهادة بعض إلى شهادة بعض لا يظهر))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد القذف على الشهود إذا اختلفوا في المكان على قولين:

١- إقامة حد القذف على الشهود إذا اختلفوا في المكان .

٢- عدم إقامة حد القذف على الشهود إذا اختلفوا في المكان .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: إقامة حد القذف على الشهود إذا اختلفوا في المكان .

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣)، والمذهب عند الحنابلة^(٤).

وقد استدلل هؤلاء بأنه لم يكمل أربعة على زنى فوجب عليهم الحد^(٥).

* ملاحظة: لم أذكر حكم إقامة الحد على المشهود عليه لاتفاق الفقهاء على أنه لا يحد. انظر المغني ٣٦٩/١٢

(١) أضواء البيان ٢٣/٦ ، ٢٤٤

(٢) المدونة ٥٠٩/٤ ، مواهب الجليل ١٧٩/٦ ، منح الجليل ٤٤٥/٨ ، منتقى شرح الموطأ ١٤٤/٧ ، الكافي ص ٥٧٢

(٣) مغني المحتاج ٤٥٤/٥ ، نهاية المحتاج ٤٣٢/٧ ، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٢٩٦/٨ ، تحفة المحتاج ١١٥/٩

المجموع ١٩٠/٢٣

(٤) شرح منتهى الإرادات ٣٥١/٣ ، كشف القناع ١٠١/٦ ، الإنصاف ١٩٣/١٠ ، المغني ٣٦٩/١٢ ، المنع ٣

٤٦٥

(٥) المغني ٣٦٩/١٢ ، المجموع ١٩٠/٢٣

القول الثاني: عدم إقامة حد القذف على الشهود إذا اختلفوا في المكان .
 وهو مذهب الحنفية^(١) وقول بعض الخنابلة^(٢)، وبه قال النحوي^(٣) وأبو ثور^(٤).
 وقد استدل هؤلاء بأنهم اجتمعوا على فعل واحد، واختلفوا فيما لم يكلفوا نقله^(٥).
مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بإقامة حد القذف على الشهود إذا اختلفوا في المكان:
 أنه لم يكمل أربعة على زنى واحد فوجب عليهم الحد.
 هذا دليل سالم من المعارضة.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بعدم إقامة حد القذف على الشهود إذا اختلفوا في المكان:
 لأنهم اجتمعوا على فعل واحد، واختلفوا فيما لم يكلفوا نقله .
 نوقش هذا الدليل بأنه لا يكفي اجتماع الشهود على فعل واحد، بل لا بد أن يتفقوا على
 مكان الزنى لأن الفعل في أحد المكانين غير الفعل في المكان الآخر^(٦).
القول الرابع:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو إقامة حد القذف على الشهود إذا اختلفوا في
 الموضوع لأن الزنى فعل واحد، واختلافهم يدل على فعيلين والشهود لا بد أن يشهدوا على
 فعل واحد.

(١) المسوّط ٦١/٩، فتح القدير ٢٨٥/٥، دور الحكاه ٦٧/٢، سماع الصانع ٥١١٥، الفتاوى الهندية ١٥٢/٢

(٢) الإنصاف ١٩٣/١٠، المعني ٣٦٩/١٢

(٣) إبراهيم النحوي، الفقيه الكوفي، أحد الأئمة المشاهير، تابعي رأى عائشة رضي الله عنها ودخل عليها ولم يثبت له
 منها سماع، توفي سنة ست وتسعين للهجرة وله تسع وأربعون سنة . انظر وفيات الأعيان ٢٥/١

(٤) المعني ٣٦٩/١٢

(٥) المسوّط ٦١/٩

(٦) كتاب الحدود من إجازي الكبير ٣١٧/١

الفرع الثاني اختلاف الشهود في الطوع والكراهية

إذا شهد اثنان بأنه زنى بالمرأة وهي مكرهة، وشهد اثنان بأنه زنى بها وهي مطاوعة، فلاحد على المرأة بالإجماع^(١).

أما الرجل فقد اختلف الفقهاء في إقامة الحد عليه واختار الشيخ أن الرجل لا حد عليه وأن على الشهود الأربعة حد القذف، فقال: ((وأظهر أقوالهم عندي فيه : أن الرجل والمرأة لا حد على واحد منهما، وأن على الشهود الأربعة حد القذف))^(٢).

وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد الزنى على الرجل إذا شهد اثنان بأنه زنى بالمرأة وهي مكرهة، وشهد اثنان بأنه زنى بها وهي مطاوعة، وفي إقامة حد القذف على الشهود على أربعة أقوال:

- ١- لا حد على الرجل، وعلى الشهود الأربعة حد القذف .
 - ٢- لا حد على الرجل ولا يقام حد القذف على الشهود .
 - ٣- يجب الحد على الرجل .
 - ٤- يجب الحد على شاهدي المطاوعة، ولا يجب الحد على شاهدي الإكراه .
- وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: لا حد على الرجل، وعلى الشهود الأربعة حد القذف .
هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب المالكية^(٣) والمذهب عند الشافعية^(٤).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

- ١- لأنه لم تكمل على الرجل شهادة، لأن الإكراه والطوع أمران متنافيان^(٥).
- ٢- لأن شاهدي المطاوعة قاذفان لها، وشاهدي الإكراه قاذفان له^(٦).

(١) المغني ٣٧١/١٢ ، المجموع ١٩١/٢٣ ، بدائع الصنائع ٥١١/٥

(٢) أضواء البيان ٢٦/٦

(٣) مواهب الخليل ١٧٩/٦ ، منح الخليل ٤٤٥/٨

(٤) كتاب الحدود من الحاوي الكبير ٢٩٧/١ - ٢٩٩ ، المجموع ١٩١/٢٣

(٥) المغني ٣٧١/١٢ ، أضواء البيان ٢٦/٦

(٦) المغني ٣٧١/١٢ ، أضواء البيان ٢٦/٦

القول الثاني: لا حد على الرجل، ولا يقام حد القذف على الشهود الأربعة .

وهو قول أبي حنيفة ^(١) وبعض الشافعية ^(٢) وبعض الحنابلة ^(٣).

وقد استدلل هؤلاء بعدم إقامة الحد على الرجل بنفس أدلة أصحاب القول الأول .

أما عدم إقامة حد القذف على الشهود الأربعة، فقد استدلوا له بأن عددهم قد اكتمل، وإنما يندرى الحد عن المشهود عليه للشبهة ^(٤).

القول الثالث: يجب الحد على الرجل.

وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن ^(٥) ورواية عند الشافعية ^(٦) ورواية عند الحنابلة ^(٧).

وقد استدلل هؤلاء بأن الشهادة كملت على وجود الزنى منه، والاختلاف بينهم في حالها وهذا لا يمنع كمال الشهادة عليه ^(٨).

القول الرابع: يجب الحد على شاهدي المطاوعة، ولا يجب الحد على شاهدي الإكراه .

وهو رواية عند الحنابلة ^(٩).

وقد استدلل هؤلاء بأنه يجب الحد على شاهدي المطاوعة لأهما قذفا المرأة بالزنى ولكن شهادتهما ناقصة، وأنه لا يجب الحد على شاهدي الإكراه لأهما لم يقذفا المرأة ولكن شهادتهما كاملة على الرجل، وإنما انتفى عنه الحد لشبهة ^(١٠).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن لا حد على الرجل، وعلى الشهود الأربعة حد القذف:

١ - لأنه لم تكمل على الرجل شهادة، لأن الإكراه والطوع أمران متباينان .

٢ - لأن شاهدي المطاوعة قاذفان لها، وشاهدي الإكراه قاذفان له .

(١) فتح القدير ٢٨٤/٥ ، تبين أخلاق ١٨٩/٣ ، المنسوخ ٦٧٩ ، مسند الصانع ٥١١/٥

(٢) كتاب الحدود من أخاوي الكبير ٢٩٨/١

(٣) الإنصاف ١٩٦/١٠

(٤) فتح القدير ٢٨٥/٥ ، المغني ٣٧١/١٢

(٥) المنسوخ ٦٧/٩ ، تبين أخلاق ١٨٩/٣ ، فتح القدير ٢٨٤/٥ ، مسند الصانع ٥١١/٥

(٦) كتاب الحدود من أخاوي الكبير ٢٩٧/١ ، المجموع ١٩١/٢٣

(٧) الإنصاف ١٩٥/١٠ ، المغني ٣٧١/١٢

(٨) المغني ٣٧١/١٢ ، المنسوخ ٦٧/٩

(٩) الإنصاف ١٩٦/١٠ ، المغني ٣٧١/١٢

(١٠) المغني ٣٧١/١٢

هذان الدليلان سالمان من المعارضة.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأنه لا حد على الرجل ولا على الشهود:

مناقشة أدلتهم بأنه لا حد على الرجل:

سبق ذكر أدلتهم وهي سالمة من المعارضة.

مناقشة أدلتهم بأنه لا حد على الشهود:

لأن عددهم قد اكتمل، وإنما يندرى الحد عن المشهود عليه للشبهة .

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن تكذيب الشهود لبعضهم البعض يؤدي الى أن بعضهم فاسق والفاسق لا تجوز شهادته فكان وجوده كعدمه، فنقص بذلك عدد الشهود ولم يكن كاملاً فوجب أن يقام عليهم حد القذف .

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يجب الحد على الرجل:

أن الشهادة كملت على وجود الزنى منه والاختلاف بينهم في حالها، وهذا لا يمنع كمال الشهادة عليه .

نوقش هذا الدليل بأن قولهم أن الشهادة كاملة على الرجل يرده أن كل اثنين منهما يكذبان الآخرين في الحالة التي وقع عليها الزنى^(١).

رابعاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يجب الحد على شاهدي المطاوعة ولا يجب الحد على شاهدي الإكراه:

يجب الحد على شاهدي المطاوعة لأنهما قذفا المرأة بالزنى ولكن شهادتهما ناقصة، وأنه لا يجب الحد على شاهدي الإكراه لأنهما لم يقذفا المرأة، ولكن شهادتهما كاملة على الرجل وإنما اتفق عنه الحد للشبهة .

يمكن أن يناقش استدلالهم بأنه كما وجب الحد على شاهدي المطاوعة لأنهما قذفا المرأة بالزنى، فكذلك يجب الحد على شاهدي الإكراه لأنهما قذفا الرجل بالزنى وكذبهما شاهدا المطاوعة .

القول الراجح :

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو عدم إقامة الحد على الرجل وإقامة حد القذف على جميع الشهود، لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول من أدلة من المعنى . ولوجود الشبهة الدائرة للحد وهي الاختلاف بينهم .

الفرع الثالث

اختلاف الشهود في ملابس الزاني

إذا شهد الشهود على شخص بالزنى ولكنهم اختلفوا في ملبسه، فما الحكم؟
اختار الشيخ وجوب الاستفسار من الشهود، فإذا جزم بعضهم بأن عليه ثوباً واحداً أحمر وجزم البقية بأن عليه ثوباً واحداً أبيض، فإن شهادتهم غير كاملة أما إن اتفقوا على أن عليه ثوبين، وذكر البعض لون أحد الثوبين، والبعض الآخر ذكر لون الثوب الآخر، فإن شهادتهم تعتبر كاملة، فقال: ((الذي يظهر لنا في هذا الفرع هو وجوب الاستفسار من الشهود فإن جزم اثنان بأن عليه ثوباً واحداً أبيض لم تكمل شهادتهم لتنافي الشهادتين، وإن اتفقوا على أن عليه ثوبين مثلاً أحدهما أحمر والثاني أبيض، وذكر كل اثنين أحد الثوبين فلا إشكال في كمال شهادتهم لاتفاق الشهادتين))^(١).

ثم قال: ((والذي يظهر أتم إن لم تكمل شهادتهم يحدون حد القذف))^(٢).

وقد اختلف أهل العلم في هذا الفرع على ثلاثة أقوال:

١ - وجوب الاستفسار من الشهود، فإن اتفقوا على أن عليه ثوبين، و ذكر اثنان منهما أحد الثوبين، وذكر الآخران الثوب الآخر، فشهادتهم كاملة، وإن جزموا بأن عليه ثوباً واحداً و اختلفوا فيه فشهادتهم ناقصة ويقام عليهم حد القذف .

٢ - قبول شهادتهم وحد المشهود عليه .

٣ - لا تقبل شهادتهم مطلقاً .

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: وجوب الاستفسار من الشهود فإن اتفقوا على أن عليه ثوبين وذكر اثنان منهما أحد الثوبين، وذكر الآخران الثوب الآخر فشهادتهم كاملة وإن جزموا بأن عليه ثوباً واحداً و اختلفوا فيه فشهادتهم ناقصة ويقام عليهم حد القذف .
هذا هو اختيار الشيخ، ولم أجد أحداً قبل الشيخ يفصل هذا التفصيل .

(١) أضواء البيان ٢٤/٦

(٢) أضواء البيان ٢٥/٦

وقد استدل الشيخ لهذا التفصيل بأنه عند اتفاقهم على أن عليه ثوباً واحداً واختلفوا في لونه مثلاً فهذا يدل على تنافي الشهادتين، فتكون الشهادة ناقصة أما عند اتفاقهم على أن عليه ثوبين فذكر اثنان أنه أحمر وذكر اثنان أنه أبيض فلا إشكال لاتفاق الشهادتين لأن بعضهم ذكر أحد الثوبين والبعض الآخر ذكر الثوب الآخر .

القول الثاني: قبول شهادتهم وحده المشهود عليه .
وهو مذهب الحنفية ^(١) والحنابلة ^(٢).

وقد استدل هؤلاء بأنه لا تنافي بينهما في الشهادة إذ يمكن أن يكون عليه قميصان فذكر كل اثنين منهما قميصاً، وترك ذكر الآخر، وإذا أمكن ذلك لم نجزم بالكذب ^(٣).

القول الثالث: لا تقبل شهادتهم مطلقاً .
وهو مذهب الشافعي ^(٤).

واستدل بأن الشهادة لم تكمل لتنافي الشهادتين ^(٥).

القول الرابع :

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو الاستفسار من الشهود لأن بالاستفسار منهم تبين الشهادة، فلو اتفقوا على أن عليه ثوبين، وانقسموا فذكر بعضهم وصف أحد الثوبين وذكر الآخر وصف الثوب الآخر، فلا شك أن شهادتهم كاملة، أما إذا اتفقوا على أن عليه ثوباً واحداً ثم اختلفوا في وصفه فالظاهر أنهم كَذَبَ فَيَقَامُ عليه الحد .

(١) المسروض ٦٢/٩، تبين أحفائق ١٩٠/٣

(٢) شرح منتهى الإرادات ٣٥٠/٣، كشاف القناع ١٠١/٦، الإصناف ١٩٤/١٠، المنقح ٤٦٥/٣، المعني ٣٧٠/١٢

(٣) المعني ٣٧٠/١٢

(٤) لم أجد في كتب الشافعية هذه المسألة ولكن نقل خابلية في كتبهم مذهب الشافعي، انظر المعني ٣٧١/١٢، رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء ٦١١/٥، حاشية المنقح ٤٦٥/٣

(٥) المعني ٣٧١/١٢

المسألة الثالثة

الحكم في الشهود إذا لم يكتملوا

اتفق العلماء على أن شهود الزنى لا بد أن يكون عددهم أربعة، ولكن إذا شهد أقل من أربعة، فهل يقام عليهم حد القذف؟

اختار الشيخ إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يكتملوا، فقال: ((وأجمع العلماء أن بينة الزنى لا يقبل فيها أقل من أربعة عدول ذكور، فإن شهد ثلاثة عدول لم تقبل شهادتهم لأنهم قذفة كاذبون))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في الحكم في الشهود إذا لم يكتملوا على قولين:

١ - إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يكتملوا .

٢ - لا حد على الشهود إذا لم يكتملوا .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يكتملوا .

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والمذهب عند الشافعية^(٤) وعند الحنابلة^(٥).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١ - قوله تعالى: ((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجندوهم ثمانين جلدة))^(٦).

(١) أضواء البيان ١٤/٦

(٢) المبسوط ٦٥/٩، فتح القدير ٢٨٩/٥، البحر الرائق ٢٥/٥، تبين الخفايا ١٩٢/٣، الدر المختار ٣٣/٤

(٣) الفواكه الدواني ٢٠٦/٢، بلغة السالك لأقرب المسالك ٢٦٥/٤، المنتقى ١٤٣/٧

(٤) الأم ٥٤/٧، روضة الطالبين ٣٢٤/٧، أسنى المطالب ١٣٦/٤، مختصر الخزي ٣٦٨/٨، كتاب الحدود من حروي

الكبير ٢٨٤/١

(٥) كشاف القناع ١٠١/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٥٠/٣، مضائق أبي النجى ١٩١/٦، الإصناف ١٩١/١٠،

النعي ٣٦٧/١٢

(٦) سورة النور آية ٤

بينت الآية أن القاذفين إذا لم يأتوا بالشهداء الأربعة فهم الكاذبون عند الله، ومن كذب في دعواه الزنى على محصن أو محصنة وجب عليه حد القذف^(١).

٢- قصة المغيرة بن شعبه، فقد جلد عمر رضي الله عنه الثلاثة الذين شهدوا عليه^(٢).

فلو لم يكن حد القذف واجباً على الشهود إذا نقص عددهم عن الأربعة لما جلدتهم عمر رضي الله عنه، ولم ينكر على عمر أحد من الصحابة في جلده الشهود الثلاثة^(٣).

٣- أن عدم إيجاب الحد على الشهود إذا نقص عددهم عن الأربعة يفضي إلى اتخاذ القذف بلفظ الشهادة طريقاً للنيل من أعرض الناس^(٤).

القول الثاني: لا حد على الشهود إذا لم يكتملوا .

وإليه ذهب أحمد في رواية عنه^(٥)، والشافعي في أحد قوليهِ^(٦)، وأهل الظاهر^(٧).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- قوله تعالى: ((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة)^(٨).

ففرق بين القذفة والشهود فدل على افتراقهم في الحدود^(٩).

٢- لأن حد الشهود إذا لم يكملوا مفضي إلى كتم الشهادة خوفاً أن يحدوا إن لم يكملوا^(١٠).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بإقامة حد القذف على الشهود إذا لم يكتملوا:

(١) أضواء البيان ١٤/٦

(٢) سبق تخريجه وبيان أنه صحيح ص ٧٦.

(٣) المغني ٣٦٧/١٢

(٤) روضة الطالبين ٣٢٤/٧

(٥) المغني ٣٦٧/١٢

(٦) روضة الطالبين ٣٢٤/٧، كتاب الحدود من إتحاف الكبار ٢٨٤/١، المجموع ١٣٢/٢٣

(٧) المحلى ٢١٠/١٢

(٨) سورة النور آية ٤

(٩) المحلى ٢١١/١٢، كتاب الحدود من إتحاف الكبار ٢٩١/١، المجموع ١٣٢/٢٣

(١٠) المحلى ٢١١/١٢، كتاب الحدود من إتحاف الكبار ٢٩١/١، المجموع ١٣٢/٢٣

- ١- قوله تعالى: (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ... الآية).
- ٢- قصة المغيرة بن شعبة وجلد عمر رضي الله عنه الثلاثة الذين شهدوا عليه .
- ٣- أن عدم إيجاب الحد على الشهود إذا نقص عددهم عن الأربعة يفضي إلى اتخاذ القذف بلفظ الشهادة طريقاً للنيل من أعراض الناس .

هذه الأدلة التي ذكروها سالمة من المعارضة .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأنه لا حد على الشهود إذا لم يكتملوا:

- ١- قوله تعالى: (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) الآية
يمكن أن يناقش استدلالهم بالآية بأن الآية لم تفرق بين القذف والشهود وإنما نصت على أن القاذف إذا لم يأت بأربعة شهداء فعليه الحد سواء كان القاذف أحد الشهود أو لا .
- ٢- أن حد الشهود إذا لم يكملوا مفضي إلى كتم الشهادة خوفاً أن يحدوا إذا لم يكملوا .
يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن الشاهد لا يُحد إلا إذا لم يستطع نسبة الفعل إلى غيره وبنقص الشهود يكون قد عجز عن إثبات الفعل لغيره فيُحد .

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ، وهو إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يكتملوا وهو قول جمهور العلماء، لقوة الأدلة التي استدلو بها .

المسألة الرابعة

اشتراط عدالة الشهود

إذا اكتمل عدد الشهود ولكنهم لم يُعَدَّلُوا، فهل يقام عليهم حد القذف؟
اختار الشيخ إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يُعَدَّلُوا، فقال: ((أظهر الأقوال عندي أنهم إن لم يُعَدَّلُوا حُدُّوا كلهم))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يُعَدَّلُوا عنى قولين:

١ - إقامة حد القذف على الشهود اذا لم يُعَدَّلُوا .

٢ - عدم إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يُعَدَّلُوا.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يُعَدَّلُوا.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب المالكية^(٢) والمذهب عند الحنابلة^(٣) ورواية عند الشافعية^(٤) وقد استدل هؤلاء بقوله تعالى: (واستشهدوا شهيدين من رجالكم ... ممن ترضون من الشهداء)^(٥) والفاسق غير مرضي، وشهادته كعدمها، فوجب عيّنهم اخذ كما لو لم يكمل عددهم^(٦).

القول الثاني: عدم إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يُعَدَّلُوا، وهو مذهب الشافعية^(٧) والمذهب عند الشافعية^(٨) ورواية عند الحنابلة^(٩) وبه قال الحسن والشعبي^(١٠)،^(١١).

(١) أضواء البيان ١٠٣/٦

(٢) المدونة ٥٠٦/٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٠٨/٤، نعي غرصي ١٧٧/١٢

(٣) شرح منتهى الإرادات ٣٥٠/٣، كشف القناع ١٠١/٦، مصاب أبي يحيى ١٩١/٦، (خلاف ١٩٢/١٠، معني ٣٦٨/١٢

(٤) روضة الطالبين ٣٢٤/٧، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٢٩٢/١

(٥) سورة البقرة آية ٢٨٢

(٦) شرح منتهى الإرادات ٣٥٠/٣، النظرية العامة لاثبات موحات الحدود ٣٠٤/١

(٧) المسوط ٨٩/٩، فتح القدير ٢١٧/٥، تبين الخفايا ١٩٠/٣، الهدية ٣٨٥/٢، علاء سنن ٦٢٩/١١

(٨) معني المحتاح ٤٦٣/٥، حاشية الشرواني على نعمة اختاح ١٢١/٩، روضة الناصين ٣٢٤/٧، كتاب حدود من حادي الكبير ١/

٢٩٣

(٩) الإنصاف ١٩٢/١٠، المعني ٣٦٨/١٢

(١٠) أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي وهو من حمير وعداده في همدان، وهو كوفي - يعني حبل غمر وفيه مدونة سنة سبع عشرة

للهجرة، وتوفي سنة أربع ومائة للهجرة. انظر وفيات الأعيان ٣١٧/٣

(١١) المعني ٣٦٨/١٢

وقد استدلل هؤلاء بأن عدد الشهود كامل، فإذا كان عددهم كاملاً فلا يجب الحد عليهم^(١)

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يعدلوا .

قوله تعالى: ((ممن ترضون من الشهداء)) والفاسق غير مرضي .

هذا دليل سالم من المعارضة .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين عدم إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يعدلوا .

أن عدد الشهود كامل، فإذا كان عددهم كاملاً فلا يجب الحد عليهم .

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن الفساق ليسوا من أهل الشهادة على الزنى فوجودهم كعدمه.

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو وجوب إقامة حد القذف على الشهود إذا لم

يعدلوا، لأن من أتى بشاهد فاسق كان كمن لم يأت بشاهد .

المسألة الخامسة

اجتماع البيئة والإقرار غير التام

إذا تمت شهادة الشهود الأربعة بالزنى، وأقر الزاني مرة واحدة، فصارت الشهادة تامة والإقرار غير تام عند من يشترط أربعاً، فهل يقام الحد على هذا المقر؟
اختار الشيخ أن الحد يقام على المقر فقال: ((فأظهر قولي أهل العلم عندي أن الحد يقام عليه لكمال البيئة))^(١).
وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد الزنى على المقر عند اجتماع البيئة والإقرار غير التام على قولين:

- ١- أن الحد يقام على المقر.
 - ٢- أن الحد لا يقام على المقر .
- وفيما يلي تفصيل هذين القولين:
- القول الأول:** أن الحد يقام على المقر.
- هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) وقول محمد بن الحسن من الحنفية^(٥).
- وقد استدل هؤلاء بما يلي:
- ١- لأن البيئة تمت عليه، فوجب الحد، كما لو لم يقر^(٦).
 - ٢- لأن وجود الإقرار يؤكد البيئة، فلا يكون وجودها مضعفاً له^(٧).

(١) أضواء البيان ٣٣/٦

(٢) المنتقى شرح الموطأ ١٤٣/٧

(٣) نهاية المحتاج ٤٣١/٧، معني احتاج ٤٥٣/٥، حاشية الشروبي على تفهيم محتاج ١١٣/٩، العرعر المنية ٨٤/٥، أسنى المطالب ١٣٢/٤

(٤) كشاف القناع ١٠٢/٦، المعني ٣٧٢/١٢، الشرح الكبير ٣٣٥/٢٦، رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور العلماء ٥٩٨/٥

(٥) تبين الحقائق ١٦٧/٣، الفتاوى الهندية ١٤٤/٢، المسبوط ٩٥/٩، البحر الرائق ٧/٥ فتح القدير ٣٠٠/٥

(٦) المعني ٣٧٢/١٢

(٧) المعني ٣٧٢/١٢

القول الثاني: أن الحد لا يقام على المقر .

وهو المذهب عند الحنفية ^(١).

وقد استدل هؤلاء بأن الشهادة لا يصار إليها إلا عند الإنكار، وهو غير موجود ^(٢).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين أن الحد يقام على المقر:

١ - لأن البيئة تمت عليه، فوجب الحد، كما لو لم يقر .

٢ - لأن وجود الإقرار يؤكد البيئة، فلا يكون وجودها مضعفاً له .

هذان الدليان سليمان ولا معارض لهما .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين أن الحد لا يقام على المقر:

أن الشهادة لا يصار إليها عند الإنكار، وهو غير موجود .

نوقش هذا الدليل بعدم التسليم بأن الشهادة لا يصار إليها إلا عند الإنكار، فإن العمل ههنا

بالبيئة لا بالإقرار، وهو قام بتصديق البيئة فسواء أقر أم لم يقر فالعمل بالبيئة ^(٣).

القول الرابع:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو وجوب إقامة الحد على المقر إذا اجتمعت البيئة

مع الإقرار غير التام، لأن وجود الإقرار يؤكد قول الشهود، فلا يؤدي نقصانه إلى بطلان

قولهم .

(١) المبسوط ٩٥/٩، فتح القدير ٣٠٠/٥، تبين اخقائق ١٦٧/٣ البحر الرائق ٧/٥ الفتاوى الهندية ١٤٤/٢

(٢) المبسوط ٩٥/٩، فتح القدير ٣٠٠/٥

(٣) أعلام الموقعين ٢١٤/١

المسألة السادسة

رجوع البيئة

إذا شهد الشهود على شخص بالزنى ثم رجعوا عن شهادتهم فلا يخلو رجوعهم عن حالتين:
الحالة الأولى: أن يكون رجوعهم بعد الحكم وقبل الاستيفاء .
الحالة الثانية: أن يكون رجوعهم بعد الاستيفاء .
وإليك التفصيل:

الحالة الأولى: أن يكون رجوعهم بعد الحكم على المشهود عليه وقبل تنفيذ الحكم .
إذا شهد الشهود على رجل بالزنى فحكم القاضي على المشهود عليه، وقبل تنفيذ الحكم
رجع الشهود أو أحدهم فما الحكم؟
اختار الشيخ عدم إقامة الحد على المشهود عليه فقال: ((والأظهر أنهم إن رجعوا بعد الحكم
عليه بالرجم أو الجلد بشهادتهم أنه لا يقام عليه الحد لرجوع الشهود))^(١).
وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد الزنى على المشهود عليه إذا رجع الشهود بعد الحكم
وقبل التنفيذ على قولين:

١ - عدم إقامة الحد على المشهود عليه .

٢ - حد المشهود عليه .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: عدم إقامة الحد على المشهود عليه .

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب الحنفية^(٢) والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) والمشهور عند

(١) أضواء البيان ٧٠/٦

(٢) المبسوط ٤٧/٩ ، الهداية ٣٩٦/٢ ، البحر الرائق ٣٥/٥ ، رد المحتار ٣٤/٤ ، الجوهرة النيرة ١٥٢/٢

(٣) مغني المحتاج ٣٩٢/٦ ، تحفة المحتاج ٢٧٩/١٠ ، غاية المحتاج ٣٢٨/٨ ، روضة الطالبين ٢٦٨/٨ ، فتح الوهاب شرح منبه

الطلاب ٤٠٤/٥

(٤) شرح منتهى الإرادات ٣٥١/٣ ، مطالب أولي النهى ١٩٢/٦ ، كشف القناع ٤٤٣/٦ ، المقنع ٧١٧/٣ ، الإنصاف ١٢/

المالكية^(١).

وقد استدل هؤلاء بأن الرجوع شبهة ،والحد يسقط بالشبهة^(٢).

القول الثاني: إقامة الحد على المشهود عليه .

وهو قول عند بعض المالكية^(٣).

ولم أجد دليلاً لأصحاب هذا القول .

القول الرابع:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو عدم إقامة الحد على المشهود عليه .

الحالة الثانية: أن يكون رجوعهم بعد الاستيفاء .

وهذه الحالة تنقسم الى قسمين:

القسم الأول: أن يُرجم المشهود عليه .

القسم الثاني: أن يُجلد المشهود عليه .

واليك التفصيل:

القسم الأول: أن يُرجم المشهود عليه .

إذا شهد الشهود على رجل بالزنى وكان محصناً فحُكم عليه بالرحم وتُفد الحكم ولكن

الشهود رجعوا بعد رجمه فما الحكم؟

اختار الشيخ أن عليهم دية المرجوم إن أخطأوا، وأن عليهم القصاص إن تعمدوا فقال:

(وأما إن كان رجوع البينة بعد إقامة الحد فالأظهر أنه إن لم يظهر تعمدهم الكذب لزمته

دية المرجوم، وإن ظهر أنهم تعمدوا الكذب فقال بعض أهل العلم: تلزم الدية أيضاً وقال

(١) السناج والإكليل ٢٤٠/٨، منح الجليل ٥٠٤/٨، الشرح الكبير ٢٠٧/٤، حاشية الدسوقي ٢٠٧/٤، الفواكه الدواني ٢

٢٢٩

(٢) مغني المحتاج ٣٩٢/٦، روضة الطالبين ٢٦٨/٨، تحفة المحتاج ٢٧٩/١٠، شرح منتهى الإرادات ٣٥١/٣، مطالب

أولي النهي ١٩٢/٦

(٣) السناج والإكليل ٢٤٠/٨، منح الجليل ٥٠٤/٨، الشرح الكبير ٢٠٧/٤، حاشية الدسوقي ٢٠٧/٤، الفواكه

الدواني ٢٢٩/٢

بعضهم: بالقصاص، وهو قول أشهب^(١) من أصحاب مالك، وله وجه من النظر. لأنهم تسببوا في قتله بشهادة زور فقتلهم به له وجه والعلم عند الله تعالى))^(٢).

وقد اختلف أهل العلم في الحكم في الشهود إذا رجعوا بعد رجم المشهود عليه عني قولين:

١- أن عليهم دية المرجوم إن اخطأوا، وأن عليهم القصاص إن تعمدوا .

٢- أن عليهم دية المرجوم في الخطأ والعمد .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: أن عليهم دية المرجوم إن اخطأوا، وأن عليهم القصاص إن تعمدوا .

هذا هو اختيار الشيخ مع عدم جزمه به وهو مذهب الشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) وقول بعض المالكية^(٥).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١- عن الشعبي: أن رجلين أتيا علياً فشهدا عني رجل أنه سرق فقتل يده، ثم أتياه

بالآخر فقالا: هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول، فلم يجر شهادتهما عني الآخر

وأغرمهما دية يد الأول وقال: لو أعم أنكما تعمدتما تقطعتكما^(٦).

ولا يخالف لعلي رضي الله عنه من الصحابة، فعي رضي الله عنه يحكم عنيهما بالدية لأنهما

لم يستعمدا، وذكر الحكم لو أنهما تعمدتا، وهو قطع أيديهما. ويقاس حد الزنى عني حد

السرقه.

٢- لأنهم تسببوا في قتله بشهادة زور^(٧).

(١) أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم تقيسي ثم حنفي. الفقيه المالكي المصري. تفقه على الإمام

مالك رضي الله عنه ثم على المدنيين والمصريين وكانت ولادته بمصر سنة خمسين ومائة وتوفي سنة أربع ومائتين. انظر

وفيات الأعيان ٢٣٨/١

(٢) أضواء البيان ٧٠/٦

(٣) المنهاج ٢٠٧/٢٣، معي المحتاج ٢٩٢/٦، ٢٩٣، روضة الصالحين ٣٦٨/٨، ٢٧٠، أنس مصنف ٣٨١/٤، مجموع ٢٣/

٢٠٩، ٢٠٨

(٤) كشف القناع ٤٤٣/٦، المعني ٢٤٦/١٤، ٢٤٧، حاشية نفع ٧١٨/٣

(٥) الناج والأكليل ٢٤٠/٨، مع الخليل ٥٠٥/٨، شرح مختصر خليل ٢٢٠/٦، شرح الكبير ٢٠٧/٤

(٦) السنن الكبرى للبيهقي ٤١/٨، وقال أخاف في التلخيص خير (بإساده صحيح) ١٩/٤

(٧) أضواء البيان ٧٠/٦، المعني ٢٤٦/١٤

القول الثاني: أن عليهم دية المرجوم في الخطأ والعمد .

وهو مذهب الحنفية ^(١) والمشهور عند المالكية ^(٢).

واستدل هؤلاء بأن الشاهد ليس بقاتل ^(٣).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين أن عليهم الدية إذا أخطأوا، وعليهم القصاص إن تعمدوا .

١ - قصة علي رضي الله عنه مع شاهدي السرقة .

نوقش هذا الدليل بأنه في حد السرقة، ويمتنع القياس في الحدود ^(٤).

وأجيب عن ذلك بأن الأكثر على جواز القياس في الحدود ^(٥).

٢ - لأنهم تسببوا في قتله بشهادة زور .

نوقش هذا الدليل بأن وجوب القصاص يتعلق بالقتل مباشرة لا تسبباً، والشهود متسببون

ولا قصاص على المتسبب ^(٦).

وأجيب عن ذلك بأن الشهود قصدوا قتل المشهود عليه وتسببوا في إهلاكه بما يقتل

غالباً ^(٧) فكان حكمهم كحكم المباشر .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن عليهم دية المرجوم في الخطأ والعمد:

أن الشاهد ليس بقاتل .

وأجيب عن ذلك بأن الشاهد هنا قصد قتل المشهود عليه وتسبب في إهلاكه بما يقتل

غالباً ^(٨).

القول الراجح:

(١) بدائع الصنائع ٤٣٥/٥، المبسوط ٤٩/٩، البحر الرائق ٢٥/٥، مجمع الضمانات ص ٣٦٠

(٢) الساج والأكليل ٢٤٠/٨، منح الخليل ٥٠٥/٨، شرح مختصر حبل ٢٢٠/٦، الشرح الكبير ٢٠٧/٤، الفواضل الدواني ٣

٢٢٩

(٣) إظهار الإنصاف في آثار خلاف ص ٧٩٣

(٤) أضواء البيان ٣٩/٣

(٥) أضواء البيان ٣٩/٣

(٦) بدائع الصنائع ٤٣٠/٥، المبسوط ٤٩/٩

(٧) مغني المحتاج ٢١٦/٥، ٢١٧

(٨) مغني المحتاج ٢١٦/٥، ٢١٧

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ، وهو أن عليهم دية المرجوم إن أخطأوا وعليهم القصاص إن تعمدوا لقوة أدلة هذا القول .

القسم الثاني: أن يُجلد المشهود عليه .

إذا شهد الشهود على رجل بالزنى وكان بكرًا فحُكم عليه بالجلد ونُفذ الحكم ولكن الشهود رجعوا بعد جلده، فما الحكم؟

اختار الشيخ بأنه لا شيء عليهم إن أخطأوا، أما إن تعمدوا الكذب فيجب تعزيرهم بقدر ما يراه الإمام، فقال: ((وإن كان رجوعهم أو رجوع بعضهم بعد جلد المشهود عليه بالزنى بشهادتهم، فإن لم يظهر تعمدهم الكذب، فالظاهر أنهم لا شيء عليهم لأنهم لم يقصدوا سوءاً، وإن ظهر تعمدهم الكذب وجب تعزيرهم بقدر ما يراه الإمام رادعاً لهم ولأمثالهم لأنهم فعلوا معصيتين عظيمتين:

الأولى: تعمدهم شهادة الزور .

والثانية: إضرارهم بالمشهود عليه بالجلد، وهو أذى عظيم أوقعوه به بشهادة زور والعمد عند الله تعالى))^(١).

وما اختاره الشيخ هو مذهب الشافعي فقد قال: ((الرجوع عن الشهادة ضربان: فإذا شهد الشاهدان أو الشهود على رجل بشيء يُتَلَف من بدنه أو يُنَال، مثل قطع أو جلد أو قصاص في قتل، أو جرح، وفُعل ذلك به، ثم رجعوا، فقالوا: عمدنا أن يُنَال ذلك منه بشهادتنا، فهي كالجناية عليه، فما كان فيه من ذلك قصاص، خُيِّر بين أن يقتص أو يأخذ العقل، وما لم يكن فيه من ذلك قصاص، أخذ فيه العقل، وعُزِّروا دون الحد، ولو قالوا: عمدنا الباطل ولم نعلم أن هذا يجب عليه عُزُّروا وأُخِذَ منهم العقل. وكان هذا عمداً يشبه الخطأ فيما يُقتص منه، وما لا يُقتص منه.

ولو قالوا: أخطأنا أو شككنا، لم يكن في شيء من هذا عقوبة ولا قصاص، وكان عليهم فيه الأرش))^(٢).

(١) أضواء البيان ٧١/٦

(٢) الأرش ٥٧/٧

المسألة السابعة

التقادم في جريمة الزنى

إذا مضى زمن على جريمة الزنى ثم أقر الزاني أو شهد الشهود أنه قد زنى فما الحكم؟ اختار الشيخ قبول الإقرار والشهادة بالتقادم في جريمة الزنى فقال: ((اعلم أن أظهر قولي أهل العلم عندي أنه إذا أقر بزنى قديم قبل إقراره، ولا يبطل الإقرار بأنه لم يقر إلا بعد زمن طويل، لأن الظاهر اعتبار الإقرار مطلقاً سواء تقادم عهده أو لم يتقادم، وكذلك شهادة البينة فإنها تقبل ولو لم تشهد إلا بعد طول الزمن لأن عموم النصوص يقتضي ذلك لأنها ليس فيها التفريق بين تحجيل الشهادة وتأخيرها))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في قبول الشهادة والإقرار بالحد القديم في الزنى على ثلاثة أقوال :

١- قبول الشهادة بالتقادم وقبول الإقرار .

٢- عدم قبول الشهادة بالتقادم وقبول الإقرار .

٣- عدم قبول الشهادة والإقرار بالتقادم .

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: قبول الشهادة والإقرار بالتقادم .

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والمشهور عند الحنابلة^(٤) وبهذا قال الأوزاعي والثوري وإسحاق وأبو ثور^(٥).

وقد استدلل هؤلاء على قبول الشهادة بالتقادم بما يلي:

١- قوله له تعالى: ((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة))^(٦).

(١) أضواء البيان ٣٣/٦

(٢) المدونة ٥٤٢/٤

(٣) أسنى المطالب ١٣٢/٤، كتاب الحدود من الحاوي الكبير ٢٨٠/١، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٩٣

(٤) المغني ٣٧٢/١٢، الشرح الكبير ٣٣٦/٢٦، حاشية المقع ٤٦٧/٣، مضاف أولي النهى ٥٩٤/٦ رؤوس المسائل

الخلافة بين جمهور الفقهاء ٦١٨/٥

(٥) المغني ٣٧٢/١٢

(٦) سورة النور آية ٤

دلت الآية على قبول الشهادة في جميع الأحوال في الفور والتراخي^(١) .

٢- لأن كل شهادة قُبِلت على الفور قُبِلت مع تقادم الزمان كسائر الحقوق^(٢) .

كما استدلوا على قبول الإقرار بالتقادم بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث العسيف: (واغد يا انيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها)^(٣) فالتني صلى الله عليه وسلم علّق الحكم على إقرارها دون أن يسأل عن وقت الزنى مما يدل على قبول الإقرار سواء تقادم زمن فعل الزنى أو لم يتقادم .

القول الثاني: عدم قبول الشهادة بالتقادم، وقبول الإقرار .

وهو المذهب عند الحنفية^(٤) ورواية عند الحنابلة^(٥) .

وقد استدل هؤلاء بعدم قبول الشهادة بالتقادم بما يلي:

أن الشاهد مأمور بأحد أمرين:

الأول: أداء الشهادة في الحال احتساباً^(٦) لقوله عز وجل: (وأقيموا الشهادة لله)^(٧) .

الثاني: الستر احتساباً للقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من ستر مسلماً ستره الله يوم

القيامة)^(٨) ،^(٩) .

فلما أحرر الشهادة حتى تقادم العهد دل على أنه مال إلى الستر، فإذا شهد بعد ذلك دل على أن الحقد هو الذي حمله على الشهادة فلا تقبل شهادته لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه

(١) كتاب الحدود من إجماع الكبار ٢٨٢/١

(٢) كتاب الحدود من إجماع الكبار ٢٨٢/١ ، المعنى ٣٧٣/١٢ ، الشرح الكبير ٣٣٧/٢٦ ، رؤوس المسائل الخلافية ٥٦١٨/

(٣) سبق تخريجه وبيان أنه في الصحيحين ص ٥٣

(٤) المسرّوط ٦٩/٩ ، فتح القدير ٢٧٩/٥ ، المحرر المرقوم ٢١، ٢٢/٥ ، تبين إحقاق ١٨٧/٣ ، ١٨٨ ، درر الحكام ٦٧/٢

(٥) المعنى ٣٧٣/١٢ ، الشرح الكبير ٣٣٦/٢٦ ، حاشية المنقح ٤٦٧/٣

(٦) فتح القدير ٢٧٩/٥

(٧) سورة الطلاق آية ٢

(٨) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٩٧/٥ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٣٧٢/١٦

(٩) فتح القدير ٢٧٩/٥

قال: (من كانت عنده شهادة فلم يشهد بها حيث رآها أو حيث علم بها فإنما يشهد على ضِغْنٍ)^(١)، ^(٢)، ^(٣).

كما استدلووا على قبول الإقرار بالتقادم بنفس الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الأول على هذا الأمر .

القول الثالث: عدم قبول الشهادة والإقرار بالتقادم .

وإليه ذهب زُفَر^(٤) من الحنفية^(٥) وابن أبي ليلى^(٦).

وقد استدل هؤلاء بعدم قبول الشهادة بالتقادم بنفس الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الثاني على هذا الأمر .

كما استدلووا على عدم قبول الإقرار بالتقادم بما يلي:

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم: (اجتنبوا هذه القاذورة التي هُمى الله عنها فمن ألم فليستر بستر الله وليتب الى الله)^(٧).

٢ - قياس الإقرار على الشهادة، فكما أن الشهود ندبوا الى الستر، فكذلك مرتكب الفاحشة مندوب الى الستر على نفسه^(٨).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بقبول الشهادة والإقرار بالتقادم:

١ - قوله تعالى: (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء... الآية).

نوقشت هذه الآية بأنها لم تعرض للشروط ولهذا لم تذكر العدالة، أو صفة الزنى أو غير ذلك من الشروط^(٩).

(١) أي حقد وعداوة وبعضاء. انظر النهاية في غريب الحديث و الأكثر ٩١/٣ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٥٩/١٠ وقال هذا مقطوع بين التقفي وعمر رضي الله عنه

(٣) المسوط ٦٩/٩

(٤) زُفَر بن الهذيل الحنفي، كان قد جمع بين العلم والعادة وكان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي، وهو قياس أصحاب أبي

حبيبة رضي الله عنه ، ومولده سنة عشر ومائة ، وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائة. انظر وفيات الأعيان ٣١٧/٢

(٥) المسوط ٩٧/٩

(٦) فتح القدير ٢٧٩/٥

(٧) سبق نغريعه وبيان أنه صحيح ص ٦١

(٨) المسوط ٩٧/٩

(٩) المغني ٣٦٦/١٢

٢- قياس الشهادة على الزنى على سائر الحقوق.

يمكن أن يناقش هذا القياس بأنه قياس مع الفارق لأنه يشترط في الشهادة على الزنى مالا يشترط في الشهادة على سائر الحقوق.

٣- حديث: (واغد يا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها) .

دلالة هذا الحديث ظاهرة في قبول الإقرار مطلقاً تقادم أو لم يتقادم.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بعدم قبول الشهادة بالتقادم وقبول الإقرار:

أن الدافع للشهادة بعد تقادم العهد هو الضغينة بدليل ما قاله عمر رضي الله عنه: "من كانت عنده شهادة فلم يشهد بها حيث رآها أو حيث علم بها فانما يشهد على ضغن" نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أن قول عمر رضي الله عنه فيه انقطاع^(١).

الثاني: قولهم: أن الدافع للشهادة بعد تقادم العهد هو الضغينة مجرد احتمال والحد لا يسقط بمطلق الاحتمال^(٢).

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم قبول الشهادة والإقرار بالتقادم:

١- حديث: (اجتنبوا هذه القاذورة... الحديث)

نوقش هذا الحديث بالاستدلال بآخره وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (فإنه من يُبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله)^(٣) وهذا قد أبدى صفحته بإقراره ولو تقادم العهد^(٤).

٢- قياس الإقرار على الشهادة:

نوقش هذا القياس بأنه قياس مع الفارق لأن الإنسان لا يعادي نفسه على وجه يحمله ذلك على هتك ستره، بل إنما يحمله على ذلك التوبة وتفضيل عقوبة الدنيا على الآخرة بخلاف الشهادة^(٥).

(١) سبق تخريجه وبيان أنه منقطع ص ١٠٢

(٢) المغني ٣٧٣/١٢

(٣) سبق تخريجه وبيان أنه صحيح ص ٦١

(٤) المبسوط ٩٧/٩

(٥) المبسوط ٩٧/٩

القول الراجح:

الراجح والله أعلم ما اختاره الشيخ وهو قبول الإقرار والشهادة بالتقادم أما الإقرار فتقوله صلى الله عليه وسلم: (واغد يا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها) فهذا الحديث فيه دلالة صريحة على قبول الإقرار دون التفريق بين ما إذا تقادم زمن فعل الجريمة أو لم يتقادم وأما الشهادة فلعدم وجود دليل مقنع يدل على عدم قبول الشهادة بالتقادم.

المطلب الثالث

ظهور الحمل من غير زوج ولا سيد

إذا ظهر الحمل على امرأة ليس لها زوج ولا سيد فهل يثبت عليها الزنى بمجرد هذا الحمل؟ اختار الشيخ أن الزنى لا يثبت بمجرد الحمل، فقال: ((أظهر قولي أهل العلم عندي أن الزنى لا يثبت بمجرد الحبل ولو لم يعرف لها زوج ولا سيد، لأن الحمل قد يقع بلا شك من غير وطء في الفرج، بل قد يطأ الرجل المرأة في فخذها فتتحرك شهوتها فينزل ماؤها وينزل الرجل فيسيل ماؤه فيدخل في فرجها فيلتقي ماؤه بمائها فتحمل من غير وطء وهذا مشاهد لا يمكن إنكاره))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد الزنى على المرأة التي ظهر بها الحمل وليس لها زوج ولا سيد على قولين:

١_ عدم إقامة حد الزنى بظهور الحمل.

٢_ إقامة حد الزنى بظهور الحمل.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: عدم إقامة حد الزنى بظهور الحمل .

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) وأخباره^(٤).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١. عن النزال بن سبرة^(٥) قال: إنا لبمكة إذ نحن بامرأة اجتمع عليها الناس حتى

كادوا أن يقتلوها وهم يقولون: زنت زنت، فأتي بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) أضواء البيان ٣٩/٦

(٢) إعلاء السنن ٦٢٣/١١، عمدة القاري ٢٨٣/١٩

(٣) حاشية المحرري على الخطيب ١٧٥/٤، كتاب الحدود من خاوي كبير ٢٧٤/١، مجموع ٥٣٠٢٢، الأم ٧/

٤٧، حاشية الشرواني على ثقة المحتاج ١٠٧/٩

(٤) شرح منتهى الإرادات ٣٥١/٣، كشف القناع ١٠٣/٦، مطالب أوبى نهى ١٩٣/٦، الفروع المربع ٣١٣/٣.

الإصناف ١٩٩/١٠

(٥) النزال بن سبرة الهلالي، من بني هلال بن عامر بن صعصعة، ذكره في رأى النبي صلى الله عليه وسلم. ولا

تُعلم أنه رواية إلا عن علي وابن مسعود، وهو معدود في كبار التابعين وفصلاتهم، انظر أسد الغابة ٢٩٨/٥

وهي حبلى وجاء معها قومها فاتنوا عليها بخير، فقال عمر: أخبريني عن أمرك، قالت: يا أمير المؤمنين كنت امرأة أصيب من هذا الليل، فصليت ذات ليلة ثم غمت وقمت ورجل بين رجلي فكدف في مثل الشهاب، ثم ذهب، فقال عمر رضي الله عنه: لو قتل هذه من بين الجبلين أو قال: الأخشين لعذبهم الله، فحلّى سبيلها وكتب إلى الآفاق أن لا تقتنوا أحداً إلا بإذني^(١).

٢- يحتمل أن الحمل من وطء إكراه أو شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات^(٢).

القول الثاني: أن عليها الحد وذلك إذا كانت مقيمة غير غريبة إلا إذا ظهرت أمارات الإكراه بأن تأتي مستغيثة أو صارخة أو تدمي وهي بكر. وهو مذهب المالكية^(٣).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

عن بصرة بن أكثم^(٤) قال: تزوجت امرأة بكرًا في سترها فدخلت عندها فإذا هي حبلى فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (لها الصداق بما استحلت من فرجها والولد عبد لك، فإذا ولدت فاجلدوها أو قال: فحدوها)^(٥).

٢- قول عمر رضي الله عنه: الرجم في كتاب الله حق عسى من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف^(٦).

٣- قول علي رضي الله عنه: يا أيها الناس إن الزنى زناان زنى سر وزنى علانية، فزنى السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمي ثم الإمام ثم الناس، وزنى العلانية أن يظهر الحبل أو الاعتراف فيكون الإمام أول من يرمي^(٧).

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٦/٨، المنصف لابن أبي شيبة ٥٦٩/٩، وقال عنه الألباني في إرواء الغليل: (هذا إسناده صحيح على شرط البخاري) ٣١/٨

(٢) المعنى ٣٧٧/١٢

(٣) التاج والإكليل ٣٩٤/٨، شرح مختصر خليل ٨١/٨، الفواكه الدواني ٢٠٦/٢، بداية المجتهد ٣٨٦/٤ حاشية المدسوقي عسى الشرح الكبير ٣١٩/٤

(٤) وقيل: نكسة، وقيل: سرقة، وقيل: نصرة من اكتمه آخر عي. وقيل: لأعشاري. وذكر بعضهم: أنه نصرة من أبي عمرة الأعشاري، وقيل: نصرة هذا مجهول. انظر تهذيب سنن أبي داود ١١٨/٦

(٥) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ١١٨/٦، قال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود: (هذا الحديث قد اضطرب في سنده وحكمه) ١١٨/٦، وقال الألباني في ضعيف سنن أبي داود: (ضعيف) ص ٢٠٩

(٦) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٣٧/١٢، صحيح مسلم شرح النووي ٢٠٤/١١

(٧) المنصف لابن أبي شيبة ٩٠/١٠

٤- ما روي عن عثمان رضي الله عنه أنه رُفعت إليه امرأة ولدت لسته أشهر فقال: إنما رُفعت إلي امرأة وقد جاءت بشر ولدت لسته أشهر فقال ابن عباس: (إذا أتمت الرضاع كان الحمل ستة أشهر، قال: وتلا ابن عباس: (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً^(١) فإذا أتمت الرضاع كان الحمل ستة أشهر^(٢)).

فهذا يدل على أن عثمان كان يريد أن يرجعها لمجرد حملها.

٥- أن وجود الحمل أمانة ظاهرة على الزنى أظهر من دلالة البينة^(٣).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم إقامة حد الزنى بظهور الحمل:

١- قصة عمر رضي الله عنه مع المرأة التي حملت من الزنى وكاد الناس أن يقتلوا فحسب سبيلها.

يمكن مناقشة هذا الدليل بأن عمر رضي الله عنه قد ورد عنه خلاف ذلك كما ورد ضمن أدلة القول الثاني.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن الصحابة إذا اختلفت أقوالهم أو اختلفوا فيما بينهم فإننا نرجع إلى القواعد العامة، ومن القواعد العامة أن الحدود تدرأ بالشبهات ولا شك أن ظهور الحمل من المرأة التي ليس لها زوج ولا سيد يحتمل أن يكون من وطء إكراه أو شبهة فيدرأ الحد عن المرأة لوجود الشبهة.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بإقامة حد الزنى بظهور الحمل:

١- حديث بصرة بن أكثم .

نوقش حديث بصرة بأنه حديث ضعيف^(٤).

(١) سورة الأحقاف آية ١٥

(٢) المصنف لعبد الرزاق ٣٥١/٧

(٣) تهذيب سنن أبي داود ١١٨/٦

(٤) هذا الحديث له علتان:

الأولى: أنه حديث يرويه ابن حريج عن صفوان بن سبيع عن سعيد بن مسيب عن رجل من الأنصار وابن حريج ما يسمعه من صفوان، وإنما رواه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى لأسمي عن صفوان، وإبراهيم هذا مترك الحديث .

الثانية: أنه مرسى انظر تهذيب سنن أبي داود ١١٨، ١١٩/٦

٢- ما ورد عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أن الحد يقام بظهور الحمل.
سبق مناقشة هذا الدليل عند الإجابة على مناقشة أدلة القول الأول.

٣- لأن وجود الحمل أمانة ظاهرة على الزنى أظهر من دلالة البينة.

يمكن أن يناقش هذا الدليل بعدم التسليم بأن وجود الحمل أمانة ظاهرة على الزنى أظهر من دلالة البينة، لأنه قد يكون الحمل من غير زنى كما قال الشيخ: ((لأن الحمل قد يقع بلا شك من غير وطء في الفرج، بل قد يطأ الرجل المرأة في فخذيها فتتحرك شهوتها فينزل ماؤها ويتزل الرجل فيسيل ماؤه فيدخل في فرجها فيلتقي ماؤه بمائها فتحمل من غير وطء وهذا مشاهد لا يمكن إنكاره))^(١).

كما أن الحمل قد يكون عن طريق الإكراه أو الجهل.

القول الراجح:

الراجح والله أعلم ما اختاره الشيخ وهو أن الزنى لا يثبت بمجرد الحمل لاحتمال وجود شبهة في الحمل، والحدود تدرأ بالشبهات.

(١) أصواء البيان ٣٩/٦

المبحث الثاني

التغريب

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الاول: تغريب الزاني البكر .
- المطلب الثاني: مسافة التغريب .
- المطلب الثالث: مكان تغريب الغريب .
- المطلب الرابع: تغريب العبد والامة .
- المطلب الخامس: سجن المغرَّب .

المطلب الأول

تغريب الزاني البكر

أولاً: تغريب الزاني البكر إذا كان رجلاً:

اتفق العلماء على أن حد الزاني البكر هو الجلد ولكنهم اختلفوا في التغريب هل هو من تمام الحد في حق الرجل؟

اختار الشيخ وجوب تغريب البكر سنة مع جلده مائة إذا كان رجلاً فقال: ((الأصح الذي لا ينبغي العدول عنه هو وجوب تغريب البكر سنة مع جلده مائة لصراحة الأدلة الصحيحة في ذلك))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في حكم تغريب الزاني البكر إذا كان رجلاً على قولين:

١- وجوب تغريب الزاني البكر إذا كان رجلاً.

٢- عدم مشروعية تغريب الزاني البكر إلا إذا رأى الإمام مصلحة في ذلك.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: وجوب تغريب الزاني البكر إذا كان رجلاً .

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) والظاهرية^(٥)، وإليه ذهب أبو بكر وعمر وعلي وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وأبو ذر وعطاء وطاوس^(٦) والثوري وابن أبي ليلى وإسحاق وأبو ثور^(٧).

(١) أعضاء البيان ٦٥/٦

(٢) الساج والإكليل ٣٩٧/٨، شرح مختصر خليل ٨٢/٨، الفواكه الدواني ٢٠٥/٢، الشرح الكبير ٣٢١/٤، بداية المجتهد ٣٧٩/٤

(٣) مغني المحتاج ٤٤٨/٥، أسنى المطالب ١٢٨/٤، الغرر البهية ٨٦/٥، روضة الطالبين ٣٠٥/٧، المجموع ٨٧/٢٢

(٤) شرح منتهى الإرادات ٣٤٥/٣، كشف القناع ٩١/٦، الكافي ٣٩٠/٥، الروض المربع ٣١٠/٣، منار السبيل ٢/٣٦٧

(٥) المحلى ١٠٤/١٢

(٦) أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني اليماني، من أبناء الفرس، أحد الأعلام التابعين، وكان فقيهاً جليل القدر نبه الذكر، وتوفي حاجاً بمكة قبل التروية يوم سنة ست ومائة. انظر وفيات الأعيان ٣٠٦/٢

(٧) سنن الترمذي ٣٦/٤، المغني ٣٢٢/١٢

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

- ١- عن عبادة بن الصامت^(١) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرحم)^(٢).
- ٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام رجل فقال: انشدك الله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه وكان أفقه منه فقال: اقض بيننا بكتاب الله وائذن لي. قال: قل، قال: إن ابني هذا كان عسفياً على هذا فزني بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وخادم ثم سألت رجلاً من أهل العم فأخبروني أن عني ابني جلد مائة وتغريب عام، وعلى امرأته الرحم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله حل ذكره، المائة شاه والخادم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) فغدا عليها فاعترفت فرجمها^(٣).
- ٣- عن زيد بن خالد الجهني^(٤) قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يأمُر فيمن زنى ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام^(٥).
- ٤- عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرَّب وأن أبا بكر ضرب وغرَّب وأن عمر ضرب وغرَّب^(٦).
- ٥- أن التغريب فعله الخلفاء الراشدون ولا يعرف ضم مخالف فكان إجماعاً^(٧).

(١) عبادة بن الصامت الأنصاري الخروحي ، شهد لعنة الأول والثانية ، وشهد بدماء وأحد وأخذوا وشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بعض الصدقات ، وتوفي سنة أربع وثلاثين بالرملة. انظر أسد الغابة ١٥٨/٣

(٢) صحيح مسلم شرح النووي ٢٠١/١١، سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٦١/١٢ سنن الترمذي ٣٢/٤

(٣) سبق تخريجه وبيان أنه في الصحيحين ص ٥٣

(٤) زيد بن خالد الجهني، سكن المدينة وشهد الخديجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان معه نساء حبيبة يوم الفتح وتوفي بالمدينة وكانت وفاته سنة ثمان وسبعين ، وهو من حمس وثمانيين . انظر أسد الغابة ٣٥٥/٢

(٥) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٥٦/١٢ السنن الكبرى لمصطفى ٢٢٢/٨

(٦) سنن الترمذي ٣٥/٤ السنن الكبرى لمصطفى ٢٢٣/٨ وقال الترمذي في سنه (حديث ابن عمر حديث عربي) وقال الألباني في إرواء الغليل : (صحيح) ١١/٨

(٧) المغني ٣٢٣/١٢ كشف القناع ٩١/٦، فتح الباري ١٥٧/١٢

القول الثاني: عدم مشروعية تغريب الزاني البكر إلا إذا رأى الإمام مصلحة في ذلك. وهو مذهب الحنفية^(١).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١ - قوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة"^(٢).

والاستدلال بالآية من وجهين:

أحدهما: أن الله عز وجل أمر بجلد الزانية و الزاني مائة جلدة، ولم يذكر التغريب، فإن كان واجباً ففيه زيادة على القرآن، والزيادة عليه نسخ، ولا يجوز نسخ المتواتر بالآحاد^(٣).
والثاني: أن الله عز وجل جعل المائة كل الجزاء ولو كان التغريب مشروعاً لبينه النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه عند نزول هذه الآية لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة^(٤).

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام وبإقامة الحد عليه^(٥).

فدل على أن التغريب ليس من الحد للعطف، والعطف يقتضي المغايرة.

٣ - عن سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن رجلاً أتاه فافر عنده أنه زنى بامرأة سماها له، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المرأة فسألها عن ذلك فأنكرت أن تكون زنت فجلده الحد وتركها^(٦).

٤ - عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات فجلده مائة وكان بكراً ثم سأله البيهقي عن المرأة فقالت: كذب والله يا رسول الله فجلده حد الفرية ثمانين^(٧).

(١) المبسوط ٤٤/٩، فتح القدير ٢٤١/٥، مدائع الصنائع ٤٩٦/٥، اهداية ٣٨٦/٢، انداد المختار ١٤/٤

(٢) سورة النور، آية ٢

(٣) مدائع الصنائع ٤٩٦/٥

(٤) المبسوط ٤٤/٩

(٥) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٥٦/١٢

(٦) سبق تخريجه وبيان أنه صحيح ص ٦٨

(٧) سبق تخريجه وبيان أنه ضعيف ص ٦٩

فلم يذكر في الحديثين أن النبي صلى الله عليه وسلم غرّب الزاني.

٥- أن عمر رضي الله عنه غرّب ربيعة بن أمية^(١) في الخمر إلى خير فلتحق بهرقل فتتصر، فقال عمر رضي الله عنه: لا أغرب بعده مسلماً^(٢).

٦- عن علي رضي الله عنه قال: "حسبهما من الفتنة أن ينفيا"^(٣).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بوجوب التغريب على الزاني البكر إذا كان رجلاً :

١- حديث عبادة بن الصامت وفيه: (البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة).

نوقش حديث عبادة بن الصامت بأن تغريب البكر مع جلده منسوخ كما أن جلد الثيب مع رجمه منسوخ فشطره الأول صار منسوخاً كشطه الثاني^(٤).

وأجيب عن ذلك بأن نسخ أحدهما لا يوجب نسخ الآخر، لأن النسخ يؤخذ من النص دون القياس^(٥).

٢- حديث العسيف وفيه: (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام).

نوقش حديث العسيف بأن هذا حكم في واقعة معينة رأى الرسول صلى الله عليه وسلم تغريب الزاني من قبيل المصلحة، لأن الناس كانوا حديثي عهد بالجاهلية، فقصد بذلك ردعهم بالتغريب مع الجلد كما أمر عليه الصلاة والسلام بشق روايا الخمر وكسر الأواني لأنه أبلغ في الزجر وأحرى بقطع العادة الضارة^(٦).

وأجيب عن ذلك بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

(١) ربيعة بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي الحمصي، أخو صفوان، أسلم يوم الفتح، وكان شهيد حجة الوداع وجاء عنه فيها حديث مسند، وشرب ربيعة الخمر في زمن عمر فهرب منه إلى الشام ثم هرب من قيصر فتصر ومات عنده. انظر الإصابة ٥٢٠/٢.

(٢) سنن النسائي ٧٢٣/٨، المصنف بعد الزواق ٣١٤/٧، وقال الألباني في ضعيف سنن النسائي: (ضعيف الإسناد) ص ٢٤٧.

(٣) المصنف بعد الزواق ٣١٢/٧، وقال الترمذي في نصب الرتبة: (رواه عبد الزواق في مصنفه ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار) ٣/٣٣٠، وقال ابن قدامة في المغني (وما روي عن علي لا يثبت لصعف راويه وإرساله) ١٢/٣٢٤.

(٤) اغدياة ٣٨٦/٢.

(٥) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١٤٠/١.

(٦) أحكام القرآن للحصص ٣٧٩/٣.

٣- حديث زيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فيمن زنى ولم يحصن بجند مائة وتغريب عام .

٤- عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر ضربوا وغربوا.
نوقش تغريب النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بأنه كان بطريق السياسة والتعزير لا بطريق الحد^(١).

وأجيب عن ذلك بأنه لا يوجد دليل على أن التغريب كان بطريق السياسة والتعزير، بل إن حديث العسيف يدل على أن التغريب كان بطريق الحد لأن أهل العلم الذين سألهم والد العسيف أخبروه بأن ابنه مائة جلدة وتغريب عام مما يدل على أن ذلك كان مشهوراً عندهم على أنه من الحد ولو كان التغريب من باب التعزير لما أفتوه بأن التغريب يكون مع الجلد لأن التعزير من أعمال القاضي وليس من أعمال المفتي.

٥- أن التغريب فعله الخلفاء الراشدون ولا يعرف ضم مخالف فكان إجماعاً .
نوقش هذا الدليل بأن هذا الإجماع لا يصح فقد ورد عن عمر أنه قال: لا أغرب بعده مسلماً^(٢)، كما ورد عن علي أنه قال: حسيهما من الفتنة أن ينفيا^(٣).

وستأتي الإجابة على هذه المناقشة إن شاء الله عند مناقشة أدلة القول الثاني.
ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بعدم تغريب الزاني البكر إلا إذا رأى الإمام مصلحة في ذلك:
١- قوله تعالى: " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة حدة".

الوجه الأول: أن وجوب التغريب فيه زيادة على القرآن، والزيادة عنه نسخ، ولا يجوز نسخ المتواتر بالآحاد.

نوقش الوجه الأول من استدلالهم بالآية بثلاثة أمور:

الأول: أن الزيادة على النص إذا كانت زيادة شيء سكت عنه النص ولم يتعرض لنفيه ولا لإثباته فالزيادة حينئذ رافعة للبراءة الأصلية ورفع البراءة الأصلية ليس بنسخ، وإنما النسخ رفع حكم شرعي كان ثابتاً بدليل شرعي^(٤).

(١) المبسوط ٤٥/٩، إنباط الإنصاف في آثار الخلاف ص ٣٩٥

(٢) سبق تحريجه وبيان أنه ضعيف ص ١١٢

(٣) سبق تحريجه وبيان أنه ضعيف ص ١١٢

(٤) أضواء البيان ٦٣/٦

الثاني: يجوز نسخ المتواتر بالآحاد إذا ثبت تأخرها عنه على الصحيح لعدم وجود المناقاة بينهما لأنه لا تناقض مع اختلاف الدليلين^(١).

الثالث: لو كانت الزيادة على النص نسخاً لم تكن زيادة التغريب نسخاً لأمرين: أحدهما: أننا متفقون على التغريب مع اختلافنا في الحكم فجعلوها تعزيراً وجعلناها حداً. والثاني: أن التغريب تفسير لقوله تعالى: "أو يجعل الله لهن سبيلاً"^(٢)،^(٣).

الوجه الثاني: أن التغريب لو كان مشروعاً لبينه النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه عند نزول الآية لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

نوقش الوجه الثاني من استدلالهم بالآية بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين مشروعية التغريب كما في حديث العسيف لأن قصة العسيف كانت بعد آية النور التي كانت في قصة الإفك وهي متقدمة على قصة العسيف لأن أبا هريرة حضرها وإنما هاجر بعد قصة الإفك بزمان^(٤).

٢- حديث أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام وبإقامة الحد عليه.

نوقش استدلالهم بهذا الحديث بقول الحافظ ابن حجر: "وأجيب بأن الحديث يفسر بعضه بعضاً، وقد وقع التصريح في قصة العسيف من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أن عبيه حد مائة وتغريب عام، وهو ظاهر في كون الكل حده ولم يختلف عنى راويه في لفظه فهو أرحح من حكاية الصحابي مع الاختلاف"^(٥).

٣- حديث سهل بن سعد وحديث ابن عباس وفيهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حند الزاني ولم يذكر التغريب.

نوقش استدلالهم بهذين الدليلين باحتمال أن يكون ذلك قبل مشروعية التغريب^(٦).

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٥١٨/٤، أصول شيب ٦٠٣.

(٢) سورة النساء آية ١٥.

(٣) كتاب الحدود من إخواي الكبير ١٤٤/١.

(٤) فتح الباري ١٥٩/١٢.

(٥) فتح الباري ١٥٩/١٢.

(٦) نيل الأوطار ١٠٠/٧.

٤- قول عمر رضي الله عنه: لا أغرب بعده مسلماً.

نوقش استدلالهم بقول عمر رضي الله عنه بأمرين:
الأول: أنه ضعيف الإسناد^(١).

الثاني: أن التغريب في شرب الخمر تعزير يجوز تركه أما في الزنى فهو حد لا يجوز تركه^(٢).
٥- قول علي رضي الله عنه: حسبهما من الفتنة أن ينفيا.

نوقش استدلالهم بقول علي رضي الله عنه بأمرين:
الأول: أنه ضعيف^(٣).

الثاني: أن المقصود به العذاب كما في قوله تعالى: "يوم هم على النار يفتنون"^(٤) أي يعذبون^(٥).

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو وجوب تغريب البكر سنة مع جلده مائة حدة إذا كان رجلاً لقوة الأدلة المؤيدة لهذا القول .

ثانياً : تغريب الزاني البكر إذا كان امرأة :

ذكرنا حكم التغريب في حق الزاني إذا كان رجلاً ، أما المرأة إذا زنت وهي بكر فهل يكون التغريب من تمام الحد عليها؟

اختار الشيخ وجوب تغريب المرأة إذا تبرع لها محرماً بالسفر معها وإذا كان محل التغريب لا تخشى فيه فتنة، فقال : ((الذي يظهر لي أنها إن وجد لها محرماً متبرعاً بالسفر معها إلى محل التغريب مع كون محل التغريب محل مأمّن لا تخشى فيه فتنة مع تبرع المحرم المذكور بالرحوع معها إلى محلها بعد انتهاء السنة فإنها تُعْرَب . لأن العمل بعموم أحاديث التغريب لا معارض له في الحالة المذكورة، وأما إن لم تجد محرماً متبرعاً بالسفر معها، فلا يجبر لأنه لا ذنب له ولا تكلف هي السفر بدون محرّم، لتهيئه صلى الله عليه وسلم عن ذلك، وقد قدمنا مراراً أن

(١) سبق تخريجه وبيان أنه ضعيف ص ١١٢

(٢) كتاب الحدود من الحارثي الكبير ١٤٣/١

(٣) سبق تخريجه وبيان أنه ضعيف ص ١١٢

(٤) سورة الذاريات آية ١٣

(٥) كتاب الحدود من الحارثي الكبير ١٤٣/١

النص الدال على النهي يقدم على الدال على الأمر على الأصح لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وهذا التفصيل الذي استظهرناه لم نعم أحداً ذهب إليه، ولكنه هو الظاهر من الأدلة^(١).

وقد اختلف أهل العلم في حكم تغريب الزاني البكر إذا كانت امرأة على أربعة أقوال:

- ١- عدم تغريب المرأة إلا مع زوج أو محرم أو نسوة ثقات، فإذا امتنع المحرم فإنه لا يلزم بالسفر مع المرأة .
- ٢- وجوب تغريب المرأة مطلقاً .
- ٣- عدم وجوب التغريب على المرأة .
- ٤- تُغرب مطلقاً، لكن إذا لم يخرج معها زوج أو محرم فإنها تغرب إلى دون مسافة القصر.

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: عدم تغريب المرأة إلا مع زوج أو محرم أو نسوة ثقات، فإذا امتنع المحرم فإنه لا يُلزم بالسفر مع المرأة.

وهو المذهب عند الشافعية^(٢)، وهذا هو اختيار الشيخ إلا أنه لم يذكر وجود النسوة الثقات .

وقد استدل هؤلاء بنفس الأدلة التي استدلو بها في وجوب تغريب الرجل وزادوا على ذلك ما يلي:

- ١- قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها)^(٣).

فدل الحديث على عدم جواز سفر المرأة إلا بمحرم، فيكون مخصصاً لأحاديث التغريب^(٤) .

- ٢- عند امتناع المحرم بالسفر فإنه لا يُجبر على ذلك لأن في إجباره تعذيب من لم يذنب^(٥).

(١) أضواء البيان ٦/٦٦

(٢) معي المختار ٥/٤٥٠، أسنى المطالب ٤/١٣٠، روضة الصالحين ٧/٣٠٧، هبة ائحاح ٧/٤٢٩، تحفة المختار ٩/١١١

(٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٢/٥٦٦، صحيح مسلم شرح النووي ٩/١١٥

(٤) أضواء البيان ٦/٦٦

(٥) أسنى المطالب ٤/١٣٠، أضواء البيان ٦/٦٦

٣- اشتراط النسوة الثقات عند عدم وجود المحرم لانقطاع الأطماع باجتماعهن^(١).
القول الثاني: وجوب تغريب المرأة مطلقاً .

وهو المذهب عند الحنابلة^(٢) ورواية عند الشافعية^(٣).

وقد استدلل هؤلاء بنفس أدلة تغريب الرجل لأن ما كان حداً في حق الرجل كان حداً في حق المرأة كسائر الحدود^(٤).

كما قاسوا تغريب المرأة بدون محرم على سفر الهجرة^(٥).

القول الثالث: عدم وجوب التغريب على المرأة.

وهو مذهب الحنفية^(٦) والمالكية^(٧) والأوزاعي^(٨)،^(٩).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها)^(١٠).

دل الحديث على تحريم سفر المرأة بغير محرم فإن غربت بمحرم أفضى ذلك إلى تغريب من ليس بزنان، ونفي من لا ذنب له، وإن غربت بغير محرم ففي ذلك إغراء لها بالفجور وتضييع لها، فكان تخصيصها من عموم تغريب الزاني البكر بالمصلحة المرسلة^(١١) ^(١٢).

(١) أسنى المطالب ٤٤٧/١، تحفة المحتاج ٢٥٠/٤، الفروع المهيبة ٢٧٠/٢، معني المحتاج ٢١٧/٢، نهاية المحتاج ٢٥٠/٢

(٢) كشف القناع ٩٢/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٤٥/٣، الكافي ٤٠٠/٥، مصاب أئني نهي ١٧٩/٦، المعني ٣٢٢/١٢

(٣) معني المحتاج ٤٥٠/٥، روضة الطالبين ٣٠٧/٧، كتاب الحدود من حوازي الكبير ١٣٨/١

(٤) شرح الزركشي على مختصر الحرق ٢٨٠/٦

(٥) كشف القناع ٩٢/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٤٥/٣، معني محتاج ٤٥٠/٥

(٦) المسوط ٤٤/٩، فتح القدير ٣٤١/٥، بدائع الصنائع ٤٩٦/٥، هداية ٣٨٦/٢، الدر مختار ١٤/٤

(٧) التاج والإكليل ٣٩٧/٨، شرح مختصر خليل ٨٣/٨، حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ٣٢٢ ٤، نحواكه اندواي ٢٠٦/٢

بداية المجتهد ٣٧٩/٤

(٨) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، بماء أهل تشد، لم يكن يشد عنه مه وكانت ولادته سنة ثمان ومائتين لمهجرة

وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة . انظر وفيات الأعيان ٣٦١/٣

(٩) المعني ٣٢٢/١٢، بداسة المجتهد ٣٧٩/٤

(١٠) سبق تخريجه وبيان أنه في الصحيحين ص ١١٦

(١١) المصلحة المرسلة: هي ما لا يشهد الشرع لا اعتباره ولا لإصله . انظر روضة الناظر ٥٣٨/٢

(١٢) بداية المجتهد ٣٧٩/٤

٢- عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن، فقال: (إذا زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعفير) (١).

دل الحديث على أنه لا نفي على الأمة إذا زنت فكذلك الحرة (٢).

القول الرابع: أنها تغرب مطلقاً، إلا إذا لم يخرج معها زوج أو محرم فإنها تغرب إلى دون مسافة القصر.

وهو رواية عند الحنابلة (٣).

وقد استدلل هؤلاء بالجمع بين أدلة التغريب وأدلة النهي عن سفر المرأة بغير محرم، فبهذا القول نكون قد جمعنا بين الأخبار (٤).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم تغريب المرأة إلا مع زوج أو محرم أو نسوة ثقات، فإذا امتنع المحرم فإنه لا يُلزم بالسفر مع المرأة.

١- حديث منع سفر المرأة إلا بمحرم.

نوقش هذا الحديث بأنه عام، وخصّص بأحاديث التغريب (٥).

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن أحاديث التغريب هي العامة لأنها واردة في الرجل، وحديث منع سفر المرأة بمحرم مخصّص لها.

٢- في إيجاب المحرم بالسفر تعذيب من لم يذنب.

هذا الدليل سالم من المعارضة لأن الله عز وجل يقول: ((ولا تزر وازرة وزر أخرى)) (٦).

٣ - اشتراط النسوة الثقات عند عدم وجود المحرم لانقطاع الأطماع باجتماعهن.

(١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٢/١٦٢، صحيح مسنده شرح النووي ١١/٢٢٣

(٢) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٧٣٢/٢

(٣) الكافي ٥/٤٠٠، المغني ١٢/٣٢٤، الإنصاف ١٠/١٧٤، الروض المربع ٣/٣١٠

(٤) الكافي ٥/٤٠٠

(٥) بين الأوطار ٧/١٠٢

(٦) سورة فاطر آية ١٨

نوقش هذا الدليل بأن هذا ترك لظاهر الحديث الذي فيه نهي المرأة عن السفر إلا مع ذي محرم^(١).

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بوجوب تغريب المرأة مطلقاً:

- ١- أن ما كان حداً في حق الرجل كان حداً في حق المرأة كسائر الحدود. نوقش استدلالهم بقياس المرأة على الرجل في التغريب كسائر الحدود بأنه قياس لا يصح، لأنه في جميع الحدود يستوي الرجل والمرأة في الضرر الحاصل بها بخلاف هذا الحد، ويمكن قلب هذا القياس بأنه حد فلا تزداد فيه المرأة على الرجل كسائر الحدود^(٢).
- ٢- قياس تغريب المرأة بدون محرم على سفر الحجرة. نوقش هذا الدليل بأنه قياس مع الفارق لأن المهاجرة تقصد التخلص من المشركين، ولا تقصد السفر بغير محرم^(٣).

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم وجوب التغريب على المرأة.

- ١- حديث منع سفر المرأة إلا بمحرم. سبق مناقشة الحديث عند مناقشة أدلة القول الأول.
- ٢- إيجاب المحرم بالسفر تغريب من لم يذنب. سبق ذكر سلامته من المعارضة عند مناقشة أدلة القول الأول.
- ٣- تخصيص المرأة من عموم التغريب بالمنصحة المرسنة. نوقش هذا الدليل بأمرين:
الأول: أنه قد اختلف العلماء في الأخذ بالمنصحة المرسنة^(٤).
الثاني: أنه قد ينتفي القول بالقياس المرسل إذا وجد المحرم المتبرع بالسفر معها.
- ٤- حديث عقوبة الأمة إذا زنت وليس فيه التغريب. وقياس الحرية عليها.

(١) المعني ٣١/٥

(٢) المعني ٣٢٤/١٢

(٣) المسوط ٤٥/٩

(٤) روضة الناظر ٥٣٧/٢-٥٤٢، الإحكام في أصول الأحكام للأمامي ١٦٠/٤، مدكرة في أصول الفقه ص ٢٠٠-

نوقش استدلالهم بقياس الحرة على الأمة بأنه قياس غير وجيه لاختلاف الأمة عن الحرة في أحكام الحد، فالأمة تجلد خمسين جلدة ولو كانت محصنة، والحرة بخلاف ذلك ^(١).

رابعاً: مناقشة أدلة القائلين بأنها تغرب مطلقاً إلا إذا لم يخرج معها زوج أو محرم فإنها تغرب إلى دون مسافة القصر:

الجمع بن أدلة التغريب وأدلة النهي عن سفر المرأة بغير محرم.

نوقش قولهم بأن المقصود من التغريب الإيجاش، ولا يحصل هذا في أقل من مسافة القصر ^(٢).

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو تغريب المرأة إذا وجد المحرم المتبرع لها لأنه بهذا تجتمع الأدلة.

(١) أضواء البيان ٦/٢٥

(٢) أسنى المصائب ٤/١٢٩، تحفة المحتاج ٩/١١٠

المطلب الثاني

مسافة التغريب

ذكرنا في مطلب تغريب الزاني البكر أن العلماء قد اختلفوا في تغريب الزاني البكر، وتبين هناك أن الأرجح هو وجوب التغريب حداً في حقه، وفي هذا المطلب نتطرق إلى مقدار المسافة التي يُغرب إليها حيث أن القائلين بالتغريب اختلفوا في مقداره .

وقد اختار الشيخ اشتراط مسافة القصر في التغريب، فقال: ((أظهر القولين عندي أنه لا بد في التغريب من مسافة تقصر فيها الصلاة))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في تغريب الزاني البكر على قولين:

١- اشتراط مسافة القصر في تغريب الزاني البكر .

٢- جواز التغريب دون مسافة القصر .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: اشتراط مسافة القصر في التغريب .

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب المالكية^(٢) والمذهب عند الشافعية^(٣) والمذهب عند الحنابلة^(٤).

وقد استدلل هؤلاء بأن ما دون مسافة القصر في حكم بند الإقامة والمنقصود إنحاشه بالبعد عن الأهل والأوطان^(٥).

القول الثاني: جواز التغريب دون مسافة القصر .

وهو رواية عند الشافعية^(٦) ورواية عند الحنابلة^(٧).

(١) أضواء البيان ٦/٦٧.

(٢) الفواكه الدواني ٢/٣٠٥.

(٣) أسنى المطالب ٤/١٢٩، شعبة المحتاج ٩/١٠٩، روضة النضالين ٧/٣٠٧، هبة المحتاج ٧/٤٢٨، كتاب حدود من حاوي الكبير ١/١٨١.

(٤) منار السبيل ٢/٣٦٦، الكافي ٥/٣٢٩، الإصناف ١٠/١٧٣، شرح الزركشي على مختصر الحرق ٦/٢٨٠، المعني ١٢/٣٢٤.

(٥) معني المحتاج ٥/٤٤٨، أسنى المطالب ٤/١٢٩.

(٦) روضة النضالين ٧/٣٠٧، كتاب الحدود من حاوي الكبير ١/١٨١، المجموع ٢٢/٨٧.

(٧) الكافي ٥/٣٢٩، شرح الزركشي على مختصر الحرق ٦/٢٨٠، المعني ١٢/٣٢٤.

وقد استدلل هؤلاء بأن التغريب ورد مطلقاً دون التفريق بين مسافة القصر وما دونهما ^(١).
مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين باشتراط مسافة القصر في التغريب:

أن دون مسافة القصر في حكم بلد الإقامة، والمقصود إيجاشه بالبعد عن الأهل والأوطان.
هذا الدليل من المعنى صحيح.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بجواز التغريب دون مسافة القصر.

أن التغريب ورد مطلقاً دون التفريق بين مسافة القصر وما دونهما.

نوقش هذا الدليل بأننا نُسَلِّم لكم بأن التغريب ورد مطلقاً دون التفريق بين مسافة القصر وما دونهما، و لكن إذا نظرنا إلى المعنى الذي لأجله شُرِع التغريب وهو إيجاشه بالبعد عن الأهل والأوطان نجده لا يتحقق إلا بتغريبه إلى مسافة تقصر فيها الصلاة، كما أن لفظ التغريب يُشعر بالبعد والغربة ولا يكون ذلك إلا بمسافة قصر.

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو اشتراط مسافة القصر في التغريب لأن المقصود من التغريب هو إيجاشه، ولا يحصل هذا إلا بتغريبه إلى مسافة القصر .

المطلب الثالث

مكان تغريب الغريب

إذا زنى البكر في بلد هو غريب فيها فهل يُعَرَّب إلى بلد آخر؟
اختار الشيخ أن الغريب إذا زنى عُرِّب من كان زناه إلى مكان آخر غير وطنه الأصلي،
فقال: ((والأظهر أن الغريب إذا زنى عُرِّب من محل زناه إلى محل آخر غير وطنه
الأصلي))^(١).

وما اختاره الشيخ هو مذهب الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣).
واستدلوا بما يلي:

- ١- أن الأمر بالتغريب يتناول له حيث كان^(٤).
- ٢- أن القصد إيجاشه، وقد أنس بالبلد الذي يسكنه^(٥).

(١) أضواء البيان ٦/٦٧

(٢) أسنى المطالب ٤/١٢٩، تحفة المحتاج ٩/١١٠، مغني المحتاج ٩/٤٤٩، مهابة المحتاج ٧/٤٣٩، ٤٢٨، روضة الطالبين ٧/

٣٠٨

(٣) منار السبيل ٢/٣٦٧، شرح منتهى الإرادات ٣/٣٤٥، الشرح الكبير ٢٦/٢٥٩، الكافي ٥/٤٠٠، المغني ١٢/٣٢٥

(٤) المغني ١٢/٣٢٥، الشرح الكبير ٢٦/٢٥٩، الكافي ٥/٤٠٠

(٥) أسنى المطالب ٤/١٢٩، تحفة المحتاج ٩/١١٠، المغني ١٢/٣٢٥، الشرح الكبير ٢٦/٢٥٩

ملاحظة: لم أجد تحت هذه المسألة عند احنمية والمالكية

المطلب الرابع

تغريب العبد والأمة

إذا زنى المملوك، فإنه يُجلد، ولكن هل يضاف التغريب إلى الجلد؟
اختار الشيخ عدم وجوب تغريب العبد والأمة فقال: ((وأظهر أقوالهم عندنا أن المملوك لا يُعَرَّب))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في تغريب العبد والأمة على قولين:

١- عدم وجوب تغريب العبد والأمة.

٢- وجوب تغريب العبد والأمة.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: عدم وجوب تغريب العبد والأمة.

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب الخنفية^(٢) والمالكية^(٣) والحنابلة^(٤) ورواية عند الشافعية^(٥) وبه قال الحسن وحماد وإسحاق^(٦).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

- ١- عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن، فقال: (إذا زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضعير)^(٧).

(١) أضواء البيان ٦/٦٦

(٢) المنسوخ ٤٤/٩، فتح القدير ٢٤١/٥، دائع الصنائع ٤٩٦/٥، البداية ٣٨٦/٢، الدر المختار ١٤/٤

(٣) السناح والإكليل ٣٩٧/٨، شرح مختصر حلي ٨٣/٨، حاشية الدسوقي ٣٢٢/٤، الفواكه الدواني ٢٠٦/٢، بداية الاختيار ٣٧٩/٤

(٤) شرح منتهى الإرادات ٣٤٥/٣، الروض لمربع ٣١٠/٣، منار نسيب ٣٦٧/٢، الكافي ٣٩١/٥، معني ٣٣٣/١٢

(٥) روضة الطالبين ٣٠٧/٧، المهذب ٤٦/٢٢، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١/ ٣٣١، تحفة المحتاج ١١٢/٩، معني ٤٥٠/٤

(٦) معني ٣٣٣/١٢

(٧) سبق تخريجه وبيان أنه في الصحيحين ص ١١٨

٢- عن أبي عبد الرحمن السلمي^(١) قال: خطب علي رضي الله عنه فقال: أيها الناس أقيموا على أرفائكم الحدود من أحسن منهم ومن لم يحسن، فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجعلها فإذا هي حديث عهد بنفاس فحشيت إن جلدتها أن أقتلها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: (أحسن)^(٢). فلم يذكر في الحديثين تغريماً^(٣).

٣- عن عبد الله بن عياش^(٤) قال: أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولائد من ولائد الإمامة خمسين خمسين في الزنى^(٥).

٤- لأن التغريب في حق العبد فيه عقوبة لمالكه، وهو لا ذنب له^(٦).

القول الثاني: وجوب تغريب العبد والأمة.

وهو المذهب عند الشافعية^(٧) وبه قال الثوري وأبو ثور^(٨).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- قوله تعالى: ((فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب))^(٩)

فالأية على عمومها^(١٠)، والتغريب حد للحرائر، فكذلك الإمام.

(١) مقرئ الكوفة، الإمام العَلَم عبد الله بن حبيب بن رُبَيْعَة الكوفي، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، قرأ القرآن وحوّده، ومهر فيه، كان ثباً في القراءة وفي حديث حديثه مُخْرَج في الكتب الستة، توفي سنة أربع وسبعين، انظر سير أعلام النبلاء ٢٦٧/٤

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٦/١١، سنن الترمذي ٣٧:٤

(٣) المغني ٣٣٣، ٣٣٤/١٢

(٤) عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، ولد بأرض الحشنة بكنى أبا خازن، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وغيره. انظر أسد الغابة ٣٥٦/٣

(٥) الموطأ ٦٣١/٢، السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٢/٨، نصف عبد البرق ٣٩٥٠٧، وقال الألباني في إرواء الغريب: (حسن ١٢/٨)

(٦) فتح الباري ١٥٧/١٢، أضواء البيان ٦٦/٦

(٧) روضة الطالبين ٣٠٧/٧، المنهاج ٤٦/٢٢، كتاب الحدود من الخواري الكبير ٣٣٢/١، تحفة المحتاج ١١٢/٩، معني المحتاج ٤٥٠/٥

(٨) المغني ٣٣٣/١٢

(٩) سورة النساء آية ٢٥

(١٠) كتاب الحدود من الخواري الكبير ٣٣٢/١

٢- عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جند مائة ونقي سنة والثيب بالثيب جند مائة والرجم)^(١)، ولا فرق بين الحر والعبد .

٣- أن ابن عمر حد مملوكة له في الزنى، ونفاها إلى فداك^(٢).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم وجوب تغريب العبد والأمة .

١- حديث عقوبة الأمة إذا زنت .

٢- حديث أبي عبد الرحمن السلمي في جلد عبي رضي الله عنه أمة زانية بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٣- أثر عبد الله بن عياش في جلدتهم الإمام الزانيات بأمر عمر بن الخطاب .

نوقشت هذه الأدلة بأن عدم ذكر التغريب لا يدل على عدم لزومه إذ أنه مفهوم من أدلة التغريب العامة^(٣) .

وأجيب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم عظم الصحابة العقوبة التي على إمائهن إذا زنين، ومن المحال أن يذكر لهم بعض الحكم فقط^(٤).

٤- لأن التغريب في حق العبد فيه عقوبة لمالكه وهو لا ذنب له .

نوقش هذا الدليل بأنه لا يلتفت إلى ضرر السيد في عقوبات الجرائم بدليل أن العبد يقتل إذا ارتد، وتقطع يده إذا سرق ويحد إذا قذف^(٥).

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بوجوب تغريب العبد والأمة:

١- قوله تعالى: " فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات.... الآية".

نوقش استدلالهم بهذه الآية بأنها حجة عليهم لا ضم لأن العذاب المذكور في القرآن هو الجحد فينصرف التنصيف له لا لغيره^(٦).

(١) سبق تخريجه وبيان أنه في صحيح مسلم ص ١١٠

(٢) انصف لعبد الرزاق ٣١٢/٧، السنن الكبرى لمبيهي ٣٤٣/٨

(٣) نيل الأوطار ١٠٠/٧

(٤) شرح معاني الآثار ١٣٧/٣

(٥) فتح الوهاب شرح منهج الطلاب ١٣٣/٥، معي المحتاج ٤٥١/٥، حجة محتاج ١١٢٠٩، حجة محتاج ٤٢٩/٧

(٦) المعني ٣٣٤/١٢

٢- حديث عبادة بن الصامت (البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة).

يمكن أن يناقش هذا الحديث بأنه ذكر عقوبة الحر فقط، وهناك فرق بينها وبين عقوبة العبد، فالحر المحصن يُرجم بخلاف العبد.

٣- فعل ابن عمر في نفي مملوكته الى فذك.

نوقش استدلالهم بفعل ابن عمر بأنه في حق نفسه، فإنه فعل ذلك وأسقط حقه، وله فعل ذلك حتى لو من غير زنى، فلا يكون حجة في حق غيره^(١).

القول الراجح:

الراجح-والله اعلم- ما اختاره الشيخ أن المملوك لا يُعْرَب لأن الأدلة الواردة في حده لم تذكر التغريب.

المطلب الخامس

سجن المغرب

إذا غُرب الزاني البكر، فهل يُسجن في مكان تغريبه؟
اختار الشيخ عدم سجن المغرب في حال تغريبه، فقال: "أظهر القولين عندي أن المغرب لا يسجن في محل تغريبه" ^(١).

وقد اختلف أهل العلم في سجن المغرب على قولين:

١ - عدم سجن المغرب.

٢ - سجن المغرب.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: عدم سجن المغرب.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الشافعية وإخايلة ^(٢)، إلا أن الشافعية زادوا بأنه إذا خيف من رجوعه أو خيف من تعرضه للنساء و إفسادهن فإنه يُحبس تعزيراً ^(٣).
وقد استدلل هؤلاء بأن السجن عقوبة زائدة على التغريب فتحتاج إلى دليل ^(٤).

القول الثاني: سجن المغرب .

وهو مذهب المالكية ^(٥).

وقد استدلل هؤلاء بأنه إذا لم يسجن فإنه سيذهب في البلاد ^(٦).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم سجن المغرب:

أن السجن عقوبة زائدة على التغريب فتحتاج إلى دليل .

(١) أضواء البيان ٦/٦٧

(٢) كشف القناع ٦/٩٢، المعني ١٢/٣٢٥، شرح النكير ٢٦/٢٥٨

(٣) أسنى المطالب ٤/١٣٠. معني يحتاج ٥/٤٤٩. نهاية حدح ٧/٤٢٨، كتاب الحدود من الخواص النكير ١/١٨٢

روضة الطائين ٧/٣٠٨

(٤) أضواء البيان ٦/٦٧

(٥) المدونة ٤/٥٠٤، المنتقى ٧/١٣٨، الشارح و لإكيس ٨/٣٩٧، شرح مختصر حلب ٨/٨٤، الفواكه الدواني ٢/٢٠٥

(٦) المدونة ٤/٥٠٤

هذا دليل صحيح سالم من المعارضة .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بسجن المغرب:

أنه إذا لم يسجن فإنه سيذهب في البلاد.

نوقش هذا الدليل بأنه لا يمكن إثبات السجن وهو عقوبة زائدة على التغريب بدليل من المعنى .

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ - وهو عدم سجن المغرب لعدم وجود دليل يدل على سجنه .

المبحث الثالث

الأحكام المتعلقة بالنزائي المحصن

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الإحصان .

المطلب الثاني: الجمع بين الجلد والرجم على المحصن .

المطلب الثالث: الحفر للمرجوم .

المطلب الرابع: من يبدأ بالرجم .

المطلب الأول

الإحصان

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: معنى الإحصان .

المسألة الثانية: اشتراط الإسلام للإحصان .

المسألة الأولى

معنى الإحصان

لا يعتبر الزاني محصناً مستحقاً للرجم إلا إذا توفرت فيه بعض الشروط ولقد ذكر الشيخ هذه الشروط بقوله: ((ومعنى الإحصان أن يكون قد جامع في عمره ولو مرة واحدة في نكاح صحيح وهو بالغ عاقل حر))^(١).

يتبين لنا من كلام الشيخ أن شروط الإحصان عنده خمسة وهي :

١- أن يكون قد جامع في عمره ولو مرة واحدة .

٢- في نكاح صحيح.

٣- أن يكون بالغاً.

٤- أن يكون عاقلاً.

٥- أن يكون حراً.

وفيما يلي تفصيل هذه الشروط:

١- أن يكون قد جامع في عمره ولو مرة واحدة .

وهذا الشرط لا خلاف فيه^(٢).

٢- في نكاح صحيح .

وهو القول الأول.

وهو مذهب الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥) وإحسانية^(٦)، وبه قال عطاء وقتادة^(٧)،^(٨).

(١) أضواء البيان ١٣/٦

(٢) المغني ٣١٤/١٢

(٣) بدائع الصنائع ٤٩٣/٥، إنداية ٢٨٥/٢، فتح القدير ٣٣٧، شيبان حقائق ١٧٢، البحر الرائق ١١/٥

(٤) شرح مختصر خليل ٨١/٨، منح الخليل ٢٦٠/٩، موهب حبيل ٢٩٥، الفتح والإكليل ٣٩٥/٨، تفسيرة أحكام ٢٥٥/٢

(٥) أسنى المطالب ١٢٨/٤، نعمة المحتاج ١٠٨/٩، نهاية المحتاج ٤٢٧/٧، روضة الناضل ٣٠٦/٧، كتاب الحدود من حنوي

الكبير ١٤٨/١

(٦) شرح منتهى الإرادات ٣٤٣/٣، كشف القناع ٩٠/٦، مصاب أروي حنبي ١٧٦/٦، مدار السبل ٣٦٦/٢، انفع ٢٥٢/٣

(٧) أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي الحميري الأكمه، كان داعياً وعداً كبيراً، كانت ولادته سنة ستين لمهجرة وتوفي

سنة سبع وعشرة ومائة للمهجرة . انظر وفيات الأعيان ٥٤١/٤

(٨) المغني ٣١٥/١٢

واستدل هؤلاء بأنه وطء في غير ملك فلم يحصل به الإحصان كوطء الشبهة ^(١).

القول الثاني: يحصل الإحصان بالوطء في نكاح فاسد .

وبه قال أبو ثور، وحُكي عن الليث ^(٢) والأوزاعي ^(٣).

وقد استدل هؤلاء بأن الصحيح والفاقد يستويان في أكثر الأحكام كوجوب المهر والعدة وتخريم الربيبة وأم المرأة ولحاق الولد، فكذلك في الإحصان ^(٤).

وقد نوقش هذا الدليل بعدم التسليم بثبوت ما ذكره من الأحكام، لأنها إنما ثبتت بالوطء فيه، وهذه ثبتت في كل وطء وليست مختصة بالنكاح، إلا أن النكاح ههنا صار شبهة فصار الوطء فيه كوطء الشبهة ^(٥).

القول الرابع:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أن الإحصان لا يحصل إلا في نكاح صحيح لأن الوطء في النكاح الفاسد وطء في غير ملك فلم يحصل به الإحصان كوطء الشبهة.

٣، ٤ - أن يكون بالغاً عاقلاً:

وهما شرط الأهلية للعقوبة ^(٦).

٥ - أن يكون حراً:

سيأتي الكلام على هذا الشرط عند مسألة حد الأمة الزانية .

(١) المغني ٣١٥/١٢

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن إمام أهل مصر في الفقه والحديث وقال شافعي: لم يثبت من سعد أفقه من ماتت إلا أن أصحابه لم يقوموا به، ولد سنة أربع وتسعين للهجرة وتوفي سنة خمس وسعين ومائة. انظر وفيات الأعيان ١٣٨/٤

(٣) المغني ٣١٥/١٢

(٤) المغني ٣١٥/١٢

(٥) المغني ٣١٥/١٢

(٦) المبسوط ٣٩/٩

المسألة الثانية

اشتراط الإسلام للإحصان

اختار الشيخ عدم اشتراط الإسلام للإحصان، فقال: ((ومعنى الإحصان أن يكون قد جامع في عمره، ولو مرة واحدة في نكاح صحيح، وهو بالغ عاقل حر، والرجل والمرأة في هذا سواء، وكذلك المسلم والكافر))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في اشتراط الإسلام للإحصان على قولين:

١- عدم اشتراط الإسلام للإحصان .

٢- اشتراط الإسلام للإحصان.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: عدم اشتراط الإسلام للإحصان .

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب الشافعية^(٢) والمذهب عند الحنابلة^(٣) وقول أبي يوسف من الحنفية^(٤).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: إن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامراًة زنيا، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما تجدون في التوراة في شأن الرحم) فقالوا: نفضحهم ويُجحدون، قال عبد الله بن سلام^(٥): كذبتهم، إن فيها الرجم فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده

(١) أضواء البيان ١٣/٦

(٢) أسنى المطالب ١٢٨/٤، المهذب ٢٧/٢٢، روضة الطالبين ٣٠٩/٧، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١/١٤٩،

تحفة المحتاج ١٠٨/٩

(٣) شرح منتهى الإرادات ٣/٣٤٤، الكافي ٥/٣٩٣، منار النسيب ٣/٣٦٦، مضاب أوني النهي ١٧٧/٦، المعني ١٢

٣١٧/

(٤) المبسوط ١٤٦/٥، تبين الحقائق ٣/١٧٢

(٥) عبد الله بن سلام بن اخارت الإسرائيلي ثم الأنصاري، كان حليفاً لهم من بني قينقاع وهو من ولد يوسف بن يعقوب عليهما السلام، وكان اسمه في الجاهلية أخُصين فسماه الرسول صلى الله عليه وسلم حين أسلمه عبد الله وكان إسلامه لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة مهاجراً. انظر أسد سعادة ٣/٢٦٥

على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم: قالوا: صدق يا محمد فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما فأرئت الرجل يحني على المرأة يقيها الحجارة^(١).

٢- لأن المسلم والذمي استويا في ارتكاب جنابة الزنى فوجب أن يستويا في الحد^(٢).

القول الثاني: اشتراط الإسلام للإحصان .

وهو المذهب عند الحنفية^(٣) ومذهب المالكية إلا أن المالكية قالوا: إن الذمية تحصن المسلم^(٤) ورواية عن أحمد^(٥).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من أشرك بالله فليس بمحصن)^(٦).

٢- قول النبي صلى الله عليه وسلم لكعب بن مالك^(٧) حين أراد أن يتزوج يهودية (لا تتزوجها فإنها لا تحصنك)^(٨).

(١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٢/١٦٦، صحيح مسلم شرح النووي ١١/٢٢٠

(٢) المغني ١٢/٣١٨

(٣) المبسوط ٥/١٤٦، بدائع الصنائع ٥/٤٩٣، تبيين الحقائق ٣/١٧٢، المحرر الرائق ٥/١١، الهداية ٢/٣٨٥

(٤) مواهب الجليل ٦/٩٥، شرح مختصر خليل ٨/٨٢، مع الخليل ٩/٢٥٩، المفتى ٣/٣٣١، حاشية العدوي ٢/

٣٢٢

(٥) المغني ١٢/٣١٧

(٦) السنن الكبرى للبيهقي ٨/٢١٦، سنن الدارقطني ٣/١٤٧، وقال: (لا يرفع غير إسحاق) يقال: إنه رجع عنه

والصواب موقوف، قال ابن حجر في التلخيص الخبير: (ورجح الدارقطني وغيره توقف) ٤/٥٤٠

(٧) كعب بن مالك الأنصاري الخزرجي، شهد العقبة ولم يتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في عروة ثوب وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم، وكان من شعراء الرسول صلى الله عليه وسلم. انظر أسد الغابة ٤/٤٦١

(٨) السنن الكبرى للبيهقي ٨/٢١٦، سنن الدارقطني ٣/١٤٨، من طريق أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن عبي بن

أبي طلحة عن كعب بن مالك، قال الدارقطني: (أبو بكر بن أبي مريم ضعيف وعبي بن أبي طلحة لا يدرى كعب)

وقال الزيلعي في نصب الراية: (أخرجه أبو داود في المراسين عن بقة بن أنس عن عتبة بن ثيم عن علي بن أبي

طلحة عن كعب بن مالك به فذكره، قال ابن القضاة في كتابه: هذا حديث ضعيف ومقطع فانقطع فيما بين عبي

ابن أبي طلحة، وكعب بن مالك، وضعفه من جهة عتبة بن ثيم فإنه لا يعرف حاله، وقد رواه عنه بقة وهو من

عرف وضعفه، ولا يعلم روى عن عتبة بن ثيم إلا بقة) ٣/٣٢٨

٣- القياس على إحصان القذف^(١) لأن كلاً منهما إحصان تشترط فيه الحرية فيشترط فيه الإسلام^(٢).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم اشتراط الإسلام للإحصان:

١- حديث رجم اليهوديين .

نوقش حديث رجم اليهوديين بأمرين:

الأول: أن اليهود لم يكونوا أهل ذمة^(٣).

وأجيب عن ذلك بما يلي:

(١) أن اليهود كانوا أهل ذمة^(٤)، ويدل لذلك أن مجيئهم لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم يوجب لهم عهداً، كما لو دخلوا للتجارة فإنهم في أمان الى أن يردوا إلى مأمنهم^(٥).

(٢) إذا أقام الحد على من لا ذمة له، فإقامته على من له ذمة بالأولى^(٦).

الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين بحكم التوراة^(٧).

وأجيب عن ذلك بأن الله أمر نبيه بأن يحكم بينهم بما أنزل الله فقال تعالى: (وأن احكم بينهم بما أنزل الله)^(٨)، وقد جاءه اليهود ليستفتوه طمعاً في أن يرخص لهم في ترك الرحمة ليعطلوا به حكم التوراة، فبين ضم النبي صلى الله عليه وسلم ما كتموه من حكم التوراة ثم حكم عليهم بحكم الإسلام^(٩).

٢- لأن المسلم والذمي استويا في ارتكاب جناية الزنى فوجب أن يستويا في الحد .

هذا الدليل من المعنى صحيح ولا يوجد ما يعارضه .

(١) المعنى في حصانة القذف اعتبار العفة فيها انظر كتاب الحدود من خبزي الكبير ١٥٦/١، المعني ٣٨٤/١٢

(٢) المعني ٣١٧/١٢

(٣) انقلع موائد مسلم ٢/٢٥٩، زاد المعاد ٥/٣٥، نيل الأوطار ١٠٦/٧، شرح صحيح مسلم نسوي ١١/٢٢٠

(٤) زاد المعاد ٥/٣٥، نيل الأوطار ١٠٦/٧، شرح صحيح مسلم نسوي ١١/٢٢٠

(٥) نيل الأوطار ١٠٦/٧، فتح الباري ١٢/١٧٠

(٦) نيل الأوطار ١٠٦/٧، فتح الباري ١٢/١٧٠

(٧) تبين الحقائق ٣/١٧٢، البحر الرائق ٥/١١

(٨) سورة المائدة آية ٤٩

(٩) معام السنن ٣/٢٨١، فتح الباري ١٢/١٧٠، ضح الثريب ٨/٥

ثانياً : مناقشة أدلة القائلين باشتراط الإسلام للإحصان:

١- حديث (من أشرك بالله فليس بمحصن)

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أنه موقوف على ابن عمر ^(١).

الثاني: أن المقصود بالحديث هو إحصان القذف ^(٢).

٢- حديث (لا تزوجها فإنها لا تحصنك)

نوقش هذا الدليل بثلاثة أمور:

الأول: أنه حديث ضعيف ^(٣).

الثاني: قال الماوردي ^(٤): ((أنه أراد به الترغيب في نكاح المسلمات، والترهيد في نكاح الكتابيات لأنه لا يجوز أن يريد تحصين الزنى من أصحابه ليرجموا فقد صاغمهم الله تعالى عنه لاختيارهم لنصرة دينه والجهاد مع رسوله)) ^(٥).

الثالث: قال الماوردي ((أن معناه: أنها لا تعفك عن نكاح غيرها إما لقبحها أو لسوء معتقدها)) ^(٦).

٣- قياس إحصان الزنى على إحصان القذف .

نوقش هذا القياس بأنه قياس غير صحيح لأن من شرط إحصان القذف اعتبار العفة فيها فكان أولى أن يعتبر الإسلام، أما حصانة الزنى فإنها لا تعتر فيها العفة فكان أولى أن لا يعتبر فيها الإسلام ^(٧).

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو عدم اشتراط الإسلام للإحصان لقوة أدلة هذا القول .

(١) سبق تخريج الحديث وبيان أنه موقوف على ابن عمر ص ١٣٥

(٢) المغني ٣١٨/١٢، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١٥٥/١، سبل الأوطار ١٠٦/٧

(٣) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ١٣٥

(٤) الإمام العلامة، أقصى القصص، أبو الحسن، عني بن محمد بن حبيب النصري، الماوردي الشافعي، صاحب التصانيف له كتاب الخاوي وتفسير القرآن سماه (النكت) و (أدب الدين والدين) و (أحكام السنطانية) . انظر سير أعلام النبلاء ٦٤/١٨

(٥) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١٥٦/١

(٦) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١٥٦/١

(٧) المغني ٣١٨/١٢، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١٥٦/١

المطلب الثاني

الجمع بين الجلد والرجم على المحسن

اتفق العلماء على وجوب الرجم على الزاني المحسن ولكنهم اختلفوا هل يضاف الجلد الى الرجم؟

اختار الشيخ الاكتفاء بالرجم فقط فقال: " دليل كل منهما قوي ، وأقربهما عندي أنه يُرجم فقط ولا يُجلد مع الرجم " ^(١).

وقد اختلف أهل العلم في عقوبة الزاني المحسن على ثلاثة أقوال:

١- الرجم فقط.

٢- الجمع بين الجلد والرجم.

٣- الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة الثيبين.

وفيما يلي تفصيل لهذه الأقوال:

القول الأول: الرجم فقط.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الحنفية ^(٢) والمالكية ^(٣) والشافعية ^(٤) والمذهب عند الحنابلة ^(٥) وبهذا قال النخعي والزهري والأوزاعي وأبو ثور ^(٦).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١- حديث رجم معاذ بن مالك رضي الله عنه وهو: أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فناده، فقال: يا رسول الله إني زنيت، فأعرض عنه حتى ردّد عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (أنت

(١) أضواء البيان ٤٧/٦

(٢) المبسوط ٣٦، ٣٧/٩، فتح القدير ٢٤٠/٥، اهتداء ٣٨٣/٢، تبين حقائق ١٧٣٣، السحر الرائق ١١/٥

(٣) المدونة ٥٠٤/٤، المستقى ١٣٨/٧، بداية التمهيد ٣٧٦، ٤

(٤) تحفة المحتاج ١٠٨/٩، معي المحتاج ٤٤٦/٥، هاية المحتاج ٤٢٦٧، روضة الطالبين ٣٠٥/٧، كتاب الحدود من

الحاري الكبير ١٣١/١

(٥) شرح منتهى الإرادات ٣٤٣/٣، مطالب أولي النهى ١٧٥/٦، الفروع ٦٧/٦، الإنصاف ١٧٠/١٠، مسار

السبيل ٣٦٥/٢، ٣٦٦

(٦) انعي ٣١٣/١٢

جنون؟) قال: لا، قال: (فهل أَحَصَنْتَ؟) قال: نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (اذهوبا به فارجموه) ^(١).

فلم يُذكر الجلد في حديث رجم ماعز رضي الله عنه ^(٢).

٢- حديث رجم الغامدية حيث جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله طهرني.... الحديث، وفي آخره قال: فرجمها ^(٣).

فلم يُذكر الجلد في حديث الغامدية رضي الله عنها ^(٤).

٣- حديث العسيف وفيه قول أبيه: إن ابني هذا كان عسيفاً عني هذا فزني بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وخادم، ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وعلى امرأته الرجم ثم جاء فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها)) فغدا عليها فاعترفت فرجمها ^(٥).

والاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

أحدهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر أنيساً أن يجدها ^(٦).

والثاني: أن والد العسيف قال: (ثم سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وعلى امرأته الرجم) ولم يذكر معه الجلد فلم يُنكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٧).

٤- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عمر: لقد خشيت أن يظول بالناس زمان حتى يقول قائل: لا تجد الرجم في كتاب الله فيضوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أَحَصَنْتَ إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ^(٨).

(١) سبق تخريج الحديث وبيان أنه في الصحيحين ص ٥١

(٢) شرح معاني الآثار ١٣٩/٣، أحكام القرآن للحصاص ٣٨٠/٣، فتح الباري ١٢/١٢، بداية المجتهد ٤/٣٧٧، المعني ١٢/٣١٢، زاد المعاد ٥/٣٤، المبسوط ٩/٣٧، الأحكام لسبكية للمناوردي ص ٢٩٢

(٣) سبق تخريج الحديث وبيان أنه في صحيح مسلم ص ٥٤

(٤) أحكام القرآن للحصاص ٣٨٠/٣، المبسوط ٩/٣٧، فتح الباري ١٢/١٢، زاد المعاد ٥/٣٤، المعني ١٢/٣١٢

(٥) سبق تخريجه وبيان أنه في الصحيحين ص ٥٣

(٦) شرح معاني الآثار ١٣٩/٣، أحكام القرآن للحصاص ٣٨٠/٣، سنن أبي داود ٧/٣٨٨

(٧) شرح معاني الآثار ١٣٩/٣

(٨) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٢/١٣٧، صحيح مسلم شرح النووي ١١/٢٠٤

ولو كان الجلد واجباً مع الرجم لذكره عمر رضي الله عنه^(١).

٥- لأن الحد الأصغر ينطوي في الحد الأكبر^(٢).

٦- لأن الحد إنما وضع للزجر والإقلاع عن الذنب ولا تأثير للزجر بالضرب مع الرجم لأنه سيموت فلا فائدة في ذلك^(٣).

٧- لأن ما وجب به القتل لم يجب به الجلد كالردة^(٤).

القول الثاني: الجمع بين الجلد والرجم

وهو مذهب الظاهرية^(٥) ورواية عند الحنابلة^(٦) وبهذا قال الحسن وإسحاق وابن المنذر^(٧).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- قوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة"^(٨).

واللفظ عام في المحصن وغير المحصن ثم جاءت السنة بالرجم في حق المحصن ، والتغريب في حق غير المحصن فوجب الجمع بينهما^(٩).

٢- عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خذوا عني حذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم)^(١٠).

فهذا الحديث صريح في الجمع بين الجلد والرجم^(١١).

(١) أحكام القرآن للحصص ٣٨٠/٣

(٢) بداية عتهد ٣٧٧/٤

(٣) بداية عتهد ٣٧٧/٤، المسوط ٣٧/٩، تبيين حقائق ١٧٣/٣

(٤) المنتقى ١٣٨/٧، المعني ٣١٣/١٢

(٥) إخلى ١٧٥/١٢

(٦) الفروع ٦٧/٦، الإنصاف ١٧٠/١٠، منار تبيين ٣٦٦/٢، المعني ٣١٣/١٢، الكافي ٣٨٩/٥

(٧) المعني ٣١٣/١٢

(٨) سورة النور آية ٢

(٩) المعني ٣١٤/١٢

(١٠) سبق تخريجه وبيان أنه في صحيح مسلم ص ١١٠

(١١) المعني ٣١٤/١٢

٣- عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً زنى بامرأة فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد الحد ثم أخبر أنه محصن فأمر به فرُجم^(١).

هذا الحديث دليل على أنه يُجمع للمحصن بين الجلد والرجم^(٢).

٤- عن الشعبي : أن علياً جلد شُرّاحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال: أجلدها بكتاب الله وارجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣).

فعلي رضي الله عنه يجمع بين الجلد والرجم بحضرة الصحابة رضي الله عنهم^(٤).

٥- لأنه قد شُرّع في حق البكر عقوبتان، الجلد والتغريب، فيُشرع في حق الثيب عقوبتان، الجلد والرجم، فيكون الرجم للثيب مكان التغريب للبكر^(٥).

القول الثالث: الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخين الثيبين .

رُوي ذلك عن أبي بن كعب و أبي ذر ومسروق^(٦)،^(٧).

وقد استدل هؤلاء بالآية التي نُسخت تلاوتها وهي: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة"^(٨).

وجاء في رواية عمر رضي الله عنه قال: وما نزلت آتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقتت: أكتبها؟ فكانه كره ذلك فقال له عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى وقد أحصن جلد ورجم وإذا لم يحصن جلد، وأن الثيب إذا زنى وقد أحصن رجم^(٩).

(١) سنن أبي داود مع شرحه عون الموعود ٧٨/١٢، مسندارقصبي ١٦٩/٣، شرح معاني الآثار ١٣٨/٣ وقال الألباني في ضعيف سنن أبي داود : (ضعيف الإسناد) ص ٤٤٢

(٢) بيل الأوضار ١٠٢/٧

(٣) مسند الإمام أحمد تحقيق أحمد شاكر ١٥٠١٢، المسند الكرى للبيهقي ٢٢٠/٨، المستدرت للحاكم ٣٦٥/٤ وصححه ووافقه الذهبي، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسنَد : (إسناده صحيح) ١٥٠/٢

(٤) بيل الأوضار ١٠٣/٧

(٥) المغني ٣١٤/١٢

(٦) مسروق بن الأجدع، الإمام القدوة لعنه، أو عاتلة نو دعي، الهضاني لكوبي يقال: إنه سُرق وهو صغير ثم وُجد فسمي مسروقاً وعُتد به في كبار شاعرين وفي المحصرمين ليس أسمو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بصر ستر أعلاه النساء ٦٣/٤

(٧) فتح الباري ١٢٠/١٢

(٨) سنن ابن ماجه ٨٥٣/٣، المسند الكرى للبيهقي ٢١١/٨، المستدرت للحاكم وقال: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي

٣٥٩/٤ وقال الألباني في صحيح سنن ابن ماجه : (صحيح) ٨١/٢

(٩) المستدرت للحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي بصر المستدرت ٣٦٠/٤

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن المحصن يُرجم فقط:

١- حديث ماعز بن مالك رضي الله عنه.

٢- حديث الغامدية رضي الله عنها.

٣- حديث العسيف وفيه: (واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) .

هذه الأحاديث كلها لم يُذكر فيها الجلد مع الرجم .

نوقشت هذه الأحاديث بأنه ليس فيها التصريح بسقوط الجلد عن المرجوم لاحتمال أن يكون ترك ذلك لوضوحه ولكونه الأصل^(١).

وأجيب عن ذلك بما ذكره الشنقيطي فقال: "وقد يبعد أن يكون في كل منها الجلد مع الرجم ، ولم يذكره أحد من الرواة مع تعدد طرقها"^(٢).

٤- قول عمر رضي الله عنه: أن الرجم حق على من زنى وقد أحصنَ إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف.

يمكن أن يناقش بما نوقشت به الأحاديث السابقة وينجذب بمثل ذلك الجواب، كما أنه يناقش بأنه قول صحابي، وقد اختلف مع فعل علي رضي الله عنه مع شراحة الهمدانية وسيأتي الجواب عن ذلك إن شاء الله عند مناقشة فعل عبي رضي الله عنه.

٥- لأن الحد الأصغر ينطوي في الحد الأكبر.

٦- لأنه لا فائدة من الجلد مع الرجم.

٧- لأن ما وجب به القتل لم يجب به الجلد كالردة.

هذه الأدلة سليمة سالمة من المعارضة ولا يعارضها إلا الأدلة من الكتاب والسنة التي استدل بها من قال بالجمع بين الجلد والرجم على المحصن وسيأتي - إن شاء الله - مناقشتها.

ثانياً : مناقشة أدلة القائلين بالجمع بين الجلد والرجم:

١- قوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة حدة" .

(١) فتح الباري ١١٩/١٢، بين الأوطار ١٠٣/٧، أضواء البيان ٤٦/٦

(٢) أضواء البيان ٤٧/٦

نوقشت هذه الآية بأنها مخصوصة بأحاديث رجم المحصن كما أنها مخصوصة بحد العبيد والإماء بقوله له تعالى: ((فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب))^(١)،^(٢).

٢- حديث عبادة بن الصامت: (الثيب بالثيب جند مائة والرجم) .

نوقش حديث عبادة بأنه منسوخ بأحاديث ماعز و الغامدية والعسيف، ومما يدل لهذا النسخ أن حد الزانية كان أن تُمسك في البيوت حتى تموت أو يجعل الله لها سبيلاً كما في قوله تعالى: ((واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً))^(٣) ثم نُسخ هذا الحكم بحديث عبادة: (خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً) فهذا القول كان من النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول هذه الآية ولم يتقدم نزول الآية وجوب الرجم على الزاني ولم يكن بين قوله له تعالى: ((أو يجعل الله لهن سبيلاً)) وبين حديث عبادة حكم آخر، فكان حديث عبادة بعد نزول هذه الآية، وأحاديث ماعز والغامدية والعسيف متأخرة فكانت ناسخة لحديث عبادة^(٤).

ومن أصرح الأدلة على النسخ حديث العسيف وفي هذا يقول الشنقيطي: "ومن أصرح الأدلة في أن الجمع بين الجلد والرجم منسوخ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في قصة العسيف الذي زنى بامرأة الرجل الذي كان أجيراً عنده: (والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله) وهذا قسم منه صلى الله عليه وسلم أنه يقضي بينهما بكتاب الله، ثم قال في الحديث الذي أقسم على أنه قضاء بكتاب الله: (واغد يا أنيس عني امرأة هذا فان اعترفت فارجمها) قالوا: إن قوله: (فان اعترفت) شرط و قوله: (فارجمها) جزاء هذا الشرط، فدل الربط بين الشرط وجزائه على أن جزاء اعترافها هو الرجم وحده وأن ذلك قضاء بكتاب الله تعالى، وهذا دليل من لفظ النبي الصريح على أن جزاء اعترافها بالزنى هو رجمها فقط

(١) سورة النساء آية ٢٥

(٢) إعلاء السنن ٥٥٥/١١

(٣) سورة النساء آية ١٥

(٤) شرح معاني الآثار ١٣٩/٣

فربط هذا الجزاء بهذا الشرط، أقسم النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضاء بكتاب الله وهو متاخر عن حديث عبادة .

وهذا الدليل أيضا قوي جداً لأن فيه إقسامه صلى الله عليه وسلم بأن الاعتراف بالزنى من المحصن يترتب عليه الرجم، ولا يخلو هذا الحديث من أحد أمرين: إما أن يكون صلى الله عليه وسلم اقتصر على قوله: (فارجمها) أو يكون قال مع ذلك: فاجلدنها، وترك الراوي الجلد، فإن كان قد اقتصر على الرجم فذلك يدل على نسخ الجلد لأنه جعل جزاء الاعتراف الرجم وحده لأن ربط الجزاء بالشرط يدل على ذلك دلالة لفظية لا دلالة سكوت، وإن كان قال مع الرجم: واجلدنها وحذف الراوي الجند فان هذا النوع من الحذف ممنوع لأن حذف بعض جزاء الشرط يخل بالمعنى موهم غير المراد، والحذف إن كان كذلك فهو ممنوع ولا يجوز للراوي أن يفعله والراوي عدل فلن يفعله" (١).

٣- حديث جابر في الرجل الذي جلده النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجمه:

نوقش هذا الحديث بأمرين:

الاول: أنه ضعيف الإسناد (٢).

الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم جلده لأنه لم يعمه بإحصائه فلما ثبت إحصائه رجمه لأن الجلد الذي كان جلده إياه ليس من حده في شيء لأن حده كان الرجم وليس الجند (٣).

٤- قصة علي رضي الله عنه مع شراحة في جمعه بين الجند والرحم .

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الاول: أنه جلده لأنه لم يعلم بإحصائها فيما عمه بإحصائها رجمها (٤).

الثاني: أن هذا رأي له وقد خالفه غيره من الصحابة (٥).

٥- لأنه قد شرع في حق البكر عقوبتان، الجند والتعريب. فيُشرع في حق الثيب عقوبتان الجلد والرحم .

(١) أضواء البيان ٤٦/٦، ٤٧،

(٢) سبق تخريجه وبيان أنه ضعيف ص ١٤١

(٣) أحكام القرآن للحصاص ٣/٣٨١، ٣٨٠، تبين أحقائ ١٧٣/٣، شرح معاني الآثار ٣/٣٨٨

(٤) أحكام القرآن للحصاص ٣/٣٨١، تبين أحقائ ١٧٣/٣، فتح القدير ٥/٢٤١

(٥) فتح القدير ٥/٢٤١، شرح معاني الآثار ٣/١٤٠

نوقش هذا القياس بأنه غير صحيح لأنه يصادم النصوص التي لم تذكر الجلد في حق المحصن.

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بأن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخين الثيبين:

الآية المنسوخة تلاوتها: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألته".

مع قول عمر رضي الله عنه: "ألا ترى أن الشيخ إذا زنى وقد أحصن حنن ورجم وإذا لم يحصن جلد، وأن الثيب إذا زنى وقد أحصن رجم".

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن عمر رضي الله عنه قد ورد عنه ما يخالف هذا كما في قوله: "إن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحمن أو الاعتراف". بل إن الأحاديث الصحيحة القولية والفعلية تخالف هذه الرواية عن عمر رضي الله عنه.

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو أن عقوبة الزاني المحصن الرجم فقط لأن الاقتصار على الرجم هو الوارد في أحاديث معز والغامدية والعسيف وكنها متأخرة عن حديث عبادة، وبعيد جداً أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد جمع بين الجند والرجم على المحصنين في هذه الأحاديث ولا ينقل هذا الجمع أحد من الرواة.

المطلب الثالث

الحفر للمرجوم

إذا كان الزاني محصناً فإن عقوبته الرجم ولكن هل يُحفر له عند رجمه؟
اختار الشيخ أنه يُحفر للمرجوم مطلقاً سواء كان رجلاً أو امرأة وسواء ثبت زناه ببينة أو بإقرار فقد قال: "أقوى الأقوال المذكورة دليلاً بحسب صناعة أصول الفقه وعلم الحديث: أن المرجوم يُحفر له مطلقاً ذكراً كان أو أنثى ثبت زناه ببينه أو بإقرار" (١).

وقد اختلف أهل العلم في الحفر للمرجوم على خمسة أقوال:

- ١- يُحفر للمرجوم مطلقاً .
 - ٢- لا يُحفر للمرجوم مطلقاً .
 - ٣- لا يُحفر للرجل، ويُحفر للمرأة .
 - ٤- لا يُحفر للرجل، ويُحفر للمرأة إن ثبت زناها ببينة .
 - ٥- لا يُحفر للرجل، أما المرأة فإن حُفر لها فحسن وإن لم يُحفر لها لم يضر .
- وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الاول: يُحفر للمرجوم مطلقاً ذكراً كان أو أنثى ثبت زناه ببينة أو بإقرار.
هذا هو اختيار الشيخ وبه قال قتادة وأبو ثور (٢).

وقد استدل هؤلاء بحديث بريدة في قصة رجم معاذ بن مالك وفيه: فمما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرُجم. وجاء في نفس الحديث قصة رجم الغامدية وفيه: ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها (٣).

فهذا الحديث نص صحيح صريح في الحفر للذكر والأنثى معاً (٤).

القول الثاني: لا يحفر للمرجوم مطلقاً ذكراً كان أو أنثى ثبت زناه ببينة أو بإقرار.
وهو المذهب عند المالكية (٥)، والقول المشهور عند الحنابلة (٦).

(١) أضواء البيان ٥٢/٦

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٢١٠/١١، الإعراف على مذهب أهل نعمة ١٣/٢

(٣) صحيح مسند شرح النووي ٢١٥/١١، مسند الإمام أحمد ٣٤٧/٥

(٤) أضواء البيان ٥٢/٦

(٥) المدونة ٥٠٨/٤، الشنقي ١٣٤/٧، حاشية الدسوقي ٣٢٠/٤، مع الجليل ١٦١/٩، نغمة السائل لأقرب المسائل ٤٥٥/٤

(٦) شرح منتهى الإرادات ٣٤٠/٣، مضال أولي النهى ١٦٦/٦، الإنصاف ١٦١/١٠، النكاح ٣٩٦/٥، انعي ٣١١/١٢

وقد استدلل هؤلاء على عدم الحفر للرجل بما يلي:

١- حديث أبي سعيد ^(١) في قصة رجم ماعز بن مالك وفيه: فانطلقنا الى بقيع العرق فمأوثقناه ولا حفرنا له ^(٢).

٢- حديث عبد الله بن عمر في قصة رجم اليهوديين وفيه: فأمر بهما الرسول صلى الله عليه وسلم فرجما فرأيت الرجل يحني على المرأة يقيها الحجارة ^(٣). ولو حفر لهما لما استطاع أن يحني عليها ^(٤).

٣- حديث جابر بن عبد الله في قصة رجم ماعز وفيه: فكنت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلى فلما اذلقته الحجارة هرب فأدركناه بالخرة فرجمناه ^(٥).

هذا الحديث ظاهر في أن ماعزاً لم تكن له حفرة ^(٦) وإلا لما استطاع الهروب.

كما استدلوا بعدم الحفر للمرأة بحديث عمران بن حصين ^(٧) في قصة رجم الجهنية وفيه: فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فشكّت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ^(٨).

فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يحفر للجهنية ^(٩).

القول الثالث: لا يحفر للرجل ويحفر للمرأة.

وهو قول عند المالكية ^(١٠) وقول عند الشافعية ^(١١) وقول عند الحنابلة ^(١٢).

(١) أبو سعيد الخدري ، الإمام ، المعاهد ، مفتي المدينة ، سعد بن ثابت بن سنان أحد السمرين ، شهد حديق وجبة الرصود ، مات سنة أربع وسعين . انظر سير أعلام النبلاء ١٦٨/٣

(٢) صحيح مسلم شرح النووي ٢١٠/١١ ، سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٧٤/١٢

(٣) سنن ترمذيه وبيان أنه صحيح ص ١٣٥

(٤) المدونة ٥٠٨/٤ ، المنقذ ١٣٤/٧

(٥) سنن ترمذيه وبيان أنه في الصحيحين ص ٦١

(٦) شرح صحيح مسلم النووي ٢١١/١١

(٧) عمران بن حصين الخزاعي ، أسمه عام حير وعرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوات ، عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى البصرة ليقتله أهلها ، وكان من فضلاء الصحابة وكان محاب الدعوة ، ثم يشهد لعنه ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتوفي بالبصرة سنة الثنتين وخمسين . انظر أسد الغابة ٢٦٩/٤ .

(٨) صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٦/١١ ، سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٧٩/١٢

(٩) سنن أبي داود ٣١١/١٢

(١٠) حاشية الدسوقي ٣٢٠/٤ ، معجم لسانك لأقرب المسالك ٤٥٥/٤

(١١) روضة الصالحين ٣١٦/٧ ، المنهاج ٨٥/٢٢ ، كتاب حدود من يخاف الكبر ١٧٥/١ ، شرح صحيح مسلم للنووي ١١/

٢١٠

(١٢) الإيضاح ١٦١/١٠

وقد استدلل هؤلاء بعدم الحفر للرجل بنفس الأدلة التي استدلل بها اصحاب القول الثاني على عدم الحفر للرجل.

اما أدلتهم في الحفر للمرأة فهي كما يلي:

- ١- حديث بريدة في قصة رجم الغامدية وفيه: ثم أمر بها فحفر لها الى صدرها^(١).
- ٢- عن أبي بكره أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة فحفر لها الى التندوة^(٢)،^(٣).
- ٣- عن الشعبي قال: كان لشراحة زوج غائب بالشام وإنما حملت ، فجاء بها مولها إلى عسي بن أبي طالب فقال: إن هذه زنت، فاعترفت، فجلدها يوم الخميس مائة ورجمها يوم الجمعة وحفر لها الى السرة وأنا شاهد^(٤).
- ٤- لان الحفر للمرأة أستر لها^(٥).

القول الرابع: لا يُحفر للرجل ويُحفر للمرأة إن ثبت زناها بيينة.

وهو المذهب عند الشافعية^(٦) وقول عند الحنابلة^(٧).

وقد استدلل هؤلاء بعدم الحفر للرجل بنفس الأدلة التي استدلل بها أصحاب القول الثاني على عدم الحفر للرجل.

كما استدللوا للحفر للمرأة إن ثبت زناها بيينة بما يلي:

- ١- أن ذلك أستر لها^(٨).
- ٢- حتى لا تتمكن من الهرب لأن رجوعها غير مقبول ، بخلاف التي ثبت زناها بالإقرار فإنه لا يُحفر لها بل تترك على حال لو أرادت الهروب تمكنت منه^(٩).

(١) سبق تخريجه وبيان أنه في صحيح مسلم ص ١٤٦

(٢) التندوات للرجل كالتيدين للمرأة. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٢٣/١

(٣) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٨٢/١٢، مسند الإمام أحمد ٣٦/٥، وقال ترمذي في نصب الراية: (وفيه محير) ٣٢٥/٣

(٤) مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر ٢٠٧/٢، وقال عنه أحمد شاكر: (بسنده حسن)

(٥) روضة الطالبين ٣١٦/٧، شرح صحيح مسلم للنووي ٢١٠/١١

(٦) روضة الطالبين ٣١٦/٧، كتاب الحدود من اخاوي الكبير ١٧٣/١، هاية احتاج ٤٣٤/٧، أسنى المطالب ١٣٣/٤ معني احتاج ٤٥٧/٥

(٧) الإنصاف ١٦١/١٠، الكافي ٣٩٦/٥، المنقح ٤٤٧/٣، المعني ٣١١/١٢، الشرح الكبير ٢٠٤٠، ٢٠٣/٢٦

(٨) كتاب الحدود من اخاوي الكبير ١٧٤/١، أسنى المطالب ١٣٣/٤، معني احتاج ٤٥٧/٥

(٩) أسنى المطالب ١٣٣/٤، تحفة المحتاج ١١٨/٩، المعني المحتاج ٤٥٧/٥، المعني ٣١١/١٢

القول الخامس: لا يُحفر للرجل ، أما المرأة فإن حُفر لها فحسن وان لم يُحفر لم يضر وهو مذهب الحنفية ^(١) وقول عند الشافعية ^(٢).

وقد استدل هؤلاء بعدم الحفر للرجل بنفس الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الثاني على عدم الحفر للرجل.

كما استدلوا بالتخيير في الحفر في حق المرأة بأن الأحاديث جاء في بعضها الحفر، وفي البعض الآخر لم يأت فيها الحفر، فمن الأحاديث التي جاء فيها الحفر للمرأة ما يلي:

١- حديث بريدة في قصة رجم الغامدية وقية: ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها ^(٣).

٢- حديث أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة فحفر لها إلى الشدوة ^(٤).

٣- أن علياً رضي الله عنه حفر لشراحة ^(٥).

ومن الأحاديث التي لم يأت فيها الحفر حديث رجم الجهنمية ^(٦).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بالحفر مطلقاً :

حديث بريدة في قصة رجم ماعز والغامدية وفيه أنه حفر لهما.

هذا الحديث نص صريح يفيد أنه يُحفر للرجل والمرأة.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بعدم الحفر مطلقاً :

١- حديث أبي سعيد في قصة رجم ماعز وفيه: فما أوثقناه ولا حفرنا له.

نوقش هذا الحديث بأنه مخالف للحديث بريدة في أنهم حفروا لماعز، فحديث أبي سعيد ينفي الحفر، وحديث بريدة يُثبت الحفر، والقاعدة أن المُثبت مقدم على النافي ^(٧).

٢- حديث رجم اليهوديين وأنه لم يُحفر لهما.

(١) المسوّ ٥١/٩ ، ٥٢ ، بدائع الصنائع ٥٢٨/٥ ، تبين الخفايا ١٧١/٣ ، فتح القدير ٢٣٤/٥ ، البحر الرائق ١٠/٥

(٢) روضة الطالبين ٣١٦/٧ ، المغمّ ٨٩/٢٢ ، شرح صحيح مسلم لنووي ٢١٠/١١

(٣) سبق تخريجه وبيان أنه في صحيح مسلم ص ١٤٦

(٤) سبق تخريجه وبيان أنه ضعيف ص ١٤٨

(٥) سبق تخريجه وبيان أن أسنده حسن ص ١٤٨

(٦) سبق تخريجه وبيان أنه في صحيح مسلم ص ١٤٧

(٧) نيل الأوزار ١٢٥/٧ ، أضواء البيان ٥٣/٦ ، فتح الباري ١٢٦/١٢

يمكن أن يناقش هذا الحديث بأنه حفر لهما حفرة واحدة، وعلى هذا يستطيع أن يحيي عليها.

٣- حديث حابر في هروب ماعز.

نوقش هذا الحديث بأنه يمكن أن يقال أنهم حفروا له حفرة يمكنه الوثوب منها^(١).

٤- حديث عمران بن حصين في عدم الحفر للجهنية.

نوقش هذا الحديث بأن عدم الذكر لا يلزم منه عدم الوقوع^(٢).

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم الحفر للرجل والحفر للمرأة:

الأدلة في عدم الحفر للرجل سبق مناقشتها عند مناقشة أدلة القول الثاني.

أما مناقشة الأدلة في الحفر للمرأة فهي كالتالي:

١- حديث بريدة في قصة رجم الغامدية وفيه: ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها .

هذا الحديث صريح في أن المرأة يُحفر لها.

٢- حديث أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة فحفر لها إلى الشدوة.

نوقش هذا الحديث بأنه ضعيف^(٣).

٣- حفر علي رضي الله عنه لشريحة.

هذا الأثر يؤيد حديث بريدة في قصة رجم الغامدية.

٤- لأن الحفر للمرأة أستر لها.

نوقش هذا الدليل بأن المرأة تكون مستورة بثيابها^(٤).

رابعاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم الحفر للرجل، والحفر للمرأة إن ثبت زناها بينه .

الأدلة في عدم الحفر للرجل سبق مناقشتها عند مناقشة أدلة القول الثاني. أما مناقشة الأدلة في .

الحفر للمرأة إن ثبت زناها بينه فهي كالتالي:

١- أن ذلك أستر لها.

سبق مناقشة هذا الدليل.

(١) نيل الأوطار ١٢٥/٧، فتح الباري ١٢/١٢٦

(٢) التلخيص الحبير ٥٨/٤

(٣) سبق تخريجه وبيان أنه ضعيف ص ١٤٨

(٤) بدائع الصنائع ٥/٢٨٨

٢- حتى تتمكن من الهرب لأن رجوعها غير مقبول، بخلاف التي ثبت زناها بالإقرار فإنه لا يحفر لها بل تُترك على حال لو أرادت الهروب تمكنت منه.

نوقش هذا الدليل بأنه قد ثبت حفر النبي صلى الله عليه وسلم للغامدية مع أنها كانت مقرة^(١).

وأجيب عن ذلك بأن الحفر للغامدية يدل على الجواز بدليل عدم الحفر للجهنية^(٢). ورد على ذلك بأنه قد يقال العكس فيقال: الحفر في الغامدية مستحب وتركه في الجهنية لبيان الجواز للترك^(٣).

خامساً : مناقشة أدلة القائلين بعدم الحفر للرجل والتخيير لمرأة : سبق مناقشة أدلتهم ضمن مناقشة الأدلة السابقة.

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو الحفر مطلقاً، لأن حديث بريدة في رحم ماعز والغامدية حديث صحيح و صريح في هذه المسألة.

(١) معني المحتاج ٤٥٧/٥

(٢) أسنى المطالب ١٣٣/٤ ، تحفة المحتاج ١١٨/٩ ، معني المحتاج ٤٥٧/٥

(٣) حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج ١١٨/٩

المطلب الرابع

من يبدأ بالرجم

اتفق الفقهاء على أن عقوبة الزاني المحصن هي الرجم، ولكنهم اختلفوا في الذي يبدأ الرجم. واختار الشيخ استحباب ابتداء الشهود بالرجم إن كان الزني ثابتاً بينة واستحباب ابتداء الحاكم بالرجم إن كان الزني ثابتاً بإقرار فقد قال: ((اعلم أن أهل العلم اختلفوا فيمن يبدأ بالرجم فقال بعضهم: إن كان الزني ثابتاً بينة فالسنة أن يبدأ الشهود بالرجم وإن كان ثبت بإقرار بدأ به الإمام أو الحاكم إن كان ثبت عنده))^(١) ثم قال: ((فاعلم أن أظهر القولين عندي من قال ببداة الشهود أو الإمام كما ذكرنا))^(٢).

وقد اختلف أهل العلم في الذي يبدأ بالرجم على ثلاثة أقوال:

١- استحباب ابتداء الشهود بالرجم إن كان الزني ثابتاً بينة، واستحباب ابتداء الحاكم بالرجم إن كان الزني ثابتاً بإقرار.

٢- اشتراط ابتداء الشهود بالرجم إن كان الزني ثابتاً بينة، واشتراط ابتداء الحاكم بالرجم إن كان الزني ثابتاً بإقرار.

٣- عدم تعيين من يبدأ بالرجم .

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: استحباب ابتداء الشهود بالرجم إن كان الزني ثابتاً بينة، واستحباب ابتداء الإمام بالرجم إن كان الزني ثابتاً بإقرار .

هذا هو اختيار الشيخ وهو المذهب عند الشافعية^(٣) ومذهب الخنابية^(٤).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

(١) أضواء البيان ٥٣/٦

(٢) أضواء البيان ٥٩/٦

(٣) أسى المطالب ١٣٣/٤ ، حُفَة الخُتاج ١١٥/٩ ، هَايَة الخُتاج ٤٣٢/٧ ، معي احتاج ٤٥٥/٥

(٤) شرح منتهى الإرادات ٣/٣٤٠ ، كُتُبُ الشَّافِعِ ٨٤/٦ ، مَطَالِبُ أُولِي الْبَيْتِ ١٦٦/٦ ، معي ١٢ ٣١٢

منقح ٤٤٨/٣

١- عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة فحفر لها إلى التندوة ثم رماها بحصاة مثل الحمصة^(١).

٢- قول علي رضي الله عنه في قصة رجم شراحة: ((أما امرأة نعى عليها ولدها أو كان اعتراف بالإمام أول من يرحم ثم الناس، فإن نعاها الشهود فالشهود أول من يرحم ثم الإمام ثم الناس))^(٢).

قال الشنقيطي بعد أن ساق روايات قصة شراحة: ((وهذه الروايات يعضد بعضها بعضاً وهي تدل على أن علياً كان يقول ببداء الإمام في الإقرار وبداء الشهود في البينة وإن كان له حكم الرفع فالأمر واضح، وإن كان له حكم الوقف فهي فتوى وفعل من خيفة راشد، ولم يعلم أن أحداً أنكر عليه))^(٣).

٣- لأن فعل ذلك من الشهود أبعد ضم من التهمة في الكذب عليه^(٤)، كما أن فعل ذلك من الإمام أدعى إلى الزجر عن التساهل في الحكم^(٥).

القول الثاني: اشتراط ابتداء الشهود بالرجم إن كان الزنى ثابتاً بينة واشتراط ابتداء الإمام بالرجم إن كان الزنى ثابتاً بإقرار . وهو مذهب الحنفية^(٦).

وقد استدلل هؤلاء بنفس أدلة أصحاب القول الأول إلا أنهم حموها على الوجوب .

القول الثالث: عدم تعيين من يبدأ بالرجم .

وهو مذهب المالكية^(٧) وقول عند الشافعية^(٨).

(١) سنن أبي داود مع شرحه عون التعمود ١٣/٨٣، مسند إمام أحمد ٤٣/٥ . قال الألباني في ضعيف سنن أبي داود : (ضعيف الإسناد) ص ٤٤٢

(٢) سنن السدار قطبي ١٣٣/٣ ، السنن الكبرى للبيهقي ٢٢٠/٨ . وقال الألباني في إرواء الغليل (إسناده صحيح على شرط مسلم) ٧/٨

(٣) أضواء البيان ٥٩/٦

(٤) المعنى ٣١٢/١٢

(٥) فتح الباري ١٢/١٢٦

(٦) فتح القدير ٥/٢٢٨، ٢٢٥، البحر الرائق ٨/٩٠، نيل حقائق ٣/١٦٨، إهابة ٢/٣٨٣، الخوهر النيرة ٢/١٥٠

(٧) المنونة ٤/٥٠٧، تشرح مختصر حبل ٨/٨٢، الشرح الكبير ٤/٣٢٠، معجم السالك لأقرب المسالك ٤/٤٥٦، التاج و الإكيس ٨/٣٩٧، ٣٩٦.

(٨) كتاب الحدود من إخواي الكبير ١/١٧١، المنهيد ٢٢/٧٣.

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

- ١- قول النبي صلى الله عليه وسلم في رجم ماعز: (اذهبوا به فارجموه)^(١).
- دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبدأ بـ رجم ماعز، بل لم يرجمه مع أن ماعزاً كان مقراً بالزنى .
- ٢- قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث العسيف: (واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) فغدا عليها فاعترفت فرجمها^(٢).
- دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحضر ليبدأ بـ رجمها مع أنها كانت مقرة^(٣).
- ٣- عدم وجود من تولى ذلك من الأئمة^(٤).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بابتداء الشهود إذا ثبت الزنى بالينة وابتدأ الإمام إذا ثبت الزنى بالإقرار سواء بالوجوب أو الاستحباب:

- ١- حديث أبي بكرة في أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الغامدية بخصاة مثل الحمصة .

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول : أنه حديث ضعيف^(٥).

الثاني : أن مجرد الفعل لا يدل على الوجوب^(٦).

- ٢- قول علي رضي الله عنه في قصة شراحة.

نوقش هذا الدليل بأن قول علي رضي الله عنه لا يدل على الاشتراط، وإنما يدل على الاستحباب لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرجم ماعزاً ولا امرأة العسيف .

(١) سبق تخريجه وبيان أنه في الصحيحين ص ٥١ .

(٢) سبق تخريجه وبيان أنه في الصحيحين ص ٥٣ .

(٣) أضواء البيان ٥٥/٦ .

(٤) التاج والإكليل ٣٩٦/٨ .

(٥) سبق تخريجه وبيان أنه ضعيف ص ١٥٣ .

(٦) نيل الأوطار ١٢٢/٧ .

٣- أن فعل ذلك من الشهود أبعد لهم من التهمة في الكذب عليه كما أن فعل ذلك من الإمام أدعى إلى الزجر عن التساهل في الحكم.

هذا الدليل من المعنى صحيح في إفادة استحباب ذلك.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بعدم تعيين من يبدأ بالرجم.

١- عدم رجم النبي صلى الله عليه وسلم لماعز.

٢- عدم رجم النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة في حديث العسيف.

نوقش هذان الدليлан بأمرين:

الأول: أنهما يدلان على عدم اشتراط ابتداء الإمام بالرجم إذا ثبت الزنى بالإقرار ولكنهما لا ينفيان الاستحباب.

الثاني: أن الرسول صلى الله عليه وسلم يكون قد وكل من ينوب عنه فالمبتدئ هو الإمام أو نائبه.

٣- عدم وجود من تولى ذلك من الأئمة.

نوقش هذا الدليل بقول الشنقيطي: ((وقول الإمام مالك رحمه الله: إنه لم يعم أحداً من الأئمة فعلة يقتضي أنه لم يبلغه أثر علي رضي الله عنه المذكور، ولو بغه لعمل به. والظاهر أن له حكم الرفع لأنه لا يظهر أنه يقال من جهة الرأي))^(١).

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ من استحباب ابتداء الشهود بالرجم إذا ثبت الزنى بالبينه، واستحباب ابتداء الإمام بالرجم إذا ثبت الزنى بالإقرار وذلك لثبوت ذلك من قول علي رضي الله عنه وفعله مع عدم إنكار الصحابة عيه. ولتجمع بين الأدلة .

المبحث الرابع حد الأمة الزانية

إذا زنت الامة فإنها تعاقب، ولكن الفقهاء اختلفوا في عقوبتها .

واختار الشيخ أن حد الأمة الزانية ان تُجلد خمسين جلد، سواء أُحصنت أم لا، ويلحق بها العبد، فقال((وأظهر الأقوال عندنا أن الأمة غير المحصنة تُجلد خمسين، وألحق أكثر أهل العلم العبد بالأمة، والأظهر عندنا أنه يُجلد خمسين مطلقاً أُحصن أم لا))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في مقدار حد المملوك في الزنى على أربعة أقوال:

- ١- حد العبد والأمة في الزنى خمسون جلد بكرين كانا أو ثيبين وليس عندها رجم .
- ٢- لا حد على العبد والأمة إلا إذا كانا محصنين، ومقدار الحد خمسون جلد .
- ٣- حد العبد والأمة إذا كانا محصنين الرجم . ووحدهما إذا كانا غير محصنين خمسون جلده.

- ٤- حد العبد الذكر حد الحر . وحد الأمة المحصنة على النصف من حد الحرة المحصنة ولا رجم عليهما.

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: حد العبد والأمة في الزنى خمسون جلد بكرين كانا أو ثيبين، وليس عليهما رجم.

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) وبه قال عمر وعلي وابن مسعود والحسن والنخعي والأوزاعي والبيهقي^(٦).

(١) أضواء البيان ٧١/٦.

(٢) فتح القدير/٢٣٣، أهديا ٣٨٤/٢، تبيين الحقائق ١٦٩/٣، سحر لائق ١٠١/٥، الفتاوى الهندية ١٤٦/٢.

(٣) الفواكه الدواني ٢٠٦/٢، منح الخليل ٢٦٢/٩، الشرح الكبير ٣٢١/٤، بداية عتيد ٣٨٠/٤، لکاني ص ٥٧٢.

(٤) تحفة المحتاج ١١٢/٩، مغني المحتاج ٤٥٠/٥، هاية محتاج ٤٢٩/٧، روضة لطائف ٣٠٦/٧، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٣٢٦/١.

(٥) شرح منتهى الإرادات ٣٤٥/٣، كشف النقاب ٥٣/٦، ماب النسيب ٣٦٧/٢، الكافي ٣٩١/٥، معني ٣٣١/١٢.

(٦) المعني ٣٣١/١٢.

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١ - قوله تعالى: ((فإذا أحسن فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما عني المحصنات من العذاب))^(١).

دللت الآية على أن حد الأمة المحصنة على النصف من حد الحرة، فيعلم منه أن على الأمة خمسين جلدة، و يلحق بها العبد الزاني فيُجلد خمسين، لأنه لا فارق بين الحرة والأمة إلا الرق فُعلم أنه سبب تنصيف الجلد فأحرى في العبد لاتصافه بالرق الذي هو مناط تنصيف الجلد^(٢).

٢ - عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن، فقال: (إذا زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضعير)^(٣).

قال الشنقيطي: ((فالحديث نص في محل التزاع، ولو كان جند غير المحصنة أكثر أو أقل من جلد المحصنة لبينه صلى الله عليه وسلم))^(٤).

القول الثاني: لا حد على العبد والأمة إلا إذا كانا محصنين، ومقدار الحد خمسون جلدة. وبه قال ابن عباس وطاوس وأبو عبيد^(٥)،^(٦).

وقد استدل هؤلاء بقوله تعالى (فإذا أحسن فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما عني المحصنات من العذاب)^(٧) فمفهوم هذه الآية يدل على أنه لا حد على غير المحصنات^(٨).

(١) سورة النساء ، آية ٢٥

(٢) أضواء البيان ٢٨٧/١

(٣) سبق تخريج الحديث وبيان أنه في الصحيحين ص ١١٨

(٤) أضواء البيان ٢٨٨/١

(٥) نقاسمه بن سلام، اشتمل بالحديث والأدب و نفعه . وكان داود بن وسيرة حمينة و مذهب حسن و فقه تاريخ . ويقال إنه أول من صنف في عريب الحديث، توفي سنة اثنين وعشرين ومائتين لهجرة وكان مولده سنة خمسين ومائة، انظر وفيات الأعيان ٦٢/٤

(٦) المعنى ٣٣١/١٢، شرح صحيح مسلم للنووي ٢٢٦/١١، الإشراف على مذاهب أهل السنة ٤٧/٢

(٧) سورة النساء ، آية ٢٥

(٨) المعنى ٣٣١/١٢

القول الثالث: حد العبد والأمة إذا كانا محصنين الرجم، وحدهما إذا كانا غير محصنين خمسون جلدة .

وبه قال أبو ثور ^(١).

وقد استدل أبو ثور على أن حدهما الرجم إذا كانا محصنين بما يلي:

١ - عموم أدلة الرجم ومنها قول عمر رضي الله عنه: (إن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف) ^(٢).

٢ - أن الرجم حد لا يتبعض فوجب تكميله كالقطع في السرقة ^(٣).

و استدل أبو ثور على أن حدهما خمسون جلدة إذا كانا غير محصنين بنفس أدلة القول الأول.

القول الرابع: حد العبد الذكر حد الحر من الجلد والتغريب والرجم، وحد الأمة المحصنة على النصف من حد المحصنة ولا رجم عليها .

وهو مذهب الظاهرية ^(٤).

وقد استدلو على أن حد العبد الذكر كالحر بما يلي:

١ - قوله تعالى: ((الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)) ^(٥).

٢ - عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خذوا عني جذا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) ^(٦).

فذكر في الآية والحديث حد الزنى، فيدخل في عموم ذلك العبد الذكر ^(٧).

واستدلوا في الأمة المحصنة بنفس أدلة القول الأول .

(١) المغني ٣٣١/١٢

(٢) سبق تخريجه وبيان أنه في الصحيحين ص ١٠٥

(٣) المغني ٣٣٢/١٢

(٤) المحلى ١٢/١٧٩، ١٨١

(٥) سورة النور ، آية ٢

(٦) سبق تخريجه الحديث وبيان أنه في صحيح مسلم ص ١١٠

(٧) المحلى ١٨١/١٢

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن حد العبد والأمة في الزنى خمسون جلدة بكرين كانا أم ثيبين وليس عليهما رجم:

١- قوله تعالى: ((فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب)).

نوقش هذا الدليل بأن الآية نصت على حد المحصنة فقط، فمفهوم هذه الآية يدل على أنه لا حد على غير المحصنة^(١).

وقد أجاب عن ذلك الشنقيطي فقال: ((والجواب عن هذا والله أعلم أن مفهوم هذه الآية فيه إجمال وقد بينته السنة الصحيحة، وإيضاحه أن تعيق جند الخمسين المذكور في الآية على إحصان الأمة يُفهم منه أن الأمة التي لم تحصن ليست كذلك فقط فيحتمل أنها لا تُجحد ويحتمل أنها تُجحد أكثر من ذلك أو أقل أو تُرجم إلى غير ذلك من احتمالات، ولكن السنة الصحيحة دلت على أن غير المحصنة من الإمام كذلك لا فرق بينها وبين المحصنة، والحكمة في التعبير بخصوص المحصنة دفع توهم أنها تُرجم كاخرة، فقد أخرج الشيخان في صحيحهما عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما قالا: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأمة إذا زنت ولم تحصن، قال: (إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضمير)^(٢)، وحمل الجند في الحديث على التأديب غير ظاهر ولا سيما في بعض الروايات التصريح بالحد، فمفهوم هذه الآية هو بعينه الذي سئل عنه النبي صلى الله عليه وسلم، وأجاب فيه بالأمر بالحد في الحديث المتفق عليه، والظاهر أن السائل ما سأل إلا لأنه أشكل عليه مفهوم هذه الآية))^(٣) وأما العبد فلا فرق بينه وبين الأمة لأن النصيص على أحدهما يثبت حكمه في حق الآخر^(٤).

٢- حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في حد الأمة إذا زنت وهي غير محصنة .

(١) المغني ٣٣١/١٢، أضواء البيان ٢٨٧/١، ٢٨٨

(٢) سبق تفريغ الحديث وبيان أنه في الصحيحين ص ١١٨

(٣) أضواء البيان، ٢٨٨/١

(٤) المغني ٣٣٣/١٢

هذا الحديث يُكَمِّلُ الآيةَ في الحكم، فالآية تنص على حد الأمة المحصنة وهذا الحديث ينص على حد الأمة غير المحصنة .

ثانياً : مناقشة أدلة القائلين بأنه لا حد على العبد والأمة إلا إذا كانا محصنين: قوله تعالى: ((فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات)) سبق مناقشة هذا الدليل عند الجواب على مناقشة نفس هذا الدليل ضمن أدلة القول الأول .

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين برجم المحصنين، وجلد غير المحصنين: مناقشة أدلة رجم المحصنين:

- ١- عموم أدلة الرجم .
 - ٢- أن الرجم حد لا يتبعض فوجب تكميله .
- نوقشت هذه الأدلة بأن فيها مخالفة لقوله تعالى: ((فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات))^(١)،^(٢).

أما مناقشة أدلة جلد غير المحصنين فقد سبقت عند مناقشة أدلة القول الأول. رابعاً: مناقشة أدلة القائلين بأن حد العبد الذكر حد الحر، وحد الأمة المحصنة عني النصف من حد الحرة المحصنة ولا رجم عليها: مناقشة أدلة أن حد العبد الذكر حد الحر:

- ١- قوله تعالى: ((الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة حدة)) .
- ٢- حديث عبادة: ((البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم)) .

نوقشت هذه الأدلة بأنها واردة في حد الحر، وقد وردت أدلة في حد الأمة تفيد بأن حدها خمسون جلدة سواء كانت محصنة أو غير محصنة ولا فرق بين العبد والأمة لأن التنصيص على أحدهما يثبت حكمه في حق الآخر^(٣) .

(١) سورة النساء، آية ٢٥

(٢) انعي ٣٣٣/١٢

(٣) انعي ٣٣٣/١٢

أما مناقشة أدلة أن حد الأمة المحصنة على النصف من حد الحرة المحصنة فقد سبق مناقشتها.

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ من أن حد العبد والأمة في الزنى خمسون جلدة بكرين كانا أم ثيبين لقوة الأدلة التي استدلوها بها .

المبحث الخامس

عقوبة اللاتط

اتفق الفقهاء على وجوب عقوبة اللاتط، ولكنهم اختلفوا في نوعية هذه العقوبة . واختار الشيخ أن عقوبة اللاتط هو قتل الفاعل والمفعول به، فقال: ((وقد أوضحنا في سورة هود في الكلام على قصة قوم لوط أقوال أهل العلم في عقوبة اللاتط وبيننا أن أقواها دليلاً قتل الفاعل والمفعول به))^(١).

وقد اختلف أهل العلم في عقوبة اللاتط على ثلاثة أقوال:

- ١- القتل مطلقاً، محصناً كان أو غير محصن.
- ٢- حده حد الزاني، يرحم إن كان محصناً، ويُحْد ويُعْرَب إن كان بكراً.
- ٣- التعزير.

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: القتل مطلقاً، محصناً كان أو غير محصن، فاعلاً كان أو مفعولاً به.

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب المالكية^(٢)، ورواية عند الشافعية^(٣) ورواية عند الحنابلة^(٤).

وبه قال أبو بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وخالد بن الوليد وعبد الله بن الزبير وعبد الله ابن عباس وجابر بن زيد^(٥) وعبيد الله بن معمر^(٦) والزهري وربيعه^(٧) وإسحاق^(٨). وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

(١) أضواء البيان ١٥٥/٦ علماً بأن الشيخ لم يرحح في سورة هود

(٢) مواهب الخليل ٢٩٦/٦، الفواكه الدواني، ٢/٢٠٩، المنقذ ١٤١/٧، الناجح والإكتفاء ٣٨٩/٨، الشرح الكبير ٣٢٠/٤

(٣) الأم ١٩٣/٧، كتاب الحدود من الخواص الكبير ٢٥٨/١، روضة الطالبين ٣١٠/٧، منبج ٥٨٢/٢٢، نهاية المحتاج ٢٤٤/٧

(٤) المغروع ٧٠/٦، الإنصاف ١٠/١٧٦، ماز السبيل ٣/٣٦٨، شرح الترمذي على مختصر الخرق ٢٨٥/٦، المعجم ٣٤٩/١٢

(٥) حاسر بن زيد الأزدي البصري، أحد الأعلام، يوضح ابن عباس، قال ابن عباس: لو أن أهل القصة بنوا عهد فويل حاسر بن زيد لأوسعهم علماً عما في كتاب الله، مات سنة ثلاث وتسعين، انظر تذكرة الحفاظ، ١/٣٢١

(٦) عبد الله بن معمر بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي، له رؤية وأبوه صحبة، وعبيد الله رواية عن عمر وعثمان ووضحة وغيرهم، قال ابن عبد البر: وهم من زعم أنه له صحبة وإما له رؤية ومات النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، انظر الإصانة ٥٥/٥

(٧) أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن قُرَوح، المعروف بربيعه الرازي، فقيه أهل المدينة، أدرك جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وعنه أحد مائت من أنس رضي الله عنه وكانت وفاته في سنة ست وثلاثين ومائة، انظر وفيات الأعيان ٢٨٨/٢

(٨) المعجم ٣٤٩/١٢، الجواب الكافي ص ٢٥٠، الإشراف على مذاهب أهل السنة ٣٦/٢

- ١- عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به)^(١).
- ٢- لأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإنهم أجمعوا على قتله، ولكن احتشوا في كيفيته^(٢).
- ٣- أن الله تعالى عذب قوم لوط بالرحم فيعاقب من فعل فعلهم بمثل عقوبتهم^(٣).
القول الثاني: حده حد الزاني، يُرجم إن كان محصناً، ويُجلد ويُغرب إن كان بكراً.
وهو المذهب عند الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) وأبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية^(٦).
وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والنخعي وقتادة والاوزاعي وأبو ثور^(٧).
وقد استدلل هؤلاء بما يلي:
- ١- عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان)^(٨).
- ٢- أن اللواط زنى لأنه إيلاج فرج في فرج، وإذا ثبت كونه زنى دخل في عموم الأدلة^(٩).

- (١) سنن أبي داود مع شرحه عون الموعود، ٩٩: ١٢، سنن الترمذي ٤٧/٤، سنن ابن ماجه ٢: ٥٦، مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر ٢٥٨/٤، المستدرک للحاكم ٣٥٥/٤ وصححه ووقفه الذهبي، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحفيقه للمسنند: (إسناده صحيح) ٢٥٨/٤، وقال الألباني في إرواء الغريب: (صحيح) ١٧/٨.
- (٢) المغني ١٢/٣٥٠، مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٣٤/٢٨، ٣٣٥، زاد المعاد ٤٠/٥.
- (٣) المغني ١٢/٣٥٠، مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٣٥/٢٨، أضواء نبيك ٣٧٣.
- (٤) روضة الطالبين ٣١٠/٧، كتاب الحدود من إخواي الكبير ٢٥٩: ١، نهج ٢٢: ٥٨، نفحة احتياج ١٠٣، هناية المحتاج ٢٢٤/٧.
- (٥) كشف القناع ٩٤/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٤٦/٣، ندوة ٧٠: ٦، إحصاف ١٠: ١٧٦، مغني ٣٤٩/١٢.
- (٦) السحر الرائق ١٧/٥، المسبوط ٧٧/٩، الهداية ٣٩٠/٢، مدع تصانيع ٤٨٧: ٥، إنباط لإحصاف في آثار خلاف ص ٣٩٧.
- (٧) المغني ١٢/٣٤٩، الجواب الكافي ص ٢٥٠، الإشراف على مذهب أهل حنيفة ٣٦: ٢.
- (٨) السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٣/٨، طريق محمد بن عبد الرحمن بن حمد حده عن من سبى عن أبي موسى مرفوعاً، وقال البيهقي: (محمد بن عبد الرحمن هذا لا أعرفه، وهو مكبر هذا لإسناد) ٢٣٣/٨، وقال ابن الترمذي في حوهر المقي: (هو معروف يقال له المقدسي القشيري، قال أبو حاتم: متروك حديث، كان يكذب ويعتدل حديث) ١٣٣/٨، وقال ابن حجر في التلخيص: (ورواه أبو الفتح الأردني في تصعده، وتصرفني في كبر من وجه آخر عن أبي موسى، وفيه بشر بن الفضل البجلي وهو مجهول) ٥٥/٤.
- (٩) المغني ١٢/٣٤٩، نيل الأوطار ١٣٢/٧.

- ٣- أن الله عز وجل سمى اللواط فاحشة، فقد قال تعالى في شأن قوم لوط: ((أتأتون الفاحشة))^(١) كما سمى الله عز وجل الزنى فاحشة فقد قال تعالى: ((ولا تقرّبوا الزنى إنه كان فاحشة))^(٢) واشتراكهما بالاسم يدل على اشتراكهما في الحكم^(٣).

القول الثالث: أن عقوبته التعزير .

وهو مذهب الحنفية^(٤) والظاهرية^(٥).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

- ١- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة)^(٦)، فقتل المسلم محصور بإحدى هذه الثلاث، واللائط خارج عن ذلك لأنه لا يسمى زنى^(٧).
- ٢- أن اللواط جريمة ليس لها عقوبة مقدرة في الشرع فيجب فيها التعزير^(٨).
- ٣- أن اللواط ليس بزنى، لأنه يصح نفي الزنى عنه، فيقال: لاط وما زنى^(٩).
- ٤- أن الزنى يؤدي إلى اشتباه النسب وإفساد الفراش وإضاعة الولد، وليس شيء من هذه الأشياء بموجود في اللواط^(١٠).
- ٥- أن اللواط أندر وقوعاً من الزنى لانعدام الداعي من الجانبين بخلاف الزنى فإن الداعي إليه من الجانبين^(١١).

(١) سورة الأعراف ، آية ٨٠

(٢) سورة الإسراء ، آية ٣٢

(٣) المبسوط ٧٧/٩، فتح الباري ١٢/١١٣، أحكام القرآن لابن العربي ٢/٣١٦

(٤) المبسوط ٧٧/٩، البحر الرائق ٥/١٧، الهداية ٢/٣٨٩، ٣٩٠. مدائع الصنائع ٥/٤٨٧، فتح القدير ٥/٢٦٢

(٥) المغلي ١٢/٣٩١

(٦) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٢/٢٠١، صحيح مسلم شرح النووي ١١/١٧٦

(٧) أحكام القرآن لابن الخصاص ٣/٣٨٧

(٨) المبسوط ٩/٧٨

(٩) المبسوط ٩/٧٨، بدائع الصنائع ٥/٤٨٩، إنباء الإنصاف في آثار الخلاف ص ٣٩٨

(١٠) تبين اخفاقات ٣/١٨١، المبسوط ٩/٧٨، فتح القدير ٥/٢٦٤، الهداية ٢/٣٩٠، البحر الرائق ٥/١٨، مدائع الصنائع ٥/٨٧

(١١) الهداية ٢/٣٩٠، البحر الرائق ٥/١٨، فتح القدير ٥/٢٦٤، المبسوط ٩/٧٨، تبين اخفاقات ٣/١٨١، مدائع الصنائع ٥/٤٨٧

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بقتل اللاتط مطلقاً:

حديث: (من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به).

نوقش هذا الحديث بثلاثة أمور:

الأول: أن الحديث ضعيف .

وأجيب عن ذلك بأن الحديث صحيح^(١) .

الثاني: أن الحديث جاء في حق من يستحل ذلك^(٢) .

وأجيب عن ذلك بأن الأصل حمل الألفاظ على ظاهرها، ولا يجوز صرفها عن ظاهرها إلا

بدليل، ولا يوجد دليل على تأويل الحديث بأنه في حق من يستحل ذلك .

الثالث: أن الحديث يُحمل على قتله سياسة^(٣) .

وأجيب عن ذلك بأنه لا يوجد دليل يدل على أن قتله من باب السياسة بل الأصل حمل

الحديث على ظاهره.

٢- إجماع الصحابة على قتل اللاتط:

نوقش هذا الدليل بأن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في حد هذا الفعل^(٤) .

وأجيب عن ذلك بأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على قتله وإنما اختلفوا في كيفيته^(٥) .

٣- أن الله تعالى عذب قوم لوط بالرحم فيعاقب من فعل فعلهم بمثل عقوبتهم.

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أن عقاب قوم لوط لم يكن على المواظ وحده بل عليه وعلى الكفر^(٦) .

الثاني: أن صغيرهم وكبيرهم دخل فيها، فدل على خروجها من باب الحدود^(٧) .

(١) انظر تخريج الحديث ص ١٦٣

(٢) المسنود ١٧٧/٩، البحر الرائق ١٨/٥، أحكام القرآن لمختص ٣٨٨:٣

(٣) فتح القدير ٢٦٤/٥، البحر الرائق ١٨/٥

(٤) بدائع الصنائع ٤٨٧/٥، إنباء الإنصاف في آثار الخلاف ص ٣٩٨، إنباء ٣٩٠/٢، المسنود ٧٩/٩، النبات

في الجمع بين السنة والكتاب ٧٤٢/٢

(٥) المغني ٣٥٠/١٢، مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٨، زاد النعدي ٤٠/٥

(٦) أضواء البيان ٣٧/٣، أحكام القرآن لابن العربي ٣١٧/٢

(٧) أحكام القرآن لابن العربي ٣١٧/٢

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن حده حد الزنى:

١- حديث : (إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان).

نوقش هذا الحديث بأمرين :

الأول: أنه حديث ضعيف ^(١).

الثاني: أن المراد بقوله: (إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان)، في حق الإثم، ويدل على هذا أن تنمة الحديث هي: (وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان) والمراد في حق الإثم دون الحد ^(٢).

٢- أن اللواط زنى لأنه إيلاج فرج في فرج، وإذا ثبت كونه زنى دخل في عموم الأدلة.

نوقش هذا الدليل بأربعة أمور:

الأول: أن قياس اللواط على الزنى لا يصح لأن الإيلاج في القُبُل يختلف عن الإيلاج في الدبر .

الثاني: أن الأدلة التي جاءت بقتل الفاعل والمفعول به مخصصة لعموم أدلة الزنى ^(٣).

الثالث: أن هذا القياس فاسد الاعتبار لأنه جاء في مقابلة النص ^(٤).

الرابع : أن القياس لا يكون في الحدود، لأنها تدرأ بالشبهات ^(٥).

وأجيب عن ذلك بأن الأكثر على جوازه في الحدود ^(٦).

٣- أن اللواط فاحشة، والزنى فاحشة، فهما شيء واحد .

نوقش هذا الدليل بأمرين :

الأول: أن الله عز وجل نكّر الفاحشة في الزنى، أي هو فاحشة من الفواحش، وعرفها في

اللوواط، وذلك يفيد أنه جامع لمعاني اسم الفاحشة ^(٧).

(١) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ١٦٣

(٢) المسوّط ٧٨/٩

(٣) نيل الأوطار ١٣٣/٧

(٤) نيل الأوطار ١٣٣/٧، أضواء البيان ٣٩/٣

(٥) أضواء البيان ٣٩/٣

(٦) الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ٦٢/٤، روضة الماطر ٩٢٦/٣، النعمة في أصول الفقه ١٤٠٩/٤، أضواء

البيان ٣٥/٣

(٧) الخواب الكافي ص ٢٥٣

الثاني: أن الفاحشة لا تطلق على الزنى فقط، فقد قال تعالى: "ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن" (١) (٢).

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بأن عقوبته التعزير .

١ - حديث (لا يخل دم امرئ مسلم .. الحديث).

نوقش هذا الحديث بأنه مخصوص بحديث قتل الفاعل والمفعول به في اللواط (٣) .

٢ - أن اللواط جريمة ليس لها عقوبة مقدرة في الشرع فيجب فيها التعزير .

نوقش هذا الدليل بأن عقوبة اللواط جاءت مقدرة في الشرع في قوله صلى الله عليه وسلم: (من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به) (٤).

٣ - أن اللواط ليس بزنى، لأنه يصح نفي الزنى عنه، فيقال: لاط وما زنى .

نوقش هذا الدليل بأننا نتفق معكم بأن اللواط ليس بزنى، ولكنه أشد من الزنى وعقوبته أغلظ من عقوبة الزنى.

٤ - أن الزنى يؤدي إلى اشتباه النسب وإفساد الفراش وإضاعة الولد، وليس شيء من هذه الأشياء بموجود في اللواط .

نوقش هذا الدليل بأننا نتفق معكم على الاختلاف بين الزنى واللواط ولذلك كانت عقوبة اللواط تختلف عن عقوبة الزنى، وجاء نص صريح في عقوبة اللواط .

٥ - أن اللواط أندر وقوعاً من الزنى.

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: كونه أندر وقوعاً من الزنى فلا يدل على أن عقوبته لا بد أن تكون أقل من عقوبة الزنى.

الثاني: كون وقوع اللواط أندر من وقوع الزنى ليس بأمر مطرد، ولكن الأمر يختلف باختلاف المجتمعات، كما أن وقوع اللواط أسهل من وقوع الزنى لعدم وجود الحواجز بين الرجال كما هي بين الرجال والنساء (٥) .

(١) سورة الانعام آية ١٥١

(٢) فتح القدير ٢٦٥/٥

(٣) بيل، الاضار ١٣٣/٧

(٤) سبق تخريج الحديث وبيان أنه صحيح ص ١٦٣

(٥) العقوبات المختلف عليها في حرانه الحدود ٣٩٠/١

القول الراجح:

الراجح والله أعلم ما اختاره الشيخ وهو أن عقوبة اللواط هي قتل الفاعل والمفعول به لوجود النص القاطع على هذه العقوبة وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به) ويتأيد ذلك بفعل الصحابة رضي الله عنهم فقد أجمعوا على قتل الفاعل والمفعول به بكرةً كان أو ثيباً، بل لو لم يكن إلا إجماعهم رضي الله عنهم في هذه المسألة لكفى به دليلاً، والتأويلات لفعلهم رضي الله عنهم كلها تأويلات بعيدة لا ينبغي الالتفات لها .

الفصل الثاني

اختيارات الشنقيطي في حد القذف

التمهيد: تعريف القذف .

المبحث الأول: مرد الحق في حد القذف .

المبحث الثاني: القذف باللفظ الصريح .

المبحث الثالث: القذف بالتعريض .

المبحث الرابع: أحكام القذف المختصة بالعبيد .

المبحث الخامس: قذف الجماعة .

المبحث السادس: مسائل متفرقة في القذف .

التمهيد

تعريف القذف في اللغة والاصطلاح

تعريف القذف في اللغة:

أصله الرمي، والقذف بالحجارة الرمي بها ^(١).

تعريف القذف في الاصطلاح:

١. تعريف الحنفية:

الرمي بالزنى ^(٢).

٢. تعريف المالكية:

نسبة آدمي مكلف غيره حراً عفيفاً مسلماً بالغاً أو صغيرة تطبق الوطء لزنى أو قطع نسب مسلم ^(٣).

٣. تعريف الشافعية:

الرمي بالزنى في معرض التعيير لا الشهادة ^(٤).

٤. تعريف الحنابلة:

الرمي بزنى أو لواط أو شهادة بأحدهما ^(٥).

التعريف المختار:

بإمعان النظر في التعريفات السابقة يظهر أن أفضل تعريف هو تعريف الحنفية وهو أن القذف هو الرمي بالزنى لأن تعريف المالكية أطال التعريف بذكر الشروط، وتعريف الشافعية أخرج الرمي بالزنى في معرض الشهادة وتعريف الحنابلة أدخل الرمي بالنواط.

(١) لسان العرب ٢٧٧/٩، القاموس المحيظ ص ١٠٩٠، معجم مقاييس اللغة ٦٨/٥ مختار الصحاح ص ٤٦٣.
نضع على أبواب المقنع ص ٣٧١

(٢) تبين الحقائق ١٩٩/٣، البحر الرائق ٣١/٥، غناوى خندية ١٦٠/٢ الدر المختار ٤٣/٤

(٣) شرح حدود ابن عرفة ٦٤٢/٢، التاج والإكنين ٤٠٠/٨. موهب خبيس ٢٩٨٦ نواكح الندوي ٢١٠٠٢
الشرح الكبير ٣٢٤، ٣٢٥/٤، منح الخليل ٢٦٩/٩

(٤) أسنى المطالب ٣٧٠/٣، تحفة المحتاج ١١٩/٩، نهاية المحتاج ٤٢٥/٧ فتح الوهاب شرح منيع الطلاب ٤.

٤٢٤، ٤٢٣

(٥) شرح منتهى الإرادات ٣٥٢/٣، كشف القناع ١٠٤/٦، مطالب أوني انتهى ١٩٣/٦

المبحث الأول

مَرَدُّ الْحَقِّ فِي حَدِّ الْقَذْفِ

إذا قذف شخص آخر، فهل حد القذف من حق الآدمي أو من حق الله عز وجل؟
اختار الشيخ أن القذف حق للآدمي وفيه حق لله، فقال: "الظاهر أن القذف حق للآدمي، وكل حق للآدمي فيه حق لله" ^(١).

وقد اختلف أهل العلم في مرد الحق في حد القذف على ثلاثة أقوال:

١. أن القذف حق للآدمي وفيه حق لله.

٢. أن القذف حق للآدمي.

٣. أن القذف حق لله.

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: أن القذف حق للآدمي وفيه حق لله.

هذا هو اختيار الشيخ، وقد ذكره القرطبي ^(٢) في تفسيره وقال عنه: "قاله بعض المتأخرين" ^(٣).

وقد بيّن الشنقيطي دليل هؤلاء بقوله: "وإيضاحه أن حد القذف حق للآدمي من حيث كونه شرع للزجر عن عرضه، ولدفع معرفة القذف عنه، فإذا تجرأ عليه القاذف انتهك حرمة عرض المسلم، فكان للمسلم عليه حق بانتهاك حرمة عرضه، وانتهاك أيضاً حرمة هي الله عن وقوعه في عرض مسلم، فكان لله حق عني القاذف بانتهاكه حرمة هي وعدم امتثاله، فهو عاص لله مستحق لعقوبته، فحق الله يستقط بالتوبة النصوح، وحق المسلم يسقط بإقامة الحد، أو بالتحلل منه .

(١) أضواء أئيان ١٠٢/٦

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرّاح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرضي المفسر، كان من عماد الصالحين والعلماء العارفين الزاهدين في الدنيا، من مصنفاته الجامع لأحكام القرآن وشرح أسماء الله الحسنى والتذكرة بأموال الآخرة، توفي سنة ٦٧١هـ انظر الندياح المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ص ٣١٧

(٣) تفسير القرضي ١٧٧/١٢

والذي يظهر على هذا التفصيل أن المقدوف إذا عفا وسقط الحد بعفوه أن للإمام تعيير القاذف لحق الله، والله جل وعلا أعلم " (١).

القول الثاني: أن القذف حق للأدعي.

وهو مذهب المالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١. قر له صلى الله عليه وسلم: (أيعجز أحدكم أن يكون مثل أبي ضمضم) قالوا: ومن أبو ضمضم، قال: (رجل فيمن كان من قبلكم قال: عرضي لمن شتمني) (٥) والصدقة بالعرض لا تكون إلا بالعفو عما يجب له (٦).

٢. لأن حد القذف لا يُستوفى إلا بمطالبة المقدوف فدل على أنه حق له (٧).

القول الثالث : أن القذف حق لله .

وهو مذهب الحنفية (٨) والظاهرية (٩).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١. عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما نزل عذري قام النبي صلى الله عليه وسلم عني المنبر فذكر ذلك، وتلا القرآن، فلما نزل من المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضرَبوا حدهم (١٠).

(١) أضواء البيان ١٠٢/٦

(٢) المدونة ٥١٤/٤ ، التاج والإكليل ٤١٢/٨ ، مواهب الخليل ٣٠٥/٦ ، تفسير القرطبي ١٧٧/١٢

(٣) روضة الطالبين ٣٠١/٦ ، المهذب ١٢٦/٢٢ ، أسنى المطالب ١٣٦/٤ كتاب حدود من أخاوي الكبير ٣٩٥/١

الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣٠٠

(٤) الإنصاف ٢٠٠/١٠ ، شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٣٠٩/٦ . منار السبيل ٣٧٣/٣ . شرح منتهى الإرادات ٣

٣٥٣ ، الكافي ٥٠٥/٥

(٥) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ١٥٨/١٣ ، وقال الألباني في إرواه العليل: (رجاله ثقات غير أن عبد الرحمن ابن

عجلان تابعي مجهول الحال ، فهو مرسل ضعيف) ٣٤/٨

(٦) المهذب ١٢٦/٢٢

(٧) المهذب ١٢٦/٢٢ ، انعمر البهية ٣٢٩/٤

(٨) المسبوط ١٠٩/٩ ، البحر الرائق ٤٢/٥ ، فتح القدير ٣٢٧/٥ تبيين أحقائق ٢٠٧/٣ ، مذايع الصنائع ٥٢٢،٥٢٣/٥

(٩) المغلي ٢٥٦/١٢

(١٠) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ١١٢/١٢ ، سنن الترمذي ٣١٤/٥ ، سنن ابن ماجه ٨٥٧/٢ ، مسند الإمام أحمد

٣٥/٦ ، وقال الترمذي في السنن: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق) ٣١٤/٥ وقار

الألباني في صحيح سنن أبي داود : (حسن) ٨٤٦/٣

فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يشاور عائشة رضي الله عنها في إقامة الحد على من قذفها ولو كان حقاً لها لشاورها^(١).

٢. أن عمر رضي الله عنه جلد أبا بكره ونافعاً وشبل بن معبد حينما شهدوا على المغيرة بالزنى^(٢)، ولم يشاور في ذلك المغيرة، ولو كان حقاً له لشاوره^(٣).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن القذف حق للآدمي وفيه حق لله:

أن القذف حق للآدمي من حيث كونه شرع لدفع معرة القذف عنه، فلما انتهك حرمة عرضه انتهك أيضاً حرمة نهي الله عن وقوعه في عرض المسلم .

هذا الدليل من المعنى الصحيح، ولم يأت ما يعارضه من النصوص .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن القذف حق للآدمي:

١. حديث أبي ضمضم .

نوقش هذا الدليل بأمرين :

الأول: أن هذا الحديث ضعيف^(٤).

الثاني: أن أبا ضمضم أسقط حق نفسه، ولكن بقي حق الله تعالى .

٢. لأن حد القذف لا يُستوفى إلا بمطالبة المقذوف فدل على أنه حق له .

نوقش هذا الدليل بأن المطالبة به حق الآدمي، أما أخذ نفسه فليس من حقه. فحد السرقة لا يثبت إلا بمطالبة الآدمي، ولكن ذلك لم يوجب أن يكون القطع حقاً للآدمي^(٥).

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بأن القذف حق لله :

١. أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام الحد على من قذف عائشة رضي الله عنها دون أن يشاورها .

يمكن أن يناقش هذا الدليل بثلاثة أمور:

(١) المغلى ٢٥٦/١٢

(٢) سبق تخريج الأثر وبيان أنه صحيح ص ٧٦

(٣) المغلى ٢٥٧/١٢

(٤) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ١٧٢

(٥) أحكام القرآن للحصاص ٣٩٨/٣

الأول: لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشاور عائشة رضي الله عنها فيُحتمل أنه شاورها، ولكن لم يُنقل ذلك .

الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم تأذى بقذف عائشة رضي الله عنها فكان له الحق في إقامة الحد على من قذفها .

الثالث: أن هذه الحادثة خاصة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجلداهم قبل تهيئة القرآن لعائشة رضي الله عنها والأصل أن يُجلدوا قبل ذلك .

٢. أن عمر رضي الله عنه لم يشاور المغيرة رضي الله عنه في إقامة الحد على من قذفه يمكن أن يناقش هذا الدليل بأنه لم يُنقل أن المغيرة رضي الله عنه لم يطالب بإقامة الحد على قذفه.

القول الراجح:

بعد سياق الأقوال والأدلة يبدو لي أن الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أن القذف حق للآدمي وفيه حق لله، وذلك لأن القذف شرع لحماية عرض المسم . والقاذف انتهك عرض المسلم، وهو بهذا انتهك نهي الله عز وجل، والذي يبدو لي أن هذا القول الذي رجحته عند التحقيق يلتقي مع القول الثاني الذي يقول: أن القذف حق للآدمي، لأنه لا يمكن أن يقول أحد بتمحض الحق للآدمي في أي فرع من فروع الحياة دينية أو دنيوية .

المبحث الثاني

القذف باللفظ الصريح

وفيه ستة مطالب :

- المطلب الأول: قذف الرجل لرجل وتصديق رجل آخر له .
- المطلب الثاني: قول الرجل لآخر: أخبرني فلان أنك زנית .
- المطلب الثالث: قول الرجل لآخر: أنت أزنى من فلان .
- المطلب الرابع: قول الرجل لرجل: يا زانية أو قوله للمرأة: يا زان .
- المطلب الخامس: قول الرجل لآخر: زنأت .
- المطلب السادس: قول الرجل لآخر: يا قرنان أو يا ديوث أو يا كشحان ونحوها .

المطلب الأول

قذف الرجل لرجل وتصديق رجل آخر له

إذا قذف الرجل رجلاً وقال آخر: صدقت، فهل يُحد المصدّق؟

اختار الشيخ وجوب إقامة حد القذف على المصدّق فقال: "اعلم أن أظهر قولي أهل العلم عسدي في مسألة ما لو قذف رجل رجلاً فقال آخر: صدقت أن المصدّق قاذف فتجب إقامة الحد عليه لأن تصديقه للقاذف قذف" ^(١).

وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد القذف على المصدّق على قولين:

١. إقامة حد القذف على المصدّق .

٢. عدم إقامة حد القذف على المصدّق .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: إقامة حد القذف على المصدّق .

هذا هو اختيار الشيخ وهو رواية عند الحنابلة ^(٢).

وقد استدل هؤلاء بأن تصديقه للقاذف قذف ^(٣).

القول الثاني: عدم إقامة حد القذف على المصدّق .

وهو مذهب الحنفية ^(٤) والشافعية ^(٥) والمذهب عند الحنابلة ^(٦) .

وقد استدل هؤلاء بأن تصديقه إياه محتمل، يجوز أن يكون المقصود به في الزنى وفي غيره ^(٧).

(١) أضواء البيان ١٠٠/٦

(٢) النعي ٣٩٥/١٢، الإيضاح ٢١٦/١٠، منيع ٤٧٤/٣، شريح الكبير ٣٩٢/٢٦

(٣) أضواء البيان ١٠٠/٦، النعي ٣٩٥/١٢

(٤) المسرور ١٢٠/٩، بدائع الصنائع ٥٠٤/٥٠٣/٥، فتح القدير ٣١٧/٥، المحرر الرائق ٣٣/٥، خوهرة السير ١٥٨/٢

(٥) حاشية ابن قاسم العمادي على تحفة المحتاج ٢٠٧/٨

(٦) شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٣، كشف القناع ١١١/٦، منيع ٤٧٤/٣، شريح الكبير ٣٨٧/٢٦، ٣٨٨، النعي ٣٩٥/١٢

(٧) المسرور ١٢٠/٩، النعي ٣٩٥/١٢

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أن المصدّق قاذف لأن تصديقه للقاذف بهذه الصورة لا يحتمل معنى غير القذف .

المطلب الثاني

قول الرجل لآخر: أخبرني فلان أنك زني

إذا قال الرجل لآخر: (أخبرني فلان أنك زني)، هل يقام عليه الحد بهذا القول؟
اختار الشيخ أنه لا يقام عليه الحد فقال: " وأظهر القولين عندي أنه لا يكون قاذفاً ولا
يُحد، لأنه حكى عن غيره ولم يقل من تلقاء نفسه " ^(١).

وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد القذف على من قال لآخر: (أخبرني فلان أنك
زني) على قولين:

١. عدم إقامة حد القذف عليه .

٢. إقامة حد القذف عليه .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: عدم إقامة حد القذف عليه .

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب الحنفية ^(٢) والشافعية ^(٣) والمذهب عند الحنابلة ^(٤)، وبه
قال أبو ثور ^(٥).

وقد استدلل هؤلاء بأن هذا الرجل قد حكى خبر غيره، والخبر قد يكون صدقاً وقد يكون
كذباً، فهذا الرجل يكو حاكياً للقذف عن غيره لا قاذفاً ^(٦).

القول الثاني: إقامة حد القذف عليه .

(١) أضواء البيان ١٠٠/٦

(٢) المبسوط ١٢٠/٩، بدائع الصنائع ٥٠٣/٥، فتح قدير ٣٤٣/٥، البحر الرائق ٣٣/٥، رد المختار ٤٦/٤

(٣) تحفة المحتاج ٢٠٣/٨، نهاية المحتاج ١٠٤/٧، معي المحتاج ٥٣/٥، حاشية الخميني ٤٢٤/٤

(٤) شرح منتهى الإرادات ٣٥٨/٣، مطالب أولي النهى ٢٠٣/٦، الإيضاف ٢١٥/١٠، المعني ٣٩٥/١٢

المقتع ٤٧٤/٣

(٥) المعني ٣٩٥/١٢

(٦) بدائع الصنائع ٥٠٣/٥، المبسوط ١٢٠/٩

وهو مذهب المالكية ^(١) ورواية عند الحنابلة ^(٢) وبه قال عطاء ^(٣) .
وقد استدلل هؤلاء بأنه أخير بزناه فلذلك يقام عليه الحد ^(٤) .

القول الراجح :

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو عدم إقامة الحد على من قال لآخر: أخبرني فلان أنك زني، لأنه لم يقذفه وإنما نقل كلام غيره .

(١) المدونة ٤/٤٩٤ ، شرح مختصر خليل ٨/٨٨ ، مع الجليل ٩/٢٧٧

(٢) الإنصاف ١٠/٢١٥ ، ٢١٦ ، المغني ١٢/٣٩٥ ، المقنع ٣/٤٧٤ ، الشرح الكبير ٢٦/٣٨٧ ، ٣٨٨ ، الكافي ٥/٤٠٧ .

(٣) المغني ١٢/٣٩٥

(٤) المغني ١٢/٣٩٥

المطلب الثالث

قول الرجل لآخر : أنت أزنى من فلان

إذا قال رجل لآخر: (أنت أزنى من فلان) فهل يكون قاذفًا لهما؟
اختار الشيخ أنه قاذف لهما وعنيه حدان فقال: " اعلم أن أظهر أقوال أهل العلم عندنا فيمن قال لرجل: أنت أزنى من فلان فهو قاذف لهما وعنيه حدان " (١).
وقد اختلف أهل العلم في اعتبار من قال لآخر: (أنت أزنى من فلان) قاذفًا على أربعة أقوال:

١. أنه قاذف لهما وعليه حدان .

٢. أنه قاذف للمخاطب فقط .

٣. لا يعتبر قاذفًا لهما إلا إذا نوى بكلامه هذا القذف .

٤. لا يعتبر قاذفًا لهما .

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال :

القول الأول: أنه قاذف لهما وعليه حدان .

هذا هو اختيار الشيخ، وهو المذهب عند الحنابلة (٢).

وقد بين الشنقيطي دليل هؤلاء بقوله: " اعلم أن أظهر أقوال أهل العلم عندنا فيمن قال لرجل: أنت أزنى من فلان فهو قاذف لهما وعنيه حدان لأن قوله: أزنى، صيغة تفضيل وهي تدل على اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الفعل، إلا أن المفضل أفضل فيه من صاحبه المشارك له فيه، فمعنى كلامه بدلالة المطابقة في صيغة التفضيل: أنت وفلان زانيان ولكنك تفوقه في الزنى، وكون هذا قذفًا لهما واضح كما ترى " (٣).

القول الثاني: أنه قاذف للمخاطب فقط.

وهو رواية عند الحنابلة (٤).

(١) أضواء البيان ١٠٨/٦

(٢) الإنصاف ١٠/٢١٢، ٢١٣، انعمي ٣٩٥/١٢، شرح الكبير ٣٨٠/٢٦، نكاحي ٤٠٥، ٤٠٦/٥

(٣) أضواء البيان ١٠٨/٦

(٤) كشف القناع ١٠٩/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٥٧/٣، مصنف أبي حنيفة ٢٠١، الإنصاف ١٠/٢١٢، ٢١٣

انعمي ٣٩٥/١٢، الكافي ٤٠٦، ٤٠٥/٥

وقد استدلل هؤلاء بأن لفظه أفعال تستعمل للمنفرد بالفعل كقوله تعالى:
 "أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع آمن لا يهدي إلا أن يهدي" ^(١).
 وقوله تعالى: "فأي الفريقين أحق بالأمن" ^(٢)، ^(٣).

القول الثالث: لا يعتبر قاذفاً لهما إلا إذا نوى بكلامه هذا القذف .
 وهو مذهب الشافعية ^(٤) ورواية عند الحنابلة ^(٥) .

وقد بين الشيرازي ^(٦) دليل هؤلاء بقوله "وإن قال غيره: أنت أزنى من فلان أو أنت أزنى
 الناس، لم يكن قذفاً من غير نية، لأن لفظة أفعال لا تستعمل إلا في أمر يشتركان فيه، ثم
 ينفرد أحدهما فيه بمزية، وما ثبت أن فلاناً زان ولا أن الناس زناة فيكون هو
 أزنى منهم" ^(٧).

القول الرابع: لا يعتبر قاذفاً لهما .
 وهو مذهب الحنفية ^(٨).

وقد بين السرخسي ^(٩) دليل هؤلاء بقوله: "رحل قال لرحل: أنت أزنى من فلان فلا حد
 عليه، لأن أفعال يُذكر بمعنى المبالغة في العزم فكان معنى كلامه: أنت أعزم بالزنى من فلان

(١) سورة يونس، آية ٣٥

(٢) سورة الأنعام، آية ٨١

(٣) كتشاف القناع ١٠٩/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٥٧/٣. مظاہل أوني نهي ٢٠١/٦، المعجم ٣٩٥/١٢
 الكافي ٤٠٦/٥

(٤) المهذب ١٠٧/٢٢، أسى المطالب ٣٧٣/٣. معي عتاج ٥٦٠/٥. تعبر نهيبة ٣٢٧/٤. حاشية الشرواني
 على تحفة المحتاج ٢٠٨/٨

(٥) الإنصاف ٢١٢/١٠، ٢١٣، الفتح ٤٧٢/٣، ٤٧٣، الشرح الكبير ٣٨١/٢٦

(٦) أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف خيرور تاجي شيرازي شافعي، توفى بغداد، انتخب، إلخ.
 القدوة المجتهد، شيخ الإسلام، صنّف في الأصول وعروغ وحلاف والمذهب، توفي ليلة الاحادي والعشرين من
 جمادى الآخرة، سنة ست وسبعين وأربع مائة بغداد، انظر سير اعلام النبلاء ٤٥٢/١٨

(٧) المهذب ١٠٧/٢٢

(٨) المسوط ١٢٩/٩، بدائع الصنائع ٥٠٢/٥، فتح القدير ٣١٨/٥. شرح الترمذ ٣٣/٥، رد المحتار ٤٦١/٤

(٩) محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي. أحد لفحول الأئمة الكبار أصحاب لميول. كان مائلاً، علامة
 حجة، متكلماً، فقيهاً، أصولياً، ماضراً، ألف كتاب المسوط وهو في نسخ نسب كلمة كان فيه من الناصحين .
 مات في حدود التسعين وأربع مائة . انظر الجواهر المضية في صفات الجعية ٧٨١/٣-٨٢

أو أنت أقدر على الزنى من فلان " (١).

القول الراجح :

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أن الرجل إذا قال لآخر: أنت أزنى من فلان فإن عليه حدان لأنه قاذف لهما لأن الأصل أن صيغة التفضيل تدل على اشتراك المفضّل والمفضّل عليه في أصل الفعل .

المطلب الرابع

قول الرجل للرجل: يازانية أو قوله للمرأة: يازان

إذا قال الرجل للمرأة: يازان، فعليه الحد بالإجماع^(١)، ولكن إذا قال الرجل للرجل: يازانية، فهل عليه الحد؟

اختار الشيخ أن من قال للرجل: يازانية، فإن عليه الحد، فقد قال: "أظهر القولين عندي فيمن قال لذكر: يازانية، بصيغة التأنيث، أو قال لامرأة: يازاني، بصيغة التذكير أنه يلزمه الحد" ^(٢).

وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد القذف على من قال للرجل: يازانية، على قولين:

١. أن عليه الحد .

٢. أنه لا حد عليه .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: أن عليه الحد .

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب الشافعية^(٣) والمذهب عند الحنابلة^(٤) وقول محمد بن الحسن من الحنفية^(٥).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي :

١. أن ما كان قذفاً لأحد الجنسين كان قذفاً للآخر^(٦).

٢. أنه صرح بنسبته إلى الزنى، وزاد إزاء المبالغة كقولهم: علامة ونسابة^(٧).

القول الثاني: أنه لا حد عليه .

(١) تحفة الفقهاء ١٤٤/٣ ، بدائع الصنائع ٥/٥٠٦ ، بواهر الفقهاء ص ١٩١ ، الفتاوى الهندية ١٦٣/٢ المسوط ١١٤/٩

الدر المختار ٤/٥٤ ، تفسير القرطبي ١٩١/١٢ ، مواهب الحبيب ٦/٣٠٤ ، الخوهرية النيرة ١٦٠/٢

(٢) أضواء البيان ١١٢/٦

(٣) المهذب ٢٢/١٠٨ ، تحفة المحتاج ٨/٢٠٣ ، هاية احتاج ١٠٣٧ . معني احتاج ٥٣١٥ ، حاشية أحمد ٤/٤٢٥

(٤) شرح منتهى الإرادات ٣/٣٥٧ ، كشاف القناع ٦/١٠٩ . مطالب أولي النهى ٦/٢٠١ ، المعني ١٢/٣٩٦ ، القنع ٣

٤٧٢

(٥) المسوط ٩/١١٤ ، الدر المختار ٤/٥٤ ، بدائع الصنائع ٥/٥٠٦ ، تحفة الفقهاء ٣/١٤٤

(٦) المعني ١٢/٣٩٦

(٧) المسوط ٩/١١٤ ، الدر المختار ٤/٥٤ ، بدائع الصنائع ٥/٥٠٦ ، الكافي ٥/٤٠٧ ، المعني ١٢/٣٩٦

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ^(١) ورواية عند الحنابلة ^(٢).
وقد استدلل هؤلاء بمايلي:

١. أن المقصود بقوله : يازانية، المبالغة في الوصف بعلم ذلك، مثل قوله: أنت أكثر الناس علماً بالزنى، وهذا لا يكون قذفاً موجباً للحد ^(٣).
٢. أنه نسبه إلى فعل لا يتحقق ذلك منه، لأن الزانية هي الموطوءة، والرجل ليس كذلك فقذفه بهذا اللفظ نظير قذف المحبوب، وذلك غير موجب للحد ^(٤).

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو إقامة حد القذف على من قال للرجل: يا زانية لأن ما كان قذفاً لأحد الجنسين كان قذفاً للآخر .

(١) المسرور ١١٤/٩، بدائع الصنائع ٥٠٦/٥، الدر المختار ٥٤١٤، لغتاری اضدیة ١٦٢/٢، تحفة الفقهاء ٣.

١٤٤

(٢) المنعي ٣٩٦/١٢، المنيع ٤٧٢/٣، الكافي ٤٠٧/٥، الشرح الكبير ٣٨١/٢٦، الإحصاف ٢١٣/١٠.

(٣) المسرور ١١٥/٩

(٤) المسرور ١١٥/٩

المطلب الخامس

قول الرجل لآخر: زناً

إذا قال الرجل لآخر: زناً. هل يقام عليه حد القذف؟

اختار الشيخ التفريق بين العامي والعالم بالعربية، فإن كان عامياً فإنه يقام عليه الحد، وإن كان عالماً بالعربية وقال: قصدت بقولي المعنى اللغوي فإنه لا يقام عليه الحد فقال: "الظاهر فيما لو قال رجل لآخر: زناً بالهمزة أن القاذف إن كان عامياً لا يفرق بين المعتل والمهموز أنه يحذ لظهور قصده لقذفه بالزنى، وإن كان عالماً بالعربية وقال: إنما أردت بقولي: زناً بالهمزة معناه اللغوي، ومعنى زناً بالهمزة: لجأت إلى الشيء وصعدت في جبل" ^(١) ثم بعد ذلك ذكر الشيخ شاهداً لمعنى زناً في اللغة، ولم يذكر الحكم، لكن سياق كلامه يدل على أنه لا يقام عليه الحد.

وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد القذف على من قال لآخر: (زناً) على ثلاثة أقوال:

١. التفريق بين العامي والعالم باللغة العربية، فيقام الحد على العامي، ولا يقام على العالم باللغة العربية إذا قال: قصدت بقولي المعنى اللغوي.

٢. إقامة حد القذف عليه دون التفريق بين العامي والعالم باللغة العربية.

٣. عدم إقامة حد القذف عليه سواء كان عامياً أو عالماً باللغة العربية إلا إذا نوى بقوله: (زناً) القذف.

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: التفريق بين العامي والعالم باللغة العربية، فيقام الحد على العامي، ولا يقام على العالم باللغة العربية إذا قال: قصدت بقولي المعنى اللغوي.

هذا هو اختيار الشيخ، وهو رواية عند الشافعية ^(٢) ورواية عند الحنابلة ^(٣).

وقد استدلل هؤلاء بأنه إن كان عامياً فهو قذف لأنه لا يريد به إلا القذف، وإن كان عالماً باللغة العربية لم يكن قذفاً لأن معناه في العربية ضلعت، فالظاهر أنه يريد موضوعه ^(٤).

(١) أضواء البيان ١١٥/٦

(٢) نهاية المحتاج ١٠٦/٧، معني المحتاج ٥٤/٥، المنهد ١٠٨/٢٢

(٣) المغني ٣٩٦/١٢، الشرح الكبير ٣٨٤/٢٦، المقنع ٤٧٣/٣، الفروع ٨٩/٦، الإنصاف ٢١٤/١٠

(٤) المغني ٣٩٦/١٢، الشرح الكبير ٣٨٤/٢٦

القول الثاني: إقامة حد القذف عليه دون التفريق بين العامي والعالم باللغة العربية.

وهو مذهب الحنفية ^(١) ورواية عند الشافعية ^(٢) والمذهب عند الحنابلة ^(٣).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي :

١. أن أصل الكلمة لغة بالهمزة، فذكر الهمزة يؤكد، ولا يخرج من أن يكون قذفاً ^(٤).

٢. أن المتعارف عند عامة الناس أنهم لا يفهمون من ذلك إلا القذف ^(٥).

القول الثالث: عدم إقامة حد القذف عليه سواء كان عامياً أو عالماً باللغة العربية إلا إذا

نوى بقوله : (زنأت) القذف .

وهو المذهب عند الشافعية ^(٦).

وقد استدلل هؤلاء بأن ظاهر الكلمة يعني الصعود ^(٧).

القول الرابع:

الراجح - والله أعلم - أنه يقام الحد عليه مطلقاً لأن كلمة زناً بمعنى صعد مهجورة وليس

لها استعمال إلا في بطون الكتب .

(١) بدائع الصنائع ٥٠١/٥ ، فتح القدير ٣٣١/٥ ، خوهرة البيرة ١٦٠/٢ ، المسبوط ١٢٧/٩ تبين اختلاف ٣

٢٠٤

(٢) نهاية المحتاج ١٠٦/٧ ، معني المحتاج ٥٤/٥ ، المنهاج ١٠٨/٢٢

(٣) شرح منتهى الإرادات ٣٥٦/٣ ، مطالب أوبي انتهى ٢٠١/٦ . نكاحي ٤٠٦/٥ ، المعني ٣٩٦/١٢ ، الشرح

الكم ٣٨٤/٢٦

(٤) المسبوط ١٢٧/٩

(٥) شرح منتهى الارادات ٣٥٧/٣ ، مطالب أوبي انتهى ٢٠١/٦ ، ٢٠٢ ، نكاحي ٤٠٦/٥ ، الشرح الكم ٢٦

٣٨٤/

(٦) أسنى المطالب ٣٧٣/٣ ، تحفة المحتاج ٢٠٥/٨ . نهاية المحتاج ١٠٦/٧ ، معني المحتاج ٥٤/٥ ، فتح الوهاب

شرح معني الطلاب ٤/ ٤٢٦

(٧) أسنى المطالب ٣٧٣/٣ ، تحفة المحتاج ٢٠٥/٨ ، نهاية المحتاج ١٠٦/٧ . معني المحتاج ٥٤/٥

المطلب السادس

قول الرجل لآخر : ياقرنان أو ياديوث أو يا كشخان ونحوها*

اتفق الفقهاء على أن الرجل إذا قال لآخر: يازان، فإنه بهذه اللفظة يكون قد قذفه، ولكنهم اختلفوا في بعض الألفاظ مثل قول الرجل لآخر: ياقرنان أو يا ديوث أو يا كشخان ونحوها هل هي من ألفاظ القذف أو لا؟

اختار الشيخ أن المرجع في ذلك إلى العرف فقال: "الذي يظهر أن التحقيق في جميع الألفاظ المذكورة التي ذكرنا كلام العلماء فيها أنها تتبع العرف الجاري في البند الذي قيت فيه فإن كان من عرفهم أن المراد بها الشتم بما لا يوجب الحد وحب التعزير لأجل الأذى ولا حد، وإن كان عرفهم أنها يراد بها الشتم بالزنى أو نفى النسب، وكان ذلك معروفاً أنه هو المقصود عرفاً وحب الحد، لأن العرف متبع في نحو ذلك، والعلم عند الله تعالى" (١).

وسأنتقل هنا كلام فقهاء المذاهب في هذه الألفاظ - عما بأنني لم أجد لفقهاء المذهب الشافعي كلاماً في هذه الألفاظ - وكلام الفقهاء كالاتي:

أولاً : المذهب الحنفي:

قال في كتر الدقائق: "ومن قذف ممنوكاً أو كافراً بالزنى أو مسماً بيا فاسقاً يا كافراً يا خبيثاً يا لصاً يا فاجر يا منافق يا لوضي يا من يعيب بالصبيان يا أكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ابن القحبة يا زنديق يا قُصْبَان يا مأوى الزواني أو اللصوص يا حرام زاده عَزَّر، وبيا كلب وبيا تيس يا حمار وبيا خنزير يا بقر يا حية يا حجاج يا بَعَاء يا مؤاجر يا ولد الحرام يا عيَّار يا ناكس يا منكوس يا سُخْرَة يا ضُحَكَة يا كَشْخَان يا أبله ياموسوس لا" (٢).

ثانياً: المذهب المالكي:

* الديوث هو الذي يدحرج الرجال على امرأته، والقرنان والكشخان معناهما عدد عامة الناس مثقن معنى الديوث. انظر المعني ٣٩٣/١٢.

(١) أضواء البيان ١٢١/٦

(٢) كتر الدقائق مع شرحه تبين الحقائق ٢٠٨/٣، ٢٠٩.

قال في شرح مختصر خليل: " وكذلك يُحد من قال لآخر: قَرْنان، لأن صاحب الفاعلة كأنه يقرن بينه وبين غيره على زوجته، فالحد لزوجه إن طلبت ذلك، وكذلك يُحد من قال لشخص: يا ابن مُتْرلة الرُّكبان، لأنه نَسَب أمه إلى الرن، لأن المرأة في الجاهلية إذا أرادت الفاحشة أنزلت الرُّكبان، وكذلك يُحد من قال لآخر: يا ابن ذات الراية، لأنه عرَّض لأمه بالرن، لأنه في الجاهلية كانت المرأة تُنزل الرُّكبان، وتجعل على باهما راية أي علامة لأحد الرول " (١).

ثالثاً: المذهب الحنبلي:

قال في المغني: (وإن قال الرجل: يا دُبُوث، يا كَشْخَنان، فقال أحمد: يُعزَّر، قال إبراهيم الحري^(٢): الدبوث الذي يُدخل الرجال على امرأته وقال ثعلب^(٣): القَرْطَبان، الذي يرضى أن يدخل الرجال على نسائه، وقال: القرنان والكَشْخَنان لم أرهما في كلام العرب. ومعناه عند العامة مثل معنى الدبوث أو قريباً منه، فعلى القاذف به التعزير) (٤).

يتبين لنا مما سبق أن من قال لآخر: يا قرنن أو يا دبوث أو يا كشخان فإنه يُعزَّر عند الحنفية والحنابلة، ويقام عليه الحد عند المالكية .

القول الراجح :

الراجح - والله اعلم - في هذه الكلمات وما شابهها ما اختاره الشيخ وهو أن المراجع في ذلك إلى العرف لأن العرف له أثر في مثل هذه الأشياء فوجب اتباعه .

(١) شرح مختصر خليل للخرشي ٨٨/٨ ، ٨٩ .

(٢) هو الشيخ ، الإمام ، حافظ ، العلامة، شيخ الإسلام ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير السعدي ، الحري ، صاحب التصانيف ، مولده في سنة ثمان وتسعين ومائة ، قال أبو بكر الخطيب : كان باماً في العلم ، رأساً في الزهد ، عارفاً بالفقه ، بصيراً بالأحكام ، حافظاً لمحدث ، متميزاً لعلله ، قيماً بالأدب ، جماعة لغة صف عريب الحديث ، وكتماً أخرى ، مات سنة خمس ومائتين ، انظر سير اعلام النبلاء ١٣/٣٥٦ .

(٣) العلامة أخذت ، إمام النحو ، أبو العباس ، أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولا هم السعدي ، صاحب الفصيح والتصانيف ، ولد سنة مائتين ، قال الخطيب : ثقة حجة ، دني صالح ، مشهور بالحفظ ، وله كتاب اختلاف النحويين وكتاب القراءات وكتاب معاني القرآن وعمر واضع . صدمته دابة ، فوقع في حمرة ومات منها سنة إحدى وتسعين ومائتين ، انظر سير اعلام النبلاء ٥/١٤ .

(٤) المغني ١٢/٣٩٣ .

المبحث الثالث

القذف بالتعريض

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: حد القذف بالتعريض المفهم للقذف
- المطلب الثاني: إذا قال لرجل: يا من وطئ بين الفخذين
- المطلب الثالث: القذف بنفي النسب

المطلب الأول

حد القذف بالتعريض المفهم للقذف

التعريض هو كلام له وجهان ظاهر وباطن، فيقصد قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر^(١).
وقد اتفق الفقهاء على وجوب حد القذف إذا كان بلفظ صريح^(٢)، ولكن ما حكم إقامة حد القذف إذا كان بالتعريض المفهم للقذف؟
اختار الشيخ أن التعريض إذا فهم منه فهماً واضحاً من القرائن معنى القذف فإن صاحبه يُحد، فقال: "وأظهر القولين عندي أن التعريض إذا كان يُفهم منه معنى القذف فهماً واضحاً من القرائن أن صاحبه يُحد" ^(٣).

وقد اختلف أهل العلم في إقامة حد القذف بالتعريض المفهم للقذف على قولين :

١. وجوب إقامة حد القذف بالتعريض المفهم للقذف .
٢. أن التعريض بالقذف لا يوجب الحد .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين :

القول الأول : وجوب إقامة حد القذف بالتعريض المفهم للقذف

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب المالكية^(٤) ورواية عند الحنابلة^(٥) وبه قال إسحاق^(٦).
وقد استدل هؤلاء بما يلي :

١. أن رجلين استبأ في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال أحدهما للآخر :
والله ما أبي بران، ولا أمي بزانية، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب، فقال قائل : مدح أباه

(١) فتح الباري ١٧٥/١٢

(٢) أضواء البيان ٩٤/٦

(٣) أضواء البيان ٩٩/٦

(٤) المدونة ٤٩٤/٤ ، المنتقى ١٥٠/٧ ، شرح مختصر خليل ٨٧/٨ ، الفواكه الندواني ٢١٠/٢ ، ٢١١ . نتائج

والإكليل ٤٠٥/٨

(٥) الفروع ٩٠/٦ ، المغني ٣٩٢/١٢ ، الشرح الكبير ٣٩٠/٢٦

(٦) المغني ٣٩٢/١٢

وأَمَسَهُ، وقال آخرون، قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا، نرى أن تجلده الحد، فجلده عمر الحد ثمانين^(١).

٢. أن رجلاً قال لرجل: يا ابن شامة الودر^(٢) فاستعدى عليه عثمان بن عفان فقال: ثما عنتيت به كذا وكذا فأمر به عثمان بن عفان فجلد الحد^(٣).

٣. أن الكناية مع القرينة الصارفة إلى أحد مُحْتَمَلَاتِهَا مثل الصريح الذي لا يحتمل إلا ذلك المعنى، ولذلك وقع الطلاق بالكناية^(٤).

القول الثاني: أن التعريض بالقذف لا يوجب الحد.

وهو مذهب الحنفية^(٥) والشافعية^(٦) والمذهب عند الحنابلة^(٧) وبه قال عطاء وقتادة والثوري وابن المنذر^(٨) وابن حزم الظاهري^(٩).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي :

١. عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه أعرابي فقال: يا رسول الله، إن امرأتي ولدت غلاماً أسود. فقال: (هل لك من إبل؟) قال: نعم. قال: (ما ألوانها؟) قال: حُمُر قال: (فيها من أورق؟) قال: نعم. قال: (فأنتى كان ذلك؟) قال: أراه عرق نزعه قال: (فلعل ابنك هذا نزعه عرق)^(١٠).

(١) موطأ مالك ٢/٦٣٣، السنن الكبرى للبيهقي ٨/٢٥٢، سنن الدارقطني ٣/٢٠٩، مصنف عبد الرزاق ٧/٤٢٥،

مصنف ابن أبي شيبة ٩/٥٣٨، وقال الألباني في إرواء الغليل: (وهذا إسناده صحيح) ٨/٣٩.

(٢) هذا القول من سنن العرب وذمهم، ويريدون به يا ابن شامة المذاكير، يعود اللفظ انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/١٧٠.

(٣) سنن الدارقطني ٣/٢٠٨، وقال الألباني في إرواء الغليل: (وهذا إسناده) ٨/٤٠.

(٤) المنعي ١٢/٣٩٣.

(٥) المسوط ٩/١٢٠، فتح القدير ٥/٣١٧، مدائع مصنعة ٥/٥٠٣، تبيين خفايا ٣/٢٠٠، الفتاوى الهندية ٢/١٦٥.

(٦) أسنى المطالب ٣/٣٧١، ٣٧٢، تحفة المحتاج ٨/٢٠٦، معي المحتاج ٥/٥٥٥، نعر البهية ٤/٣٢٨، نهاية المحتاج ٧/١٠٦.

(٧) شرح منتهى الإرادات ٣/٣٥٨، كشاف النقائص ٦/١١١، ٦/٢٠٣، ٢٠٣، المنعي ١٢/٣٨٩.

(٨) الشرح الكبير ٢٦/٣٨٩.

(٩) المنعي ١٢/٣٩٢.

(١٠) المحلى ١٢/٢٤٥.

(١٠) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٢/١٧٥، صحيح مسلم شرح النووي ١٠/٣٨٦.

فهذا الرجل عرّض بقذف امرأته ومع ذلك لم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم قاذفاً لها بظاهر التعريض^(١).

٢. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن امرأتي لاتمنع يد لامس، قال: (غربها) قال: أخاف أن تتبعها نفسي، قال: (فاستمع بها)^(٢).

فهذا الرجل عرّض بقذف امرأته بالزنى، ولم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم قاذفاً بالتعريض^(٣).

٣. أن الله عز وجل فرّق بين التعريض بالنكاح في عدة الوفاة وبين التصريح فقال: "ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم عسى الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سراً"^(٤).

فجعل التعريض بمنزلة الإضرار في النفس. فوجب أن يكون كذلك حكم التعريض بالقذف^(٥).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بوجوب إقامة حد القذف بالتعريض المفهم للقذف:

١. أن رجلين استبأ في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال أحدهما للآخر: والله ماأبي بزنا ولا أمني بزانية فجنده عمر أحد ثمانين.
- نوقش هذا الدليل بأن عمر رضي الله عنه استشار الصحابة فخالفه بعضهم^(٦) فثبت بذلك حصول الخلاف بين السلف^(٧).

(١) المجموع ١١٣/٢٢

(٢) مس أبي داود مع شرحه عون المعبود ٣٢/٦، مس نسائي شرح السيوطي ٤٨٢/٦، قال ابن حجر في تنويع المرام (رحاله ثقات) ص ٢٨٢، وقال الألباني في صحيح مس أبي داود: (صحيح) ٣٨٦/٢

(٣) المجموع ١١٣/٢٢

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٥

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٣٩٥/٣

(٦) الأذم ٣١٢/٧

(٧) أحكام القرآن للجصاص ٣٩٥/٣

وأحسب عن ذلك بأن هذا الدليل لا يدل على أن القائل الأول خالف عمر رضي الله عنه لأنه لما قيل له: أنه قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا فهم أنه أراد القذف فسكت، وهذا إلى الموافقة أقرب منه إلى المخالفة^(١).

٢. أن رجلاً قال لرجل: يا ابن شامة الوذر فأمر به عثمان بن عفان فجلد الحد.

نوقش هذا الدليل بأن اسناده واه^(٢).

٣. أن الكناية مع القرينة الصارفة إلى أحد محتملاتها، مثل الصريح الذي لا يختل إلى ذلك المعنى ولذلك وقع الطلاق بالكناية.

هذا الدليل صحيح فالكناية مع القرينة الصارفة إلى أحد محتملاتها تفيد ما يفيد الصريح وقياس إقامة حد القذف بالتعريض المفهم للقذف على وقوع الطلاق بالكناية قياس صحيح ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن التعريض بالقذف لا يوجب الحد:

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الأعرابي الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم: إن امرأتي ولدت غلاماً أسود.

نوقش هذا الدليل بأن الرجل لم يُرد قذفاً بل جاء سائلاً مستفتياً عن حكم ما وقع له من الرية فلما ضرب له المثل أذعن^(٣).

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قول الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم: إن امرأتي لا تمتع يد لامس.

نوقش هذا الدليل بأن المقصود بقوله: لا تمتع يد لامس، أنها سهوة الأخلاق ليس فيها نفور وحشمة عن الأجانب، وليس المقصود أنها تأتي الفاحشة^(٤).

٣- قياس التعريض بالقذف على التعريض بالنكاح في عدة الوفاة

نوقش هذا الدليل بأنه قياس مع الفارق لأن الله تعالى لم يأذن في التصريح بالنكاح في الخطبة وأذن في التعريض الذي يفهم منه النكاح، فهذا دليل على أن التعريض به يفهم منه

(١) أعلام الموقعين ١٠٤/٣

(٢) سبق تخريجه وبيان أن إسناده واه ص ١٩٦

(٣) فتح الباري ٤٤٤/٩، نيل الأوطار ٣١٢/٦، أعلام الموقعين ١٠٤/٣

(٤) سنن الإسلام ٤٠٣/٣

القذف، والأعراض يجب صيانتها وذلك يوجب حد المَعْرُض لئلا يتطرق الفسقة الى أخذ الإعراض بالتعريض الذي يُفهم منه ما يُفهم بالتصريح^(١).

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو وجوب إقامة حد القذف بالتعريض المفهم للقذف لقوة أدلة هذا القول .

(١) تفسير القرطبي ١٩٠/٣ ، أحكام القرآن لابن العربي ٢٨٧/١

المطلب الثاني

إذا قال لرجل: يا من وطئ بين الفخذين

إذا قال لرجل: يا من وطئ بين الفخذين. فهل يُحد حد القذف بقوله هذه الكلمة؟ ذكر الشيخ هذه المسألة فقال: "اعلم أن أظهر قولي أهل العلم عندنا فيمن قال لرجل: يا من وطئ بين الفخذين، أنه ليس بقذف. ولا يُحد قائه، لأنه رماه بفعل لا يُعد زنى إجماعاً، خلافاً لابن القاسم^(١) من أصحاب مالك القائل: بوجوب الحد زاعماً أنه تعريض به والعم عند الله تعالى" (٢).

ولقد ذكر هذه المسألة ابن العربي المالكي^(٣) فقال: "فإن قال له: يا من وطئ بين الفخذين قال ابن القاسم: فيه الحد لأنه تعريض. وقال أشهب: لا حد فيه، لأنه نسبه إلى فعل لا يُعد زنى إجماعاً" (٤).

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو عدم إقامة حد القذف على من قال لرجل: يا من وطئ بين الفخذين لانه رماه بما لا يُعد زنى إجماعاً.

(١) عبد الرحمن بن القاسم، الإمام، فقيه الديار المصرية، سنع مالك بن أنس وتفقه به، قال النسائي: ثقة مأمون أحد العلماء، وقال الحارث بن مسكين: كان ابن القاسم في الورع والزهد شيئاً عجيباً، مات ابن القاسم في صفر سنة إحدى وتسعين ومائة وله ثمان وخمسون سنة انظر تذكرة الحفاظ ١/٣٥٦

(٢) أضواء البيان ١٠١/٦

(٣) أسو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، الحافظ المشهور، ولد سنة ثمان وستين وأربع مائة وله مصنفات منها كتاب عارضة الأحوذ في شرح الترمذي وغيره من الكتب، توفي سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة انظر وفيات الأعيان ٢٩٦/٤

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٣/٣٤٣، ولقد نقل القرطبي في تفسيره ما ذكره ابن العربي. انظر تفسير القرطبي

المطلب الثالث القذف بنفي النسب

إذا نُسب الرجل إلى غير جنسه كأن يقال لعربي: يا حبشي أو يا فارسي أو يا رومي، أو يقال لرومي: يا حبشي، فهو يُحد من نسبه إلى غير جنسه؟
اختار الشيخ أن ما احتمل غير القذف فإن صاحبه لا يُحد فقال: "وإذا عرفت أقوال أهل العلم في هذا فاعلم أن المسألة ليست فيها نصوص من الوحي، والظاهر أن ما احتمل غير القذف من ذلك لا يُحد صاحبه لأن الحدود تدرأ بالشبهات، واحتمال الكلام غير القذف لا يقل عن شبهة قوية" (١).

وهذه أقوال فقهاء المذاهب في هذه المسألة:

١. المذهب الحنفي:

قال في بدائع الصنائع: "ولو قال للعربي: يا نبطي لم يكن قذفاً، وكذلك إذا قال: لست من بني فلان لتقينة التي هو منها لم يكن قاذفاً عند عامة العلماء، وقال ابن أبي ليلى: يكون قذفاً، والصحيح قول العامة لأن بقوله: يا نبطي لم يقذفه ولكنه نسبه إلى غير بيده" (٢).

٢. المذهب المالكي:

قال في المدونة: "أرأيت إن قال لرجل من العرب: يا حبشي أو يا فارسي أو يا رومي أو يا بربري، أ يضرب الحد في قول مالك؟ قال: نعم قلت: فلو قال لرجل من الموالي: يا فارسي وهو رومي أو قال لبربري: يا حبشي أو يا فارسي، أو قال لفارسي: يا رومي أو يا نبطي أ يضرب الحد في هذا في قول مالك أم لا؟ قال: قال مالك: إذا قال لفارسي يارومي أو ياحبشي أو نحو هذا فإنه لا حد على قائل هذا، وقد اختلف عن مالك في الذي يقول للرومي أو للبربري ياحبشي أن عليه الحد أو لا حد عليه، وأرى أن لا حد عليه إلا أن يقول له: يا ابن الأسود وهو أبيض، فإن لم يكن من آبائه أسود ضُرب الحد، فأما إن نسبه

(١) أضواء البيان ٦/ ١١٨

(٢) بدائع الصنائع ٥/ ٥٠٤

إلى حبشي فيقول: يا ابن الحبشي وهو بربري فالحبشي والرومي في هذا سواء إذا كان بربرياً وهو أحسن ما سمعت من قول مالك " (١).

٣. المذهب الشافعي:

قال في نهاية المحتاج: "وقوله لنرحل... ولقرشي أو عربي: يا نبطي وعكسه والأنباط: قوم يترلون البطائح بين العراقيين. سُمُّوا بذلك لاستنباطهم أي إخراجهم الماء من الأرض.. كناية لاحتماها القذف وغيره وهو في نحو يا نبطي لأم المخاطب حيث نسبه لغير من ينسب إليهم، ويُحتمل أن يريد أنه لا يشبههم في السير والأخلاق " (٢).

٤. المذهب الحنبلي:

قال في المغني: "ولو قال لعربي: انت نَبْطِي أو فارسي فلا حد فيه، وعليه التعزيز نص عليه، لأنه يَحْتَمِلُ أنكَ نَبْطِي اللسان أو الطبع، وحُكي عن أحمد رواية أخرى أن عليه الحد كما لو نفاه عن أبيه، والأول أصح وبه قال مالك والشافعي، لأنه يَحْتَمِلُ غير القذف احتمالاً كثيراً فلا يتعين صرفه إليه، ومتى فسر شيئاً من ذلك بالقذف فهو قاذف " (٣).

القول الراجح :

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو أن ما احتمل غير القذف من ذلك لا يُحد صاحبه لان الحدود تدرأ بالشبهات .

(١) المدونة ٤٩٧/٤

(٢) نهاية الغتاج ١٠٦/٧

(٣) المغني ٣٩٤/١٢

المبحث الرابع

أحكام القذف المختصة بالعبيد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : مقدار حد العبد إذا قذف حرّاً

المطلب الثاني : قذف أم الولد

المطلب الثالث : قذف من يُظن أنه عبد فبان حرّاً

المطلب الأول

مقدار حد العبد إذا قذف حرّاً

يجب الحد على العبد إذا قذف الحر المحصن بالإجماع^(١) ولكن ماهو مقدار هذا الحد؟
اختار الشيخ أن العبد إذا قذف الحر حُدد ثمانين، فقال: "أظهر القولين عندي دليلاً أن العبد
إذا قذف حرّاً حُدد ثمانين لا أربعين"^(٢).

وقد اختلف أهل العنم في مقدار حد العبد إذا قذف حرّاً على قولين:

١. أن العبد إذا قذف حرّاً حُدد ثمانين

٢. أن العبد إذا قذف حرّاً حُدد أربعين

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: أن العبد إذا قذف حرّاً جُلد ثمانين .

هذا هو اختيار الشيخ، وبه قال أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم^(٣) وعمر بن عبد
العزيز^(٤) وقبيصة بن ذؤيب^(٥) والأوزاعي^(٦).

وقد استدل هؤلاء بعموم قوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
فاجلدوهم ثمانين جلدة"^(٧) والعبد داخل في عموم الآية

القول الثاني: أن العبد إذا قذف حرّاً جُلد أربعين:

(١) المغني ٣٨٧/١٢

(٢) أضواء البيان ٩٣/٦

(٣) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري التجاري ، المديني القاضي ، اسمه وكنيته واحد ، وقيل : إنه يكنى
أبا محمد ، ثقة عابد ، مات سنة عشرين ومائة انظر تقريب التهذيب ص ٦٢٤

(٤) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، الإمام الخافظ العلامة المجتهد الزاهد العابد السيد أمير المؤمنين حقا
أبو حفص كان من أئمة الاجتهاد ومن الخلفاء الراشدين ، توفي سنة إحدى ومائة. انظر سير أعلام السلاء ١١٤/٥

(٥) قبيصة بن ذؤيب الإمام الكبير الفقيه أبو سعيد الخزاعي المديني ثم الدمشقي الوزير ، مولده عام الفتح سنة ثمان
كان على الخنم والبريد للخليفة عبد الملك ، وقد أصيبت عينه يوم الخرة ، توفي سنة ست وثمانين انظر سير أعلام

السلاء ٢٨٢/٤

(٦) تفسير القرطبي ١٧٤/١٢ ، المغني ٣٨٨/١٢ ، الإشراف على مذاهب أهل العلم ٦٤/٢

(٧) سورة النور آية ٤

وهو قول أكثر أهل العلم^(١) وعنه المذاهب الأربعة الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١. عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أصاب المكاتب حداً أو ورث ميراثاً فإنه يرث بقدر ما عتق ويقام عليه بقدر ما عتق منه"^(٦).

فهذا الحديث يدل على أن المكاتب إذا أصاب حداً فإنه يقام عليه بقدر ما عتق منه وهذا يدل على أن العبد إذا أصاب حداً فإن عليه نصف ما عصى الحر، ولم يفرق الحديث بين شيء من الحدود.

٢. عن أبي الزناد^(٧) قال: جلد عمر بن عبد العزيز في فرية ثمانين.

قال أبو الزناد: فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة^(٨) عن ذلك؟ فقال: أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء هم جراً فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين^(٩).

٣. قياس حد القذف على حد الزنى، فينتصف حد القذف بالرق كحد الزنى^(١٠).

(١) المغني ٣٨٧/١٢، تفسير القرطبي ١٧٤/١٢، الإشراف على مذاهب أهل العلم ٦٤/٢

(٢) بدائع الصنائع ٥٢٤/٥، فتح القدير ٣١٧/٥، البحر الرائق ٣٢/٥، الجوهرة النيرة ١٥٩/٢، مجمع الزهر ٦٠٤/١

(٣) المدونة ٥١٦/٤، المتقى ١٤٦/٧، التاج والإكليل ٤٠٥/٨، شرح مختصر خليل ٨٨/٨، الفواكه الدواني ٢١٠/٢

(٤) أسنى المطالب ١٣٦/٤، تحفة المحتاج ١٢٠/٩، معي المحتاج ٤٦٢/٥، نهاية المحتاج ٤٣٦/٧، المغر انبية ٣٢٨/٤

(٥) شرح منتهى الإرادات ٣٥٢/٣، مطالب أولي النهى ١٩٤/٦، الإنصاف ٢٠٠/١٠، المقنع ٤٦٨/٣، المغني ١٢/١٢

٣٨٧

(٦) المستدرک لسلحاكم ٢١٨/٢ وصححه ووافقه الذهبي، السنن الكبرى للبيهقي ٣٢٥/١٠، سنن الدارقطني ٤/٤

١٢١ وقال الألباني في صحيح الجامع: (صحيح) ١٢٤/١

(٧) عبد الله بن ذكوان، الإمام، الفقيه، الخافض، المغني، أبو عبد الرحمن القرشي المدني، ويلقب بأبي الزناد، وثقة أحمد وابن معين قال أحمد بن حنبل: كان سفيان يسمى أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة انظر سير أعلام النبلاء ٤٤٥/٥

(٨) عبد الله بن عامر بن ربيعة، أبو محمد العتري المدني، حليف بني عدي بن كعب، كان مولده عام اخذية وله حديث مرسل في سنن أبي داود، توفي سنة خمس وثمانين. انظر سير أعلام النبلاء ٥٢١/٣

(٩) الموطأ للإمام مالك ٦٣٢/٢، السنن الكبرى للبيهقي ٢٥١/٨

(١٠) أحكام القرآن لابن العربي ٣٤٥/٣

مناقشة الأدلة :

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن العبد إذا قذف حراً جُلد ثمانين:

عمود قر له تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون" (١).

نوقش هذا الدليل بأمرين :

الأول: أن المراد في الآية الأحرار بدليل قوله تعالى: "ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً" والعبد لا تقبل شهادته وإن لم يقذف (٢).

الثاني: أن هذه الآية مخصوصة بقوله صلى الله عليه وسلم: (إذا أصاب المكاتب حداً أو ورث ميراثاً فإنه يرث بقدر ما عتق ويقام عليه بقدر ما عتق منه) (٣).

ثانياً : مناقشة أدلة القائلين بأن العبد إذا قذف حراً جُلد أربعين:

١. حديث ابن عباس: "إذا أصاب المكاتب حداً أو ورث ميراثاً فإنه يرث بقدر... الحديث".

هذا الحديث نص في محل التراجع، وهو يفيد أن حد العبد على النصف من حد الحر سواء كان في القذف أو في غيره .

٢. قول عبد الله بن عامر بن ربيعة: أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء هلم جراً فما رأيت أحداً جند عبداً في فرية أكثر من أربعين .

هذا الأثر يدل على أن الصحابة لم يختلفوا في أن العبد يُجلد أربعين إذا قذف حراً.

٣. قياس حد القذف على حد الزنى .

نوقش هذا القياس بأنه قياس مع وجود الفارق لأن القذف جنابة على عرض إنسان معين والردع عن الأعراض حق للادمي فيردع العبد كما يُردع الحر (٤).

ويمكن أن يُجاب عن ذلك بأن هذا قياس صحيح مؤيد بالسنة وإجماع الصحابة .

(١) سورة النور ، آية ٤

(٢) معني المخاح ٤٦٢/٥ ، الخوهرية البيرة ١٥٩/٢ ، كتاب الخدود من الخاري الكبير ٣٨٦/١

(٣) سبق تخريج الحديث وبيان انه صحيح ص ٢٠٠

(٤) أضواء البيان ٩٣/٦

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه الجمهور وهو أن العبد إذا قذف حراً جُلد أربعين حنطة لورود نص صحيح صريح في هذه المسألة وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا أصاب المكاتب حداً أو ورث ميراثاً فإنه يرث بقدر ما عتق ويقام عليه بقدر ما عتق منه"^(١). وإجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك .

(١) سبق تخريج الحديث وبيان أنه صحيح ص ٢٠٠

المطلب الثاني

قذف أم الولد

ذهب جمهور العلماء إلى أن الآخر إذا قذف عبداً فإنه لا حد عليه ^(١)، ولكن ما الحكم فيمن قذف أم ولدٍ لآخر؟

يفهم من كلام الشيخ أنه يختار أنه لا حد على من قذفها إلا بعد موت سيدها فقد قال: "أما حده في قذف أم الولد فالظاهر أنه لا يكون إلا بعد موت سيدها وعتقها من رأس مال مستولدها، أما قبل ذلك فم تحققت حريتها بالفعل، ولا سيما على قول من يجيز بيعها من العلماء، والقاذف لا يُحد بقذف من لم يكن حراً كاملة فيما يظهر" ^(٢).

وقد اختلف العلماء في إقامة الحد على من قذف أم ولدٍ لآخر على ثلاثة أقوال:

١. لا حد على من قذفها إلا بعد موت سيدها .

٢. إقامة الحد على من قذفها مطلقاً .

٣. عدم إقامة الحد على من قذفها مطلقاً.

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: لا حد على من قذفها إلا بعد موت سيدها .

هذا هو اختيار الشيخ، وهو قياس قول الشافعي ^(٣) وكل من يقول أنها عتقت بموت السيد ^(٤). وقد استدلل هؤلاء بأن القاذف لا يُحد بقذف من لم يكن حراً كاملة، وأم الولد قبل موت سيدها ليست بحرة كاملة ^(٥).

القول الثاني: إقامة الحد على من قذفها مطلقاً

وهو مذهب الظاهرية ^(٦) ورواية عند أحمد ^(٧).

(١) الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٦٤/٤، المغني ٣٨٥/١٢ وهذا قول جماعة العلماء قديماً وحديثاً سوى ما روي عن داود أنه أوجب الحد على قاذف العبد.

(٢) أضواء البيان ١٠٤/٦

(٣) لأنه يقول إن أم الولد تعتق بموت سيدها انظر روضة الطالبين ٥٥٠/٨

(٤) فتح الباري ١٨٥/١٢، تفسير القرطبي ١٧٥/١٢

(٥) أضواء البيان ١٠٤/٦

(٦) المحلى ٢٣١/١٢

(٧) المغني ٦٠٦/١٤، الشرح الكبير ٤٥٥/١٩، المقنع ٥١٩/٢، الإنصاف ٥٠٠/٧، شرح الزركشي ٥٥٦/٧

وقد استدلل هؤلاء بأن أميراً من الأمراء سأل ابن عمر عن رجل قذف أم ولد لرجل قال: يُضرب الحد صاغراً^(١).

القول الثالث: عدم إقامة الحد على من قذفها مطلقاً

وهو مذهب الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والمذهب عند الحنابلة^(٤).

وقد استدلل هؤلاء بأن أم الولد حكمها حكم الإماء في أكثر احكامها ففي الحد أولى لأن الحدود تدرأ بالشبهات^(٥).

القول الرابع:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو إقامة الحد على من قذفها بعد موت سيدها والذي يبدو لي أن هذا القول يتفق مع القول الثالث الذي يقول بعدم إقامة الحد على من قذفها لأنهم يقصدون بعدم إقامة الحد على من قذفها في حياة سيدها لأنهم يقولون إنها أمة أما بعد موت سيدها فهي عندهم حرة، وعلى هذا فهم يقولون بإقامة الحد على من قذفها بعد موت سيدها لأنها أصبحت حرة، وهذا - والله أعلم - معنى قول ابن عمر رضي الله عنهما: يُضرب الحد صاغراً. يعني بعد موت سيدها.

(١) مصنف عبد الرزاق ٤٣٩/٧، المحلى ٢٣١/١٢، وصحح إسناده ابن حجر في فتح الباري ١٨٥/١٢، وقال

ابن حزم في المحلى: (وهذا الإسناد عن ابن عمر من أصح إسناد يورث في الحديث) ٢٣١/١٢

(٢) الهداية ٤٠٥/٤

(٣) المدونة ٤٩٢/٤، مواهب الجليل ٣٠٢/٦

(٤) المغني ١٤/٦٠٦، المقنع ٥١٩/٢، الإنصاف ٥٠٠/٧، الشرح الكبير ٤٥٥/١٩، شرح الزركشي ٥٥٥/٧

(٥) المغني ١٤/٦٠٦، الشرح الكبير ٤٥٥/١٩، شرح الزركشي ٥٥٦/٧

المطلب الثالث

قذف من يُظن أنه عبد فبان حراً

ذكرنا في المطلب السابق أن جمهور العلماء ذهبوا إلى أن الحر إذا قذف عبداً، فإنه لا حد عليه، ولكن ما الحكم إذا قذف من يُظن أنه عبد فبان حراً؟
يُفهم من كلام الشيخ أنه يختار أنه لا حد عليه، فقد قال: "وكذلك لو قيل: إن من قذف من يظنه عبداً فإذا هو حر لا يجب عليه الحد لأنه لم ينو قذف حر، وإنما نوى قذف عبد لكان له وجه من النظر لأن الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى، ولأن المعرفة تزول عن المَقْذُوف بقول القاذف: ما قصدت قذفك، ولا أقول: إنك زان وإنما قصدت بذلك من كنت اعتقده عبداً فأنت عفيف في نظري، ولا أقول فيك إلا خيراً، والعلم عند الله تعالى" ^(١).

وذهب الحسن البصري ومالك الشافعي وابن المنذر إلى أن عليه الحد ^(٢).

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - هو ما اختاره الشيخ وهو أنه لا حد عليه لما ذكره الشيخ من أدلة ولأن الحدود تدرأ بالشبهات .

(١) أضواء البيان ١٠٤/٦

(٢) الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٦٥/٢ ، تفسير القرطبي ١٧٥/١٢ ، فتح الباري ١٨٥/١٢ ولم أحد دليلاً لأصحاب هذا القول .

المبحث الخامس

قذف الجماعة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قذف الجماعة بكلمة واحدة .

المطلب الثاني: قذف الجماعة بكلمات متعددة .

المطلب الأول

قذف الجماعة بكلمة واحدة

إذا قذف الرجل جماعة بكلمة واحدة كأن يقول ضم: أنتم زناة، فإنه يقام عليه حد القذف ولكن كم حد يقام عليه؟

احتار الشيخ أنه يقام عليه حد واحد فقط فقال: "والذي يظهر لنا فيها والله تعالى أعلم أن من قذف جماعة بكلمة واحدة فعليه حد واحد، لأنه يظهر به كذبه على الجميع وتزول به المعرفة عن الجميع. ويحصل شفاء العيظ بحده لجميع"^(١).
وقد اختلف أهل العلم في عدد الحدود التي تقام على من قذف جماعة بكلمة واحدة على قولين :

١. أنه يقام عليه حد واحد فقط .

٢. لكل واحد من هؤلاء الجماعة حد كامل .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين :

القول الأول: أنه يقام عليه حد واحد فقط .

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب الخنفية^(٢) والمالكية^(٣) وقول الشافعي في القدم^(٤) والمذهب عند الحنابلة^(٥) وبهذا قال طاوس والشعبي والزهري والنخعي وحامد والثوري وابن أبي ليلى وإسحاق^(٦).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١. قوله تعالى : "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين

(١) أضواء البيان ١٠٧/٦

(٢) المسوّض ١١١/٩، فتح القدير ٣٢٧/٥، رد مختار ٥١/٤، الفتاوى الهندية ١٦٥/٢، اخويرة النبوة ١٥٨/٢

(٣) حاشية الدسوقي ٣٢٧/٤، بلغة السالك لأقرب المسالك ٤٦٥/٤، افواكه الدواني ٢١١/٢، منح الخليل ٩/

٢٧٧، حاشية العددي ٢٢٩/٢

(٤) المهذب ١٣٠/٢٢، روضة الطالبين ٣٢٠/٦، كتاب الحدود من اخاوي الكبير ٣٨٧/١

(٥) الكافي ٤١٢/٥، منار السس ٣٧٧/٢، المقنع ٤٧٥/٣، شرح منتهى الإرادات ٣٦٠/٣، المغني ١٢/

٤٠٥، ٤٠٦

(٦) المغني ١٢/٤٠٦، الإشراف على مذاهب أهل العلم ٧٢/٢

حددة " (١) ولم تفرق الآية بين قذف واحد أو جماعة (٢).

٢. عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية (٣) قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء (٤) فقال النبي صلى الله عليه وسلم (البينة أوحد في ظهره) (٥).

فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب على هلال إلا حداً واحداً مع قذفه لامرأته وشريك ابن سحماء إلى أن نزلت آية اللعان فأقيم اللعان في الزوجات مقام الحد في الأجنبية ولم يُنسخ موجب الخبر من وجوب الاقتصار على حد واحد إذا قذف جماعة (٦).

٣. أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة حداً واحداً ولم يحددهم للمرأة (٧).

٤. عن عروة بن الزبير (٨) قال في رجل قذف جماعة : أنه ليس عليه إلا حد واحد (٩).

٥. إجماع الصحابة والتابعين على أنه لا يقام عليه إلا حد واحد فقط (١٠).

(١) سورة النور آية ٤

(٢) ماز السيل ٣٧٧/٢، شرح منتهى الإرادات ٣/٣٦٠، انعي ٤٠٦/١٢

(٣) هلال بن أمية الأنصاري شهد بدمراً واحداً وكان قديم الإسلام كان يكسر أصنام بني واقف وكانت معه رابته يوم السبت وهو الذي لا عن امرأته ورمائها بشريك بن سحماء وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، انظر أسد الغابة ٥/٣٨٠

(٤) شريك ابن السحفاء وهي أمه، وأبوه عبدة بن معتب وهو حليف الأنصار وهو صاحب اللعان نسب في ذلك الحديث إلى أمه قيل: إنه شهد مع أبيه أحداً، وهو أخو البراء بن مالك لأمه انظر أسد الغابة ٦٣١/٢

(٥) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٥/٢٨٣، سنن الترمذي ٥/٣٠٩، سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٦/٢٤٤

(٦) أحكام القرآن للحصاص ٣/٣٩٧

(٧) انعي ٤٠٦/١٢، أحكام القرآن للحصاص ٣/٣٩٧

(٨) عروة ابن حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية الزبير بن العوام، الإمام عالم المدينة، أبو عبد الله القرشي الأسدي المدني،، الفقيه أحد الفقهاء السبعة، ولد سنة ثلاث وعشرين وتوفي سنة ثلاث وتسعين. انظر سير أعلام النبلاء ٤/٢١٤

(٩) شرح مشكل الآثار ٧/٤١٠، مواظ الإمام مالك ٢/٦٣٢

(١٠) شرح مشكل الآثار ٧/٤١٠

٦. أن حد القذف إنما وجب بإدخال المعرة على المقتذوف بقذفه فإذا أُقيم على القاذف حد واحد فإنه يظهر به كذبه على الجميع وتزول به المعرة عن الجميع فوجب أن يُكتفى به ^(١).

القول الثاني: لكل واحد من هؤلاء الجماعة حد كامل .

وهو قول الشافعي في الجديد ^(٢)، ورواية عن أحمد ^(٣)، وبه قال الحسن وأبو ثور وابن المنذر ^(٤).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١. أنه أدخل العار على كل منهم فزمه لكل واحد منهم حد ^(٥).
٢. أن حد القذف من الحقوق المقصودة للآدميين فلا تتداخل ^(٦).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين أنه يقام عليه حد واحد فقط

١. قوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء.... الآية" .
نوقش هذا الدليل بأنه أوجب للجماعة على الجماعة ثمانين جلدة، فلما كان المقصود بالآية كل واحد من القاذفين دل على أن المقصود بها كل واحد من المقتذوفين ^(٧).
٢. حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قذف هلال بن أمية لامراته بشريك بن سحماء .
نوقش هذا الدليل بأن قوله: (حد في ظهرك) إشارة إلى الجنس، ولا يمتنع أن يجب فيه حدان ^(٨).

(١) المغني ١٢/٤٠٦، أضواء البيان ١٠٧/٦

(٢) الأم ١٦٢/٧، أسنى المطالب ٣٧٩/٣، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١/٣٨٨، المهذب ٢٢/١٣٠، روضة الطالبين ٣٢٠/٦

(٣) الكافي ٥/٤١٢، المغني ١٢/٤٠٦، الفروع ٩٦/٦

(٤) المغني ١٢/٤٠٦، الإشراف على مذاهب أهل العلم ٧٢/٢

(٥) أسنى المطالب ٣٧٩/٣، المهذب ٢٢/١٣٠

(٦) أسنى المطالب ٣٧٩/٣، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١/٣٩١

(٧) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١/٣٩٢

(٨) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ١/٣٩٢

٣. أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا على المعيرة حداً واحداً
نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أنهم ما عينوا المنزى بها حتى يجب الحد بقذفها^(١).

الثاني: أن المرأة لم تطالب بالحد^(٢).

٤. إجماع الصحابة والتابعين على أنه لا يقام عليه إلا حد واحد فقط .

هذا صحيح فإنه لا يُعم عن الصحابة والتابعين خلاف هذا القول، ويدل لهذا قول عروة
ابن الزبير السابق الذكر: أنه ليس عليه إلا حد واحد .

٥. أن حد القذف إنما وجب بإدخال المعيرة على المقذوف بقذفه فإذا أقيم على القاذف
حد واحد فإنه يظهر به كذبه على الجميع وتزول به المعيرة عن الجميع .

هذا الدليل من المعنى صحيح .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن لكل واحد من هؤلاء الجماعة حد كامل:

١. أنه أدخل العار على كل منهم فنزله لكل واحد منهم حد .

نوقش هذا الدليل بأنه بإقامة حد واحد عليه يزول العار الذي أدخله عليهم .

٢. أن حد القذف من الحقوق المقصودة للآدميين فلا تتداخل

سبق مناقشة هذا الدليل في مبحث مرد الحق في حد القذف.

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو أن عليه حد واحد فقط لقوة أدلة هذا
القول.

(١) كتاب الحدود من الحاوي الكبير ٣٩٣/١

(٢) كتاب الحدود من الحاوي الكبير ٣٩٣/١

المطلب الثاني

قذف الجماعة بكلمات متعددة

إذا قذف الرجل جماعة بكلمات متعددة بأن يفرد كل واحد منهم بالقذف كأن يقول لكل واحد منهم: زني، أو يا زان، فإنه يقام عليه حد القذف ولكن كم حد يقام عليه؟ اختار الشيخ أنه يتعدد عليه الحد فقال: "والأظهر عندنا فيمن رمى جماعة بكلمات أنه يتعدد عليه الحد بعدد الكلمات التي قذف بها لأنه قذف كل واحد قذفاً مستقلاً لم يشاركه فيه غيره. وحده لبعضهم لا يظهر به كذبه على الثاني الذي قذفه بلفظ آخر ولا تزول به عنه المعرفة" ^(١).

وقد اختلف أهل العلم في عدد الحدود التي تقام على من قذف جماعة بكلمات متعددة على قولين :

١. أنه يتعدد عليه الحد .

٢. انه يقام عليه حد واحد فقط.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: أنه يتعدد عليه الحد.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) وبهذا قال عطاء والشعبي وقتادة وابن أبي ليلى ^(٤).

وقد استدلل هؤلاء بأن القذف قد تعدد وتعدد محله كما لو قذف كلاً منهم من غير أن يقذف الآخر ^(٥).

القول الثاني: أنه يقام عليه حد واحد فقط

(١) أضواء البيان ١٠٧/٦

(٢) الأم ١٦٢/٧، أسنى المطالب ٣٧٩/٣، روضة الطالبين ٣٢٠/٦، كتاب الحدود من الخواري الكبير ٣٨٧/١

المهذب ١٣٠/٢٢، حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج ٢٢٣/٨

(٣) شرح منتهى الإرادات ٣٦٠/٣، مطالب أولي النهى ٢٠٩/٦، كشف القناع ١١٤/٦، المعنى ٤٠٧/١٢، نكاحي ٤١٢/٥

(٤) المعنى ٤٠٧/١٢

(٥) شرح منتهى الإرادات ٣٦٠/٣، مطالب أولي النهى ٢٠٩/٦

وهو مذهب الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) وبه قال حماد ^(٣).

وقد استدل هؤلاء بأنها جناية توجب حداً فإذا تكررت كفى حد واحد مثل لو سرق من جماعة أو زنى بنساء أو شرب أنواعاً من المسكر ^(٤).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يتعدد عليه الحد:

أن القذف قد تعدد وتعدد محله كما لو قذف كلاً منهم من غير أن يقذف الآخر .
هذا الدليل من المعنى صحيح لأن القاذف خصّ كلاً من المذوفين بكلمة فكان من حق كل واحد منهم أن يطالب بإقامة حد القذف عليه .

ثانياً : مناقشة أدلة القائلين بأن عليه حد واحد:

أنها جناية توجب حداً فإذا تكررت كفى حد واحد مثل لو سرق من جماعة أو زنى بنساء أو شرب أنواعاً من المسكر .

نوقش هذا الدليل بأن حد القذف من حقوق الآدميين فلم تتداخل الحقوق فيه بخلاف السرقة والزنى وشرب الخمر فإنها حق لله تعالى ^(٥).

وقد سبق الجواب على هذه المناقشة في مبحث مرد الحق في حد القذف.

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أنه يتعدد عليه الحد لأن القذف قد تعدد.

(١) المبسوط ١١١/٩، فتح القدير ٣٤١/٥، الجوهرة النيرة ١٥٨/٢، الفتاوى الهندية ١٦٥/٢، رد المحتار ٥٢/٤

(٢) حاشية الدسوقي ٣٢٧/٤، بلغة السالك لأقرب المسالك ٤٦٥/٤، الكافي ص ٥٧٦، بداية الجتهد ٣٩١/٤،

الشرح الكبير ٣٢٧/٤

(٣) المغني ٤٠٧/١٢

(٤) انعمي ٤٠٧/١٢

(٥) المغني ٤٠٧/١٢

المبحث السادس

مسائل متفرقة في القذف

وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: قذف الأنثى غير البالغة والذكر غير البالغ

المطلب الثاني: قذف الوالد لولده

المطلب الثالث: قذف الأم

المطلب الرابع: قذف الميت

المطلب الخامس: قذف الملائنة أو قذف ابنها

المطلب السادس: قذف المحصن عدة مرات

المطلب السابع: من قذف رجلاً بالزنى ولم يقم عليه الحد حتى زنى المقذوف

المطلب الثامن: قذف المحدود في الزنى

المطلب التاسع: الشخص إذا قذفه آخر بالزنى وهو يعلم في نفسه أن القاذف صادق

المطلب الأول

قذف الأنثى غير البالغة والذكر غير البالغ

اتفق الفقهاء على إقامة حد القذف على من قذف شخصاً بالغاً، ولكن هل يقام حد القذف على من قذف أنثى غير بالغة أو ذكراً غير بالغ؟
احتار الشيخ أنه لا يقام عليه الحد ولكن يُعزَّر فقد قال: "وإذا عرفت مما ذكرنا أقوال أهل العلم في المسألة فاعلم أن أظهرها عندنا قول ابن المنذر: أنه لا يحد ولكن يُعزَّر" ^(١).
وقد احتسب أهل العلم في إقامة حد القذف على من قذف أنثى غير بالغة أو ذكراً غير بالغ على ثلاثة أقوال:

١. لا يحد ولكن يُعزَّر.
٢. لا يحد قاذف الذكر ويحد قاذف الأنثى إذا كانت تطبق الوطء.
٣. يحد القاذف إذا كان مثل المذوف يطأ أو يوطأ وهو ابن عشر فأكثر وبنت تسع فأكثر.

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: لا يحد ولكن يُعزَّر.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الحنفية ^(٢) والشافعية ^(٣) ورواية عند الحنابلة ^(٤) وبه قال أبو ثور ^(٥) وابن المنذر ^(٦).
وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

(١) أضواء البيان ١١٥/٦

(٢) بدائع الصنائع ٤٩٨/٥، تبين اخفائ ٢٠٠/٣، البحر الرائق ٣٤/٥، الفتاوى الهندية ١٦٢/٢، الهداية ٤٠١/٢

(٣) أسنى المطالب ٣٧٤/٣، معي احتاج ٤٦٠/٥، الغرر البهية ٣٢٤/٤، تحفة المحتاج ١١٩/٩، روضة الطالبيين ٢٩٦/٦

(٤) الإنصاف ٢٠٥/١٠، المعني ١٨٥/١٢، المقنع ٤٦٩/٣، الكافي ٤٠٤/٥، شرح الزركشي على مختصر الخرقى ٣٠٧/٦

(٥) المعني ٣٨٥/١٢

(٦) الإشراف على مذاهب أهل العلم لاس المنذر ٧٤/٢

١. أن الصبي والصبية غير البالغين لا يُتصور منهم الزنى فكان قذفهما بالزنى كذباً
فوجب التعزير لا الحد^(١).

٢. أن المطالبة بساخذ إلى المقذوف ومطالبته قبل البلوغ لا توجب الحد لعدم اعتبار
كلامه ولا يجوز أن يقوم غيره مقامه فيه لأنه حق شرع لتشفي^(٢).
القول الثاني : لا يحد قاذف الذكر ويحد قاذف الأنثى إذا كانت تطبق الوطء .
وهو مذهب المالكية^(٣).

وقد استدلل هؤلاء لعدم حد قاذف الذكر بما استدلل به أصحاب القول الأول .
ويمكن أن يُستدل بهم على إقامة الحد على قاذف الأنثى بأنها إذا كانت تطبق الوطء فإن
العار يلحق بها.

القول الثالث : يحد القاذف إذا كان مثل المقذوف يطأ أو يوطأ وهو ابن عشر فأكثر أو
بنت تسع فأكثر.

وهو المذهب عند الحنابلة^(٤).

وقد استدلل هؤلاء بأن العار يلحق بهما^(٥).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه لا يحد ولكن يُعزَّر:

١- أن من قذف غير البالغ فقد كذب ولذلك وجب عليه التعزير لا الحد.
نوقش هذا الدليل بأن القذف لا يخلو من أحد أوجه ثلاثة، إما أن يكون صادقاً وقد صح
صدقه فلا خلاف في أنه لا حد عليه أو يكون ممكناً صدقه وممكناً كذبه فهذا عليه الحد بلا

(١) بدائع الصنائع ٤٩٨/٥، تبين الحقائق ٢٠٠/٣

(٢) أحكام القرآن للحصاص ٣٩٦/٣، المعنى ٣٨٧/١٢

(٣) المدونة ٥١٨/٤، التاج والإكليل ٤٠٤/٨، الفواكه الدواني ٢١٠/٢، بداية المجتهد ٣٨٩/٤، تفسير القرطبي

١٧٥/١٢

(٤) الإنصاف ٢٠٤/١٠، المعنى ٣٨٥/١٢، شرح منتهى الإرادات ٣٥٣/٣، كشف القناع ١٠٥/٦، مضاب

أولي النهي ١٩٦/٦

(٥) شرح منتهى الإرادات ٣٥٣/٣، مطالب أولي النهي ١٩٦/٦، المعنى ٣٨٥/١٢

خلاف لإمكان كذبه فقط، أو يكون كاذباً قد صح كذبه فهذا وجب الحد عنه ييقن^(١). ويمكن أن يجاب على هذا بأننا نعاقبه على كذبه فاستحق التعزير ولم نعاقبه على قذفه لأنه لم ينحق المذدوف معرّة.

٢- أن المطالبة بالحد إلى المذدوف ومطالبته قبل البسوغ لا توجب الحد لعدم اعتبار كلامه ولا يجوز أن يقوم غيره مقامه فيه لأنه حق شرع لتتشفى.

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأننا يمكن أن نتنظر الصبي حتى يبلغ ثم يطالب بحقه. ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأنه لا يحد قاذف الذكر ويحد قاذف الأنثى إذا كانت تطيق الوطء.

سبق مناقشة أدلتهم على عدم حد قاذف الذكر أثناء مناقشة أدلة القول الأول وستأتي مناقشة أدلتهم على إقامة حد قاذف الأنثى إذا كانت تطيق الوطء عند مناقشة أدلة القول الثالث - إن شاء الله -.

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بإقامة الحد على القاذف إذا كان المذدوف يظاً أو يوطأ وهو ابن عشر فأكثر وبنت تسع فأكثر: أن العار ينحق بهما.

نوقش هذا الدليل بأن العامة يمنعون كون الصبي والصبية يلحقهما عار بنسبتهما إلى الزنى بل ربما يضحك من القائل لصبي: يا زان، إما لعدم صحة قصده وإما لعدم خطابه بالحرمان، ولو فرض لحوق عار لمراهق فليس إلحاقاً على الكمال فيندري^(٢).

القول الرابع:

الرابع - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أنه يُعزّر ولا يُحد، فالتعزير للأذى الحاصل بهذا القذف، وعدم إقامة الحد لأن المعرّة لا تلحق الصبي والصبية إذا كانا غير بالغين بقذفهما.

(١) الخلى ٢٣٤/١٢

(٢) فتح القدير ٣٢٠/٥

المطلب الثاني

قذف الوالد لولده

اتفق الفقهاء على أن الرجل إذا قذف أباه فإن عليه الحد ^(١) ولكن إذا قذف الرجل ولده فما الحكم؟

اختار الشيخ أنه لا يقام حد القذف على الوالد إذا قذف ولده فقال: "وأظهر القولين دليلاً أنه لا يُحد الوالد لولده" ^(٢).

وقد احتنف أهل العجم في إقامة حد القذف على الوالد إذا قذف ولده على قولين:

١. لا يقام حد القذف على الوالد إذا قذف ولده.

٢. يقام حد القذف على الوالد إذا قذف ولده.

وقما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: لا يقام حد القذف على الوالد إذا قذف ولده.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الحنفية ^(٣) والشافعية ^(٤) والحنابلة ^(٥) والمذهب عند المالكية ^(٦) وبه قال عطاء والحسن ^(٧).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- قر له تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً" ^(٨).

(١) الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٦٧/٢

(٢) أضواء البيان ١٢٦/٦

(٣) المسوط ١٢٣/٩، فتح القدير ٣٤٣/٥، بدائع لصنائع ٥٢١/٥، رد المحتار ٥٢/٤، الهداية ٤٠٢/٢

(٤) أسنى المطالب ١٣٦/٤، المنهد ١٠٤/٢٢، معي المحتاج ٤٦١/٥، تحفة المحتاج ١٢٠/٩، نهاية المحتاج ٤٣٦/٧

(٥) الكافي ٤٠٤/٥، منار السنين ٣٧٣/٢، الإنصاف ٢٠٢/١٠، المغني ٣٨٨/١٢، الشرح الكبير ٣٨٥/٢٦

(٦) المدونة ٤٩٧/٤، ٤٩٨، التاج والإكليل ٤١١/٨، منح الخليل ٢٨٧/٩، شرح مختصر خليل للخرشي ٩١/٨،

بلغة السالك لأقرب المسالك ٤٦٧/٤

(٧) المغني ٣٨٩/١٢، الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٦٨/٢

(٨) سورة الإسراء آية ٢٣

فلا ينبغي للابن أن يطلب حد أبيه لتتشفى^(١).

٢- أن عقوبة القذف تجب لحق آدمي فمَن تجب لولد عصى والده كالقصاص^(٢).

٣- أن الحد يدرأ بالشبهات فلا يجب لولد عصى وائده^(٣).

القول الثاني: يقام حد القذف على الوالد إذا قذف ولده.

وهو مذهب الظاهرية^(٤) وقول عند المالكية^(٥) وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو ثور وابن المنذر^(٦).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي :

١- قوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة"^(٧).

فالآية عامة ولم يخرج منها الوالد إذا قذف ولده^(٨).

٢- قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين"^(٩).

فأوجب الله سبحانه وتعالى القيام بالقسط على الوالدين والأقارب كالأجانب فدخل في ذلك الحدود وغيرها^(١٠).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه لا يحسد من قذف ولده:

قوله تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً..." الآية .

(١) أضواء البيان ١٢٦/٦

(٢) الكافي ٤٠٤/٥، منار السبيل ٣٧٣/٢، المهذب ١٠٤/٢٢

(٣) المغني ٣٨٩/١٢

(٤) المحلى ٢٦٤/١٢

(٥) مع الخليل ٢٨٧/٩، شرح مختصر حلي للحرشي ٩١/٨، بلغة السالك لأقرب المسالك ٤٦٧/٤

(٦) المغني ٣٨٩/١٢ الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٦٨/٢

(٧) سورة النور آية ٤

(٨) المحلى ٢٦٦/١٢ الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٦٨/٢

(٩) سورة النساء آية ١٣٥

(١٠) المحلى ٢٦٦/١٢

نوقش هذا الدليل بأن وصية الله سبحانه وتعالى بالإحسان إلى الوالدين لا يقتضي إسقاط الحد عن الوالد إذا قذف ولده لأنه لا يختلف الناس في أن إماماً له والد قدم إليه في قذف أو في سرقة أو في زنى أو في قود فإن فرضاً على الولد إقامة الحد على والده في كل ذلك وأن ذلك لا يسقط عنه ما افترض الله تعالى له عليه من الإحسان والبر^(١).

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن ما ذكر هنا من حقوق الناس فيجب على الابن أن يقيمه لهم ولا يتعارض ذلك مع بره لوالده أما إقامة حد القذف على أبيه إذا قذفه فهو حق خاص له فإذا طالب به فيكون قد عصى والده وحانف أمر ربه .

٢- أن عقوبة القذف تجب حتى آدمي فم تجب لولد على والده كالقصاص .

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن عقوبة القذف تجب لحق الله وليس لحق الآدمي وقد سبق الإجابة على ذلك في مبحث مرد الحق في حد القذف .

٣- أن الحد يدرأ بالشبهات فلا يجب لموالد على ولده .

هذا الدليل صحيح فإن إقامة حد القذف على الوالد إذا قذف ولده شبهة والحدود تدرأ بالشبهات .

ثانياً : مناقشة أدلة القائلين بأنه يحذف من قذف ولده :

١- قوله تعالى : "والذين يرمون المحصنات " الآية

نوقش هذا الدليل بأن الأبوّة معنى يُسقط القصاص فمنعت الحد كالرق والكفر وهذا يخص عموم الآية^(٢).

٢- قوله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط ... " الآية

نوقش هذا الدليل بأن الآية وردت في الشهادة ، فالله عز وجل يأمر عباده أن يكونوا قوامين بالعدل وأن يؤدوا الشهادة لله ولو كانت الشهادة على الوالدين أو القرابة^(٣).
فلا استدلال بالآية على القذف غير صحيح .

(١) الخلى ١٢/٢٦٥

(٢) انعي ١٢/٣٨٩

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/٤٣٣

القول الراجح :

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الشيخ وهو أنه لا يقام حد القذف على الوالد إذا قذف ولده لأن هذا من العقوق والله عز وجل نهي عن عقوق الوالدين ولأن إقامة حد القذف على الوالد شبهة والحدود تدرأ بالشبهات .

المطلب الثالث

قذف الأم

اتفق الفقهاء على أن حد القذف لا يستوفى إلا بالمطالبة^(١) ولكن إذا قذف شخص أمًّا^٢ لآخر فحق المطالبة يكون من؟

اختار الشيخ أن قذف الأم إذا كان يُنهم منه نفي نسب الولد، فلأم المطالبة بحقها إذا كانت حية، وللولد المطالبة إذا تم تطالب. وكذلك لولد المطالبة إذا كانت الأم ميتة، فقد قال: "الذي يظهر لي والله تعالى أعلم في هذه المسألة أن قذف الأم إن كان يستلزم نفي نسب ولدها فيها القيام حية، ولولدها القيام إذا تم تطالب هي لأنه مقدوف بقذفها، خلافاً لما في كلام صاحب المعنى، وكذلك إن كانت ميتة فله القيام، ويحد له القاذف وقول صاحب المعنى تعتبر حصانته هو دون حصانتها هي لم يظهر له معنى لأن نفي نسب إنسان لا تشترط فيه حصانة المنفي نسب، لأننا لو فرضنا أنها جاءت به من زنى فإنه هو لا ذنب له ولا يعتبر زانياً كما ترى"^(٢).

وفيما ينسب أقوال فقهاء المذاهب في هذه المسألة:

١- المذهب الحنفي:

قال في المبسوط: "وقد بينا أن قذف الميتة يوجب الحد ولولدها أن يطالب بحده إلا أنه يشترط إثبات إحصان الأم وموتها لأنها إذا كانت غير محصنة فلا حد على قاذفها وإذا كانت حية فلا خصومة للولد مع قاذفها"^(٣).

٢- المذهب المالكي:

قال في مواهب الجليل: "وأما قذف الأم فإن كانت حية كان لها القيام بذلك وإن كانت ميتة كان لولدها القيام به"^(٤).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٨٢/٢٨

(٢) أضواء البيان ١٢٤/٦

(٣) المسوط ١٢١/٩

(٤) مواهب الجليل ٢٩٩/٦

٣- المذهب الشافعي:

قال في الخاوي الكبير: "ولو قذف ميتة استحق ولدها حد قذفها عند الشافعي" (١).

٤- المذهب الحنبلي:

قال في المغني: "وان قُذفت أمه وهي ميتة، مسيئة كانت أو كافرة، حرة أو أمة حُدَّ القاذف إذا طالب الابن وكان حراً مسماً، أما إذا قُذفت الأم وهي في الحياة فليس لولدها المطالبة لأن الحق لها فلا يطالب به غيرها ولا يقوِّم غيرها مقامها سواء كانت محجوراً عليها أو غير محجور عليها لأنه حق يثبت لتتسفي فلا يقوم فيه غير المستحق مقامه كالقصاص . وتعتبر حصانتها لأن الحق لها فتعتبر حصانتها كما لو لم يكن لها ولد، وأما إن قُذفت وهي ميتة فإن لولدها المطالبة لأنه قدح في نسبه ولأنه بقذف أمه ينسبه إلى أنه من زنى" (٢).

يتبين لنا من خلال النقول السابقة اتفاق المذاهب الأربعة على أن للولد المطالبة بإقامة الحد على من قذف أمه إذا كانت ميتة، وكذلك اتفاق المذاهب الثلاثة الحنفي والمالكي والحنبلي على أن للأم المطالبة إذا كانت حية، ولم أجد لمذهب الشافعي قولاً فيما إذا كانت الأم حية .

وقد اتفق الشيخ مع هذه المذاهب إلا أنه زاد أن للولد المطالبة إذا كانت الأم حية ويُفهم من من قذفها قذف الولد .

القول الراجح :

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أنه إذا كانت الأم حية وكان يُفهم من قذفها نفي الولد فإن للأم المطالبة وكذلك للولد، وإذا كانت الأم ميتة فإن للولد المطالبة لأن الولد مقذوف بقذفها .

(١) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٣٩٥/١

(٢) المغني ٤٠٢/١٢

المطلب الرابع

قذف الميت

ذكرنا في المطلب السابق اتفاق الفقهاء على أن حد القذف لا يستوفى إلا بالمطالبة، ولكن لو كان المقدوف ميتاً فما الحكم؟

اختار الشيخ أنه لا يقام الحد على من قذف الميت وإنما يُعزَّر، فقد قال بعد ماذكر القولين: "وأقرهما عندي أنه يُعزَّر تعزيراً رادعاً ولا يقام عليه الحد" ^(١). وقد اختلف أهل العم في إقامة الحد على من قذف ميتاً على قولين:

١ - لا يقام الحد على من قذف ميتاً . وإنما يُعزَّر.

٢ - يقام الحد على من قذف ميتاً إذا طالب به الورثة .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: لا يقام الحد على من قذف ميتاً ، وإنما يُعزَّر .

هذا هو اختيار الشيخ ومذهب بعض الحنابلة ^(٢).

وقد استدلوا لذلك بأنه قذف لمن لا تصح منه المطالبة فكان كقذف الجنون ^(٣).

القول الثاني: يقام الحد على من قذف ميتاً إذا طالب به الورثة ^(٤) .

وهو مذهب الحنفية ^(٥) والمالكية ^(٦) والشافعية ^(٧) والمشهور عند الحنابلة ^(٨).

وقد استدل هؤلاء بما يلي :

(١) أضواء البيان ١٢٥/٦

(٢) المعني ٤٠٣/١٢، الفروع ٩٤/٦

(٣) المعني ٤٠٣/١٢

(٤) وقد اختلف أصحاب هذا القول فيمن تكون له المطالبة من الورثة

(٥) المبسوط ١١٢/٩، البحر الرائق ٣٨/٥، مجمع الأنهر ٦٠٦/١ الهداية ٤٠١/٢

(٦) الستاح والإكليل ٤١٢/٨، منح الجليل ٢٨٨/٩، شرح مختصر خليل ٩٠/٨، الفواكه الدواني ٢١١/٢، المنذونة

٤٩٦/٤

(٧) حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج ٢١٢/٨

(٨) الفروع ٩٤/٦، كشاف القناع ١١٣/٦، الإنصاف ٢٢٠/١٠، الروض المربع ٣١٦/٣، شرح منتهى الإرادات

١- أن المعرة لحقت بميتهم^(١) .

٢- أن القذف قدح في نسب الأولاد.

القول الراجح :

الراجح - والله اعلم - أنه يقام الحد على من قذف ميتاً وذلك لأن المعرة لحقت بميتهم ولأن القذف قدح في نسب الأولاد .

المطلب الخامس

قذف الملاعنة أو قذف ابنها

إذا لاعن الزوج زوجته وكانت حاملاً فإن الابن ينتفي نسبه عن الزوج بلعانه ^(١) ولكن ما حكم إقامة الحد على من قذف الملاعنة بالزنى أو قذف ابنها بأنه ابن زنى؟ اختار الشيخ إقامة الحد على من قذف الملاعنة بالزنى أو قذف ابنها بأنه ابن زنى فقال: "اعلم أنه لا يجوز رمي الملاعنة بالزنى، ولا رمي ولدها بأنه ابن زنى ومن رمى أحدهما فعليه الحد. وهذا لا يسعي أن يُحتنف فيه لأنه لم يثبت عليها زنى ولا على ولدها أنه ابن زنى" ^(٢).

وقد اختلف أهل العم في إقامة الحد على من قذف الملاعنة بالزنى أو قذف ابنها بأنه ابن زنى على قولين:

- ١- إقامة الحد على من قذف الملاعنة بالزنى أو قذف ابنها بأنه ابن زنى .
 - ٢- عدم إقامة الحد على من قذف الملاعنة بالزنى أو قذف ابنها بأنه ابن زنى .
- وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: إقامة الحد على من قذف الملاعنة بالزنى أو قذف ابنها بأنه ابن زنى . هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب المالكية ^(٣) والشافعية ^(٤) والحنابلة ^(٥). وقد استدل هؤلاء بما يلي:

- ١- أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في المتلاعنين أن لا يُدعى ولدها لأب ولا ترمى ولا يرمى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد ^(٦).

(١) أعضاء البيان ١١٠/٦

(٢) أعضاء البيان ١١٠/٦

(٣) اندونة ٥٠٣/٤، مواهب الخليل ٣٠١/٦، التاج والإكليل ٤٠٥/٨، حاشية الدسوقي ٣٢٧/٤، منح الخليل ٢٧٦/٩

(٤) الأم ٣١٤/٥، روضة الصائين ٣١٤/٦، تنبيه ص ١٩٠، المهذب ٢٠٣/١٩، الخاوي الكبير ٩٠/١١

(٥) المغني ٤٠١/١٢، الإيضاف ٢٠٨/١٠، العدد ص ٦٢٨، شرح البركشي على مختصر الخرقى ٣١٧/٦، الشرح الكبير

٣٦٦/٢٦

(٦) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٢٤٦/٦، مسند الإمام أحمد ٢٣٨/١، وقال أحمد شاكر في تحقيقه لمسند

(إسناده صحيح) ٦/٤

٢- قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولد المتلاعنين أنه يرث أمه وترثه أمه ومن قناها^(١) به جُند ثمانين ومن دعاه ولد زنى جُند ثمانين^(٢).

٣- أن حصانتها لم تستطع باللعان^(٣).

القول الثاني : عدم إقامة الحد على من قذف الملاعنة بالزنى أو قذف ابنها بأنه ولد زنى.

وهو مذهب الحنفية^(٤).

وقد استدل هؤلاء بأن في حجرها ولد لا يعرف له أب^(٥).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بإقامة الحد على قاذف الملاعنة بالزنى أو قاذف ابنها بأنه ابن زنى:

١- أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في المتلاعنين ومن رماها ورمى ولدها فعليه الحد .

٢- قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولد المتلاعنين ومن دعاه ولد زنى جلد ثمانين .

هذان الحديثان فيهما دلالة واضحة على أنه يقام الحد على من قذف الملاعنة بالزنى أو قذف ابنها بأنه ابن زنى، وقد ذكر الحنفية أن صحة هذين الحديثين يُشكك فيهما عن المذهب^(٦) وقد صح هذان الحديثان كما سبق ذكره .

(١) يقال: قفا فلان فلاناً إذا قذفه بما ليس فيه. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٩٥.

(٢) مسند الإمام أحمد ٢/٢١٦، وقال أحمد شاكر في تحقيقه للمسنَد (إسناده صحيح) ١١/١٩٥.

(٣) المغني ١٢/٤٠١.

(٤) فتح القدير ٥/٣٣٤، المبسوط ٩/١٢٧، البحر الرائق ٥/٤١، الهداية ٢/٤٠٤، بدائع الصنائع ٥/٥٠٠.

(٥) المبسوط ٩/١٢٧.

(٦) فتح القدير ٥/٢٣٤، ٣٥، البحر الرائق ٥/٤١.

٣- أن حصانتها لم تسقط باللعان .

هذا الدليل صحيح فإن اللعان لم يسقط حصانتها ولكنه نفى الزنى عنها.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بعدم إقامة الحد على قاذف الملاعنة بالزنى أو قاذف ابنها بأنه

ابن زنى:

أن في حجرها ولد لا يُعرف له أب.

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن وجود الولد معها لا يسقط عفتها لأنه باللعان انتفى نسب

الولد عن الزوج فقط ونفى الزنى عن الملاعنة.

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو إقامة حد القذف على من رمى الملاعنة بالزنى

أو رمى ابنها بأنه ابن زنى وذلك لصراحة الأدلة في هذا.

المطلب السادس

قذف المحصن عدة مرات بعد إقامة الحد على القاذف

اتفق الفقهاء على أن من قذف محصناً عدة مرات فم يحد القاذف بأن عليه حد واحد^(١) ولكن ما الحكم إذا قذفه بالزنى بعد حده للقذف الأول؟ ذكر الشيخ اختياره بقوله: "والأظهر عندنا أنه إن كرر القذف لرجل واحد قبل إقامة الحد عليه يكفي فيه حد واحد، وأنه إن رماه بالزنى بعد حده للقذف الأول بعد طول حُد أيضاً، وإن رماه قرب زمن حده بعين الزنى الذي حد له لا يعاد عليه الحد، كما حكاه صاحب المغني في قصة أبي بكرة والمغيرة بن سبعة وإن كان القذف الثاني غير الأول كأن قال في الأول: زنت بامرأة بيضاء وفي الثاني قال: بامرأة سوداء فالظاهر تكرره والعزم عند الله تعالى" ^(٢).

ويمكننا أن نقسم قذف المحصن عدة مرات إلى مسألتين:

المسألة الأولى: إذا قذفه بنفس الزنى الأول.

المسألة الثانية: إذا قذفه بزنى آخر.

وفيما يلي تفصيل هاتين المسألتين:

المسألة الأولى: إذا قذفه بنفس الزنى الأول.

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أنه لا يعاد عليه الحد .

وإليه ذهب عامة أهل العلم^(٣).

وقد استدلل هؤلاء بأنه لما جلد عمر أبا بكرة حين شهد على المغيرة بن شعبة أعاد قذفه فهم عمر بإعادة الحد عليه فقال له علي: إن جلدته فارجم صاحبه فتركه^(٤) فصارت المسألة إجماعاً^(٥).

القول الثاني: أنه يعاد عليه الحد

(١) بداية المجتهد ٣٩١/٤

(٢) أضواء البيان ١٠٧/٦

(٣) انعمي ٤٠٧/١٢، المبسوط ١٠٣/٩، فتح القدير ٣٧٩/٥، التاج والإكليل ٤٠٥/٨

(٤) انس الكرى للبيهقي ٢٣٥/٨، مصنف ابن أبي شيبة ٥٣٥/٩

(٥) انعمي ٤٠٧/١٢، البحر الرائق ٤٣/٥

وزذهب إليه بعض المالكية^(١).

ويمكن أن يستدل له بأنه كرر القذف فيتكرر عليه الحد .

أما الشيخ فقد جمع بين القولين فاختار أنه يعاد عليه الحد إذا قذفه بعد فترة طويلة ولا يقام عليه الحد إذا قذفه بعد فترة قريبة.

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه لا يعاد عليه الحد:

إجماع الصحابة.

هذا الدليل صحيح على أنه لا يعاد عليه الحد .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يعاد عليه الحد .

أنه كرر القذف فيتكرر عليه الحد .

نوقش هذا الدليل من المعنى بأنه مخالف لإجماع الصحابة^(٢).

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - أنه لا يقام الحد على من كرر قذف المحصن بنفس الزنى الأول لإجماع الصحابة على ذلك .

المسألة الثانية: إذا قذفه بزنى آخر.

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يعاد عليه الحد مطلقاً.

هذا هو اختيار الشيخ^(٣) وهو مذهب المالكية^(٤) ورواية عند الحنفية^(٥) ورواية عند الحنابلة^(٦).

وقد استدلووا لذلك بأنه قذف لم يظهر كذبه فيه بعد فيلزم فيه حد^(٧).

(١) حاشية الدسوقي ٣٢٧/٤، التاج والإكليل ٤٠٥/٨، المدونة ٥١٢/٤، الشرح الكبير ٣٢٧/٤

(٢) المغني ٤٠٧/١٢

(٣) أضواء البيان ١٠٧/٦

(٤) المدونة ٥١٢/٤، الشرح الكبير ٣٢٧/٤

(٥) فتح القدير ٣٧٩/٥، البحر الرائق ٤٣/٥

(٦) الإيضاف ٢٢/١٠، المغني ٤٠٨/١٢

(٧) المغني ٤٠٨/١٢

القول الثاني: أنه يعاد عليه الحد إذا طال الفصل بين القذفين .

وهو المشهور عند الحنابلة^(١).

وقد استدلوا لذلك بأنه بأن هذا القذف غير الأول وحرمة المتذوف لم تسقط بالنسبة للقاذف^(٢).

القول الثالث: لا يعاد عليه الحد .

وهو مذهب الشافعية^(٣) والمذهب عند الحنفية^(٤) ورواية عند الحنابلة^(٥).

وقد استدلوا لذلك بأن السحد الواحد يُظهر الكذب ويدفع العار فلا يقع في النفوس تصديقه^(٦).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يقام عليه الحد إذا طال الفصل بين القذفين:

إن هذا القذف غير الأول، وحرمة المتذوف لم تسقط بالنسبة للقاذف .

نوقش هذا الدليل بأنه يدل على أنه يقام عليه الحد مطلقاً، ولا يدل على أنه يقام عليه الحد إذا طال الفصل بين القذفين فقط .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يقام عليه الحد مطلقاً:

أنه قذف لم يظهر كذبه فيه بخلافه فيلزم فيه الحد .

هذا دليل صحيح من المعنى .

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه لا يقام عليه الحد

أن الحد الواحد يظهر الكذب ويدفع العار فلا يقع في النفوس تصديقه

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن الحد الواحد يُظهر الكذب في قذفه الأول ولكنه لم يُظهر

الكذب على قذفه الثاني .

(١) شرح منتهى الإرادات ٣/٣٦٠، كشف القناع ٦/١١٤، مطالب أولي النهي ٦/٢٠٩، الإنصاف ١٠/٢٢٤.

(٢) المغني ١٢/٤٠٨، شرح منتهى الإرادات ٣/٣٦٠، كشف القناع ٦/١١٤، مطالب أولي النهي ٦/٢٠٩.

(٣) أسنى المطالب ٣/٣٨٢، معني احتاج ٥/٧٠، نهاية المحتاج ٧/١١٩، ١٢٠.

(٤) المسوّد ٩/١٠٢، البحر الرائق ٥/٤٣.

(٥) الإنصاف ١٠/٢٢٤، المغني ١٢/٤٠٨.

(٦) أسنى المطالب ٣/٣٨٢، معني احتاج ٥/٧٠، نهاية المحتاج ٧/١١٩، ١٢٠.

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - أنه يعاد عليه الحد مطلقاً وذلك لأنه قذفه بزني آخر فاستحق إقامة عقوبة ثانية عليه .

المطلب السابع

من قذف رجلاً بالزنى ولم يقم عليه الحد حتى زنى المقدوف

يقام الحد على من قذف محصناً إذا لم يأت القاذف ببينة، ولكن ما الحكم إذا زال إحصان المقدوف بأن زنى قبل أن يُقام الحد على القاذف؟
اختار الشيخ أن الحد يسقط عن القاذف فقال: "أظهر قولي أهل العلم عندي فيمن قذف رجلاً بالزنى ولم يقم عليه الحد حتى زنى المقدوف أن الحد يسقط عن قاذفه" ^(١).
وقد اختلف أهل العلم في سقوط الحد عن القاذف إذا لم يقم عليه الحد حتى زنى المقدوف على قولين:

١- أن الحد يسقط عن القاذف.

٢- أن الحد لا يسقط عن القاذف .

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول : أن الحد يسقط عن القاذف .

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الحنفية ^(٢) والمالكية ^(٣) والشافعية ^(٤).

وقد استدلل هؤلاء بأن إحصان المقدوف شرط فلا بد من وجوده عند إقامة الحد وقد زال إحصانه بهذا الوطء ^(٥).

القول الثاني :

أن الحد لا يسقط عن القاذف .

وهو مذهب الحنابلة ^(٦).

(١) أضواء البيان ٦/١٠٠

(٢) المسوط ٩/١٢٧، فتح القدير ٥/٣٤٣، البحر الرائق ٥/٣٤، الفتاوى الهندية ٢/١٦٦

(٣) المدونة ٤/٥٠٢، مواهب الخليل ٦/٣٠٠، حاشية الدسوقي ٤/٣٢٦، الفواكه الدواني ٢/٢١١، بلغة السالك

٤/٦٢٢

(٤) تحفة المحتاج ٨/٢١١، معني المحتاج ٥/٥٩، نهاية المحتاج ٧/١٠٩، أسنى المطالب ٣/٣٧٥، المنهاج ٢٢/١٠٦

(٥) المسوط ٩/١٢٧، فتح القدير ٥/٣٤٣، البحر الرائق ٥/٣٤

(٦) المنعني ١٢/٣٩٨، التشرح الكبير ٢٦/٣٦٥، شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٦/٣١٤، شرح منتهى

الإرادات ٣/٣٥٤، كشاف القناع ٦/١٠٩

وقد استدلل هؤلاء بأن الحد قد وجب وتَمَّ بشروطه فلا يسقط بزوال شرط الوجوب^(١).
مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن الحد يسقط عن القاذف:

أن إحصان المقدوف شرط فلا بد من وجوده عند إقامة الحد وقد زال إحصانه بهذا الرطء. هذا الدليل من المعنى صحيح وليس عليه مناقشة .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن الحد لا يسقط عن القاذف:

أن الحد قد وجب وتَمَّ بشروطه فلا يسقط بزوال شرط الوجوب
نوقش هذا الدليل بأن ما ظهر من الزنى يوقع شبهة في حال القذف والحد يسقط
بالشبهة^(٢).

القول الراجح :

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أن الحد يسقط عن القاذف إذا زنى المقدوف
قبل إقامة الحد على القاذف لأنه ثبت أن المقدوف غير عفيف .

(١) المعنى ٣٩٨/١٢

(٢) المهذب ١٠٧/٢٢

المطلب الثامن

قذف المحدود في الزنى

إذا قذف إنسان إنساناً لم يثبت عليه الزنى فعلى القاذف الحد، ولكن ما الحكم فيمن قذف محدوداً في الزنى؟

اختار الشيخ أنه لا يقام الحد على القاذف ولكن عليه التعزير فقال: "اعلم أن من رمى رجلاً قد ثبت عليه الزنى سابقاً أو امرأة قد ثبت عليها الزنى سابقاً بيينة أو إقرار فلا حد عليه لأنه صادق ولأن إحصان المقذوف قد زال بالزنى، ويدل هذا مفهوم المخالفة في قوله: "والذين يرمون المحصنات" الآية^(١)، فهو يدل بمفهومه أن من رمى غير محصنة لا حد عليه وهو كذلك، ولكنه ينزى تعزيره لأنه رماه بفاحشة ولم يثبتها، ولا يترك عرض من ثبت عليه الزنى سابقاً مباحاً لكل من شاء أن يرميه بالزنى دون عقوبة رادعة كما ترى"^(٢). وما اختاره الشيخ هو مذهب الخنفية^(٣) والمالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦).

وقد خالف الظاهرية في هذه المسألة فجاء في الخبي "فإن قذف إنسان إنساناً قد زنى بزنى غير الذي ثبت عليه وبين ذلك وصرح فعلى القاذف الحد سواء حد المقذوف في الزنى الذي صح عنه أو لم يُحد لأنه محصن عن كل زنى لم يثبت عليه، وقد قلنا: إن الإحصان هو المنع فمن منع بشئ أو امتنع منه فهو محصن عنه، فإذا هو محصن فعليه الحد بنص القرآن"^(٧).

(١) سورة النور آية ٤

(٢) أضواء البيان ١١٣/٦

(٣) بدائع الصنائع ٥٠٠/٥، المبسوط ١١٦/٩، الفتاوى الهندية ١٦١/٢، اخداية ٤٠٤/٢، اخوهره اثيرة ٢/

١٥٩

(٤) المدونة ٥٠٥/٤، مواهب الجليل ٣٠٠/٦، منح الجليل ٢٧٣/٩، الفواكه الدواني ٢١١/٢

(٥) مغني المحتاج ٥٩/٥، تحفة المحتاج ٢١١/٨، نهاية المحتاج ١١٠/٧

(٦) كشف القناع ١٠٦/٦

(٧) المحلى ٢٤٧، ٢٤٦/١٢

القول الراجح :

الراجح - والله اعلم- ما اختاره الشيخ وذهب إليه جمهور العلماء وهو أنه لا يقام حد القذف على من قذف محدوداً في الزنى ، وذلك لأنه قد زال إحصانه بثبوت الزنى عليه، أما قول الظاهرية بأن المحدود في الزنى محصن عن كل زنى لم يثبت عليه فهذا قول بعيد لأنه بهذا لا يكون هناك فرق بين العفيف وغيره.

المطلب التاسع

الشخص إذا قذفه آخر بالزنى وهو يعلم في نفسه أن القاذف صادق

ذكرنا في مطلب سابق أن حد القذف لا يستوفى إلا بالمطالبة^(١)، ولكن إذا كان المقذوف قد زنى ولم يثبت عليه الزنى، ثم قذفه آخر، فهل لمقذوف أن يطالب بإقامة الحد على القاذف؟

اختار الشيخ أنه لا ينبغي له أن يطالب بإقامة الحد على القاذف فقال: "والأظهر عندي أنه إن كان يعلم أن ما قذفه به حق أنه لا ينبغي له المطالبة بحده لأنه يتسبب في إيذائه بضرب الحد وهو يعلم أنه محق فيما قال والعلم عند الله تعالى" (٢).

وما اختاره الشيخ هو قول جميع الفقهاء إلا مالكا رحمه الله (٣).

وقد استدلل المالكية لما ذهبوا إليه بما يلي:

١- قوله صلى الله عليه وسلم "اجتنبوا هذه القاذورة التي هي الله عنها، فمن أم فليست بستر الله تعالى وليتب الى الله، فإنه من يُد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله" (٤).
فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر الزاني بالستر على نفسه، فإذا لم يطالب بإقامة الحد على من قذفه فكأنه يعينه على كشف ما ستره الله عليه.

٢- لأنه إن كان في الباطن غير عفيف فهو عفيف في الظاهر (٥).

القول الرابع:

الرابع - والله اعلم - ما ذهب إليه المالكية وهو أنه يجوز للمقذوف وإن كان زانياً أن يطالب بإقامة الحد على من قذفه وذلك لأن القاذف أراد فضيخته وقد ستر الله عليه، ولأن في ذلك إشاعة الفاحشة.

(١) انظر ص ٢٢٢ من هذا البحث

(٢) أضواء البيان ١٢٥/٦

(٣) نواذر الفقهاء ص ١٨٩، المحلى ٢٦٩/١٢، مواهب الخليل ٣٠٥/٦، التاج والإكليل ٤١٣/٨، حاشية الدسوقي

٣٣١/٤، بلغة السائل ٤٦٦/٤، مح الخليل ٢٥٨/٩

(٤) سبق تخريج الحديث وبيد أن إسناده قوي ص ٦١

(٥) حاشية الدسوقي ٣٣١/٤، بلغة السائل ٤٦٦/٤، ٤٦٧

الفصل الثالث

اختيارات الشنقيطي في حد الحراة

وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

التمهيد: تعريف الحراة

المبحث الأول: عقوبة المخارب

المبحث الثاني: المراد بنفي المخارب

المبحث الثالث: اشتراط المكافأة في قتل الحراة

المبحث الرابع: حكم المعين في حد الحراة

المبحث الخامس: سقوط الحد عن المخاربين إذا كان بينهم صبي أو مجنون أو أب المقطوع

عنه

التمهيد

تعريف الخرابة

تعريف الخرابة في اللغة:

الخرابة من حَرَبَه حَرَبًا كَطَبَّه طَبًّا أي سلب ماله، وحرَبته ماله الذي سلبه أو ماله الذي يعيش فيه ^(١).

تعريف الخرابة في الاصطلاح:

الخرابة في الاصطلاح. وتسمى قطع الطريق عند أكثر الفقهاء هي البروز لأخذ مال أو لقتل أو لإرهاب على سبيل المجاهرة مكابرة، اعتماداً على القوة مع البعد عن الغوث ^(٢). وتسمى السرقة الكبرى عند الحنفية ^(٣).

(١) القاموس المحيط ص ٩٣، لسان العرب ٣٠٣/١، المطبع ص ٣٧٦

(٢) نهاية المحتاج ٣/٨، مغني المحتاج ٤٩٨/٥، كشاف القناع ١٤٩/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٨١/٣، شرح

حدود ابن عرفة ٦٥٤/٢، شرح مختصر حلي ١٠٣/٨، بدائع الصنائع ٤٧/٦

(٣) فتح القدير ٤٢٢/٥، الدر المختار ١١٣/٤

المبحث الأول

عقوبة المحارب

ذكر الله عز وجل عقوبة اخارب بقوله تعالى " إنما جزاء الذين يخاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّعَ أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنْفَوْا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا وفي الآخرة عذاب عظيم " (١)، ولكن هل هذه العقوبة على سبيل التحيير أو التنويع؟

اختار الشيخ أن الإمام له أن يختار ما يراه مناسباً في حق المحارب من العقوبة فقال: " وكون الإمام مخيراً بينهم مطلقاً من غير تفصيل هو مذهب مالك " (٢) وقد كان هذا هو القول الأول الذي ذكره الشيخ، ثم قال: " ولا يخفى أن الظاهر المتبادر من الآية هو القول الأول " (٣).

وقد اختلف أهل العلم في عقوبة اخارب على قولين:

١- أن الإمام له أن يختار ما يراه مناسباً في حق المحارب من العقوبة.

٢- أن حد المحارب على الترتيب المذكور في الآية.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: أن الإمام له أن يختار ما يراه مناسباً في حق المحارب من العقوبة .

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب المالكية (٤) والظاهرية (٥)، وإليه ذهب سعيد بن المسيب (٦) وعطاء ومجاهد (٧) والحسن والضحاك (٨) والنخعي وأبو الزناد وأبو ثور (٩).

(١) سورة المائدة ، آية ٣٣

(٢) أضواء البيان ٧٧/٢

(٣) أضواء البيان ٧٨/٢

(٤) المدونة ٥٥٢/٤ التاج والإكليل ٤٣٠/٨، مواهب الجليل ٣١٥/٦، مع الجليل ٣٤١/٩، الشرح الكبير ٣٤٩/٤

(٥) المغلي ٢٩٥/١٢

(٦) سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المدني ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، كان سيد التابعين جمع بين الحديث والفقه ونزهد وأعادة الورع ، توفى بأندلس سنة إحدى وتسعين للهجرة انظر وفيات الأعيان ٣٧٨/٢

(٧) مجاهد بن جبر ، الإمام ، شيخ القراء والمفسرين ، أبو الحجاج المكي ، الأسود ، روى عن ابن عباس فأكثر وأصاب ، روى أحد القرآن والتفسير والفقه ، قال أبو نعيم : مات مجاهد وهو ساحد سنة ثنتين ومائة ، انظر سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤

(٨) الضحاك بن مخلد ، أبو عاصم الشيباني ، ولد سنة الثنتين وعشرين ومائة ، قال ابن سعد: كان أبو عاصم ثقة فقيهاً ، توفى في ذي الحجة سنة اثني عشرة ومائتين ، انظر سير أعلام النبلاء ٤٨٠/٩

(٩) المغلي ٤٧٦/١٢

إلا أن المالكية قيدوا التحجير في حال القتل فإذا قتل فعقابه القتل أو القتل والصنب. والخيار للإمام بين هاتين العقوبتين دون غيرها.

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١- قوله تعالى: "إنما جزاء الذين يخاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُفْتَنُوا أو يُصَلَّبُوا أو تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ من خلاف أو يُنْفَوْا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم" (١).

فالظاهر من الآية أن الإمام مخير فيها بفعل ما شاء منها بالخارب كما هو مدلول "أو" لأنها تدل على التحجير، ومثل هذا في القرآن قوله تعالى: "فغدية من صيام أو صدقة أو نسك" (٢) وقوله تعالى "فكفارتها إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو

تحرير رقبة" (٣) وقوله تعالى: "فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً" (٤)، (٥).

٢- قوله تعالى: "أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً" (٦)، فالله سبحانه وتعالى جعل الفساد مثل القتل (٧).

٣- عن ابن عباس رضي الله عنه قال: كل شئ في القرآن، أو، أو، فهو محيّر (٨).

القول الثاني: أن حد الخارب على الترتيب المذكور في الآية فإذا قتل وأخذ المال قُتل وصُلب، وإذا قتل ولم يأخذ المال قُتل ولم يُصلب وإذا أخذ المال ولم يقتل قُطعت يده ورجله من خلاف، وإذا أخاف السبيل ولم يأخذ مالاً نُفي من الأرض.

(١) سورة المائدة، آية ٣٣

(٢) سورة البقرة آية ١٩٦

(٣) سورة المائدة آية ٨٩

(٤) سورة المائدة آية ٩٥

(٥) أضواء البيان ٧٧/٢، تفسير القرآن العظيم ١٠٠/٣

(٦) سورة المائدة آية ٣٢

(٧) المدونة ٥٥٢/٤

(٨) مصنف عبد الرزاق ٣٩٥/٤

وهذا مذهب الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلا أن أبا حنيفة ذهب فيمن قتل وأحد المال أن الإمام بالخيار إن شاء قطع يده ورجله وقتله وصلبه وإن شاء قتله بلا صلب وقطع وإن شاء صلبه حياً ثم قتله.

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: وادع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بُردة الأسلمي^(٤)، فجاء ناس يريدون الإسلام، فقطع عليهم أصحابه الطريق فقتل جبريل بأخذ فيهم، أن من قتل وأخذ المال قُتل وصلب، ومن قتل ولم يأخذ المال قُتل، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف^(٥).

٢- أن عبد الملك بن مروان^(٦) كتب إلى أنس بن مالك يسأله عن هذه الآية "إنما جزاء الذين يخاربون الله ورسوله.. الآية. فكتب إليه أنس يخبره أن هذه الآية

(١) المسوط ١٣٤/٩، تبين اختلاف ٢٣٥/٣، فتح القدير ٤٢٣/٥، الفتاوى الهندية ١٨٦/٢، بدائع نعتان ٦/

٥١

(٢) أسنى المطالب ١٥٥/٤، تحفة المحتاج ١٦١/٩، مغني المحتاج ٥٠١/٥، نهاية المحتاج ٦/٨، كتاب الحدود من اخواري الكبير ٧٥٣/٢

(٣) المنعي ٤٧٤/١٢، منار السبيل ٣٩٣/٢، شرح الزركشي على مختصر الخريفي ٣٦٥/٦، الكافي ٣٣٧/٥، انروض المربع ٣٣١/٣

(٤) أبو بردة الأسلمي، ذكره الثعلبي في التفسير قال: دعاه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام فأبى ثم كلمه ابنه في ذلك فأجاب إليه وأسلم، وعند الطبراني بسند جيد عن ابن عباس قال: كان أبو بردة الأسلمي كاهناً يقضي بين اليهود فذكر القصة في نزول قوله تعالى "أم ترأى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت "الآية سورة النساء آية ٦٠، انظر الإصابة ٣٧/٧

(٥) اخديست ذكره الماوردي في كتاب الحدود من اخواري الكبير ٧٥٨/٢، والسرخسي في المسوط ١٣٤/٩، واس قدامه في المنعي ٤٧٧/١٢، وابن ضويان في منار السبيل ٣٩٤/٢ قال الألباني في إرواء الغلب: (لم أفد عليه لا في أبي داود ولا في غيره) ٩٤/٨، قال الشيخ صالح آل الشيخ في التكميل لما فات إخراجهم في إرواء الغلب ((وقفت عليه رواه أبو يوسف القاضي في كتاب الخراج ص ١٠٨ ط بولاق، قال: حدثنا بذلك الخجاج بن أرفطاة عن عتبة العوفي عن ابن عباس، قلت: (وهذا إسناد ضعيف) ص ١٨٢))

(٦) عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الخليفة الفقيه، أبو الوليد الأموي، ولد سنة ست وعشرين، تملك بعد أبيه الشام ومصر ثم حارب ابن الزبير الخليفة، كان من رجال الدهر ودهاء الرجال، وكان الخجاج من ذنوبه، توفي في شوال سنة ست وثمانين عن نيف وستين سنة. انظر سير أعلام النبلاء ٢٤٦/٤

نزلت في أولئك النفر العرنيين، وهم من بجيلة، قال أنس: فارتدوا عن الاسلام وقتلوا الراعي وساقوا الإبل وأخافوا السبيل وأصابوا الفرج الحرام، قال أنس: فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم جرير عليه السلام عن القضاء فيمن حارب فقال: من سرق وأخاف السبيل فاقطع يده بسرقة ورجله بإخافته، ومن قتل فاقته، ومن قتل وأخاف السبيل واستحل الفرج الحرام فاصنبه " (١).

٣- قال ابن عباس رضي الله عنهما في قطاع الطريق: إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالاً نفوا من الأرض (٢).
فقول ابن عباس إما أن يكون توقيفاً أو لغة وكلاهما من مثله حجة، لاسيما وهو ترجمان القرآن (٣).

٤- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يخل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والريب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة) (٤).
فالنبي صلى الله عليه وسلم نفى قتل من خرج عن هذه الوجوه الثلاثة (٥).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين أن الإمام له أن يختار ما يراه مناسباً:

١- قوله تعالى: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله.. الآية".

نوقش هذا الدليل بأربعة أمور:

-
- (١) تفسير الطبري وقال: (في إسناده نظر) ٢١٦/٦
(٢) الأم للشافعي ١٦٤/٦، السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٣/٨، مصنف عبد الرزاق ١٠٩/١٠، تفسير الضري ٦/٢١١ وقال الألباني في إرواء الغليل: (ضعيف جداً) ٩٤/٨
(٣) المعني ٤٧٦/١٢، تحفة المحتاج ١٦١/٩، نهاية المحتاج ٧/٨
(٤) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٢٠١/١٢، صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٦/١١
(٥) أحكام القرآن للحصص ٥٧٥/٢

الأول: أن "أو" في الآية لتسوية لا لتخيير كما في قوله تعالى: "وقالوا كونوا هوداً أو نصارى" ^(١) أي قالت اليهودية: كونوا هوداً، وقالت النصارى: كونوا نصارى ولم يخير أحد منهم بين اليهودية والنصرانية ^(٢).

الثاني: أنه لا يمكن إجراء الآية على ظاهر التخيير في مطلق المحارب، لأن أجزاء على قدر الجناية، والله عزوجل يقول: "وجزاء سيئة سيئة مثلها" ^(٣) فالتخيير في الجناية القاصرة بالجزاء في الجزء الذي هو جزء في الجناية الكاملة وفي الجناية الكاملة بالجزاء الذي هو جزء في الجناية القاصرة خلاف المستروع. ويؤكد هذا إجماع الأمة على أن القطاع لو أخذوا المال وقتلوا لا يجازون بالنفي وحده. وإن كان ظاهر الآية يقتضي التخيير بين العقوبات الأربعة، فدل ذلك على أنه لا يمكن انعم بظاهر التخيير ^(٤).

الثالث: أن التخيير الوارد في الأحكام المختلفة بحرف التخيير إنما يُحمل على ظاهره إذا كان سبب الوجوب واحداً كما في كفارة اليمين وكفارة جزاء الصيد أما إذا كان السبب مختلفاً فإنه يخرج التخيير عن ظاهره ويكون العرض بيان الحكم لكل واحد في نفسه ^(٥).

الرابع: أنه لما بدئ فيها بالأعظ وجب أن يكون على الترتيب مثل كفارة القتل والظهار ولو كانت على التخيير لبدئ فيها بالأخف مثل كفارة اليمين ^(٦).

٢- قوله تعالى: "أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً".
نوقش هذا الدليل بأن المراد الفساد في الأرض الذي يكون معه قتل، أو أن يُقتل في حالة إظهاره للفساد فيقتل لاجل دفع فساد ^(٧).

٣- قول ابن عباس: كل شيء في القرآن أو، أو، فهو مخير .
يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن قول ابن عباس هذا كلام عام، ولم يأت في قوله ما يفيد على أن عقوبة المحارب تدخل في هذا العموم .

(١) سورة البقرة آية ١٣٥

(٢) معنى الاحتجاج ٥/١٠٥، أسنى انصاف ٤/١٥٥

(٣) سورة الشورى آية ٤٠

(٤) بدائع الصنائع ٦/٥١

(٥) بدائع الصنائع ٦/٥١

(٦) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٢/٧٥٣

(٧) أحكام القرآن للخصاص ٢/٥٧٧

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن حد المحارب على الترتيب المذكور في الآية:

١ - قصة موادة النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بردة.

نوقش هذا الدليل بأنه ضعيف ^(١).

٢ - حديث أنس في قصة العرنيين.

نوقش هذا الدليل بأنه ضعيف ^(٢).

٣ - قول ابن عباس في قطاع الطريق.

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أنه ضعيف ^(٣).

الثاني: أن تفسير الصحابي ليس له حكم الرفع لاحتمال أن يكون عن اجتهد منه ^(٤).

ويمكن أن يُجاب عن هذا بأنه قول صحابي لم يظهر له مخالف فيُعمل به.

٤ - حديث ابن مسعود (لا يخل دم امرئ مسلم ..).

نوقش هذا الدليل بأن القتل قد جاء بأكثر من عشرة أشياء منها متفق عليه ومنها مختلف

فيه فلا تعلق بهذا الحديث لأحد ^(٥).

القول الراجح:

الراجح - والله اعلم - ما اختاره الجمهور وهو أن حد المحارب على الترتيب المذكور في الآية فإذا قُتل وأخذ المال قُتل وصُلب، وإذا قُتل ولم يأخذ المال قُتل ولم يُصلب، وإذا أخذ المال ولم يقتل قُطعت يده ورجله من خلاف، وإذا أخاف السبيل ولم يأخذ مالا نُفي من الأرض وذلك لأن هذا القول موافق لقواعد الشريعة .

(١) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ٢٤١

(٢) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ٢٤٢

(٣) سبق تخريج الآثار وبيان أنه ضعيف ص ٢٤٢

(٤) أضواء البيان ٧٨/٢

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ٩٨/٢

المبحث الثاني

المراد بنفي المحارب

من عقوبات الخارب المذكورة في آية الخرابة النفي فقد قال تعالى: "أو ينفوا من الأرض" ^(١) ولكن ما المقصود من النفي في هذه الآية؟

اختار الشيخ أن المراد بالنفي في الخرابة هو إخراج الخارب من بلده إلى بلد آخر مع سجنه فيه فقال: "واختار ابن جرير ^(٢) أن المراد بالنفي في هذه الآية أن يخرج من بلده إلى بلد آخر فيُسجن فيه، وروي نحوه عن مالك أيضاً وله اتجاه لأن التغريب عن الأوطان نوع من العقوبة كما يُفعل بالزاني البكر وهذا أقرب الأقوال لظاهر الآية" ^(٣).

وقد اختلف أهل العلم في المراد بالنفي في آية الخرابة على سبعة أقوال وفيما يلي هذه الأقوال مع قائلها وأدلتهم ومناقشتها:

القول الأول: إخراج المحارب من بلده إلى بلد آخر مع سجنه فيه.

هذا هو اختيار الشيخ وهو المشهور عند المالكية ^(٤) واختاره ابن جرير ^(٥).

وقد استدلل هؤلاء بأنه لا يراد نفيهم من جميع الأرض إلى السماء، فلمن أن المقصود بالأرض أوطانهم التي تشق عليه مفارقتها ^(٦). ولا يكون عن جميع الأرض إلا إذا سجن في البلدة التي نفي إليها ^(٧).

وقد نوقش هذا الدليل بأن النفي هو الطرد، والإبعاد، والسجن إمساك، وهما يتنافيان ^(٨).

(١) سورة المائدة آية ٣٣

(٢) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير، كان إماماً في فنون كثيرة منها الحديث والتفسير والفقه والتاريخ وغير ذلك وكان من الأئمة المحدثين وكانت ولادته سنة أربع وعشرين ومائتين ووفاته سنة عشر وثلاثمائة. انظر وفيات الأعيان ١٩١/٤

(٣) أضواء البيان ٨٠/٢

(٤) بداية الاختهد ٤/٤٢٠، مواهب الجليل ٦/٣١٥، منح الخليل ٩/٣٤١، المنتقى شرح الموطأ ٧/١٧٣، شرح

مختصر حلي ٨/١٠٥

(٥) تفسير الطبري ٦/٢١٨

(٦) أضواء البيان ٨٠/٢

(٧) تفسير الطبري ٦/٢١٩

(٨) المغني ١٢/٤٨٣، كتاب الحدود من إخواني الكبير ٢/٧٦٥

القول الثاني: أن يُطلبوا حتى يقدر عليهم فيقام عليهم الحد .

وهو قول الشافعي^(١) وقول عند المالكية^(٢) وقول عند الخنابلة^(٣).

وقد استدل هؤلاء بأن الظاهر من قوله تعالى: "أو ينفوا من الأرض"^(٤) أن يكون النفي راجعاً إلى جميعهم. ولا يكون راجعاً إلى جميعهم إلا إذا قلنا: إن معنى النفي هو أن يطلبوا لإقامة الحدود عليهم فيهربوا^(٥).

وقد نوقش هذا الدليل بأن قوضه: يُطَبَّ أبداً وهو يهرب من الحد بأن هذا ليس بجزء وإنما هو محاولة طلب أجزاء^(٦).

القول الثالث: إخراجهم من بلد إلى آخر .

وهو مذهب عمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير^(٧).

ويمكن أن يُستدل هؤلاء بأن المقصود بالنفي في اللغة هو الطرد والإبعاد.

وقد نوقش هذا القول بأن إخراجهم من بلد إلى آخر فيه انتقال الضرر إلى بلد آخر^(٨).

القول الرابع: المراد بالنفي في الآية السجن وهو مذهب الحنفية^(٩) وقول عند المالكية^(١٠) وقول عند الخنابلة^(١١).

وقد استدل هؤلاء بأن السجن يسمى في عرف الناس نفيًا عن وجه الأرض وخروجاً من الدنيا، كما قال بعض المسجونين من شعراء العرب:

(١) كتاب الحدود من الخواص الكبير ٧٦٢/٢، انهد ٢٣١/٢٢، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨٥، الأم ٦ ١٥٧/

(٢) بداية المجتهد ٤٢٠/٤، أحكام القرآن لابن العربي ٩٩/٢، منح الجليل ٣٤١/٩، المستقى شرح الموطأ ١٧٣/٧

(٣) الإنصاف ٢٩٨/١٠، الفروع ١٤٠/٦

(٤) سورة المائدة آية ٣٣

(٥) كتاب الحدود من الخواص الكبير ٧٦٢/٢

(٦) أحكام القرآن لابن العربي ٩٩/٢

(٧) كتاب الحدود من الخواص الكبير ٧٦١/٢، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨٥، أحكام القرآن لابن العربي

٩٩/٢

(٨) بدائع الصنائع ٥٣/٦، أحكام القرآن لابن العربي ٩٩/٢

(٩) بدائع الصنائع ٥٤٦/٦، انهد ٤٢٣/٢، المسوط ١٣٥/٩، فتح القدير ٤٢٣/٥، تبين الحقائق ٢٣٦/٣

(١٠) بداية المجتهد ٤٢٠/٤، المستقى شرح الموطأ ١٧٣/٧، منح الجليل ٣٤١/٩

(١١) الفروع ١٤٠/٦، الإنصاف ٢٩٨/١٠

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها
إذا جاءنا السجان يوماً لحاجة
فلسنا من الأحياء فيها ولا الموتى
عجبنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا ^(١) . ^(٢)
وقد نوقش هذا الدليل بأن الشاعر جعل السجن نقياً من الدنيا ولحقاً بالموتى وهو بخلاف
ما قال فبطل الاستدلال به ^(٣) .

القول الخامس: المراد بالنفي أنهم يشردون فلا يُتركون يأوون إلى بلد.
وهو المذهب عند الحنابلة ^(٤) .

وقد استدل هؤلاء بأن معنى النفي هو الطرد والإبعاد، وأما نفيتهم إلى غير بلد معين فلقوله
تعالى: "أو ينفوا من الأرض" ^(٥) وهذا يتناول نفية من جميع الأرض ^(٦) .
وقد نوقش هذا الدليل بأن تشريدهم إخراج لهم إلى مكان يقطعون فيه الطريق ويتسببون
في إيذاء الناس ^(٧) .

القول السادس: المراد بالنفي أن يعزر بالحبس وغيره.

وهو المشهور من مذهب الشافعية ^(٨) وقول عند الحنابلة ^(٩) .

وقد استدل هؤلاء بأن المخاريب قد ارتكبوا معصية وهي الحرابة لأحد فيها ولا كفارة ^(١٠) .
ويمكن أن يناقش هذا الاستدلال بأن عقوبة الحرابة قد ثبتت في القرآن فكانت حداً .

القول السابع: المراد بالنفي إبعادهم من بلد الاسلام إلى بلد الشرك .

وهو قول أنس بن مالك والحسن البصري ^(١١) .

(١) هذان البيتان لصالح بن عبد القدوس ، انظر إعلاء السنن ٦٧٩/١١ ، وهو صالح بن عبد القدوس البصري مولى
الأزد، أحد الشعراء ، اتهمه المهدي بالزندقة وأمر بقتله سنة سبع وستين ومائة . انظر وفيات الأعيان ٤٩٢/٢

(٢) بدائع الصنائع ٥٤/٦

(٣) كتاب الحدود من الحاوي الكبير ٧٦٥/٢

(٤) المغني ٤٨٢/١٢ ، الإنصاف ٢٩٨/١٠ ، منار السبيل ٣٩٤/٢ ، كشاف القناع ١٥٣/٦ ، شرح منتهى الإرادات
٣٨٣/٣

(٥) سورة المائدة آية ٣٣

(٦) المغني ٤٨٣/١٢

(٧) المغني ٤٨٣/١٢

(٨) روضة الطالبين ٣٦٥/٧ ، غاية المحتاج ٥/٨ تحفة المحتاج ١٥٩/٩ ، مغني المحتاج ٤٩٩/٥

(٩) الإنصاف ٢٩٨/١

(١٠) معي المحتاج ٤٩٩/٥

(١١) كتاب الحدود من الحاوي الكبير ٧٦١/٢ ، أحكام القرآن لابن العربي ٩٩/٢ ، بدائع الصنائع ٥٣/٦ .

ويمكن أن يُستدل خم بأن معنى النفي هو الطرد والإبعاد فعلى هذا يُطرد المحارب من بلاد الإسلام إلى بلاد الشرك .

ونوقش هذا القول بأن فيه تعريض له عى الكفر وهذا لا يجوز^(١).

القول الراجع:

الراجع - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أن المقصود بنفي المحارب هو إخراجهم من بند إلى بلد آخر مع سجنه فيه وذلك لأن هذا القول هو أقرب الأقوال لظاهر الآية.

المبحث الثالث

اشتراط المكافأة في قتل الخرابة

ذكرنا في المبحث الثاني أن الراحح في عقوبة المحارب إذا قتل فقط أنه يُقتل. ولكن إذا قتل المحارب غير المكافئ كأن يقتل ابنه، فهن يُقتل المحارب إذا قتل غير المكافئ؟ اختار الشيخ عدم اشتراط المكافأة في قتل الخرابة، فيقتل من قتل من لا يكافئه، فقال: "والتحقيق عدم اشتراط المكافأة في قتل الخرابة" ^(١).

وقد اختلف أهل العلم في اشتراط المكافأة في قتل الخرابة على قولين :

١ - عدم اشتراط المكافأة في قتل الخرابة .

٢ - اشتراط المكافأة في قتل الخرابة.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: عدم اشتراط المكافأة في قتل الخرابة ^(٢).

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب المالكية ^(٣) والمذهب عند الحنابلة ^(٤) ورواية عند الشافعية ^(٥). وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١. أن هذا قتل لا يسقط بالغزو فلم يسقط بعدم التكافؤ ^(٦) .

٢. أن هذا القتل حد لله تعالى ^(٧) .

القول الثاني: اشتراط المكافأة في قتل الخرابة.

(١) أضواء البيان ٨٢/٢

(٢) لم أحد للحنفية قولاً صريحاً في هذه المسألة إلا أنه يفهم من عدم اعتبارهم لغزو الأولياء بأنهم لا يشترطون

المكافأة في قتل الخرابة انظر بدائع الصنائع ٥٤/٦، اهداية ٤٢٣/٢، تبيين الحقائق ٢٣٧/٣، البحر الرائق ٧٣/٥

(٣) شرح مختصر حلب ١٠٦/٨، منح الخليل ٣٤٢/٩، المنتقى شرح الموطأ ١٧٤/٧، حاشية الدسوقي ٣٥٠/٤،

أحكام القرآن لابن العربي ١٠١/٢

(٤) الإنصاف ٢٩٤/١٠، المعني ٤٧٧/١٢، الكافي ٣٤٠/٥، شرح منتهى الإرادات ٣٨٢/٣، شرح الزركشي

على مختصر الخرق ٣٦٨/٦

(٥) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٧٦٨/٢، روضة الطالبين ٣٦٩/٧

(٦) المنتقى شرح الموطأ ١٧٤/٧، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٧٦٩/٢، أضواء البيان ٨٢/٢

(٧) المعني ٤٧٧/١٢

وهو المذهب عند الشافعية (١) ورواية عبد الحنابلة (٢) .

وقد استدل هؤلاء بأدلة اشتراط المكافأة في القصاص كقوله صلى الله عليه وسلم (لا يقتل مسلم بكافر) (٣) .

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بعدم اشتراط المكافأة في قتل الحرابة .

١ - أن هذا قتل لا يسقط بالعنف فم يسقط بعدم التكافؤ.

هذا القياس صحيح .

٢ - أن هذا القتل حد لله تعالى .

نوقش هذا الدليل بعدم التسييم بأن هذا القتل حد لله تعالى، بل هو قتل قصاص، وليس فيه أكثر من أنه متحتم. بدليل أنه لو تاب قبل القدرة عليه سقط الاختتام ولم يسقط القصاص (٤).

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن حد احرابة الذي هو حق لله تعالى قد سقط بتوبتهم، ولكن حق الآدمي لم يسقط وهو القصاص، فكان للولي المطالبة به إذا تاب المحارب أو العفو، ولكن قبل التوبة ليس له ذلك .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين باشتراط المكافأة في قتل الحرابة:

الأدلة على اشتراط المكافأة في القصاص كقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يقتل مسلم بكافر)

نوقشت هذه الأدلة بأن القتل هنا ليس على مجرد القتل وإنما هو على الفساد العام من إخافة السبيل وسلب المال (٥).

(١) أسنى المطالب ١٥٦/٤، معنى احتاج ٥٠١/٥، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٧٦٨/٢، روضة الطالبين ٧/

٣٦٩، حاشية الشرواني على تحفة احتاج ١٦٠/٩

(٢) المغني ٤٧٧/١٢، الكافي ٤٣٠/٥، شرح الزركشي على مختصر الخرفي ٣٦٨/٦، الإنصاف ٢٩٤/١٠،

رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء ٦٧٦/٥

(٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٢٠٤/١، سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ١٦٨/١٢

(٤) المغني ٤٧٧/١٢

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ١٠١/٢، أضواء البيان ٨٢/٢

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو عدم اشتراط المكافأة في قتل الحُرابة لأن عقوبة الحُرابة جاء النص بها فلا يراعى فيها معنى القصاص ولا حق الأدمي.

المبحث الرابع

حكم المعين في حد الخرابه

اتفق الفقهاء على إقامة حد الخرابه على ائحارب المباشر، ولكن إذا أعان ائحارب شخصاً آخر كأن يقتل ائحارب. و المعين م يباشف قتل أحد فهل يقام حد الحرابه على المعين؟ اختار الشيخ أن المعين يقام عليه حد الخرابه فقال " إذا حمل ائحاربون على قافله مثلاً فقتل بعضهم بعض القافله، وبعض ائحاربين م يباشف قتل أحد، فهل يُقتل ائجميع؟ أو لا يُقتل إلا من باشف القتل، فيه خلاف. والتحقيق قتل ائجميع " (١).

وقد ائتختلف أهل العلم في إقامة حد الخرابه على المعين على قولين:

١ - إقامة حد الخرابه على المعين.

٢ - عدم إقامة حد الخرابه على المعين؛ ولكنه يُعزَّر.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: إقامة حد الحرابه على المعين.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب ائحنفيه (٢) والمالكية (٣) والحنابلة (٤).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١ - أن حد الحرابه حكم يتعلق بالخرابه فاستوى فيه المعين والمباشف كاستحقاق الغنيمه (٥).

٢ - أن ائحاربة مبنية على حصول المنعه والغنبة والمعاضة، فلا يتمكّن المباشر من فعله

إلا بقوة المعين (٦).

(١) أضواء البيان ٨٢/٢

(٢) انسوط ١٩٨/٩، فتح القدير ٤٢٧/٥، الهداية ٤٢٤/٢، مجمع الأفر ٦٣٠/١، أحكام القرآن للحصاص ٢/

٥٨٢

(٣) المذونة ٥٥٤/٤، المنتقى شرح الموطأ ١٧٣/٧، التاج والإكليل ٤٣١/٨، حاشية الدسوقي ٣٥٠/٤، مع

الخليل ٣٤٢/٩

(٤) المغني ٤٨٦/١٢، شرح منتهى الإرادات ٣٨٢/٣، كشف القناع ١٥١/٦، مطالب أولي النهى ٢٥٣/٦،

الإصاف ٢٩٥/١٠

(٥) انعي ٤٨٦/١٢، المنتقى شرح الموطأ ١٧٤/٧، انسوط ١٩٨/٩

(٦) انعي ٤٨٦/١٢، أضواء البيان ٨٢/٢

القول الثاني: عدم إقامة حد الخرابة على المعين، ولكنه يُعزَّر.

وهو مذهب الشافعية^(١).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١- قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يخل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة)^(٢)، فدل الحديث على أن المعين لا يجوز قتله لأنه لم يوجد منه إحدى هذه الخصال الثلاثة^(٣).

٢- أن حد الخرابة يجب بارتكاب معصية فوجب أن لا يجب على المعين عليها^(٤).

مناقشة الأدلة:

أولاً : مناقشة أدلة القائلين بإقامة حد الخرابة على المعين.

١- أن حد الخرابة حكم يتعق باخرابة فاستوى فيه المعين والمباشر كاستحقاق الغنيمة نوقش هذا الدليل بأن الغنيمة شارك فيها من لم يشهد الوقعة من أهل الخمس فكان أولى أن يشارك فيها من شهدها، أما اخرابة فإنه لا يشارك فيها من لم يشهدا فلم يشارك فيها من لم يباشرها^(٥).

ويمكن أن يُجاب عن ذلك بأن المعين وإن لم يباشر إلا أنه كان في حكم المباشر لأنه لولا إعانته لم يتمكن المباشر من فعل ما يريد.

٢- أن المحاربة مبنية على حصول المنعة والغلبة والمعاودة، فلا يتمكن المباشر من فعله إلا بقوة المعين.

نوقش هذا الدليل بأن الرجل إذا أمسك رجلاً وذبحه آخر فإن الذابح يُقتل دون الماسك وكذلك في الخرابة يُقتل المباشر دون المعين^(٦).

(١) تحفة المحتاج ١/١٦١، نهاية المحتاج ٧/٨، معني المحتاج ٥/٥٠١، المهذب ٢٣٤/٢٢، كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٧٩٢/٢

(٢) سبق تخريج الحديث وبيان أنه في الصحيحين ص ٢٤٢

(٣) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٧٩٦/٢

(٤) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٧٩٧/٢

(٥) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٧٩٩/٢

(٦) كتاب الحدود من الخاوي الكبير ٧٩٩/٢

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأننا لا نُسمِّم لكم حكم الأصل المقيس عليه وهو أن الذابح يقتل دون الماسك، بل يمكن أن يقال بقتل الماسك أيضاً لأنه لو لم يمسه لم يقدر الذابح على ذبحه.

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بعدم إقامة حد الخرابة على المعين ولكنه يُعزَّر.

١- حديث (لا يخل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث ..) الحديث.

نوقش هذا الدليل بأن القتل قد جاء بأكثر من عشرة أشياء منها متفق عليه ومنها مختلف فيه فلا تعلق بهذا الحديث لأحد^(١).

٣- أن حد الخرابة يجب بارتكاب معصية فوجب أن لا يجب على المعين عليها.

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن الإعانة عنى معصية معصية أيضاً فوجب أن يقام حد الخرابة على المعين كما يجب إقامته على المباشر .

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو إقامة حد الخرابة على المعين لأنه شريك للمباشر، ولأن المباشر لا يتمكن من فعله إلا بقوة هذا المعين .

المبحث الخامس

سقوط الحد عن المحاربين إذا كان بينهم صبي أو مجنون أو أب المقطوع عليه

اتفق الفقهاء على أن البورغ والنعتل شرطان في عقوبة الحرابة، ولكن هل يسقط الحد عن بقية المحاربين لأجل سقوط الحد عن الصبي والمجنون؟

اختار الشيخ أن الحد لا يسقط عن بقية المحاربين فقال: "إذا كان في المحاربين صبي أو مجنون أو أب المقطوع عليه، فهل يسقط الحد عن كنههم؟.....أو لا يسقط الحد غير المذكور من صبي أو مجنون أو أب وهو قول أكثر العلماء، وهو الظاهر" (١).

وقد احتج أهل العلم في سقوط الحد عن المحاربين إذا كان بينهم صبي أو مجنون أو أب المقطوع عليه على قولين:

القول الأول: أن الحد لا يسقط عن بقية المحاربين

هذا هو اختيار الشيخ، وهو قول أكثر العلماء (٢).

وقد استدلل هؤلاء بأنها شبهة احتج بها واحد فنه يسقط الحد عن الباقي (٣).

القول الثاني: أن الحد يسقط عن الجميع.

وهو مذهب الحنفية إلا أن أبا يوسف قال: "إن كان الصبي هو الذي قطع فكذاك وإن كان غيره حُدَّ العقلاء والبالغين" (٤).

وقد استدلل هؤلاء بأن الحرابة جناية واحدة قامت بالكل فالامتناع في حق البعض امتناع في حق الباقي (٥).

ويمكن أن يناقش هذا الدليل بأنه وإن كانت الجناية واحدة فلا يلزم أن تكون العقوبة واحدة.

القول الرابع:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أن الحد لا يسقط عن بقية المحاربين لأن

الشبهة اختصت بواحد وليس لها علاقة بالباقي حتى يسقط الحد عنهم.

(١) أضواء البيان ٨٢/٢

(٢) المنعي ٤٨٦/١٢، أضواء البيان ٨٢/٣

(٣) المنعي ٤٨٦/١٢

(٤) بدائع الصنائع ٤٧/٦

(٥) المنعي ٤٨٦/١٢

الفصل الرابع

اختيارات الشنقيطي في حد الردة

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: تعريف الردة

المبحث الأول: تارك الصلاة

المبحث الثاني: قتل الساحر

المبحث الثالث: توبة المرتد

التمهيد تعريف الردة

تعريف الردة في اللغة:

الرد: صرف الشيء ورجعه. والرد مصدر رددت الشيء، ورد عليه الشيء إذا لم يقبئه وكذلك إذا أخطأ^(١).

تعريف الردة في الاصطلاح:

ذكر بعض أهل العلم تعريف الردة. وذكر بعضهم تعريف المرتد، ومن تعريفات الردة ما يلي:

١ - كفر بعد إسلامه^(٢).

٢ - قطع الإسلام^(٣).

ومن تعريفات المرتد ما يلي :

١ - الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر^(٤).

٢ - الذي يكفر بعد إسلامه^(٥).

وبعد ذكر هذه التعريفات يتبين لنا أنها كلها تعريفات متقاربة تفيد أن الردة هي الرجوع عن الكفر بعد الاسلام.

(١) لسان العرب ١٧٢/٣، ١٧٣، مختار الصحاح ص ٢١٠

(٢) الفلاح والإكليل ٣٧٠/٨، شرح مختصر خليل ٦٢/٨، منح الجليل ٢٠٥/٩

(٣) أسنى المطالب ١١٦/٤، تحفة المحتاج ٨٠/٩، مغني المحتاج ٤٢٧/٥، نهاية المحتاج ٤١٣/٧، الفواكه الدواني ٢/

٢٥

(٤) انغني ٢٦٤/١٢، شرح الرزكشي على مختصر الخرقي ٢٣٢/٦

(٥) كشف القناع ١٦٧/٦، شرح منتهى الإرادات ٣٩٤/٣، المقنع ٥١٤/٣

المبحث الأول تارك الصلاة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم تارك الصلاة عمداً قهراً وتكاسلاً مع اعترافه بوجودها

المطلب الثاني : عقوبة تارك الصلاة

المطلب الأول

حكم تارك الصلاة عمداً تهاوناً وتكاسلاً مع اعترافه بوجوبها

أجمع العلماء على أن تارك الصلاة الجاحد لوجوبها كافر^(١) كغيرها من أحكام الإسلام المعلومة من الدين بالضرورة، ولكن ما حكم تاركها عمداً تهاوناً وتكاسلاً مع اعترافه بوجوبها؟

احتار الشيخ أنه لا يكفر كفراً مخرجاً من الملة فقال: "وأظهر الأقوال أدلة عندي قول من قال: إنه كافر، وأجرى الأقوال على مقتضى الصناعة الأصولية وعلوم الحديث قول الجمهور: إنه كافر غير مخرج عن الملة لوجوب الجمع بين الأدلة إذا أمكن، وإذا حمل الكفر والشرك المذكوران في الأحاديث على الكفر الذي لا يخرج عن الملة حصل بذلك الجمع بين الأدلة، والجمع واجب إذا أمكن، لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما كما هو معلوم في الأصول وعلم الحديث"^(٢).

وقد اختلف أهل العلم في كفر تارك الصلاة عمداً تهاوناً وتكاسلاً مع اعترافه بوجوبها على قولين:

١ - أنه لا يكفر.

٢ - أنه يكفر.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الاول : أنه لا يكفر.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الحنفية^(٣) والظاهرية^(٤)، والمذهب عند المالكية^(٥)،

(١) المغني ٣/٣٥١، المجموع ٣/١٦٦، أضواء البيان ٤/٣٣٥، العدة شرح العمدة ص ٧٠، شرح صحيح مسلم للنوري ٢/٤٣٠.

(٢) أضواء البيان ٤/٣٤٧.

(٣) الدر المختار ٣٥٢/١، فتح القدير ١/٤٩٧، الفتاوى الهندية ١/١٢٥، إثار الإنصاف ص ٩٩، الباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/١٥٥.

(٤) المحلى ١٢/٣٨٣.

(٥) الشرح الكبير ١/١٩٠، المنتقى شرح الموطأ ١/٢٢١، حاشية العدوي ١/٢٤١، بداية المجتهد ١/٢٢٦، التمهيد

لابن عبد البر ٤/٢٣١.

والمذهب عند الشافعية^(١)، ورواية عند الحنابلة^(٢).

وذكر النووي أنه قول الأكثرين من السلف والخلف^(٣).

وقد استدل هؤلاء بما يلي :

١- قوله تعالى "إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء"^(٤).

دلت الآية على أن جميع الذنوب تحت المشيئة إلا الشرك فإن الله عز وجل لا يغفره وترك الصلاة من هذه الذنوب التي تحت المشيئة فدل ذلك على أن من تركها لا يكفر.

٢- عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (خمس صلوات افترضهن الله عز وجل من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتتهن وأتم ركوعهن وخشوعتهن كان له على الله عهد أن يغفر له ، ومن لم يفعل فليس له على الله عهد إن شاء غفر له وإن شاء عذبه)^(٥).

ولو كان تارك الصلاة كافراً لم يدخل تحت المشيئة^(٦).

٣- عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - ومعاذ رديفه على الرحل - قال : يا معاذ بن جبل قال: لبيك يا رسول الله وسعديك ، قال : يا معاذ قال : لبيك يا رسول الله وسعديك (ثلاثاً) قال: ما من أحد يشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار. قال: يا رسول الله أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال : إذا يتكلموا. وأخبر بها معاذ عند موته تأثماً^(٧).

(١) أسنى المطالب ٣٣٦/١، مغني المحتاج ٦١٢/١، المهذب ١٥/٣، المجموع ١٨/٣، روضة الطالبين ٦٦٧/١

(٢) الإنصاف ٤٠٤/١، الفروع ٢٩٤/١، المغني ٣٥٥/٣

(٣) المجموع ١٩/٣

(٤) سورة النساء آية ٤٨

(٥) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٦٦/٢، سنن النسائي بشرح السيوطي ٢٤٩/١، مسند الإمام أحمد ٥/٣١٥، وقال النووي في المجموع : (حديث صحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة) ٢٠/٣ وصححه الألباني

في صحيح الترغيب والترهيب ٢٧١/١

(٦) المغني ٣٥٧/٣

(٧) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٢٢٦/١، صحيح مسلم بشرح النووي ٣٥٣/١

٤- عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من شهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل)^(١).

٥- عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير)^(٢).

٦- عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ان الله سيخلص رجلاً من أمي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مثل مد البصر ثم يقول: أتتكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتيبتي خافضون؟ يقول: لا يارب فيقول: أفلك عذر؟ فيقول: لا يارب فيقول: بلى إن لك عندنا حسنة وإنه لا ظلم عليك اليوم، فيخرج بطاقة فيها أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فيقول: أحضر وزنك. فيقول: يا رب ما هذه البطاقة ما هذه السجلات؟ فقال: فإنك لا تظلم. قال: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة، ولا يثقل مع اسم الله شيء)^(٣).

فهذه الأحاديث تدل على أن من أقر بالوحدانية لله عز وجل فإنه يدخل الجنة ولم تشترط هذه الأحاديث عمل الصلاة لدخول الجنة فدل ذلك على أن تارك الصلاة غير كافر.

٧- عن حذيفة بن اليمان^(٤) رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يدرس الاسلام كما يُدرس وشي الثوب حتى لا يُدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة، ويُيسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة فلا يبقى منه آية، وتبقى طوائف من

(١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٤٧٤/٦، صحيح مسلم بشرح النووي ٣٤٠/١

(٢) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٠٣/١، صحيح مسلم بشرح النووي ٦١/٣

(٣) سنن الترمذي ٢٥/٥ وقال: (هذا حديث حسن غريب)، سنن ابن ماجه ١٤٣٧/٢، مسند الإمام احمد ٢/٢١٣، قال أحمد شاكر في تحقيقه للمسنَد (إسناده صحيح) ١٧٥/١١، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي

٣٣٤/٢

(٤) من نجباء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وهو صاحب السر، وهو الذي ندبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاحزاب ليحس له خير العدو، مات بالمدائن بعد عثمان، انظر سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢

الناس ، الشيخ الكبير والعجوز يقولون : أدركنا آبائنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فحن نقولها : فقال له صلة^(١) : ما تغني عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة ثم ردها عليه ثلاثاً، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة فقال: يا صلة! تنجيهم من النار، ثلاثاً^(٢).

دل هذا الحديث على أن لا إله إلا الله تُنحي من يقولها من النار ولو كان لا يعمل شيئاً من أركان الاسلام الخمسة الأخرى، فدل ذلك على أن تارك الصلاة لا يكفر^(٣).

٨- عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الدواوين عند الله عز وجل ثلاثة: ديوان لا يعبأ الله به شيئاً، وديوان لا يترك الله منه شيئاً، وديوان لا يغفره الله، فأما الديوان الذي لا يغفره الله فالشرك بالله قال الله عز وجل: "من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة"^(٤)، وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه من صوم يوم تركه أو صلاة تركها، فإن الله عز وجل يغفر ذلك ويتجاوز إن شاء، وأما الديوان الذي لا يترك الله منه شيئاً فظلم العباد بعضهم بعضاً، القصاص لا محالة^(٥) .

فدل الحديث على أن تارك الصلاة تحت المشيئة وهذا يدل على عدم كفره .

٩- عن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بآية من القرآن يرددها حتى صلاة الغداة، فسأله أبو ذر رضي الله عنه عن ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم:

(١) صلة بن زفر العبيسي الكوفي ، تابعي كبير ، ثقة ، فاضل ، مُخرِّج له في الكتب كلها ، انظر سير أعلام النبلاء ٤

٥١٧/

(٢) سنن ابن ماجه ١٣٤٤/٢ ، المستدرک للحاکم ٤/٤٧٣ ، قال البوصیری فی مصباح الزجاجة: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ٣/٢٥٤ ، وقال الحاكم في المستدرک: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)

٤/٤٧٣ ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ١/١٢٧

(٣) السلسلة الصحيحة للألباني ١/١٣٠

(٤) سورة المائدة آية ٧٢

(٥) مسند الإمام أحمد ٦/٢٤٠ ، مستدرک الحاکم ٤/٥٧٥ ، قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد) وتعبه الذهبي فقال (صدقة ضعفه ، وابن بابنوس فيه جهالة) ٤/٥٧٦ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (رواه أحمد ، وفيه صدقة بن موسى ، وقضعه الجمهور) ١٠/٦٣١ وقال الألباني في تحقيقه لمشكاة المصابيح (ورواه أحمد أيضاً

وسنده ضعيف) ٣/٤١٩

(دعوت لأمتي) قال: فماذا أحببت أو ماذا رُدَّ عليك؟ قال: (أُحِبُّ بِالَّذِي لَوْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ طَلْعَةً تَرَكَوا الصَّلَاةَ) قال: أَفَلَا أَبْشُرُ النَّاسَ؟ قال: (بلى) فانطلقت مُعْتَقاً^(١) قَرِيباً مِنْ قَذْفَةِ بَحْجَرٍ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ إِنْ تَبِعْتَ إِلَى النَّاسِ بِهَذَا نَكَلُوا^(٢) عَنِ الْعِبَادَةِ، فَنَادَى أَنْ ارْجِعْ فَرَجِعْ، وَتَلَا آيَةَ "إِنْ تَعَذَّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"^(٣)،^(٤).

فَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُحْيِيَتْ لَهُ دَعْوَةُ يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَمْتِهِ بِسَبَبِهَا حَتَّى لَوْ لَمْ يَصْلُوا.

١٠- عَنْ أَبِي شَمِيلَةَ^(٥) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى قَبَاءَ فَاسْتَقْبَلَهُ رَهْطٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَحْمِلُونَ جَنَازَةً عَلَى بَابٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا هَذَا؟) قَالُوا: مَمْلُوكٌ لَأَلِ فُلَانٍ كَانَ مِنْ أَمْرِهِ. قَالَ (أَكَانَ يَشْهَدُ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟) قَالُوا: نَعَمْ، وَلَكِنَّهُ كَانَ وَكَانَ، فَقَالَ: (أَمَّا كَانَ يَصْلِي؟) فَقَالُوا: قَدْ كَانَ يَصْلِي وَيَدْعُ، فَقَالَ لَهُمْ: (ارْجِعُوا بِهِ فَعَسَلُوهُ وَكَفَنُوهُ وَصَلُّوا عَلَيْهِ وَادْفَنُوهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ كَانَتْ الْمَلَائِكَةُ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ)^(٦).
فَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِتَغْسِيلِهِ وَتَكْفِينِهِ مَعَ أَهْلِهِمْ أَخْبَرُوهُ أَنَّهُ كَانَ يَصْلِي وَيَدْعُ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ تَارَكَ الصَّلَاةَ لَا يَكْفُرُ.

(١) أي مسرعاً. انظر النهاية في غريب الحديث ٣١٠/٣

(٢) أي امتنعوا انظر النهاية في غريب الحديث ١١٦/٥

(٣) سورة المائدة آية ١١٨

(٤) مسند الإمام أحمد ١٧٠/٥، قال الميثمي في مجمع الزوائد: (رواه أحمد والبخاري ورجاله ثقات) ٥٥٧/٢ إلا أن هذا الحديث في سنده قدامة بن عبد الله. قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب: (مقبول) ص ٤٥٤ وفيه جسارة بنت حنيفة قال عنها ابن حجر في تقريب التهذيب: (مقبولة) ص ٧٤٤.

(٥) أبو شميعة الشامي روى عكرمة عن ابن عباس قال: كان أبو شميعة رجلاً قد غلب عليه الخمر، فأُتي به سكران إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس بين يديه أخذ حفنة من تراب فرمى بها وجهه ثم قال: (اضربوه) فضربوه بالثياب والنعال. انظر أسد الغابة ١٦٤/٦

(٦) ذكر هذا الحديث ابن قدامة في المغني عن جامع الحلال فقال: "وقال الحلال في جامعه: ثنا يحيى ثنا عبد الوهاب ثنا هشام بن حسان عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبي شميعة (ثم ذكر الحديث انظر المغني ٣/٣٥٧، وحكم عليه الألباني بالضعف والنكارة فقال بعد أن نقل الحديث من المغني: (وهو وإن كان قد سكت عنه - يعني ابن قدامة - فإنه قد أحسن بذكره مع إسناده من رواية الحلال، الأمر الذي مكنتني من دراسته، والحكم عليه بما يستحق من الضعف والنكارة) انظر حكم تارك الصلاة للألباني ص ٦٣

١١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن للإسلام صوى^(١) ومناراً كمنار الطريق، من ذلك أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتسليمك على بني آدم إذا لقيتهم، فإن ردوا عليك ردّت عليك وعليهم الملائكة وإن لم يردوا عليك ردّت عليهم الملائكة ولعنّتهم أو سكّت عنهم، وتسليمك على أهل بيتك إذا دخلت عليهم، فمن انتقص منهن شيئاً فهو سهم من الإسلام ترك، ومن تركهن فقد نبذ الإسلام وراء ظهره^(٢).
 دل الحديث على أن الصلاة من سهام الإسلام، ولا يخرج من الملة إلا من ترك جميع السهام، أما من ترك سهماً واحداً فإنه لا يكفر فدل ذلك على أن تارك الصلاة لا يكفر .
 ١٢- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا خلاص المؤمنون من النار وأمّنوا فما مجادلة أحدكم لصاحبه في الحق يكون له في الدنيا بأشد من مجادلة المؤمنين لربهم في آخائهم الذين أدخلوا النار. قال: يقولون: ربنا! إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويحجون معنا فأدخلتهم النار! قال: فيقول: اذهبوا فأخرجوا من عرفتم منهم. فيأتونهم فيعرفونهم بصورهم لا تأكل النار صورهم، فمنهم من أخذته النار إلى أنصاف ساقيه، ومنهم من أخذته إلى كعبيه، فيقولون: ربنا قد أخرجنا من أمرتنا .
 قال: ثم يقول: أخرجوا من كان في قلبه مثقال دينار من الإيمان. ثم من كان في قلبه وزن نصف دينار حتى يقول: أخرجوا من كان في قلبه مثقال ذرة. قال أبو سعيد: فمن لم يصدّق بهذا الحديث فليقرأ هذه الآية "إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً"^(٣)، قال: فيقولون : ربنا قد أخرجنا من أمرتنا، فلم يبق في النار أحد فيه خير. قال: ثم يقول الله: شفعت الملائكة وشفعت الأنبياء وشفع المؤمنون، وبقي أرحم الراحمين. قال: فيقبض قبضة من النار - أو قال : قبضتين - ناساً لم يعملوا لله خيراً قط قد احترقوا حتى صاروا حُمماً . قال: فيؤتى بهم إلى ماء يقال له: الحياة، فيُصبُّ عليهم، فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل. قال: فيخرجون من أجسادهم مثل اللؤلؤ وفي

(١) يعني أعلاماً يهتدى بها - انظر النهاية في غريب الحديث ٦٢/٣

(٢) تعظيم قدر الصلاة للرموزي ٤١١/١، الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٥ وصححه الألباني في سلسلة

الأحاديث الصحيحة ٥٨٧/١

(٣) سورة النساء آية ٤٠

أعناقهم الخاتم (وفي رواية الخواتم) عتقاء لله. قال: فيقال لهم: ادخلوا الجنة فما تمنيتم ورأيتم من شيء فهو لكم. قال: فيقولون: ربنا! أعطيتنا ما لم تعط أحداً من العالمين. قال: فيقول: فإن لكم عندي أفضل منه. فيقولون: ربنا! وما أفضل من ذلك؟ فيقول: رضائي عنكم، فلا أسخط عليكم أبداً^(١).

دل الحديث على أن المؤمنين لما شفّعهم الله في إخوانهم المصلين والصائمين وغيرهم في المرة الأولى فأخرجوهم من النار، ثم شفّعوا مرات أخرى وأخرجوا بشراً كثيراً لم يكن فيهم مُصلّون بداهة، وإنما فيهم من الخير كل حسب إيمانه^(٢).

١٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن أول ما يحاسب به العبد المسلم يوم القيامة الصلاة، يقول الله للملائكة: انظروا في صلاة عبدي، فإن كانت تامة كتبت له تامة، وإن كانت ناقصة، قال الله بحلمه وعلمه وفضله: ردوا على عبدي انظروا هل له من تطوع؟ فإن كان له تطوع اكملت له به ثم تؤخذ الاعمال على ذاكم"^(٣).

دل الحديث على أن نقصان الصلوات المفروضة وإتمامها من النوافل يتناول بعمومه ترك بعضها عمداً^(٤).

١٤- الإجماع، فقد قال ابن قدامة: "ولأن ذلك إجماع المسلمين، فإننا لا نعلم في عصر من الأعصار أحداً من تاركي الصلاة ترك تفسيله والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين، ولا منع ورثته ميراثه ولا منع هو ميراث مؤرثه ولا فرق بين زوجين لترك الصلاة من أحدهما مع كثرة تاركي الصلاة، ولو كان كافراً لثبتت هذه الأحكام كلها"^(٥).

(١) الجامع لمعر بن راشد الملحق بمصنف عبد الرزاق ٤٠٩/١١، مسند الإمام أحمد ٩٤/٣، تعظيم قدر الصلاة للمروزي ٢٩٤/١، قال الألباني في حكم تارك الصلاة (وإسناده صحيح على شرط الشيخين) ص ٣٠

(٢) حكم تارك الصلاة للألباني ص ٣٤

(٣) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٨٢/٣، سنن النسائي بشرح السيوطي ٢٥٢/١، تعظيم قدر الصلاة للمروزي ٢١٠/١، وقال الألباني في صحيح الجامع (صحيح) ٥٠٣/١

(٤) أضواء البيان ٣٤٤/٤

(٥) المغني ٣٥٧/٣

وقال السنوي "ولم يزل المسلمون يورثون تارك الصلاة ويورثون عنه، ولو كان كافراً لم يغفر له ولم يرث ولم يورث" ^(١).

١٥- أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها، ولو كان مرتدّاً لم يجب عليه القضاء ^(٢).

١٦- أن الكفر هو جحود التوحيد وإنكار الرسالة والمعاد ووجد ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وتارك الصلاة يقر بالوحدانية لله تعالى ويشهد أن محمداً رسول الله ويؤمن أن الله يبعث من في القبور فكيف يُحكم بكفره؟ كما أن الإيمان هو التصديق وضده التكذيب لا ترك العمل، فكيف يحكم للمصّدق بحكم المكذب الجاحد؟ ^(٣).

القول الثاني : أنه يكفر.

وهو المذهب عند الحنابلة ^(٤) وقول عند المالكية ^(٥) وقول عند الشافعية ^(٦) وهو مذهب جمهور أصحاب الحديث ^(٧)، وذكر ابن تيمية أنه المشهور المأثور عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين ^(٨).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- قوله تعالى: " أفنجعل المسلمين كالجحيم ما لكم كيف تحكمون أم لكم كتاب فيه تدرسون إن لكم فيه لما تخيرون أم لكم إيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون سلهم أيهم بذلك زعيم أم لهم شركاء فليأتوا بشركائهم إن كانوا صادقين يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون " ^(٩).

(١) المجموع ٢٠/٣

(٢) المغني ٣٥٧/٣

(٣) كتاب الصلاة لابن القيم ص ٢٢

(٤) الإنصاف ٤٠٤/١، شرح منتهى الإرادات ١٢٨/١، مطالب أولي النهى ٢٨٢/١، الفروع ٢٩٤/١، المغني ٣٥٤/٣

(٥) الشرح الكبير ١٩٠/١

(٦) المذهب ١٥/٣، المجموع ١٧/٣، روضة الطالبيين ٦٦٧/١

(٧) تعظيم قدر الصلاة للروزي ٩٣٦/٢

(٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٩٧/٢٠

(٩) سورة القلم من آية ٣٥ إلى آية ٤٤

دلت الآية على أن الله عز وجل لا يجعل المسلمين كالمجرمين ثم ذكر الله عز وجل أحوال المجرمين فقال: "يوم يكشف عن ساق" وأهم يدعون إلى السجود لهم فلا يستطيعون وهذا يدل على أنهم مع الكفار والمنافقين الذين تبقى ظهورهم إذا سجد المسلمون، ولو كانوا من المسلمين لأذن لهم بالسجود كما أذن للمسلمين^(١).

٢- قوله تعالى "كل نفس بما كسبت رهينة إلا أصحاب اليمين في جنات يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين"^(٢).
دلت الآية على أن المجرمين ضد المسلمين، وتارك الصلاة من المجرمين السالكين في سقر^(٣).

٣- قوله تعالى: "فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً"^(٤).
دلت هاتان الآيتان على تكفير تارك الصلاة، من وجهين:

الأول: أن الله سبحانه وتعالى جعل الغي وهو بئر في أسفل جهنم لمن أضاع الصلاة واتبع الشهوات، ولو كان مع عصاة المسلمين لكان في الطبقة العليا من طبقات النار ولم يكن في أسفلها^(٥).

الثاني: لو كان تارك الصلاة ومضيعها مؤمناً لم يشترط في توبته الإيمان^(٦).

٤- قوله تعالى: "فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين"^(٧).
مفهوم الآية أنهم إن لم يقيموا الصلاة لم يكونوا من إخوان المؤمنين، ومن انتفت عنهم اخوة المؤمنين فهم من الكافرين لأن الله سبحانه وتعالى يقول: "إنما المؤمنون إخوة"^(٨)،^(٩).

(١) كتاب الصلاة لابن القيم ص ٢٣

(٢) سورة المدثر من آية ٣٨ إلى آية ٤٧

(٣) كتاب الصلاة لابن القيم ص ٢٤

(٤) سورة مريم آية ٥٩، ٦٠

(٥) كتاب الصلاة لابن القيم ص ٢٦

(٦) كتاب الصلاة لابن القيم ص ٢٦

(٧) سورة التوبة آية ١١

(٨) سورة الحجرات آية ١٠

(٩) أضواء البيان ٣٣٥/٤

٥- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة) ^(١).

يقول الشنقيطي عن هذا الحديث: "وهو واضح في أن تارك الصلاة كافر لأن عطف الشرك على الكفر فيه تأكيد قوي لكونه كافراً" ^(٢).

٦- عن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر) ^(٣).

دل الحديث على أن الصلاة هي الفاصل بين المسلمين وبين الكفار ^(٤).

٧- عن معاذ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من ترك صلاة مكتوبة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله) ^(٥).

ولو كان ما زال على إسلامه لكانت له ذمة الإسلام ^(٦).

٨- عن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله) ^(٧).

دل الحديث على أن من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله، ولا يحبط عمل المؤمن إلا إذا ارتد عن دينه.

٩- عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أول ما تفقدون من دينكم الأمانة وآخره الصلاة) ^(٨).

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٤/٣١١، سنن الترمذي ١٤/٥

(٢) أضواء البيان ٤/٣٦٦

(٣) سنن الترمذي ١٥/٥، سنن النسائي بشرح السيوطي ١/٢٥٠، سنن ابن ماجه ١/٣٤٢، مسند الإمام أحمد ٥/٣٤٦، المستدرک للحاکم ٦/١، قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب) ١٥/٥، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد لا تعرف له علة بوجه من الوجوه) ٧/١ وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ١/٣٦٦

(٤) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ٩

(٥) مسند الإمام أحمد ٥/٢٣٨، قال المنذري في الترغيب والترهيب: (رواه أحمد والطبراني في الكبير، وإسناد أحمد صحيح لو سلم من الانقطاع فإن عبد الرحمن بن جبير بن نفير لم يسمع من معاذ) ١/٣٨٣، قال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب: (لكن له شواهد يتقوى بها) ١/٣٦٨

(٦) كتاب الصلاة لابن القيم ص ٣٠

(٧) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٢/٣١، مصنف عبد الرزاق ٣/١٢٤

(٨) قال الألباني: أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق ص ٢٨ ونعم الرازي في الفوائد ٣١/٢ والضياء في المختارة ١/

(٤٩٥) وصححه انظر السلسلة الصحيحة ٤/٣١٩

قال الإمام أحمد: "كل شيء ذهب آخره لم يبق منه شيء" (١).

١٠- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر الصلاة يوماً فقال: (من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة، وكان يوم القيامة مع قارون وفرعون وهامان وأبي بن خلف) (٢).
قال الشنقيطي: "وهذا الحديث أوضح دلالة على كفر تارك الصلاة لأن انتفاء النور والبرهان والنجاة والكينونة مع فرعون وهامان وقارون وأبي بن خلف يوم القيامة أوضح دليل على الكفر كما ترى" (٣).

١١- عن عوف بن مالك (٤) رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم" قيل: يا رسول الله، أفلا نناذبهم بالسيف؟ قال: (لا ما أقاموا فيكم الصلاة) (٥) وجاء في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعنا فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفر بواحاً عندكم من الله فيه برهان (٦).
فدل مجموع الحديثين على أن ترك الصلاة كفر بواح عليه من الله برهان (٧).

١٢- الإجماع، وما يدل على الإجماع ما يلي:

أ- عن المسور بن مخرمة (٨) أنه دخل مع ابن عباس رضي الله عنهما على عمر رضي الله عنه حين طعن فقال ابن عباس رضي الله عنهما: يا أمير المؤمنين! الصلاة! فقال: أجل أنه لاحظ في الإسلام لمن أضاع الصلاة (٩).

(١) المغني ٣/٣٥٥

(٢) مسند الإمام أحمد ٢/١٦٩، قال الألباني في تحقيقه لمشكاة المصابيح: (فيه عيسى بن هلال الصديقي، تابعي لم يرو عنه سوى اثنين، ولم يوثقه غير ابن حبان

(١٨٣/١) وضعه الألباني في ضعيف الجامع ص ٤٢٠

(٣) أضواء البيان ٤/٣٣٧

(٤) عوف بن مالك الأشجعي المصطفي من شهد فتح مكة، وكان من نبلاء الصحابة وشهد غزوة مؤتة، مات سنة ثلاث وسبعين، انظر سير أعلام النبلاء ٢/٤٨٧

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٤٨٦، مسند الإمام أحمد ٦/٢٤١

(٦) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٣/٥، صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/٤٧١

(٧) أضواء البيان ٤/٣٣٦

(٨) المسور بن مخرمة، الإمام الجليل، له صحة ورواية، وكان ممن يلزم عمر ويحفظ عنه وقد انحاز إلى مكة مع ابن الزبير، وسخط إمرة يزيد، وقد أصابه حجر منحنق في الحصار مات في سنة ثلاث وسبعين من حجر المنحنق. انظر سير أعلام النبلاء ٣/٣٩٠

(٩) موطأ الإمام مالك ١/٦٢، مصنف عبد الرزاق ١/١٥٠، مصنف ابن أبي شيبة ١١/٢٥، تعظيم قدر الصلاة للمروزي ٢/٨٩٢، الإيمان لابن أبي شيبة ص ٤٠ قال الألباني في تحقيقه لكتاب الإيمان لابن أبي شيبة: (والأثر صحيح الإسناد على شرط الشيخين) ص ٤٠

قال ابن القيم: "فقال هذا محضر من الصحابة ولم ينكروه عليه" ^(١).

ب- قال عبد الله بن شقيق العقيلي ^(٢): "كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة" ^(٣).

وهذه الصيغة تدل على أن الصحابة اجتمعوا على هذه المقالة لأن قوله: (كان أصحاب رسول الله، جمع مضاف، وهو من المشعرات بذلك) ^(٤).

ج- قال إسحاق بن راهوية: "قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تارك الصلاة عمداً كافر، وكذلك كان رأي أهل العلم من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا أن تارك الصلاة عمداً من غير عذر حتى يذهب وقتها كافر" ^(٥).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن تارك الصلاة لا يكفر:

١- قوله تعالى: "إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء".

نوقش هذا الدليل بثلاثة أمور:

الأول: أن معنى قوله تعالى "ما دون ذلك" ما هو أقل من الشرك، وليس معناه ما سوى الشرك، بدليل أن من كذب بما أخبر الله به ورسوله فهو كافر كفاً لا يُغفر وليس ذنبه من الشرك ^(٦).

الثاني: أن هذه الآية عامة مخصوصة بالأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة ^(٧).

الثالث: أن ترك الصلاة شرك فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة" ^(٨)، ^(٩).

(١) كتاب الصلاة لابن القيم ص ٣٣

(٢) عبد الله بن شقيق العقيلي، تابعي جليل، وثقة جمع من المحدثين، وكان رجلاً صالحاً بحسب الدعوة مات سنة ١٠٨ هـ

انظر المرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨١/٥ تقريب التهذيب ص ٣٠٧، صفة الصفوة ١٢٦/٢

(٣) سنن الترمذي ١٥/٥، تعظيم قدر الصلاة للمروزي ٩٠٤/٢، قال النووي في المجموع (رواه الترمذي في كتاب الإيمان

بإسناد صحيح) ١٩/٣، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ٣٦٧/١

(٤) نيل الأوطار ٣٤٣/١

(٥) تعظيم قدر الصلاة للمروزي ٩٢٩/٢

(٦) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ١٧

(٧) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ١٧

(٨) سبق تخريج الحديث وبيان أنه في صحيح مسلم ص ٢٦٨

(٩) ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة لعبد الله القرني ص ١٥٩

٢- حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: (خمس صلوات افترضهن الله عز وجل.. ومن لم يفعل فليس له على الله عهد إن شاء غفر لها وإن شاء عذبه).
نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أن المقصود بذلك هم الذين يصلون أحياناً ويتركونها أحياناً فلا يحافظون عليها تمام المحافظة، فهؤلاء هم الذين عناهم الحديث بأنهم تحت المشيئة^(١).

الثاني: أن هذا الحديث عام مخصوص بالأحاديث الدالة على تكفير تارك الصلاة.

٣-٦- الأحاديث التي تدل على أن من أقر بالوحدانية لله عز وجل فإنه يدخل الجنة، ولم تشترط هذه الأحاديث عمل الصلاة لدخول الجنة.
نوقشت هذه الأدلة بأمرين:

الأول: أن هذه الأحاديث مقيّدة بما لا يمكن معه ترك الصلاة كما في قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ في حديث أنس: (ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار)^(٢) فأداء الصلاة من مستلزمات تلك الشهادة الصادقة^(٣).

الثاني: أن هذه الأحاديث عامة مخصوصة بالأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة^(٤).

٧- حديث حذيفة: يُدرس الاسلام كما يُدرس وشي الثوب حتى لا يُدرى ما صيام ولا صلاة..... الحديث.

نوقش هذا الدليل بأن الشهادة نفعتهم لأنهم لا يعلمون غيرها من هذا الدين فهم معذورون بترك الصلاة لجهلهم بها^(٥).

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٩/٢٢

(٢) سبق تخريج الحديث وبيان أنه في الصحيحين ص ٢٦٠

(٣) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ١٩

(٤) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ١٧

(٥) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ١٩

٨- حديث عائشة رضي الله عنها: " الدواوين عند الله ثلاثة .. " الحديث.
نوقش هذا الدليل بأمرين :

الأول : أنه حديث ضعيف ^(١).

الثاني : يُحمل الحديث على من يقع أحياناً في ترك الصلاة دون أن يتركها بالكلية ويدل لذلك قوله: (من صوم يوم تركه أو صلاة تركها) ^(٢).

٩- حديث أبي ذر رضي الله عنه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: (أُجبت بالذي لو اطلع عليه كثير منهم طلعة تركوا الصلاة) .

نوقش هذا الدليل بثلاثة أمور:

الأول: أنه حديث ضعيف ^(٣).

الثاني: أن الحديث علّق ترك الصلاة بأمر ممتنع يستحيل الاطلاع عليه ، فمن المعلوم أن "لو" حرف امتناع لامتناع، وبهذا يتبين أن هذه الرواية قُيدت بوصف يمتنع معه ترك الصلاة ^(٤).
الثالث: أن الحديث عام مخصوص بالأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة .

١٠- حديث أبي شملة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى قباء فاستقبله رهط من الأنصار يحملون جنازة على باب .. الحديث.

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أنه حديث ضعيف ^(٥).

الثاني: أنه لم يكن تاركاً للصلاة بالكلية وإنما يصلي ويدع ^(٦).

١١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "إن للإسلام صوى ومناراً كمنار الطريق من ذلك أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وأن تقيم الصلاة .. " الحديث .

(١) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ٢٦٢

(٢) نواقض الإيمان لعبد العزيز العبد اللطيف ص ٤٨٤

(٣) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ٢٦٣

(٤) نواقض الإيمان لعبد العزيز العبد اللطيف ص ٢٦٩

(٥) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ٢٦٣

(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٩/٢٢

نوقش هذا الدليل بأن تلك المنارات متفاوتة فمنها ما تركه يُخرج من الملة كالإيمان بالله تعالى، ومنها ما تركه ينافي كمال الإيمان الواجب كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنها ما تركه ينافي كمال الإيمان المستحب كالسلام^(١).

١٢- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الشفاعة .

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: دلت الأحاديث الصحيحة أن كل من يخرج من النار إنما يعرفون بعلامة آثار السجود ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: (حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده وأراد أن يُخرج من النار من أراد أن يخرج ممن كان يشهد أن لا إله إلا الله، أمر الملائكة أن يخرجوهم، فيعرفوهم بعلامة آثار السجود وحرّم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود)^(٢).

الثاني: أن قوله "لم يعملوا خيراً قط" من جنس قول العرب: ينفي الاسم عن الشيء لنقصه على الكمال والتمام، فمعنى هذه المقالة على هذا الأصل، لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال^(٣).

١٣- حديث أبي هريرة (إن أول ما يحاسب به العبد المسلم يوم القيامة الصلاة.. الحديث).

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن الحديث يدل على أن تارك بعض الصلوات لا يكفر كما ذكرتم ونحن نتفق معكم على هذا، وإنما خلافتنا معكم فيمن ترك الصلاة بالكلية.

١٤- الإجماع

نوقش هذا الدليل بثلاثة أمور:

الأول: أن كفر تارك الصلاة هو المنقول عن الصحابة ولا يعرف عن أحد منهم خلاف كما سبق بيانه^(٤).

(١) نوافض الإيمان ص ٤٨٧

(٢) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٤٤٥/١١، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٤/٣

(٣) كتاب التوحيد لابن خزيمة ٧٣٢/٢

(٤) انظر ص ٢٦٩، ٢٧٠ من هذا البحث.

الثاني: أن عدم علمكم بعدم إقامة أحكام المرتد على ترك الصلاة ليس علماً بالعدم لأنه قد يكون أقيم عليه أحكام المرتد ولكن لم يبلغكم^(١).

الثالث: أن كثيراً من يترك الصلاة يدعي الاسلام ويصلي أحياناً، وهذا لا تقام عليه أحكام المرتد^(٢).

١٥- أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها، ولو كان مرتداً لم يجب عليه القضاء نوقش هذا الدليل بأن وجوب القضاء عليه لا يلزم منه الحكم بإسلامه، لأن من يقول بكفره يرى وجوب القضاء عليه^(٣).

١٦- أن الكفر جحد التوحيد، وتارك الصلاة يقر بالوحدانية، فكيف نحكم للمصدق حكم المكذب الجاحد؟

نوقش هذا الدليل بأن الكفر ليس اعتقادياً فقط، بل هو اعتقادي وعملي وترك الصلاة من الكفر العملي^(٤).

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن تارك الصلاة يكفر .

- ١- قوله تعالى "أفنجعل المسلمين كالمجرمين "الآيات.
 - ٢- قوله تعالى "كل نفس بما كسبت رهينة "الآيات.
 - ٣- قوله تعالى "فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة "الآيات.
 - ٤- قوله تعالى "فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين ."
- هذه الآيات تشير إلى كفر تارك الصلاة ولكن ليس فيها التصريح بأنه كافر مخلد في النار و الفرق بين دخول النار والخلود فيها^(٥).

- ٥- حديث جابر: (إن بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة).
- ٦- حديث بريدة: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر).
- ٧- حديث معاذ: (من ترك صلاة مكتوبة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله).

(١) أحكام قضاء الصلاة ليويسف الأحمد ص ٩٣

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٦١٧/٧

(٣) تعظيم قدر الصلاة ٩٩٦/٢

(٤) كتاب الصلاة لابن القيم ص ٣٥، ٣٦

(٥) العقوبات المختلف عليها في جرائم الخلود ٢٢١/١

٨- حديث بريدة: (من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله).

نوقشت هذه الأدلة بأمرين :

الأول : أن هذه الأحاديث إنما هي على سبيل التغليط والزجر الشديد لا على الحقيقة كقوله صلى الله عليه وسلم "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر" ^(١) وقوله صلى الله عليه وسلم "من حلف بغير الله فقد كفر" ^(٢).

وأشبهه هذا مما أريد به التشديد والوعيد ^(٣)، فصار المقصود بهذه الأحاديث هو كفر دون كفر .

وأجيب عن هذا بما يلي:

أ- أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الصلاة حداً فاصلاً بين الكفر والإيمان وبين المؤمنين والكفار، والحد يميز المحدث ويخرجه عن غيره ^(٤).

ب- أن الصلاة ركن من أركان الإسلام، فوصف تاركها بالكفر يقتضي أنه الكفر المخرج من الإسلام، لأنه هدم ركناً من أركان الإسلام ^(٥).

ج- أن التعبير بالكفر مختلف، ففي ترك الصلاة قال: (بين الرجل وبين الشرك والكفر) فعبر بالالدالة على أن المراد بالكفر حقيقة الكفر بخلاف كلمة (كفر) منكراً أو كلمة (كَفَر) بلفظ الفعل فإنه دال على أن هذا من الكفر أو أنه كفر في هذه الفعلة، وليس هو الكفر المطلق المخرج عن الإسلام ^(٦).

الثاني: أن هذه الأحاديث محمولة على من تركها جاحداً لوجوبها ^(٧).

وأجيب عن هذا بما يلي:

(١) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١/١١٠، صحيح مسلم بشرح النووي ٢/٤١٤

(٢) سنن الترمذي ٤/٩٤، مسند الإمام أحمد ٢/١٢٥، قال الترمذي: (هذا حديث حسن) ٤/٩٤، وقال الألباني

في إرواء الغليل: (صحيح) ٨/١٨٩

(٣) المغني ٣/٣٥٨

(٤) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ١٣

(٥) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ١٤

(٦) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ١٤

(٧) مغني المحتاج ١/٦١٢

أ- أن في ذلك إلغاء الوصف الذي اعتبره الشارع وعلق عليه الحكم فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة) ولم يقل: جحد وجوب الصلاة^(١).

ب- إن في ذلك اعتباراً لوصف لم يجعله الشارع مناطاً للحكم، فإن جحود وجوب الصلوات الخمس موجب لكفر من لا يُعذر بجهله فيه سواء صلى أم ترك^(٢).

٩- حديث أنس رضي الله عنه (أول ما تفقدون من دينكم الامانة وآخرة الصلاة).

يمكن أن يناقش هذا الحديث بأنه ليس فيه التصريح بكفر تارك الصلاة.

١٠- حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما (من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة..)(الحديث.

نوقش هذا الدليل بأمرين :

الأول: أنه حديث ضعيف^(٣).

الثاني: أن جهنم يجتمع فيها الكفار والعصاة، ثم يخرج منها العصاة برحمة الله ويبقى فيها الكفار^(٤).

١١- حديث عوف بن مالك رضي الله عنه وفيه (لا ما أقاموا فيكم الصلاة) مع حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه وفيه (إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان). في مجموع هذين الحديثين دلالة على أن ترك الصلاة من الكفر الأكبر.

١٢-الإجماع:

أ-قول عمر رضي الله عنه: " لاحظ في الإسلام لمن أضاع الصلاة ".

ب-قول عبد الله بن شقيق: " كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة ".

(١) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ١١

(٢) حكم تارك الصلاة لابن عثيمين ص ١٢

(٣) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ٢٦٩

(٤) شرح مشكل الآثار ٢٠٨/٨

ج- قول إسحاق بن راهوية: "قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تارك الصلاة عمداً كافر ..".

هذه النقول كلها تدل على إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة، وأن الخلاف إنما وقع بعد عصر الصحابة، ولا شك أن إجماع الصحابة حجة قاطعة .

القول الرابع:

الراجح - والله أعلم - أن تارك الصلاة كافر كفرة أكبر مخرجاً من الملة لقوة الأدلة التي استدلل بها من قال بهذا .

المطلب الثاني

عقوبة تارك الصلاة

اتفق المسلمون على أن ترك الصلاة المكتوبة عمداً من أعظم الذنوب وأكبر الكبائر ^(١) وقد تبين في المطلب السابق أنها كفر مخرج من الملة ولكن ما عقوبة من تركها عمداً هاوناً أو تكاسلاً؟

اختار الشيخ أنه يُقتل بالسيف فقال: "أظهر الاقوال عندي أنه يقتل بالسيف" ^(٢).
وقد اختلف أهل العلم في عقوبة تارك الصلاة عمداً هاوناً أو كسلاً على:

١ - أن عقوبته القتل.

٢ - أنه لا يقتل.

وفيما يلي تفصيل:

القول الأول: أن عقوبته القتل.

وهذا قول جمهور الأمة سلفاً وخلفاً فقال بذلك المالكية ^(٣) والحنابلة ^(٤) وهو قول عامة الشافعية ^(٥).

وقد استدل هؤلاء بما يلي :

١ - قوله تعالى "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم" ^(٦).

فأباح الله سبحانه وتعالى قتل المشركين، وشرط في تخليته سبيلهم التوبة من الشرك وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، فإذا ترك الصلاة متعمداً لم يأت بشرط تخليته فيبقى على وجوب القتل ^(٧).

(١) كتاب الصلاة لابن القيم ص ٩

(٢) أعضاء البيان ٣٤١/٤

(٣) الشرح الكبير ١٩٠/١ المتقى شرح الموطأ ٢٢١/١، حاشية العدوي ٢٤١/١، بداية المجتهد ٢٢٦/١، التمهيد لابن عبد البر ٢٣٠/٤

(٤) الفروع ٢٩٤/١، شرح منتهى الإرادات ١٢٨/١، مطلب أولي النهى ٢٨٢/١، المعني ٣٥١/٣، الكافي ٢٠٠/١

(٥) أسنى المطالب ٣٣٦/١، مغني المحتاج ٦١٢/١، المذهب ١٤/٣، المجموع ١٨/٣، روضة الطالبين ٦٦٨/١

(٦) سورة التوبة آية ٥

(٧) المغني ٣٥٢/٣

٢- عن معاذ رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من ترك الصلاة متعمدا فقد برئت منه الذمة) ^(١).
وهذا يدل على إباحة قتله ^(٢).

٣- عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة) ^(٣) والكفر مبيح القتل ^(٤).

٤- عن عبيد الله بن عدي بن الحيار ^(٥) رضي الله عنه أنه قال: أن رجلاً من الأنصار حدثه: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في مجلس فساره يستأذنه في قتل رجل من المنافقين، فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (أليس يشهد أن لا إله إلا الله؟) قال الأنصاري: بلى يا رسول الله، ولا شهادة له. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أليس يشهد أن محمداً رسول الله؟) قال: بلى يا رسول الله. قال: (أليس يصلي؟) قال: بلى يا رسول الله ولا صلاة له. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أولئك الذين هان الله عنهم) ^(٦) فدل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُنه عن قتل من لم يصل ^(٧).

٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمخنت قد خضب يده ورجليه بالحناء، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (ما بال هذا؟) فقيل: يا رسول الله، يتشبه بالنساء، فأمر به فنفي إلى النقيع ^(٨)، فقالوا: يا رسول الله، ألا نقتله؟ قال (إني هيت عن قتل المصلين) ^(٩).

(١) سبق تخريج الحديث وبيان أنه صحيح ص ٢٦٨

(٢) المعني ٣٥٢/٣

(٣) سبق تخريج الحديث وبيان أنه في صحيح مسلم ص ٢٦٨

(٤) المعني ٣٥٣/٣

(٥) عبيد الله بن عدي بن الحيار بن نوفل بن عبد مناف بن قصي بن كلاب القرشي التوفلي، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وكان أبوه من الطلقاء، مات في خلافة الوليد بن عبد الملك، ثقة، قليل الحديث. انظر سير أعلام النبلاء ٥١٤/٣

(٦) مسند الإمام أحمد ٤٣٢/٥، موطأ الإمام مالك ١٥٦/١، قال الميمني في مجمع الزوائد: (رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح) ١٧٢/١

(٧) كتاب الصلاة لابن القيم ص ١١

(٨) النقيع ناحية عن المدينة وليس بالقيع، انظر سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ١٨٨/١٣

(٩) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ١٨٨/١٣، قال النووي في المجموع: (إسناده ضعيف فيه مجهول) ١٥/٣

دل الحديث على أن الله عز وجل لم ينه النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل غير المصلين ^(١).

٦- ما ورد من أن خالد بن الوليد رضي الله عنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل رجل، فقال: (لا، لعله أن يكون يصلي) فقال خالد: وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم) ^(٢).

فجعل النبي صلى الله عليه وسلم المانع من قتله أنه يصلي، فدل على أن من لم يصل يُقتل ^(٣).

٧- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الاسلام، وحسابهم على الله) ^(٤).

دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم مأمور بقتالهم إلى أن يقيموا الصلاة كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إلا بحقها) والصلاة من أعظم حقها ^(٥).

٨- عن عوف بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم) قيل: يا رسول الله، أفلا نناذبهم بالسيف؟ قال: (لا ما أقاموا فيكم الصلاة) ^(٦).

دل الحديث على عدم جواز مقاتلة الأئمة إذا كانوا مقيمين للصلاة.

٩- أن الصلاة ركن من أركان الاسلام لا تدخله النيابة بنفس ولا مال فوجب أن يُقتل تاركه كالشهادة ^(٧).

(١) كتاب الصلاة لابن القيم ص ١٠

(٢) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٦٧/٨، صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٩/٧

(٣) كتاب الصلاة لابن القيم ص ١٠

(٤) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٧٥/١، صحيح مسلم بشرح النووي ٣٢٥/١

(٥) كتاب الصلاة لابن القيم ص ١١

(٦) سبق ترجمته وبيان أنه في صحيح مسلم ص ٢٦٩

(٧) المعني ٣٥٣/٣

القول الثاني : أن تارك الصلاة لا يُقتل بل يضرب ويُحبس حتى يصلي
وهو مذهب الحنفية ^(١) والظاهرية ^(٢) وقول عند الشافعية ^(٣).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

- ١- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والريب الزاني والمفارق لدينه التارك للصلاة) ^(٤).
- وتارك الصلاة لم يصدر منه أحد هذه الأمور الثلاثة فلا يحل دمه ^(٥).
- ٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله و نفسه إلا بحقه وحسابه على الله) ^(٦).
- دل الحديث على أن من أقر بالشهادة صار معصوم المال والنفس.
- ٣- أن الصلاة فرع من فروع الدين فلا يُقتل بتركها كالحج ^(٧).
- ٤- أن الأصل في المسلم حرمة دمه ، فلا يباح دمه إلا بنص أو معنى نص والأصل عدمه ^(٨).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن عقوبته القتل:

١- قوله تعالى: " فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم .. الآية"،

(١) فتح القدير ٤٩٧/١، الفتاوى الهندية ١٢٥/١، الدر المختار ٣٥٢/١، إيثار الإنصاف ص ٩٩، رد المختار ١/

٣٥٢

(٢) المحلى ٣٨٣/١٢

(٣) المهذب ١٤/٣، المجموع ١٧/٣، روضة الطالبين ٦٦٨/١

(٤) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٢٠١/١٢، صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٦/١١

(٥) إيثار الإنصاف ص ١٠١، المغني ٣٥٢/٣

(٦) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٢٧٥/١٢، صحيح مسلم بشرح النووي ٣٢٠/١

(٧) المغني ٣٥٢/٣

(٨) المغني ٣٥٢/٣

نوقش هذا الدليل بأن الآية نصها قتال المشركين حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم حينما كان يدعو المشركين إلى الإيمان لم يثقف من أحابه إلى الإسلام حتى يأتي وقت صلاة فيصلي ثم حتى يحول الحول فيزكي ثم يطلقه^(١).

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن المشرك إذا دخل في الإسلام فإنه يلتزم بجميع تعاليم الإسلام من صلاة وصيام وزكاة إلى غير ذلك من شرائع الإسلام فعلى هذا هو لا يحتاج إلى متابعتة حتى يصلي أو يزكي لأن هذا هو الأصل .

٢- حديث معاذ رضي الله عنه: (من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه الذمة).

٣- حديث جابر رضي الله عنه: (إن بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة). سبق مناقشة هذين الحديثين والأجوبة على هذه المناقشة في مطلب حكم تارك الصلاة عمداً قهاوناً وتكاسلاً مع اعترافه بوجودها .

٤- حديث عبيد الله بن عدي بن الحيار: (أولئك الذين نهاني الله عنهم).

٥- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (إني نهيته عن قتل المصلين).

٦- حديث: (لا لعله أن يكون يصلي).

نوقش حديث: (إني نهيته عن قتل المصلين) بأنه حديث ضعيف^(٢).

كما نوقشت هذه الأدلة جميعها بأنها تدل على جواز قتل تارك الصلاة وليس كل من جاز قتله قُتل^(٣).

٧- حديث ابن عمر رضي الله عنه: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله.. الحديث)

٨- حديث عوف بن مالك رضي الله عنه: (لا ما أقاموا فيكم الصلاة).

نوقش هذين الدليلين بأن المراد منهما القتال وليس القتل، وليس كل من جاز قتله إذا قُدر عليه قُتل كالبلغة مثلاً فقد أمر الله تعالى بقتلهم إلى أن يفتوا ثم حرم قتلهم إذا فاعوا^(٤).

(١) المحلى ٣٨٥/١٢

(٢) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ٢٧٩

(٣) العقوبات المختلف عليها في جرائم الحدود ١٦٦/١

(٤) المحلى ٣٨٦/١٢

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن المقاتلة في حق تارك الصلاة بمعنى القتل لأنه إما أن يصلي أو يُقتل .

٩- أن الصلاة ركن من أركان الاسلام لا تدخله النيابة بنفس ولا مال فوجب أن يُقتل تاركه كالشهادة .

هذا الدليل من المعنى الصحيح .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأن تارك الصلاة لا يُقتل .

١- حديث ابن مسعود رضي الله عنه: (لا يحل دم امرئ مسلم .. الحديث) .

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أنه جعل منهم التارك لدينه، والصلاة ركن من أركان الدين الأعظم فإذا تركها يكون قد ترك دينه ^(١) .

الثاني: أن هذا الحديث عام مخصوص بالأحاديث الدالة على قتل تارك الصلاة ^(٢) .

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (أمرت أن أقاتل الناس .. الحديث .

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أن في الحديث قوله : (إلا بحقه) والصلاة من أكد حقوق الاسلام ^(٣) .

الثاني: أن هذا الحديث عام مخصوص بالأحاديث الدالة على قتل تارك الصلاة ^(٤) .

٣- أن الصلاة فرع من فروع الدين فلا يُقتل بتركها كالحد .

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أن هذا قياس مقابل النص ، ولا يُقبل القياس مع النص ^(٥) .

الثاني: لا يصح القياس على الحد ، لأن الحد مُختلف في جواز تأخيرهِ ، ولا يجب القتل بفعل مُختلف فيه ^(٦) .

(١) كتاب الصلاة لابن القيم ص ١٢

(٢) المغني ٣/٣٥٣

(٣) المغني ٣/٣٥٣

(٤) المغني ٣/٣٥٣

(٥) المجموع ٣/٢٠

(٦) المغني ٣/٣٥٥

٤- أن الأصل في المسلم حرمة دمه، فلا يباح دمه إلا بنص أو معنى نص والأصل عدمه
نوقش هذا الدليل بوجود النصوص على قتل تارك الصلاة، وقد سبق ذكرها في أدلة
القائلين بقتل تارك الصلاة .

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو قتل تارك الصلاة لوضوح الأدلة على ذلك
وقوتها .

المبحث الثاني

قتل الساحر

اتفق الأئمة الأربعة على قتل الساحر إذا تضمن سحره الكفر^(١)، ولكن ما الحكم إذا لم يكن سحره متضمناً للكفر؟

اختار الشيخ أن الساحر لا يقتل إلا إذا تضمن سحره الكفر أو إذا قتل به إنساناً فقال: "والأظهر عندي أن الساحر الذي لم يبلغ به سحره الكفر ولم يقتل به إنساناً أنه لا يُقتل" ^(٢).

وقد اختلف أهل العلم في عقوبة الساحر إذا لم يكن سحره متضمناً للكفر على قولين:

١- أن الساحر لا يُقتل.

٢- أن الساحر يُقتل.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: أن الساحر لا يُقتل.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الشافعية^(٣) والظاهرية^(٤) ورواية عند الحنابلة^(٥).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١- قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة)^(٦).

وليس السحر الذي لم يكفر صاحبه من الثلاث المذكورة في الحديث^(٧).

٢- أن عائشة رضي الله عنها باعت مدبرة لها سحرها^(٨).

ولو وجب قتلها لما جاز بيعها^(٩).

(١) الإشراف لابن المنذر ٢/٤٠٨، ٤٠٧، أضواء البيان ٤/٩٦؛

(٢) أضواء البيان ٤/٥٠١؛

(٣) الأمل ١/٢٩٣، شرح مسلم للنووي ١٤/٤٢٧، فتح الباري ١٠/٢٢٤؛

(٤) المحلى ١٢/٤١٠؛

(٥) المغني ١٢/٣٠٢، شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٦/٢٤٥؛

(٦) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١٢/٢٠١، صحيح مسلم بشرح النووي ١١/١٧٦؛

(٧) المغني ١٢/٣٠٣، أضواء البيان ٤/٥٠١؛

(٨) السنن الكبرى للبيهقي ٨/١٣٧، مصنف عبد الرزاق ١٠/١٨٣، وقال الحافظ ابن حجر: (إسناده صحيح)؛

التلخيص الحبير ٤/٤١؛

(٩) المغني ١٢/٣٠٢، أضواء البيان ٤/٥٠١؛

القول الثاني: أن الساحر يُقتل.

وهو مذهب الحنفية ^(١) والمالكية ^(٢) والمذهب عند الحنابلة ^(٣).

وقد استدل هؤلاء بما يلي:

١. عن جندب ^(٤) رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(حد الساحر ضربة بالسف) ^(٥).

٢. كتاب عمر رضي الله عنه قبل موته بسنة (اقتلوا كل ساحر) ^(٦).

٣. أن حفصة رضي الله عنها قتلت جارية لها سحرها ^(٧).

٤ - قتل جندب ساحراً كان يسحر بين يدي الوليد بن عقبة ^(٨)، ^(٩).

قال الشنقيطي "فهذه الآثار التي لم يعلم أن أحداً من الصحابة أنكرها على من عمل بها مع اعتضادها بالحديث المرفوع المذكور هي حجة من قال بقتله مطلقاً" ^(١٠).

مناقشة الأدلة:

(١) فتح القدير ٩٩/٦، أحكام القرآن للحصاص ٧٢/١، تبين الحقائق ٢٩٣/٣، رد المختار ٢٤٠/٤

(٢) المنتقى شرح الموطأ ١١٧/٧، مواهب الجليل ٢٧٩/٦، شرح مختصر خليل للخرشي ٦٣/٨، الفواكه الدواني ٢/

١٩٩، الشرح الكبير للدردير ٣٠٢/٤

(٣) كشاف القناع ١٨٧/٦، مطالب أولي النهى ٣٠٤/٦، المغني ٣٠٢/١٢، رؤوس المسائل الخلافة ٥٦٤/٥

(٤) جندب بن كعب الأزدي، صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له: جندب الخير، وهو الذي قتل المشعوذ

انظر سير أعلام النبلاء ١٧٤/٣

(٥) سنن الترمذي ٤٩/٤، السنن الكبرى للبيهقي ١٣٦/٨، وقال الترمذي: (هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من

هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يُضعف في الحديث) ٤٩/٤، وقال ابن حجر في فتح الباري: (في سننه ضعف)

٢٣٦/١٠، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة: (ضعيف) ٦٤١/٣

(٦) سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ٢٠٥/٨، السنن الكبرى للبيهقي ١٣٦/٨، وقال الألباني في صحيح سنن

أبي داود: (صحيح) ٥٩٠/٢

(٧) السنن الكبرى للبيهقي ١٣٦/٨، مصنف عبد الرزاق ١٨٠/١٠، وصححه ابن القيم في زاد المعاد ٦٢/٥

(٨) الوليد بن عقبة بن أبي معيط، له صحة قليلة ورواية يسيرة، وهو أخو أمير المؤمنين عثمان لأمه، من مُسلمة

الفتح، ولي الكوفة لعثمان، وجاهد بالشام، ثم اعتزل بالجزيرة بعد قتل أخيه عثمان، ولم يجار مع أحد من

الفرقيين، وكان سخيّاً شاعراً، وكان يشرب الخمر. انظر سير أعلام النبلاء ٤١٢/٣

(٩) السنن الكبرى للبيهقي ١٣٦/٨، مصنف عبد الرزاق ١٨١/١٠، وقال الألباني في سلسلة الاحاديث الضعيفة:

(وهذا اسناد صحيح) ٦٤٢/٣

(١٠) أعضاء البيان ٥٠٠/٤

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأن الساحر لا يُقتل:

١ - حديث (لا يجل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث..).

نوقش هذا الدليل بأن القتل قد جاء بأكثر من عشرة أشياء منها متفق عليه ومنها يختلف فيه فلا تعلق بهذا الحديث لأحد^(١).

٢ - أن عائشة رضي الله عنها باعت مدبرة لها سحرها .
نوقش هذا الدليل بثلاثة أمور:

الاول : مخالفة كثير من الصحابة لعائشة رضي الله عنها^(٢).

الثاني : يحتمل أن المدبرة تابت فسقط عنها القتل بتوبتها^(٣).

الثالث : يحتمل أن المراد أنها سحرها يعني ذهبت إلى ساحر سحر لها^(٤).

ثانياً : مناقشة أدلة القائلين أن الساحر لا يُقتل:

١ - حديث (حد الساحر ضربة بالسيف)

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: أنه حديث ضعيف^(٥).

الثاني: يحتمل أن يكون أمر بقتل الساحر الذي يكون كفر بسحره^(٦).

٢ - قول عمر رضي الله عنه: (اقتلوا كل ساحر) وقتل حفصة للساحرة التي سحرها
وقتل جندب للساحر .

نوقشت هذه الآثار بأمرين:

الأول: أن عائشة رضي الله عنها قد خالفت هؤلاء الصحابة ، وإذا اختلف الصحابة وجب اتباع أشبههم قولاً بالكتاب والسنة^(٧).

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٩٨/٢

(٢) المغني ٣٠٢/١٢

(٣) المغني ٣٠٢/١٢

(٤) المغني ٣٠٢/١٢

(٥) سبق تخريج الحديث وبيان أنه ضعيف ص ٢٨٦

(٦) الإشراف لابن المنذر ٤٠٩/٢

(٧) الإشراف لابن المنذر ٤٠٩/٢

الثاني: يحتمل أن يكون السحر الذي قُتل هؤلاء الصحابة الساحر لأجله هو السحر الذي يكون كفراً^(١).

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - قول من قال: أن الساحر يُقتل مطلقاً لأن عمر رضي الله عنه قد أمر بقتل الساحر، وهو الخليفة على المسلمين، فدل ذلك على أن قتل الساحر مستقر عند الصحابة، وأما مخالفة عائشة رضي الله عنها فقد سبق مناقشة فعلها رضي الله عنها .

المبحث الثالث

توبة المرتد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم توبة من قذف النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف أمه

المطلب الثاني: حكم توبة الزنديق

المطلب الأول

حكم توبة من قذف النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف أمه

ذكر بعض أهل العلم أن من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم أو قذفه هو صلى الله عليه وسلم أن ذلك ردة ^(١)، ولكن ما حكم توبة من قذف النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف أمه؟ اختار الشيخ قبول توبته فقال: (ولكنهم اختلفوا إذا تاب هل تقبل توبته؟ فذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا تُقبل توبته ويُقتل على كل حال، وقال بعض أهل العلم: تقبل توبته إن تاب، وهذا الأخير أقرب لكثرة النصوص الدالة على قبول توبة من تاب، ولو من أعظم انواع الكفر، والله تعالى أعلم " ^(٢)).

وقد اختلف أهل العلم في قبول توبة من قذف النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف أمه على قولين:

١ - قبول توبته.

٢ - عدم قبول توبته.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: قبول توبته.

هذا هو اختيار الشيخ، وهو مذهب الحنفية ^(٣) والمذهب عند الشافعية ^(٤) ورواية عند الحنابلة ^(٥).

وقد استدلل هؤلاء بأن ما حصل منه ردة، والمرتد تصح توبته ^(٦).

القول الثاني: عدم قبول توبته.

وهو المذهب عند الحنابلة ^(٧) ورواية عند الشافعية ^(٨).

(١) المغني ٤٠٥/١٢، أضواء البيان ١٢٥/٦

(٢) أضواء البيان ١٢٥/٦

(٣) رد المختار ٢٣٣/٤

(٤) أسنى المطالب ١٢٢/٤، روضة الطالبين ٥١٨/٧

(٥) الشرح الكبير ١٣٣/٢٧، المبدع ٩٧/٩، الإنصاف ٢٢٢/١٠، الفروع ٩٤/٦، المغني ٤٠٤/١٢

(٦) المبدع ٩٧/٩، المغني ٤٠٥/١٢

(٧) كشاف القناع ١١٣/٦، المبدع ٩٧/٩، الإنصاف ٢٢٢/١٠، الفروع ٩٤/٦، المغني ٤٠٤/١٢

(٨) أسنى المطالب ١٢٢/٤، روضة الطالبين ٥١٨/٧

وقد استدلل هؤلاء بأن القتل حد قذف النبي صلى الله عليه وسلم، وحد القذف لا يسقط بالتوبة^(١).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بقبول توبته.

أن ما حصل منه ردة، والمرتد تصح توبته.

نوقش هذا الدليل بأن هذا حد قذف فلا يسقط بالتوبة، ولأنه لو قبلت توبته وسقط حده لكان أخف حكماً من قذف آحاد الناس^(٢).

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بعدم قبول توبته.

أن القتل حد قذف النبي صلى الله عليه وسلم وحد القذف لا يسقط بالتوبة.

هذا الدليل صحيح فهذا حد قذف لم يسقط بالتوبة كقذف غيره.

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - عدم قبول توبة من قذف النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف أمه.

(١) أسنى المطالب ١٢٢/٤

(٢) المبدع ٩٧/٩، المغني ٤٠٥/١٢

المطلب الثاني

حكم توبة الزنديق

الزنديق هو المنافق الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر^(١).

وقد اتفق العلماء على قبول توبة الزنديق في الباطن^(٢)، ولكن ما حكم قبول توبته في الظاهر؟
اختار الشيخ قبول توبته فقال: "وقد بينت في كتابي دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب في سورة آل عمران أن أظهر القولين دليلاً أن الزنديق تُقبل توبته" ^(٣).

وقد اختلف أهل العلم في قبول توبة الزنديق على قولين:

١- قبول توبة الزنديق.

٢- عدم قبول توبة الزنديق.

وفيما يلي تفصيل هذين القولين:

القول الأول: قبول توبة الزنديق.

هذا هو اختيار الشيخ وهو المذهب عند الشافعية^(٤) ورواية عند الحنفية^(٥) ورواية عند الحنابلة^(٦).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- قوله تعالى: "قل للذين كفروا إن ينتهوا يُغفر لهم ما قد سلف" ^(٧).

دللت الآية على أن من ترك الكفر فإنه يُغفر له، فيدخل الزنديق في عموم الآية

٢- قوله تعالى: "إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً

إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين

وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً" ^(٨).

(١) فتح الباري ٢٧١/١٢، التاج والإكليل ٣٧٥/٨، كشف القناع ١٧٧/٦

(٢) المغني ٢٧١/١٢، فتح القدير ٧١/٦

(٣) أضواء البيان ٤٩٨/٤، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ٦٣

(٤) المهذب ٦٧/٢١، روضة الطالبين ٢٩٦/٧

(٥) فتح القدير ٧١/٦

(٦) المغني ٢٦٩/١٢، رؤوس المسائل الخلافية ٥٧٦/٥، شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٢٣٦/٦، الإحصاف

٣٣٣/١٠

(٧) سورة الأنفال آية ٣٨

(٨) سورة النساء آية ١٤٥-١٤٦

دلت الآية على قبول توبة المنافق، والزنديق منافق .

٢- قوله تعالى: "اتخذوا أيمانهم جنة" ^(١).

دلت الآية على أن إظهار الإيمان يُحصن من القتل ^(٢).

٣- أن النبي صلى الله عليه وسلم كفَّ عن المنافقين بما أظهروا من الشهادة

مع أن الله عز وجل قد أحبره بباطنهم بقوله تعالى: "ويخلفون بالله إنهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون" ^(٣) وغيرها من الآيات ^(٤).

٤- الإجماع على أن احكام الدنيا على الظاهر والله يتولى السرائر ^(٥).

القول الثاني: عدم قبول توبة الزنديق.

وهو مذهب المالكية ^(٦) والمذهب عند الحنفية ^(٧) والمذهب عند الحنابلة ^(٨) ورواية عند الشافعية ^(٩).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١- قوله تعالى: "إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم

وأنا التواب الرحيم" ^(١٠) والزنديق لا تظهر منه علامة تبين رجوعه وتوبته

لأنه كان مظهرًا للإسلام، مُسرًّا للكفر فإذا أُطلع على ذلك وأظهر الاقلاع

عنه لم يزد على ما كان عليه ^(١١).

(١) سورة المجادلة آية ١٦

(٢) فتح الباري ٢٧٣/١٢

(٣) سورة التوبة آية ٥٦

(٤) المغني ٢٧١/١٢، المنهاج ٢١/٦٨

(٥) فتح الباري ١٢/٣٧٣

(٦) الموطأ ٢/٥٦٥، مواهب الخليل ٦/٢٧٩، الفواكه السدوانية ٣/١٩٩، شرح مختصر خليل ٨/٦٧، أحكام القرآن لابن

العربي ٢/٥٤٦

(٧) تبين أخطاء ٣/٢٩٣، فتح القدير ٦/٧١، أعتاوى الهدية ٥/٣٨١، السحر الرائق ٥/١٣٦

(٨) شرح منتهى الإرادات ٣/٣٩٨، كشف القناع ٦/١٧٧، مضالبي أولي النهى ٦/٢٩١، رؤوس المسائل الخلافية ٥/

٥٧٦، الإنصاف ١/٣٣٢

(٩) روضة الطالبين ٧/٢٩٦

(١٠) سورة البقرة آية ١٦٠

(١١) المغني ١٢/٢٦٩، فتح الباري ١٢/٢٧٣

٢- قو له تعالى: "قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ونحن نتربص بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا" ^(١) قال المفسرون: "أو بأيدينا" بالقتل إن أظهرتم ما في قلوبكم قتلناكم ^(٢).

٣- أتى علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تعذبوا بعذاب الله) ولقتلهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من بدل دينه فاقتلوه) ^(٣).

فابن عباس رضي الله عنهما وافق علياً رضي الله عنه في قتلهم، وإنما اختلف معه في تحريقهم بالنار، فدل ذلك على أن الزنديق يُقتل ولا يُقبل توبته.

٤- أن في قبول توبة الزنديق تسليطاً له على الطعن في الدين ومسبة الله ورسوله ^(٤).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بقبول توبته :

١- قوله تعالى: "قل للذين كفروا إن ينتهوا يُغفر لهم ما قد سلف".

نوقش هذا الدليل بأن الله إنما قبل توبة الكافر الأصيل من كفره بالإسلام لأنه ظاهر لم يعارضه ما هو أقوى منه فيجب العمل به، فأما الزنديق فإنه قد أظهر ما يبيح دمه فإظهاره بعد القدرة عليه للإسلام والتوبة لا يدل على زوال ذلك الكفر المبيح لدمه ^(٥).

٢- قو له تعالى: "إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً".

(١) سورة التوبة آية ٥٢

(٢) الصارم المسلول ص ٣٥٥، أعلام الموقعين ١٠٧/٣

(٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٢٦٧/١٢، مسند الإمام أحمد ٢١٧/١

(٤) أعلام الموقعين ١٠٥/٣

(٥) أعلام الموقعين ١٠٦، ١٠٥/٣

يمكن أن يناقش هذا الدليل بأن المراد من الآية قبول توبتهم في الباطن وهذا لا خلاف فيه ، وإنما الخلاف في قبول توبتهم في الظاهر ^(١).

٣- قوله تعالى : "اتخذوا إيمانكم جنة" .

نوقش هذا الدليل بأن اليمين إنما تكون جنة إذا لم تجيء بينة عادلة تكذبها أما إذا جاءت بينة عادلة تكذبها فقد انخرقت الجنة فيحوز عند ذلك قتلهم ولا يمكن للمنافق بعد ذلك أن يجن إلا بجنة من جنس الأولى، وتلك جنة مخروقة ^(٢).

٤- أن النبي صلى الله عليه وسلم كفَّ عن المنافقين بما أظهروا من الشهادة مع أن الله أخبره بباطنهم .

نوقش هذا الدليل بأمرين:

الأول: عدم ثبوت نفاقهم بالحجة الشرعية التي يعلم بها الخاص والعام والزندق والمنافق إنما يُقتل إذا تكلم بكلمة كافرة وقامت عليه بذلك بينة ^(٣) .

الثاني: خشية الفتنة وتنفير الناس عن الإسلام، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك حين قال: (لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه) ^(٤)، ^(٥).

٥- الإجماع على أن أحكام الدنيا على الظاهر والله يتولى السرائر .

نوقش هذا الدليل بأن الزندق قد قام الدليل على فساد عقيدته، فإظهاره التوبة بعد القدرة عليه ليس فيه أكثر مما كان يظهره قبل هذا، وهذا القدر قد بطلت دلالته بما أظهره من الزندقة، فلا يصح الاعتماد عليه لتضمنه إلغاء الدليل القوي وإعمال الدليل الضعيف الذي قد ظهر بطلان دلالته ^(٦) .

ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بعدم قبول توبته:

(١) المغني ٢٧١/١٢

(٢) الصارم المسلول ص ٣٥٧ .

(٣) الصارم المسلول ص ٣٦٦-٣٦٨

(٤) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٥٤٦/٦، صحيح مسنم شرح الووي ٣٧٥/١٦

(٥) الصارم المسلول ص ٣٦٨

(٦) أعلام الموقعين ١٠٦/٣

١- "قوله تعالى: "إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم" والزنديق لا تظهر منه علامة تبين رجوعه وتوبته .

٢- "قوله تعالى: "قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ونحن نترصد بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا".

هذان الدليلان صحيحان في دلالتهما ولا أجد عليهما مناقشة .

٣- حرق علي رضي الله عنه للزنادقة وموافقة ابن عباس رضي الله عنهما لعلي رضي الله عنه على قتلهم .

نوقش هذا الدليل بأن قصة علي رضي الله عنه واقعة عين ^(١) .

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

٣- أن في قبول توبة الزنديق تسليطاً له على الطعن في الدين ومسبة الله ورسوله .

هذا الدليل من المعنى الصحيح.

القول الرابع :

الرابع - والله أعلم - عدم قبول توبة الزنديق لقوة الأدلة التي استدلت بها أصحاب هذا القول .

الفصل الخامس

اختيارات الشنقيطي في مسائل متفرقة في الحدود

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: استيفاء الحد ممن قتل أو أتى حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه
المبحث الثاني: إقامة الحد على الشاعر إذا أقر في شعره بما يستوجب الحد

المبحث الأول

استيفاء الحد من قتل أو أتى حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه

اتفق العلماء على أنه يقام الحد على من انتهك حرمة الحرم بخيانة فيه توجب حداً أو قصاصاً^(١)، ولكن ما الحكم فيمن قتل أو أتى حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه؟

اختار الشيخ أنه لا يستوفى منه حد ولا قصاص ما دام في الحرم، ولكن يُضَيَّقُ عليه حتى يضطر إلى الخروج فيستوفى منه حق الله إذا خرج من الحرم، فقال: "الذي يظهر والله تعالى أعلم أن أجرى هذه الأقوال على القياس قول من قال: يستوفى من اللاجئ إلى الحرم كل حق وجب عليه شرعاً قتلاً كان أو غيره، لأن إقامة الحدود واستيفاء القصاص مما أوجبه الله وفعل ذلك طاعة وتقرب إليه، وليس في طاعة الله وامتنال أمره انتهاك حرمة حرمه، وأجراها على الأصول وهو أولاً، هو الجمع بين الأدلة وذلك بقول من قال: يُضَيَّقُ على الجاني اللاجئ إلى الحرم. فلا يُباع له ولا يُشتري منه، ولا يُجالس ولا يُكَلِّم حتى يضطر إلى الخروج، فيستوفى منه حق الله إذا خرج من الحرم، لأن هذا القول جامع بين النصوص، فقد جمع بين استيفاء الحق، وكون ذلك ليس في الحرم وفي هذا خروج من الخلاف، والعلم عند الله تعالى" (٢).

وقد اختلف أهل العلم في استيفاء الحد من قتل أو أتى حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه عنى ثلاثة أقوال:

- ١- أنه لا يستوفى منه حد ولا قصاص ما دام في الحرم.
- ٢- أنه يستوفى منه الحق قصاصاً كان أو حداً قتلاً كان أو غيره.
- ٣- أنه يستوفى منه كل شيء من الحدود إلا القتل.

وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

القول الأول: أنه لا يستوفى منه حد ولا قصاص ما دام في الحرم.

هذا هو اختيار الشيخ وهو مذهب الظاهرية^(٣) والمذهب عند الحنابلة^(٤).

(١) المعنى ٤١٣/١٢، إشار الإنصاف في آثار الخلاف ص ٨٠٥

(٢) أضواء البيان ١٣٠/٦

(٣) المحلى ٣٠٠/٥

(٤) الإنصاف ١٦٧/١٠، كشف القناع ٨٧/٦، شرح منتهى الإرادات ٣/٣٤٢، مضال أبني نبي ١٧٠/٦.

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١ - قوله تعالى: "ومن دخله كان آمناً" ^(١).

فهذا خبر أُريد به الأمر ^(٢).

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم: (إن مكة حرّمها الله تعالى يوم خلق السماوات والارض ولم يُحرّمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا، ولا يعصِد بها شجرة، فإن أحد ترخّص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا له: (إن الله أذن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب) ^(٣) فالتى صلى الله عليه وسلم حرم سفك الدم بمكة على الإطلاق، وتخصيص مكة بهذا يدل على أنه أراد العموم، لأنه لو أراد سفك الدم الحرام لم يخص به مكة ^(٤).

٣ - عن ابن عباس قال: "من قتل أو سرق في الحل ثم دخل الحرم، فإنه لا يجالس ولا يكلم، ولا يؤوى، ويناشد حتى يخرج فيقام عليه" ^(٥).

القول الثاني: أنه يستوفى منه الحق قصاصا كان أو حداً قتلاً كان أو غيره.

وهو مذهب المالكية ^(٦) والشافعية ^(٧).

وقد استدلل هؤلاء بما يلي:

١ - أن نصوص الكتاب والسنة التي دلت على إقامة الحدود واستيفاء

القصاص ليس في شيء منها تخصيص مكان دون مكان ولا زمان دون زمان،

بل هي عامة وظاهرها شمول الحرم وغيره ^(٨).

٢ - ما ورد في الصحيحين: (إن الحرم لا يعيد عاصياً ولا فاراً بدم) ^(٩).

(١) سورة آل عمران آية ٩٧

(٢) المعنى ٤١١/١٢، أضواء البيان ١٣٠/٦

(٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٤١/٤، صحيح مسلم شرح النووي ١٣٤/٩

(٤) المعنى ٤١١/١٢

(٥) مصنف عبد الزواق ٣٠٤/٩، وإسناده صحيح فقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس

(٦) شرح مختصر حليل ٢٥/٨، الشرح الكبير للدردير ٢٦١/٤، منح الخليل ٧٦/٩، التاج والإكليل ٣٢٦/٨، لغة السائلين ٣٦٤/٤،

حاشية الدسوقي ٢٦١/٤

(٧) المجموع ٤٦٥/٧، أسنى المطالب ٣٨/٤، تحفة المحتاج ٤٣٨/٨، معني المحتاج ٢٧٩/٥، نهاية المحتاج ٣٠٤/٧

(٨) أضواء البيان ١٢٨/٦، نيل الأوطار ٤٨/٧، سبل السلام ١٠٦/٤

(٩) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٤١/٤، صحيح مسلم شرح النووي ١٣٤/٩

٣- عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر^(١) فلما نزع جاءه رجل فقال: ابن خطل^(٢) متعلق بأستار الكعبة فقال: (اقتنوه)^(٣).

القول الثالث: أنه يستوفى منه كل شيء من الحدود إلا القتل.

وهو مذهب الحنفية^(٤) ورواية عند الخنابلة^(٥).

وقد استدلل هؤلاء بقوله صلى الله عليه وسلم: (فلا يخل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا)^(٦) فالنهي في الحديث عن القتل، وحرمة النفس أعظم فلا يقاس غيرها عليها^(٧).

مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه لا يستوفى منه حد ولا قصاص مادام في الحرم.

١- قوله تعالى: "ومن دخله كان آمناً".

نوقش هذا الدليل بأن الجاني هناك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن^(٨).

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: (إن مكة حرمتها الله تعالى يوم خندق

السموات والأرض ولم يجرمها الناس، فلا يخل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر

أن يسفك بها دمًا.. الحديث).

هذا الحديث واضح الدلالة على أنه لا يجوز استيفاء الحدود القصاص من جأ إلى الحرم.

(١) المغفر رَزَدٌ يُسَحُّ عَلَى قَدْرِ الرَّأْسِ يُلْبَسُ تَحْتَ الْقُلُوسَةِ، انظر مختار الصحاح ص ٤٢٠.

(٢) عبد الله بن خطل، كان مسلماً فبعته رسول الله صلى الله عليه وسلم مصلداً وبعث معه رجلاً من الأنصار، وكان معه مولى يخدمه وكان مسنماً. فمضى مراً، فأمر مولى أن يدح تيساً ويضع له ضعماً فده واستيقظ ولم يضع له شيئاً فغدا عليه فقتله ثم ارتد مشركاً، وكانت له قبتان تعبجان فحساء رسول الله صلى الله عليه وسلم. انظر فتح الباري ٦/٤.

(٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٥٩/٤، صحيح مسلم شرح النووي ١٤٠/٩.

(٤) أحكام القرآن للخصاص ٣٣/٢، الدر المنثور ٥٤٧٠٦، وهناك مراجع للحنفية ذكرت فقط أنه لا يقتل ولم تعرض للحدود وهي: المسوّض ٩٥/١٠، مدني المصنف ٨٥٠٦، ينظر لإصناف ص ٨٠٥.

(٥) المغني ٤٠٩/١٢.

(٦) سبق تحرير الحديث وبيان أنه لا يصححان ص ٢٩٩.

(٧) المغني ٤٠٩/١٢.

(٨) فتح الباري ٤٧/٤.

٣- قول ابن عباس: (من قتل أو سرق في الحل ثم دخل الحرم..).

هذا قول صحابي، ولا يوجد له مخالف من الصحابة، فهو دليل سالم من المعارضة .
ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يستوفى منه الحق قصاصاً كان أو حداً قتلًا كان أو غيره.

١- عموم الأدلة على استيفاء القصاص وإقامة الحدود في الحرم وغيره

نوقش هذا الدليل بأن هذا العموم مخصص بقوله صلى الله عليه وسلم: (إن مكة حرمة الله تعالى يوم خلق السموات والأرض ولم يحرمها الناس، فلا يخل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا) ^(١) فهذا الحديث يقضي بمنع ذلك في مكان خاص، وهو متأخر، فهو في حجة الوداع بعد شريعة الحدود ^(٢).

٢- ما ورد في الصحيحين: (إن الحرم لا يعيد عاصياً ولا فاراً بدم).

نوقش هذا الدليل بأن هذه العبارة ليست من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما هي من كلام عمرو بن سعيد المعروف بالأشدق، ومعهود أنه لا حجة في كلامه الأشدق. لا سيما في حال معارضته لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣).

٣- أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل ابن خطل وهو متعق بأستار الكعبة.

نوقش هذا الدليل بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل ابن خطل في الساعة التي أحل الله فيها القتال بمكة، وقد أخبرنا بأنها لم تحل لأحد قبله ولا لأحد بعده وأن حرمتها قد عادت بعد تلك الساعة كما كانت ^(٤).

ثالثاً: مناقشة أدلة القائلين بأنه يستوفى منه كل شيء من الحدود الا القتل.

أن حرمة النفس عظيمة فلا يقاس غيرها عبيها.

نوقش هذا الدليل بأن قياس غير النفس عبيها صحيح ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما: (من قتل أو سرق في الحل ثم دخل الحرم فإنه لا يبالس ولا يكتم ولا يؤوى

(١) سبق تخريج الحديث وبيان أنه في الصحيحين ص ٢٩٩

(٢) نيل الأوطار ٤٨/٧، سبل السلام ١٠٦/٤

(٣) انعمي ٤١٢/١٢، أضواء البيان ١٢٨/٦

(٤) نيل الأوطار ٤٨/٧، أضواء البيان ١٢٩/٦

ويناشد حتى يخرج فيقام عليه^(١) فابن عباس رضي الله عنهما جمع بين القتل والسرقة فدل ذلك على عدم إقامة الحدود سواء كان قتلاً أو غيره مادام الجاني في الحرم .

القول الراجح:

الراجح - والله أعلم - ما اختاره الشيخ وهو أنه لا يقام عليه الحد مادام في الحرم ولكن يُضَيَّقُ عليه حتى يخرج من الحرم فيقام عليه لأن هذا القول يؤيده حديث النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم القتل في مكة كما يؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما .

(١) سبق تحريجه وبيان أنه صحيح ص ٢٩٩

المبحث الثاني

إقامة الحد على الشاعر إذا أقر في شعره بما يستوجب الحد

الشعر نوع من الكلام فهو لا يكره لذاته وإنما يكره لمضمّناته^(١) ولكن هل يقام الحد على الشاعر إذا أقر في شعره بما يستوجب الحد؟.

اختار الشيخ أنه لا يقام عليه الحد فقال: "أظهر القولين عندي : أن الشاعر إذا أقر في شعره بما يستوجب الحد لا يقام عليه الحد" ^(٢) .

وقد ذكر بعض المفسرين^(٣) أن العلماء اختلفوا في هذه المسألة على قولين: القول الأول: أنه يقام عليه الحد.

واستدلوا لذلك بأنه أقرب، والإقرار تثبت به الحدود^(٤) .

القول الثاني: أنه لا يقام عليه الحد، ولكن وجب عليه الملام والتأديب.

واستدلوا لذلك بأن كذب الشاعر في شعره أمر معروف معتاد واقع لا نزاع فيه لقوله تعالى: "وأهم يقولون مالا يفعلون"^(٥)، ^(٦) .

كما استدلوا لذلك بأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل النعمان بن عدي بن نضلة^(٧) على ميسان من أرض البصرة ، وكان يقول الشعر فقال:

أهل أتى الحساء أن حليتها	بميسان يُسقى في زجاج وحتّم
إذا شئتُ غتّني دهاقين قرية	ورقاصة تجددو عني كل منسم
فإن كنت ندماني فبالأكبر اسقني	ولا تسقني بالأصغر المتنسم
لعل أمير المؤمنين يسروّه	تنادمنّا باجوسق المتهدم

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٤٦٢/٣ .

(٢) أضواء البيان ٣٩١/٦

(٣) تفسير القرآن العظيم ١٧٤/٦، أضواء البيان ٣٩٠/٦

(٤) أضواء البيان ٣٩٠/٦

(٥) سورة الشعراء آية ٢٢٦

(٦) أضواء البيان ٣٩١/٦

(٧) النعمان بن عدي بن نضلة ، هاجر هو وأبوه إلى أحيصة ، فمات أبوه عدي بأرض أحيصة ، فورثه به النعمان .

وكان أول وارث في الإسلام ، انظر أسد الغابة ٣١٧/٥

فبلغ ذلك عمر ، فكتب اليه : أما بعد فقد بلغني قولك:

لعل أمير المؤمنين يسؤوه تنادمننا بالجوسق المتهدده

وأتم الله لقد ساءني، ثم عزله، فلما قدم عليه سأله فقال: والله ما كان من هذا شيء، وما كان إلا فضل شعر وجدته، وما شربتها قط، فقال عمر: أظن ذلك ولكن لا تعم لي عملاً أبداً^(١).

كما استدلو أيضاً بأن الفرزدق أنشد سليمان بن عبد الملك^(٢) قصيدة ذكر فيها مقارفته لجرمة الزنى^(٣)

فقال له سليمان: قد أقررت عندي بالزنى وأنا إمام، ولا بد من إقامة الحد عيني فقال الفرزدق: ومن أين أوجبت عليّ يا أمير المؤمنين؟ فقال: بقوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة"^(٤) فقال الفرزدق: إن كتاب الله يدرؤه عني بقوله تعالى: "والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون"^(٥) فأنا قلت ما لم أفعل، فتبسم سليمان وقال: أولى لك^(٦).

القول الرابع:

الراجح - والله أعلم - أنه لا يقام الحد على الشاعر إذا اعترف في شعره بما يوجب الحد لأن الله كذبهم ، ولكن لا بد من تأديبه حتى لا يعود إلى مثل هذا الكلام .

(١) الطشقات الكبرى لابن سعد من طريق الواقدي ٤/ ١٤٠، وقد اتفق أهل العلم على ضعف الواقدي انظر سير

أعلام النبلاء ٩/ ٤٥٤

(٢) سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم . نوبع بعد أخيه الوليد سنة ست وتسعين ، وكان ديناً فصيحاً

مفوهاً عادلاً محباً للغزو ، مات سنة تسع وتسعين منهجرة . انظر سير أعلام النبلاء ٥/ ١١١

(٣) لم أذكر الأبيات لعدم مناسبة ذكرها هنا فإلتفت للأدب.

(٤) سورة النور آية ٢

(٥) سورة الشعراء الايات ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٥

(٦) وفيات الاعيان ٦/ ٩٤

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فيمكنني أن أوجز أهم نتائج البحث بما يلي:

- ١- أن الشيخ الشنقيطي من العلماء الذين يتبعون الدليل فلم يتعصب لمذهب معين ولا لقول قائل معين .
- ٢- حد الزنى يثبت بالإقرار مرة واحدة فقط .
- ٣- سقوط الحد عن الزاني إذا رجع عن إقراره .
- ٤- المقر بالزنى إذا هرب في أثناء الرجم لا يُتبع بل يُستفصل منه فإذا صرَّح بالرجوع تُرك ، وإن بقي على إقراره رُجم .
- ٥- يجب إقامة حد الزنى وحد القذف على من أقر بالزنى بامرأة وهي تكذبه .
- ٦- عدم اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى .
- ٧- إقامة حد القذف على الشهود إذا اختلفوا في الموضع .
- ٨- إذا شهد اثنان بأنه زنى بالمرأة وهي مكرهة، وشهد اثنان بأنه زنى بها وهي مطاوعة فلا يقام الحد على الرجل ويقام حد القذف على جميع الشهود .
- ٩- يجب الاستفسار من الشهود إذا اختلفوا في ملابس الزاني، فإن اتفقوا على أن عليه ثوبين، وذكر اثنان منهما أحد الثوبين، وذكر الآخران الثوب الآخر فشهادتهما كاملة، وإن جزموا بأن عليه ثوباً واحداً واختلفوا فيه فشهادتهما ناقصة ويقام عليهم حد القذف .
- ١٠- وجوب إقامة حد القذف على الشهود إذا لم يكتفوا .
- ١١- وجوب إقامة حد القذف على شهود الزنى إذا لم يعدلوا .
- ١٢- وجوب إقامة الحد على المقر بالزنى إذا اجتمعت البيئة مع الإقرار غير التام .
- ١٣- إذا رجع شهود الزنى عن شهادتهم بعد احكامهم على المشهود عليه وقبل تنفيذ الحكم فلا يقام الحد على المشهود عليه .
- ١٤- إذا رجع شهود الزنى عن شهادتهم بعد رجم المشهود عليه فإن عليهم دية المرحوم إن أخطأوا، وعليهم القصاص إن تعمدوا .

- ١٥- إذا رجع شهود الزنى عن شهادتهم بعد جلد المشهود عليه فلا شيء عليهم إن أخطأوا، ويجب تعزيرهم إن تعمدوا الكذب .
- ١٦- قبول الإقرار والشهادة بالتقادم في جريمة الزنى .
- ١٧- الزنى لا يثبت بمجرد الحمل .
- ١٨- وجوب تغريب الزاني البكر سنة مع جلده مائة إذا كان رجلاً، أما إن كانت امرأة فإنه يجب تغريبها إذا وُجد المحرم المتبرع لها .
- ١٩- يشترط في مسافة تغريب الزاني البكر مسافة القصر .
- ٢٠- الغريب إذا زنى غُرِّب من مكان زناه إلى مكان آخر .
- ٢١- المملوك إذا زنى فإنه لا يُغَرَّب سواء كان محصناً أو غير محصن، ذكراً كان أو أنثى .
- ٢٢- لا يجب سجن المغرَّب في الزنى في محل تغريبه .
- ٢٣- لا يشترط الإسلام للإحصان في الزنى .
- ٢٤- عقوبة الزاني المحصن الرجم فقط .
- ٢٥- المرجوم يُحفر له مطلقاً ذكراً كان أو أنثى ثبت زناه بينة أو بإقرار .
- ٢٦- استحباب ابتداء الشهود بالرجم إذا ثبت الزنى بالبينّة، واستحباب ابتداء الإمام بالرجم إذا ثبت الزنى بالاقرار .
- ٢٧- حد المملوك في الزنى خمسون جدة سواء كان محصناً أو غير محصن ذكراً كان أو أنثى .
- ٢٨- عقوبة اللواط هي قتل الفاعل والمفعول به .
- ٢٩- القذف حق للآدمي وفيه حق لله .
- ٣٠- إذا قذف الرجل رجلاً وصدقه آخر فإنه يقام حد القذف عنى المصدّق .
- ٣١- عدم إقامة حد القذف على من قال لآخر: أخبرني فلان أنك زנית .
- ٣٢- إذا قال رجل لآخر: أنت أزنى من فلان. فعليه حدان .
- ٣٣- إقامة حد القذف على من قال للرجل: يا زانية .
- ٣٤- إقامة حد القذف على من قال لآخر: زنأت .

٣٥- يجب الرجوع للعرف لمعرفة بعض الألفاظ مثل يا قرنان أو يا ديوث ونحوهما هل هي من ألفاظ القذف؟

٣٦- وجوب إقامة حد القذف بالتعريض المفهم للقذف .

٣٧- عدم إقامة حد القذف على من قال لرجل: يامن وطئ بين الفخذين .

٣٨- إذا تُسب الرجل إلى غير جنسه فما احتمل غير القذف لا يُحد صاحبه .

٣٩- يُجلد العبد إذا قذف حراً أربعين جلدة .

٤٠- إقامة حد القذف على قاذف أم الولد إذا قذفها بعد موت سيدها .

٤١- لا حد على من قذف من يُظن أنه عبد فبان حراً.

٤٢- إذا قذف الرجل جماعة بكلمة واحدة فإنه يقام عليه حد واحد فقط .

٤٣- إذا قذف الرجل جماعة بكلمات متعددة فإن الحد يتعدد عنه .

٤٤- يُعزّر قاذف الأنثى غير البالغة والذكر غير البالغ .

٤٥- لا يقام حد القذف على الوالد إذا قذف ولده .

٤٦- إذا قذف شخص أمّاً لآخر فإن كانت حية وكان يُنفهم من قذفها نفي الولد فإن للأم المطالبة وكذلك للولد، وإذا كانت الأم ميتة فإن نولده المطالبة .

٤٧- يقام الحد على من قذف ميتاً .

٤٨- إقامة حد القذف على من رمى الملاعنة بالزنى أو رمى ابنها بأنه ابن زنى .

٤٩- لا يقام الحد على من كرر قذف المحصن بنفس الزنى الأول . ويعاد عليه الحد إذا قذفه بزنى آخر .

٥٠- يسقط الحد عن القاذف إذا زنى المقذوف قبل إقامة الحد على القاذف .

٥١- لا يقام حد القذف على من قذف محدوداً في الزنى .

٥٢- يجوز للمقذوف وإن كان زانياً أن يطالب بإقامة الحد على من قذفه .

٥٣- عقوبات الحراة وهي القتل والصب والقضع من خلاف والنفي هي على الترتيب

وليس على التخيير فإذا قتلوا وأخذوا المال قُتلوا وصُلبوا. وإذا قُتلوا ولم يأخذوا المال قُتلوا

ولم يُصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا يقطعون من خلاف وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا

المال ينفون من بلد الجريمة إلى بلد آخر .

٥٤- المقصود بنفي المحارب هو إخراجه من بلد إلى بلد آخر مع سجنه فيه .

- ٥٥ - لا تشترط المكافأة في قتل الحراية .
- ٥٦ - وجوب إقامة حد الحراية على من أعان المحارب .
- ٥٧ - المحاربون إذا كان بينهم صبي أو مجنون أو أب المقطوع عليه فإن الحد لا يسقط عن بقية المحاربين .
- ٥٨ - تارك الصلاة هاوناً أو كسلاً يقتل كفراً .
- ٥٩ - عقوبة الساحر هي القتل .
- ٦٠ - لا تقبل توبة من قذف النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف أمه .
- ٦١ - لا تقبل توبة الزنديق .
- ٦٢ - من قتل أو أتى حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه لا يقام عليه الحد ما دام في الحرم ولكن يُضَيَّقُ عليه حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد .
- ٦٣ - لا يقام الحد على الشاعر إذا اعترف في شعره بما يوجب الحد .

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة	وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَيْصِ	٣٥	٣٣
البقرة	وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى	١٣٥	٢٤٣
البقرة	فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ	١٣٧	٢٧
البقرة	أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمَ اللَّهُ	١٤٠	٢٠
البقرة	إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا	١٦٠	٢٩٣
البقرة	تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا	١٨٧	٣٩
البقرة	فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ	١٩٦	٢٤٠
البقرة	تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا	٢٢٩	٣٩
البقرة	وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ	٢٣٥	١٩٢
البقرة	وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ	٢٨٢	٩٠
آل عمران	وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا	٩٧	٢٩٩
النساء	وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ	١٥	١٤٣، ١١٤
النساء	فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِمْ نَصَفٌ	٢٥	١٤٣، ١٢٥
النساء	إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ	٤٠	١٦٠، ١٥٩، ١٥٧
النساء	إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ	٤٨	٢٦٤
النساء	وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا	٨٧	٢٦٠
النساء	وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ..	١٠١	٢٠
النساء	وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا	١٢٢	٣٥
النساء	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ	١٣٥	٢٠
النساء	إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ	١٤٥	٢١٨
المائدة	وَأَرْحَلْكُمْ إِلَى الْكَعْبِ	٦	٢٩٢
المائدة	أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ...	٣٢	٢٦
المائدة	إِنَّمَا حَرَّمَ الَّذِينَ يَجَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ	٣٣	٢٤٠
المائدة	أَوْ يَفْجَرُوا مِنَ الْأَرْضِ	٣٣	٢٤٠، ٢٣٩
المائدة	وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمَا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ	٤٩	٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥
المائدة	مَنْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْخِةَ	٧٢	١٣٦
المائدة	فَكَفَّارَتُهُ إِضْعَافُ عَشْرَةِ مَسَافِكٍ	٨٩	٢٦٢
المائدة	فَجَزَاءُ مَنْ قَتَلَ مَنْ مِنَ الْعَمَةِ	٩٥	٢٤٠
المائدة	إِنْ تَعْلَمْهُمْ فَاغْلِبْهُمَ عِبَادَكَ	١١٨	٢٤٠
الأغصان	فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ	٨١	٢٦٣
			١٨١

فهرس الآيات القرآنية

٣١٠

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
الأعام	ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن	١٥١	١٦٧
الأعراف	أتأتون الفاحشة	٨٠	١٦٤
الأنفال	قل للذين كفروا إن ينتهوا	٣٨	٣٩٢
الأنفال	ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم	٤٦	٣١
التوبة	فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم	٥	٢٧٨
التوبة	فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة	١١	٢٦٧
التوبة	قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين	٥٢	٢٩٤
التوبة	ويخلفون بالله إنهم لمنكم	٥٦	٢٩٣
يونس	أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع	٣٥	١٨١
هود	كتاب أحكمت آياته ثم فصلت	١	٢٦
الرعد	الله يعلم ما تحمل كل أنثى	٨	٣٣
النحل	فلا تضربوا لله الأمثال	٧٤	٢٠
الاسراء	إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم	٩	٣١
الاسراء	وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه	٢٣	٢١٧
الاسراء	ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة	٣٢	١٦٤، ٤١
الكهف	وكلبهم بأسط ذراعيه	١٨	٣٠
مريم	فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة	٦٠ - ٥٩	٢٦٧
الحج	فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير	٢٨	٣١
الحج	فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر	٣٦	٣١
النور	الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما	٢	١٤٠، ١١١ ٣٠٤، ١٥٨
النور	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء	٤	٨٨٠، ٨٧٠، ٧٥٠، ٦٩ ٢٠١، ١٩٩، ٩٩ ٢٣٤، ٢١٨، ٢٠٧
النور	فاجلدوهم ثمانين جلدة	٤	٣٥
النور	ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً	٤	٣٥
الفرقان	وحلق كل شيء فقدره تقديراً	٢	٢٨
الشعراء	والشعراء يتبعهم الغاؤون	٢٢٤ - ٢٢٦	٣٠٤
الشعراء	وأهم يقولون مالا يفعلون	٢٢٦	٣٠٣
القصص	ليكون لهم عدواً وحزناً	٨	٢٧

الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١١٨	١٨	ولا تزر وازرة.....	فاطر
٢٧	١٢	بل عجت ويسخرون	الصافات
٣	٩	قل هل يستوي الذين يعلمون	الزمر
٢٠	١١	ليس كمثله شيء وهو السميع البصير	الشورى
٢٤٣	٤٠	وحزاء سينة سينة مثلها	الشورى
١٠٦	١٥	وحمله وفصاله ثلاثون شهراً	الأحقاف
٢٦٧	١٠	إنما المؤمنون إخوة	الحجرات
١١٥	١٣	يوم هم على النار يفتنون	الذاريات
٢٠	٤-٣	وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى	النجم
٣	١١	يرفع الذين آمنوا منكم	المجادلة
٢٩٣	١٦	اتخذوا أيمانهم جنة ...	المجادلة
١٠٠	٢	وأقيموا الشهادة لله	الطلاق
٢٦٦	٤٤-٣٥	أفنجعل المسلمين كالجحيم	القلم
٢٦٧	٤٧-٣٨	كل نفس بما كسبت رهينة	المذثر
٢٠	٤	ولم يكن له كفواً أحد	الإخلاص

- أتى رح رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد
فناداه..... ٥١
- اجتنبوا هذه القاذورة التي نهي الله عنها..... ٢٣٦،١٠١،٦١
- إذا أتى الرجل الرجل..... ١٦٣
- إذا أصاب المكاتب حداً..... ٢٠٢،٢٠١،٢٠٠
- إذا حلص المؤمن من النار..... ٢٦٤
- أذهبوا به فارجموه ١٥٤،١٣٩،٥١
- أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :خمس صلوات ٢٦٠
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ٢٨٠
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا ٢٨١
- إن ابني هذا كان عسيفاً..... ١٣٩
- إن الله سيخلص رجلاً من أمتي ٢٦١
- إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة..... ٢٦٥
- إن بين الرجل وبين الكفر ٢٧٩،٢٧٠،٢٦٨
- أن خالد بن الوليد رضي الله عنه استأذن رسول الله عليه وسلم في قتل رجل..... ٢٨٠
- أن رجلاً أتاه فأقر عنده أنه زنى بامرأة ١١١،٦٨
- أن رجلاً من الأنصار حدثه: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في مجلس فساره يستأذنه في قتل رجل..... ٢٧٩
- أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر..... ١١١،٦٩
- أن رجلاً زنى بامرأة..... ١٤١
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه أعرابي فقال : يا رسول الله إن امرأتي ولدت غلاماً أسود..... ١٩١
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح..... ٣٠٠
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ١١٨،١٢٤،١٥٧،١٥٩
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى و..... ١١١
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاذ رديفه على الرجل قال: يا معاذ من حبل ٢٦٠
- أن عبد الملك بن مروان كتب إلى أنس بن مالك يسأله عن هذه ٢٤١
- إن للإسلام صبراً ومناراً كمنار الطريق ٢٦٤

- ٥١ أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم.....
- ٢٩٩ إن مكة حرمها الله تعالى يوم خلق السموات والارض
- ٢٧٩ أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمخنت
- ٢٦٣ أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى قباء فاستقبله
- ١٥٣، ١٤٩، ١٤٨ أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة فحفر لها
- ١١٠ أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرّب
- ٢٦٢ أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بآية من القرآن يرددها
- ٢٢٥ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في المتلاعنين
- ٦٩، ٥٢ إنك قد قلتها أربع مرات.....
- ٢٩ أنه أذن لأمته أن تحدث عن بني إسرائيل
- ٢٦٩ أنه ذكر الصلاة يوماً فقال : من حافظ عليها.....
- ٢٠٨ أن هلال بن أمية كذب امرأته.....
- ١٣٤ أن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا
- ٢٦٨ أول ما تفقدون من دينكم الأمانة
- ١٧٢ أيعجز أحدكم أن يكون مثل أبي ضمضم
- ١٤٩، ١٤٨، ١٤٦ تم أمر بها فحفر لها إلى صدرها
- ٥٤ ثم جاءته امرأة من غامد الأزد فقالت : يا رسول الله ضيري
- ١٩٢ جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن امرأتى لا تجمع يد لأمس
- ٥٥ جاء ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنى .
- ٥١ جاء ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله طهرني
- ٢٨٦ حد الساحر ضربة بالسيف
- ١٥٨، ١٤٠، ١٣٦، ١١٠ خذوا عني خذوا عني قد جعل الله من سيلا
- ٢٨٠، ٢٦٩ خيار أمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم
- ٢٦٩ دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه فقال فيما أخذ علينا
- ٢٦٢ الدواوين عند الله عز وجل ثلاثة
- ٢٧٥ سب المسلم فسوق
- ١١٠ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن زنى ولم يخص
- ١٤١ الشيخ والشيخة إذا زنيا

الصفحة	الحديث
٢٦٨	العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة
١٤٧	فأمر بها نبي الله صلى الله عليه وسلم فشكت عليها ثيابها
١٤٧	فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجها
١٤٧	فانطلقنا إلى بقيع الغرقد فما أوثقناه
١٤٧، ٦١	فكنت فيس رحمه فرجناه بالمصلى
٢٩٩	فلا ينس لأمري يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا
٦٠	فلما رحمه فوجد من الحجارة حزرع
١٤٦	فلما كان الرابعة حفر له حفرة
٥٩	فلما وجد من الحجارة فريشتد
٦٥	فهلا تركتموه وجئتموني به
٢٢٦	فرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولد المتلاعنين
١١٠، ٥٣	كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام رجل فقال: أنشدك الله
٥٢	كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم جالساً فجاء ماعز بن مالك
١٣٥	لا تزوجها فإنها لا تحصنك
٢٩٥	لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه
٢٨٥، ٢٨١، ٢٥٣، ٢٤٢، ١٦٤	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ...
١١٧، ١١٦	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة..
٢٥٠	لا يقتل مسلم بكافر
٦٢، ٦٠	لعلك قبلت أو غمرت أو نظرت
١٧٢	لما نزل عذري قام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر
١٠٥	لها الصداق بما استحلتت من فرجها
١٣٥	من أشرك بالله فليس بمحصن
٢٩٤	من بدل دينه فاقتلوه
٢٦٨	من ترك صلاة العصر ...
٢٦٨	من ترك صلاة مكتوبة متعمداً
٢٧٥	من حلف بغير الله
١٠٠	من ستر مسلماً ستره الله
٣	من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً
٢٦١	من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
١٦٣	من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط

٦٦،٦٣،٦٠،٥٩	هلا تركتموه
٢٤١	وإدع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بردة الأسلمي
١٥٤،١٣٩،١٠٠،٦١	واغد يا أنيس على امرأة هذا
٦٩	وعلى ابنك جلد مائة
١٤١	ولما نزلت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : أكتبها
٢٦١	يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة
٢٦١	يُدرس الإسلام كما يُدرس وشي الثوب

الصفحة

الأثر

- ٢٧٠ إسحاق بن راهوية - قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تارك الصلاة .
- ٢٩٩ الأشدق - إن الحرم لا يعيذ عاصياً ولا فاراً بدم
- ٦٠، ٥٧ بريدة - كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نتحدث : أن الغامدية.....
- ٢٨٦ جندب - قتل جندب ساحراً
- ٢٨٦ حفصة - قتلت جارية لها سحرها
- ٢٨٥ عائشة - باعت مدبرة لها سحرها
- ٢٤٢ ابن عباس - إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا
- ٢٤٠ ابن عباس - كل شيء في القرآن، أو، أو، فهو خير
- ٢٩٩ ابن عباس - من قتل أو سرق في الحل
- ٢٧٠ عبد الله بن شقيق - كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً ..
- ٢٠٠ عبد الله بن عامر بن ربيعة - أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
- ١٩١ عثمان - أن رجلاً قال لرجل: يا ابن شامة الوذر فاستعدى عليه عثمان بن عفان.....
- ١٠٦ عثمان - أنه رفعت إليه امرأة ولدت لستة أشهر
- ٢٠٨ عروة - قال في رجل قذف جماعة : إنه ليس عليه إلا حد واحد
- ٢٩٤ علي - أتي علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم ...
- ٩٦ علي - أن رجلين أتيا علياً فشهدوا على رجل أنه سرق
- ١٤١ علي - أن علياً جلد شراحة يوم الخميس
- ١٥٣ علي - إيماء امرأة نعى عليها ولدها
- ١٢٥ علي - أيها الناس أقيموا على أركانكم الحدود
- ١١٢ علي - حسبهما من الفتنة أن ينفيا
- ١٤٨ علي - كان لشراحة زوج غائب بالشام وإمها حملت ...
- ١٥٥ علي - يا أيها الناس إن الزنى زناء ان
- ٢٨٦ عمر - اقتلوا كل ساحر
- ١٢٥ عمر - أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا
- ٧٦ عمر - أن أبا بكره ونافعا وشبل بن معبد شهدوا عند عمر على المنعرة بن شعبة بالزنى
- ١٠٤ عمر - إنما لجمكة إذ نحن بامرأة اجتمع عليها الناس حتى كادوا أن يقتلوها وهم يقولون: زنت، زنت، فأتى بها عمر بن الخطاب
- ١٩٠ عمر - أن رجلين استبا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ..
- ١٥٨، ١٣٩، ١٠٥ عمر - أن الرحم حق على من زنى وقد أحصن ...

الصفحة

الأثر

- عمر - أن عمر رضي الله عنه غرّب ربيعة بن أمية في الخمر ١١٢
- عمر - لاحظ في الإسلام لمن أضاع الصلاة ٢٦٩
- عمر - لقد خشيت أن يطول بالناس زمان ... ١٣٩
- عمر - من كانت عنده شهادة فلم يشهد بها حين رآها... ١٠١
- ابن عمر - أن ابن عمر حد مملوكة له في الزنى ونفاها إلى فذك ١٢٦
- ابن عمر - أن أميراً من الأمراء سأل ابن عمر عن رجل قذف أم ولد ٢٠٤

العلم	الصفحة
إبراهيم الحربي	١٨٨
إسحاق بن راهوية	٥٩
أشهب بن عبد العزيز	٩٦
أنيس بن الضحاك	٥٣
الأوزاعي - عبد الرحمن بن عمر	١١٧
إياس بن سلمة بن الأكوع	٣٠
البيتي - عثمان	٧٥
أبو بردة الأسلمي	٢٤١
بريدة بن الحبيب	٥١
بصرة بن أكنم	١٠٥
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم	١٩٩
أبو بكرة - نفيح بن الحارث	٧٦
ثعلب - أحمد بن يحيى	١٨٨
أبو ثور - إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان	٥٣
جابر بن زيد	١٦٢
ابن جرير - محمد بن جرير الطبري	٢٤٥
جندب	٢٨٦
حذيفة بن اليمان	٢٦١
الحسن البصري	٦٠
حماد بن أبي سليمان	٥٣
ربيعة بن أمية	١١٢
ربيعة بن أبي عبد الرحمن	١٦٢
زفر بن الهذيل	١٠١
أبو الزناد - عبد الله بن ذكوان	٢٠٠
الزهري - أبو بكر محمد بن مسلم	٥٩
زهير بن أبي سلمى	٢٨
زياد بن عبيد الثقفي	٧٦
زيد بن خالد الجهني	١١٠
السرخسي - أحمد بن أبي سهل	١٨١
سعيد بن جبير	٦٠
أبو سعيد الخدري	١٤٧
سعيد بن المسيب	٢٣٩

٥٩	سفيان الثوري
٣٠	سلمة بن الأكوع
٥١	سليمان بن بريدة
٣٠٤	سليمان بن عبد الملك
٦٨	سهل بن سعد
٧٦	شس بن معبد
٢٠٨	شريك بن النحما
٩٠	الشعبي - عامر بن شراحيل
٢٦٣	أبو شميلة الشنئ
١٨١	الشعرازي - إبراهيم بن علي بن يوسف
٢٤٧	صالح بن عبد القدوس
٢٦٢	صلة بن زفر
٢٣٩	الضحاك بن مخلد
١٠٩	ضاوس بن كيسان
١١٠	عبادة بن الصامت
١٢٥	أبو عبد الرحمن السلمي - عبد الله بن حبيب
٦٠	عبد الله بن أنيس
٥١	عبد الله بن بريدة
٣٠٠	عبد الله بن خطط
١٣٤	عبد الله بن سلام
٢٧٠	عبد الله بن شقيق
٢٠٠	عبد الله بن عامر بن ربيعة
١٢٥	عبد الله بن عيات
٢٤٠	عبد الملك بن مروان
٢٧٩	عميد الله بن عدي بن اخيار
١٦٢	عبيد الله بن معمر
١٥٥	ابن العربي - أبو بكر محمد بن عبد الله
٢٠٨	عروة بن الزبير
٥٩	عطاء بن أبي رباح
١٩٩	عمر بن عبد العزيز
١٤٧	عمران بن حصين
٢٦٠	عوف بن مالك

العلم	الصفحة
لعرزدي - همام بن غالب بن صعصعة	٤١
القاسم بن سلام	١٥٧
ابن القاسم - عبد الرحمن	١٩٥
قيصة بن ذؤيب	١٩٩
قتادة بن دعامة السدوسي	١٣٢
القرطبي - محمد بن أحمد بن أبي بكر	١٧١
كعب بن مالك	١٣٥
الليث بن سعد	١٣٣
اس أبي ليلى - عبد الرحمن	٥٠
ماعز بن مالك	٥١
الماوردي - علي بن محمد بن حبيب	١٣٧
مجاهد بن جبر	٢٣٩
محمد بن الحسن	٧٠
مسروق بن الأجدع	١٤١
المسور بن مخزومة	٢٦٩
المغيرة بن شعبة	٧٦
ابن المنذر - أبو بكر محمد بن إبراهيم	٥٣
نافع بن الخارث	٧٦
النخعي - إبراهيم	٨٠
الزغال بن سرة	١٠٤
النعمان بن عدي	٣٠٣
نعيم بن هزال	٥٢
هلال بن أمية	٢٠٨
الوليد بن عتبة	٢٨٩
يحيى بن معمر	٥٩
أبو يوسف - يعقوب بن إبراهيم	٧٠

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم وكتب التفسير وعلوم القرآن:

- (١) القرآن الكريم
- (٢) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر - الدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ
- (٣) أحكام القرآن - أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي - تحقيق/ محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ
- (٤) أحكام القرآن - أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي المشهور بالخصاص - دار الفكر
- (٥) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - محمد الأمين الشنقيطي - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - ١٤٠٨هـ
- (٦) بحوث في أصول التفسير ومناهجه - د. فهد بن عبد الرحمن الرومي - مكتبة التوبة - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ
- (٧) تفسير سورة النور - تقي الدين أحمد بن تيمية - قدم له وكتب هوامشه: زهير شفيق الكي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ
- (٨) تفسير سورة النور - محمد الأمين الشنقيطي - كتب عن فضيلة المفسر هذا التفسير تلميذه عبد الله بن أحمد قادري الأهدل - دار المجتمع - جدة - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ
- (٩) تفسير القرآن العظيم - أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير - تحقيق / سامي السلامة - دار طيبة - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ
- (١٠) جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري) - أبو جعفر محمد بن حريز الطبري - دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ

- (١١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) - محمد بن أحمد بن أبي بكر
القرطبي - تحقيق/أحمد عبد العليم البردوني - دار الشعب - القاهرة -
الطبعة الثانية - ١٣٧٢هـ
- (١٢) دراسات في علوم القرآن الكريم - د. فهد بن عبد الرحمن الرومي - مكتبة
التوبة - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ
- (١٣) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب - محمد الأمين الشنقيطي -
مكتبة ابن تيمية - القاهرة
- (١٤) القول المختصر المبين في مناهج المفسرين - أبو عبد الله محمد الحمد
النجدى - مكتبة دار الإمام الذهبي - الكويت - الطبعة الأولى ١٤١٢
هـ
- (١٥) معارج الصعود إلى تفسير سورة هود - محمد الأمين الشنقيطي - كتب
عن فضيلة المفسر هذا التفسير تلميذه عبد الله بن أحمد قادري - دار
المجتمع - جدة الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ
- (١٦) المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات - محمد عبد الرحمن
المغراوي - دار طيبة - الرياض .
- (١٧) مناهج المفسرين من العصر الأول إلى العصر الحديث - الدكتور محمود
النقراشي السيد علي - مكتبة النهضة - القصيم
- (١٨) من الدراسات المعاصرة في علوم القرآن - عبد الله بن مجدوع القرني -
مطابع الرياض - الرياض - الطبعة الأولى - ١٣٩٤هـ

ثانياً: الحديث الشريف وعلومه:

- (١٩) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - محمد ناصر الدين الألباني -
المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ -
- (٢٠) بلوغ المرام من أدلة الأحكام - الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني -
تصحيح وتعليق / محمد حامد الفقي - دار البخاري - الطبعة الأولى -
١٤٠٩هـ -
- (٢١) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف - الحافظ زكي الدين عبد العظيم
ابن عبد القوي المنذري - تعليق / مصطفى محمد عمارة - دار الجيل -
بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ -
- (٢٢) التكميل لمسا فات إخراج من إرواء الغليل - صالح آل الشيخ - دار
العاصمة - الرياض - ١٤١٧هـ -
- (٢٣) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - الحافظ أحمد بن حجر
العسقلاني - تعليق / السيد عبد الله هاشم اليماني المدني
- (٢٤) تهذيب سنن أبي داود - الحافظ شمس الدين ابن قيم الجوزية - مطبوع مع
عون المعبود شرح سنن أبي داود - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة
الأولى - ١٤١٠هـ -
- (٢٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - أبو عمر يوسف بن عبد الله
ابن محمد بن عبد البر القرطبي - مطبعة فضالة - المغرب
- (٢٦) الجامع - الحافظ معمر بن راشد الأزدي - تحقيق / حبيب الرحمن
الأعظمي - مطبوع مع مصنف عبد الرزاق - المكتب الإسلامي -
بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ -
- (٢٧) الجوهر النقي - العلامة علاء الدين بن عبي بن عثمان المارديني الشهير
بإبن الترمكمان - مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي - دار المعرفة -
بيروت - ١٤١٣هـ -

- (٢٨) سبل السلام شرح بلوغ المرام - محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني -
تعليق / فواز أحمد زمرلي وإبراهيم محمد الجمل - دار الريان - القاهرة -
الطبعة الرابعة - ١٤٠٧هـ -
- (٢٩) سلسلة الأحاديث الصحيحة - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب
الإسلامي - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٤٠٨هـ -
- (٣٠) سلسلة الأحاديث الضعيفة - محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف
- الرياض - الطبعة الرابعة - ١٤٠٨هـ -
- (٣١) سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوره
الترمذي - تحقيق / أحمد شاكر - دار الحديث - القاهرة -
- (٣٢) سنن أبي داود - أبو داود سليمان بن الأشعث - مطبوع مع عون المعبود
شرح سنن أبي داود - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى -
١٤١٠هـ -
- (٣٣) سنن الدارقطني - أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني - مراجعة السيد
عبد الله هاشم اليماني - دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦هـ -
- (٣٤) السنن الكبرى - أبو بكر أحمد بن الحسين بن عني البيهقي - دار المعرفة
- بيروت - ١٤١٣هـ -
- (٣٥) سنن ابن ماجه - محمد بن يزيد القزويني - تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي
- دار الفكر - بيروت -
- (٣٦) سنن النسائي - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - ومعه شرح
السيوطي وحاشية السندي - تحقيق / مكتب تحقيق التراث الإسلامي -
دار المعرفة - بيروت -
- (٣٧) شرح صحيح مسلم - أبو زكريا يحيى بن شرف النووي - دار القمم -
بيروت - الطبعة الثالثة -
- (٣٨) شرح مشكل الآثار - أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي -
تحقيق / شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى
- ١٤١٥هـ -

(٣٩) شرح معاني الآثار - أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي - دار المعرفة

(٤٠) صحيح البخاري - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - مطبوع مع فتح الباري - دار الفكر

(٤١) صحيح الترغيب والترهيب - محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ

(٤٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ

(٤٣) صحيح سنن الترمذي - محمد ناصر الدين الألباني - مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ

(٤٤) صحيح سنن أبي داود - محمد ناصر الدين الألباني - مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ

(٤٥) صحيح سنن النسائي - محمد ناصر الدين الألباني - مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ

(٤٦) صحيح سنن ابن ماجه - محمد ناصر الدين الألباني - مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - الطبعة الثالثة - ١٤٠٨هـ

(٤٧) صحيح مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - مطبوع مع شرح صحيح مسلم لسنوي - دار الفقه - بيروت - الطبعة

الثالثة

(٤٨) ضعيف الجامع الصغير وزيادته - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤١١هـ

(٤٩) ضعيف سنن الترمذي - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ

(٥٠) ضعيف سنن أبي داود - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ

- (٥١) ضعيف سنن النسائي - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ
- (٥٢) ضعيف سنن ابن ماجه - محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ
- (٥٣) طرح التثريب في شرح التقريب - الحافظ زين الدين العراقي وولده الحافظ أبو زرعة - دار الفكر العربي
- (٥٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري - بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البلي الحلي وأولاده بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٩٢هـ
- (٥٥) عون المعبود شرح سنن أبي داود - أبو عبد الرحمن شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي العظيم آبادي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ
- (٥٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري - الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني - دار الفكر
- (٥٧) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس - أبو بكر بن العربي - تحقيق / الدكتور محمد عبد الله ولد كريم - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٢م
- (٥٨) مجمع الزوائد ومنيع الفوائد - الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - تحقيق / عبد الله محمد الدرويش - دار الفكر - بيروت - ١٤١٣هـ
- (٥٩) المستدرک علی الصحیحین - الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري - دار الكتاب العربي - بيروت
- (٦٠) مسند الإمام أحمد - أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الخامسة - ١٤٠٥هـ
- (٦١) مسند الإمام أحمد - أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني - تحقيق / أحمد شاكر - دار المعارف للطباعة والنشر بمصر - الطبعة الثالثة

- (٦٢) مشكاة المصابيح - محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي - تحقيق / محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٥هـ
- (٦٣) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه - الشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري - تحقيق / موسى محمد علي ودكتور عزت علي عطية - دار الكتب الحديثة بمصر
- (٦٤) المصنف - أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني - تحقيق / حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ
- (٦٥) المصنف في الأحاديث والآثار - الحافظ أبو بكر بن أبي شيبه - اعتنى بتحقيقه وطبعه ونشره مختار أحمد الندوي - الدار السلفية - الهند - الطبعة الأولى - ١٤٠١هـ
- (٦٦) معالم السنن شرح سنن أبي داود - أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ
- (٦٧) المعجم الكبير - أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق / حمدي بن عبد المجيد السلفي - مكتبة العنوم والحكم - الموصل - ١٤٠٤هـ
- (٦٨) المعلم بفوائد مسلم - أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري - تحقيق / محمد الشاذلي النيفر - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الثانية - ١٩٩٢هـ
- هـ
- (٦٩) المنتقى شرح موطأ مالك - أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي - دار الكتاب الإسلامي
- (٧٠) المنتقى من أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم - مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن تيمية الحراني - تحقيق / محمد حامد الفقي - مكتبة إمام الدعوة - القصيم
- (٧١) الموطأ - الإمام مالك بن أنس - تعنيق / محمد فؤاد عبد الباقي - دار الحديث - القاهرة

- (٧٢) نصب الراية لأحاديث الهداية - العلامة جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي - دار الحديث
- (٧٣) النهاية في غريب الحديث والأثر - الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد الجزري بن الاثير - تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي - المكتبة العلمية - بيروت
- (٧٤) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار - محمد بن علي الشوكاني - دار إحياء التراث العربي - بيروت

ثالثاً: كتب الفقه:

أ - الفقه الحنفي :

- (٧٥) إعلاء السنن - ظفر أحمد العثماني التهانوي - إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي - الطبعة الثالثة - ١٤١٥هـ
- (٧٦) إثمار الانصاف في آثار الخلاف - شمس الدين الفقيه أبو المظفر يوسف بن قراوغلي سبط الإمام العلامة شيخ الإسلام ابن الجوزي - تحقيق / د. عبد الله بن عبد العزيز العجلان - مطابع الحميضي - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠-١٤٢١هـ
- (٧٧) البحر الرائق شرح كثر الدقائق - زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم - دار الكتاب الإسلامي
- (٧٨) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي - تحقيق / محمد عدنان بن ياسين درويش - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثانية - ١٤١٩هـ
- (٧٩) تبين الحقائق شرح كثر الدقائق - فخر الدين عثمان بن علي الزبيعي الحنفي - دار الكتاب الإسلامي
- (٨٠) تحفة الفقهاء - محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ

- (٨١) الجوهرة النيرة - أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي - المطبعة الخيرية
- (٨٢) درر الحكماء في شرح غرر الأحكام - القاضي محمد بن فراموز الشهير بمناخسرو - دار إحياء الكتب العربية
- (٨٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار - محمد علاء الدين الحصكفي - مطبوع مع حاشية ابن عابدين - دار الكتب العلمية - بيروت
- (٨٤) رد المختار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين - محمد أمين بن عمر المشهور بابن عابدين - دار الكتب العلمية - بيروت
- (٨٥) الفتاوى الهندية - جماعة من علماء الهند - دار الفكر
- (٨٦) فتح القدير - كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٧هـ -
- (٨٧) الفقه الحنفي في توبه الجديد - عبد الحميد محمود طهماز - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ -
- (٨٨) كثر الدقائق - أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي مطبوع مع تبين الحقائق - دار الكتاب الإسلامي
- (٨٩) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب - أبو محمد علي بن زكريا المنبجي - تحقيق / الدكتور محمد فضل عبد العزيز المراد - دار القلم - دمشق - الطبعة الثالثة
- (٩٠) المبسوط - شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي - دار المعرفة - بيروت
- (٩١) مجمع الأئمة شرح ملتقى الأئمة - عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخ زاده - دار إحياء التراث العربي
- (٩٢) مجمع الضمانات - أبو محمد غانم بن محمد البغدادي - دار الكتاب الإسلامي
- (٩٣) نواذر الفقهاء - محمد بن الحسن التميمي الجوهري - تحقيق /د. محمد فضل عبد العزيز المراد - دار القلم - دمشق الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ -

- (٩٤) الهداية شرح بداية المبتدي - شيخ الإسلام، برهان الدين أبو الحسن علي
ابن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني - دار الكتب العلمية -
بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ

ب - الفقه المالكي :

- (٩٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد - محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد -
تحقيق / محمد صبحي حسن حلاق - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - الطبعة
الأولى - ١٤١٥هـ
- (٩٦) بلغة السالك لأترب المسالك - أحمد بن محمد الخنوي المشهور بالصلوي
- دار المعارف بمصر
- (٩٧) الساج والإكليل لمختصر خليل - أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري
الشهير بالمواق - دار الكتب العلمية - بيروت
- (٩٨) تبصرة الحكام في أصول الاقضية ومناهج الأحكام - القاضي برهان الدين
إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي - دار الكتب العلمية - بيروت
- (٩٩) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة
الدسوقي - دار إحياء الكتب العربية
- (١٠٠) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني - عبي الصعيدي العدوي -
دار الفكر
- (١٠١) الخرشي على مختصر خليل - محمد الخرشي - دار الفكر
- (١٠٢) الشرح الكبير - أحمد بن محمد بن أحمد الدردير - مطبوع مع حاشية
الدسوقي - دار إحياء الكتب العربية
- (١٠٣) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد
البر القرطبي - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ
- (١٠٤) المدونة الكبرى - الإمام مالك بن أنس - دار الكتب العلمية

١٠٥) منح الجليل شرح مختصر خليل - أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف
بالشيخ عlish - دار الفكر

١٠٦) مواهب الجليل شرح مختصر خليل - أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد
الرحمن المغربي المعروف بالخطاب - دار الفكر

ج - الفقه الشافعي:

١٠٧) الأحكام السلطانية والولايات الدينية - أبو الحسن علي بن محمد بن
حبيب الماوردي - تحقيق / د. أحمد مبارك البغدادي - مكتبة دار ابن قتيبة
- الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ -

١٠٨) أسنى المطالب شرح روض الطالب - أبو يحيى زكريا الأنصاري - دار
الكتاب الإسلامي

١٠٩) الأم - الإمام محمد بن إدريس الشافعي - دار المعرفة - بيروت
١١٠) تحفة المحتاج بشرح المنهاج - شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي
- مطبوع بمأمش حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج -
دار صادر

١١١) التنبيه في الفقه على مذهب الشافعي - إبراهيم بن علي الشيرازي - تحقيق
/ عماد الدين أحمد حيدر - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى -
١٤٠٣ هـ -

١١٢) حاشية البجيرمي على الخطيب - وهو تحفة الخبيب على شرح الخطيب -
سليمان بن عمر البجيرمي - دار الفكر

١١٣) حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب - وهو التجريد لنفع العبيد -
سليمان بن عمر البجيرمي - دار الفكر العربي

١١٤) حاشية الجمل على شرح المنهاج - سليمان الجمل - دار الفكر
١١٥) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج - عبد الحميد الشرواني - مطبوع مع
حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج - دار صادر

- (١١٦) حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج - أحمد بن قاسم العبادي - مطبوع مع حاشية الشرواني على تحفة المحتاج - دار صادر
- (١١٧) الحاوي الكبير - أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي - تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ
- (١١٨) روضة الطالبين - أبو زكريا يحيى بن شرف النووي - تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ
- (١١٩) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية - القاضي أبو يحيى زكريا الأنصاري المطبعة الميمنية بمصر
- (١٢٠) فتح الوهاب شرح منهج الطلاب - القاضي أبو يحيى زكريا الأنصاري - مطبوع مع حاشية الجمل - دار الفكر
- (١٢١) كتاب الحدود من الحاوي الكبير - أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي - تحقيق / د. إبراهيم بن علي صندوقجي - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ
- (١٢٢) المجموع شرح المذهب - أبو زكريا يحيى بن شرف النووي - تحقيق / محمد نجيب المطيعي - مكتبة الإرشاد - جدة
- (١٢٣) مختصر خلافيات البيهقي - أحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي - تحقيق / د. إبراهيم الخضير - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ
- (١٢٤) مختصر المزني - أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى المزني - مطبوع مع الأم - دار المعرفة - بيروت
- (١٢٥) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - محمد الشربيني الخطيب - دار الكتب العلمية - بيروت
- (١٢٦) المذهب - أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي - مطبوع مع المجموع - مكتبة الإرشاد - جدة

- (١٢٧) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الرملي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٤هـ -
- (١٢٨) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف - عز الدين أبو الحسن عبي بن سليمان المرادوي - تحقيق / محمد حامد الفقي - مكتبة السنة المحمدية - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٧٤هـ -
- (١٢٩) حاشية على المقنع - منقولة من خط الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد ابن عبد الوهاب وهي غير منسوبة لأحد - والظاهر أنه هو الذي جمعها - مطبوع مع المقنع - المكتبة السلفية - القاهرة - الطبعة الثانية
- (١٣٠) حكم تارك الصلاة - محمد بن صالح العثيمين - دار الوطن - الطبعة الثانية - ١٤١١هـ -
- (١٣١) رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء - أبو المواهب الحسين بن محمد العبكري الحنبلي - تحقيق / د. خالد بن سعد الخشلان ود. ناصر بن سعود السلامة - دار إشبيلية - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ -
- (١٣٢) الروض المربع شرح زاد المستقنع - منصور بن يونس البهوتي - مطبع مع حاشية الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري - مكتبة الرياض الحديثة - الرياض ١٤٠٨هـ -
- (١٣٣) زاد المعاد في هدي خير العباد - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي المشهور بابن قيم الجوزية - تحقيق / شعيب الارنؤوط وعبد القادر الارنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة السادسة عشر - ١٤٠٨هـ -
- (١٣٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقي - شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي - تحقيق / عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين - مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ -
- (١٣٥) الشرح الكبير على المقنع - شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي - تحقيق / د. عبد الله بن عبد الحسن التركي - هجر للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ -

- (١٣٦) شرح منتهى الإرادات - منصور بن يونس البهوتي - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ
- (١٣٧) الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم - تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - تحقيق / خالد عبد اللطيف السبع العلمي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٢٠هـ
- (١٣٨) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي المشهور بابن قيم الجوزية - تحقيق / بشير محمد عيون - مكتبة دار البيان - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ
- (١٣٩) العدة شرح العمدة - بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي - تحقيق / عبد الرزاق المهدي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ
- (١٤٠) عمدة الفقه - موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة - مطبوع مع العدة - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ
- (١٤١) الفروع - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي - عالم الكتب - بيروت
- (١٤٢) الكافي - موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة - تحقيق / د. عبد الله بن عبد المحسن التركي - هجر للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ
- (١٤٣) كتاب الصلاة وحكم تاركها - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي المشهور بابن قيم الجوزية - دار ابن كثير - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ
- (١٤٤) كشف القناع عن متن الإقناع - منصور بن يونس البهوتي - دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢هـ
- (١٤٥) المبدع في شرح المقنع - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مننح الحنبلي - المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠هـ

(١٤٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: أحمد بن تيمية - جمع وترتيب عبد الرحمن

ابن محمد بن قاسم العاصمي وابنه محمد

(١٤٧) مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى - مصطفى السيوطي الرحباني -
المكتب الإسلامي

(١٤٨) المغني - موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة - تحقيق / د.
عبد الله بن عبد الحسَن التركي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو - هجر
للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ -

(١٤٩) المقنع - موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة - المكتبة السلفية
- القاهرة - الطبعة الثانية

(١٥٠) منار السبيل في شرح الدليل - إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان -
تحقيق / زهير الشاويش - المكتب الإسلامي - بيروت
هـ - الفقه الظاهري:

(١٥١) المحلى بالآثار - أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسي -
تحقيق / د. عبد الغفار سيمان البنداري - دار الكتب العلمية - بيروت
- ١٤٠٨هـ -

و- الفقه العام:

(١٥٢) أثر الشبهات في درء الحدود - د. سعيد بن مسفر الدغار الوادعي -
مكتبة التوبة

(١٥٣) الأحكام التي تخالف فيها المرأة الرجل ، الأحكام الخاصة بالمرأة - سعد بن
شارع بن عوض الحري - دار المسيم - الرياض - الطبعة الأولى -
١٤١٥هـ -

(١٥٤) الإشراف على مذاهب أهل العلم - الإمام خافض محمد بن إبراهيم بن
المنذر النيسابوري - تحقيق / محمد نجيب سراج الدين - دار الثقافة -
الدوحة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ -

- (١٥٥) التشريع الجنائي الإسلامي - عبد القادر عودة - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الرابعة عشرة - ١٤١٨هـ
- (١٥٦) تعظيم قدر الصلاة - الإمام محمد بن نصر المروزي - تحقيق /د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي - مكتبة الدار - المدينة المنورة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ
- (١٥٧) جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي من تفسيره - جمع وتصنيف /فريد عبد العزيز الجندي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ
- (١٥٨) الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية - د. أحمد موابي - دار ابن الجوزي - الدمام - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ
- (١٥٩) حد الحراة في الفقه الجنائي الإسلامي وأثره في استقرار المجتمع - بدر الدين محمد جعفر الشردوب - دار عمّار - الأردن - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ
- (١٦٠) الحدود والتعزيرات عند ابن القيم - د. بكر أبو زيد - دار العاصمة - الرياض - الطبعة الثانية - ١٤١٥هـ
- (١٦١) حكم تارك الصلاة - محمد ناصر الدين الألباني - دار الجلالين - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ
- (١٦٢) سقوط العقوبات في الفقه الإسلامي - د. حبر محمود الفضيلات - دار عمّار - الأردن - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ
- (١٦٣) طرائق الحكم المتفق عليها والمختلف فيها في الشريعة الإسلامية - د. سعيد ابن درويش الزهراني - مكتبة الصحابة - جدة
- (١٦٤) العفو عن العقوبة في الفقه الإسلامي - د. زيد بن عبد الكريم بن عبي بن زيد - دار العاصمة - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ
- (١٦٥) عقوبة الإعدام - د. محمد بن سعد آل شرار الغامدي - مكتبة دار السلام - الرياض - ١٤١٣هـ

١٦٦) الفقه الإسلامي وأدلته - د. وهبة الزحيلي - دار الفكر - دمشق -
الطبعة الثالثة - ١٤٠٩هـ

١٦٧) فقه أنس بن مالك رضي الله عنه - د. عبد الحسن بن محمد المنيف -
الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ

١٦٨) فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه موازناً بفقه أشهر المجتهدين - د.
رويعي بن راجح الرحيلي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة
الأولى - ١٤٠٣هـ

١٦٩) كشف المسائل الفقهية والعقدية في تفسير أضواء البيان - عبد الرحمن بن
ظافر القشيري - دار المسلم - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ
١٧٠) مدى صلاحية الشهادة في إثبات الأحكام - فيحان شالي عتيق المطيري -
دار لينة - دمنهور

١٧١) مرويات الحدود في كتب السنة ، جمع وتوثيق ودراسة موقف الفقهاء منها
حسين سمرة - مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - الطبعة الثانية
- ١٤٢١هـ

١٧٢) منسك الإمام الشنقيطي - د. عبد الله الطيار و د. عبد العزيز الحجيلان -
دار الوطن - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ

١٧٣) الموسوعة الفقهية - إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت
١٧٤) النظرية العامة لإثبات موجبات الحدود - د. عبد الله العبي الركبان -
مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ

١٧٥) اليسير في الحدود والجنايات والتعزير - الأمين الحاج محمد أحمد - دار
المطبوعات الحديثة - جدة - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ

ز- الرسائل العلمية غير المطبوعة:

١٧٦) أحكام القذف - عبد الرحمن بن عبد الله السدحان - ماحستير - المعهد
العالي للقضاء - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض -

١٤٠٥-١٤٠٦هـ

- (١٧٧) أحكام قضاء الصلاة - يوسف بن عبد الله الأحمد - ماجستير - كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض
- (١٧٨) جريمة الزنى وعقوبتها في الشريعة الإسلامية - مشاري علي مقطوف الشهري - ماجستير - المعهد العالي للقضاء - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض
- (١٧٩) العقوبات المختلف عليها في جرائم الحدود - د. علي بن عبد الرحمن الحسون - دكتوراه - كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض
- (١٨٠) عقوبة الزنى وشروط تنفيذها - صالح بن ناصر الخزيم - ماجستير - كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض
- (١٨١) منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان - عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس - كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤١٠هـ
- رابعاً: كتب أصول الفقه:
- (١٨٢) إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر - د. عبد الكريم بن علي النملة - دار العاصمة - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٧هـ
- (١٨٣) الإحكام في أصول الأحكام - الإمام العلامة علي بن محمد الآمدي - تعليق / عبد الرزاق عفيفي - المكتب الإسلامي - دمشق - الطبعة الثانية - ١٤٠٢هـ
- (١٨٤) الإحكام في أصول الأحكام - الإمام الجنبل أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الظاهري - دار الكتب العممية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ
- (١٨٥) روضة الناظر وجنة المناظر - موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي - تحقيق / د. عبد الكريم بن علي النملة - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ

- (١٨٦) سلاطة الفوائد الاصولية والشواهد والتطبيقات القرآنية والحديثة للمسائل
الأصولية في أضواء البيان - عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس - دار
المحجرة - السعودية - الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ
- (١٨٧) العدة في أصول الفقه - القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء
البغدادى الحنبلى - تحقيق / د. أحمد بن علي سير المباركى - الطبعة الثانية
- ١٤١٠هـ
- (١٨٨) فهرس المسائل الأصولية في أضواء البيان للشيخ محمد الأمين الشنقيطي -
عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ
- (١٨٩) مذكرة في أصول الفقه - محمد الأمين الشنقيطي - مكتبة ابن تيمية -
القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ
- خامساً: كتب العقيدة والمعارف العامة:
- (١٩٠) أعلام الموقعين عن رب العالمين - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية - ترتيب / محمد عبد السلام إبراهيم -
دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ
- (١٩١) جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السنف - د. عبد
العزيز بن صالح الطويان - مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى -
١٤١٩هـ
- (١٩٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي - شمس الدين أبو عبد الله محمد
بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية - تحقيق / سعيد محمد النحام
- مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ
- (١٩٣) ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة - عبد الله بن محمد القرني -
مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ
- (١٩٤) كتاب الإيمان - الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة - تحقيق
/ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية
- ١٤٠٣هـ

(١٩٥) كتاب الإيمان - الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام - تحقيق / محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ

(١٩٦) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل - إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة - تحقيق / الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان

- مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الثانية - ١٤١١ هـ

(١٩٧) نواقض الإيمان القولية والعملية - د. عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف - دار الوطن - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ

سادساً: كتب التاريخ والتراجم:

(١٩٨) إتحاف النبلاء بسير العلماء - راشد بن عثمان بن أحمد الزهراني - دار الصميعي - الرياض - الطبعة الثانية - ١٤١٨ هـ

(١٩٩) أسد الغابة في معرفة الصحابة - عز الدين ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد الجزري - تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ

(٢٠٠) الإصابة في تمييز الصحابة - أحمد بن حجر العسقلاني - مراجعة / عني محمد البجاوي - دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ هـ

(٢٠١) الأعلام - خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت

(٢٠٢) تذكرة الحفاظ - أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي - مراجعة / عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٧٤ هـ

(٢٠٣) ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي صاحب أضواء البيان - عبد الرحمن ابن عبد العزيز السديس - دار الهجرة - السعودية - الطبعة الأولى -

١٤١٢ هـ

(٢٠٤) ترجمة للشيخ - رحمه الله - وهي ترجمة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي بقلم تلميذه الشيخ عطية سالم - وهي مطبوعة في مقدمة أضواء البيان مكتبة

ابن تيمية - القاهرة - ١٤٠٨ هـ

(٢٠٥) تقريب التهذيب - الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني - تحقيق / محمد عوامة - دار الرشيد - سوريا - الطبعة الثالثة
- ١٤١١هـ -

(٢٠٦) تهذيب التهذيب - الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني - دار الفكر - بيروت
(٢٠٧) تهذيب الكمال - أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن
المزي - مراجعة / بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت -
١٤٠٠هـ -

(٢٠٨) الثقات - محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي - مراجعة / السيد
شرف الدين أحمد - دار الفكر - ١٣٩٥هـ -
(٢٠٩) الجرح والتعديل - عبد الرحمن بن أبي حاتم - دار إحياء التراث العربي -
بيروت

(٢١٠) الجواهر المضية في طبقات الحنفية - عبد القادر بن أبي الوفاء الحنفي
القرشي - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند - الطبعة الأولى
(٢١١) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب - برهان الدين إبراهيم بن
علي بن محمد بن فرحون اليعمري المدني المالكي - دار الكتب العلمية -
بيروت

(٢١٢) سير أعلام النبلاء - الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي -
تحقيق / شعيب الارنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت

(٢١٣) صفة الصفوة - جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي -
دار الصفا - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ -

(٢١٤) الطبقات الكبرى - أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري -
دار صادر - بيروت

(٢١٥) علماء ومفكرون عرفتهم - محمد المجذوب - دار الاعتصام - القاهرة -
الطبعة الثالثة

(٢١٦) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة - أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي - مراجعة / محمد عوامة - دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - ١٤١٣هـ -

(٢١٧) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - محمد بن حبان البستي - مراجعة / محمود إبراهيم زايد - دار الوعي - حلب - ١٣٦٩ هـ -

(٢١٨) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان - تحقيق / د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت سابعاً: كتب اللغة والتعريفات والمعاجم:

(٢١٩) التعريفات - علي بن محمد بن علي الجرجاني - تحقيق / إبراهيم الاياري - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤١٣هـ -

(٢٢٠) تهذيب اللغة - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى - تحقيق / د. رياض زكي قاسم - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ -

(٢٢١) شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية - أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع - تحقيق / محمد أبو الأحضان والطاهر المعموري - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٣هـ -

(٢٢٢) الصحاح - إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٩٩٠م -

(٢٢٣) القاموس المحيط - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - تحقيق / مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ -

(٢٢٤) لسان العرب - محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى -

(٢٢٥) مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٨٩م -

(٢٢٦) معجم متن اللغة - الشيخ أحمد رضا - دار مكتبة الحياة - بيروت - ١٣٨٠هـ

(٢٢٧) معجم مقاييس اللغة - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق / عبد السلام محمد هارون - دار الجليل - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ

(٢٢٨) المصباح المنير - أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - المكتبة العلمية - بيروت

(٢٢٩) المطلع على أبواب المقنع - محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي - تحقيق / محمد بشير الأدلي - المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠١هـ

(٢٣٠) المغرب في ترتيب المغرب - أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن عني المطرزي - تحقيق / محمود فاختوري وعبد الحميد مختار - مكتبة أسامة بن زيد - حلب - الطبعة الأولى - ١٩٧٩م

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
١١	الفصل التمهيدي
١٢	المبحث الأول : ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي
١٣	المطلب الأول : نسبه ، ولادته ، نشأته
١٤	المطلب الثاني : طلبه للعلم وشيوخه فيه
١٥	المطلب الثالث : مذهبه
١٦	المطلب الرابع : رحلاته
١٧	المطلب الخامس : أعماله ومناصبه
١٨	المطلب السادس : منهجه في القضاء والتدريس
١٩	المطلب السابع : آثاره العلمية
٢٠	المطلب الثامن : عقيدته
٢١	المطلب التاسع : تلاميذه وأقوال العلماء فيه
٢٣	المطلب العاشر : وفاته
٢٤	المبحث الثاني : منهج المؤلف في التفسير
٢٥	المطلب الأول : منهج المؤلف العام في التفسير
٣٣	المطلب الثاني : منهج المؤلف في المسائل الفقهية وكيفية اختياراته
٣٧	الفصل الأول : اختيارات الشنقيطي في حد الزنى
٣٨	التمهيد :
٣٩	أولاً : تعريف الحد
٤١	ثانياً : تعريف الزنى
٤٣	ثالثاً : تعريف الإقرار
٤٤	رابعاً : تعريف الشهادة
٤٥	خامساً : تعريف التغريب
٤٦	سادساً : تعريف اللواط
٤٧	المبحث الأول : ضَرْقُ إثبات جريمة الزنى
٤٨	المطلب الأول : الإقرار
٤٩	المسألة الأولى : المعتر في عدد الإقرارات في الزنى
٥٨	المسألة الثانية : رجوع المقر عن إقراره
٦٨	المسألة الثالثة : عقوبة المقر بالزنى بامرأة وهي تكذيبه
٧٤	المطلب الثاني : الشهادة
٧٥	المسألة الأولى : اشتراط اتحاد المجلس للشهادة على الزنى

الصفحة	الموضوع
٧٩	المسألة الثانية: اختلاف الشهود
٧٩	الفرع الأول : اختلاف الشهود في المكان
٨١	الفرع الثاني : اختلاف الشهود في الطوع والكراهية
٨٥	الفرع الثالث : اختلاف الشهود في ملابس الزاني
٨٧	المسألة الثالثة : الحكم في الشهود إذا لم يكتملوا
٩٠	المسألة الرابعة : اشتراط عدالة الشهود
٩٢	المسألة الخامسة : اجتماع البيئة والإقرار غير التام
٩٤	المسألة السادسة : رجوع البيئة
٩٩	المسألة السابعة : التقادم في جريمة الزنى
١٠٤	المطلب الثالث : ظهور الحمل من غير زوج ولا سيد
١٠٨	المبحث الثاني : التغريب
١٠٩	المطلب الأول : تغريب الزاني البكر
١٢١	المطلب الثاني : مسافة التغريب
١٢٣	المطلب الثالث : مكان تغريب الغريب
١٢٤	المطلب الرابع : تغريب العبد والامة
١٢٨	المطلب الخامس : سجن المغرَّب
١٣٠	المبحث الثالث : الأحكام المتعلقة بالزاني المحصن
١٣١	المطلب الأول : الاحصان
١٣٢	المسألة الأولى : معنى الاحصان
١٣٤	المسألة الثانية : اشتراط الإسلام للإحصان
١٣٨	المطلب الثاني : الجمع بين الجلد والرحم على المحصن
١٤٦	المطلب الثالث : الحفر للمرحوم
١٥٢	المطلب الرابع : من يبدأ بالرحم
١٥٦	المبحث الرابع : حد الامة الزانية
١٦٢	المبحث الخامس : عقوبة اللاتط
١٦٩	الفصل الثاني : اختيارات الشنقيطي في حد القذف
١٧٠	التمهيد : تعريف القذف
١٧١	المبحث الأول : مرد الحق في حد القذف
١٧٥	المبحث الثاني : القذف باللفظ الصريح
١٧٦	المطلب الأول : قذف الرجل لرجل وتصديق رجل آخر له
١٧٨	المطلب الثاني : قول الرجل لآخر : أخبرني فلان أنك زנית
١٨٠	المطلب الثالث : قول الرجل لآخر : أنت أزني من فلان

الصفحة	الموضوع
١٨٣	المطلب الرابع : قول الرجل لآخر : يا زانية أو قوله للمرأة : يا زان
١٨٥	المطلب الخامس : قول الرجل لآخر : زنأت
١٨٧	المطلب السادس : قول الرجل لآخر : يا قرنان أو ياديوث أو ياكشخان ونحوها
١٨٩	المبحث الثالث : القذف بالتعريض
١٩٠	المطلب الأول : حد القذف بالتعريض المفهم للقذف
١٩٥	المطلب الثاني : إذا قال لرجل : يا من وطئ بين الفخذين
١٩٦	المطلب الثالث : القذف بنفي النسب
١٩٨	المبحث الرابع : أحكام القذف المختصة بالعبيد
١٩٩	المطلب الأول : مقدار حد العبد إذا قذف حراً
٢٠٣	المطلب الثاني : قذف أم الولد
٢٠٥	المطلب الثالث : قذف من يظن أنه عبد فبان حراً
٢٠٦	المبحث الخامس : قذف الجماعة
٢٠٧	المطلب الأول : قذف الجماعة بكلمة واحدة
٢١١	المطلب الثاني : قذف الجماعة بكلمات متعددة
٢١٣	المبحث السادس : مسائل متفرقة في القذف
٢١٤	المطلب الأول : قذف الأنثى غير البالغة والذكر غير البالغ
٢١٧	المطلب الثاني : قذف الوالد لولده
٢٢١	المطلب الثالث : قذف الأم
٢٢٣	المطلب الرابع : قذف الميت
٢٢٥	المطلب الخامس : قذف الملاعة أو قذف ابنها
٢٢٨	المطلب السادس : قذف المحصن عدة مرات
٢٣٢	المطلب السابع : من قذف رجلاً بالزنى ولم يقم عليه الحد حتى زنى المقذوف
٢٣٤	المطلب الثامن : قذف المحدود في الزنى
٢٣٦	المطلب التاسع : الشخص إذا قذفه آخر بالزنى وهو يعلم في نفسه أن القاذف صادق
٢٣٧	الفصل الثالث : اختيارات الشنقيطي في حد الحراة
٢٣٨	التمهيد : تعريف الحراة
٢٣٩	المبحث الأول : عقوبة المحارب
٢٤٥	المبحث الثاني : المراد نفي المحارب
٢٤٩	المبحث الثالث : اشتراط المكافأة في قتل الحراة

٢٥٢	المبحث الرابع : حكم المعين في حد الخيانة
٢٥٥	المبحث الخامس : سقوط الحد عن المخاريين إذا كان بينهم صبي أو مجنون أو أُنْ أُنْ المقطوع عنه
٢٥٦	الفصل الرابع : اختيارات الشقيضي في حد الردة
٢٥٧	التمهيد : تعريف الردة
٢٥٨	المبحث الأول : تارك الصلاة
٢٥٩	المطلب الأول : حكم تارك الصلاة عمداً هادواً وتكاسلاً مع اعترافه بوجوبها
٢٧٨	المطلب الثاني : عقوبة تارك الصلاة
٢٨٥	المبحث الثاني : قتل الساحر
٢٨٩	المبحث الثالث : توبة المرتد
٢٩٠	المطلب الأول : حكم توبة من قذف النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف أمه
٢٩٢	المطلب الثاني : حكم توبة الرديف
٢٩٧	الفصل الخامس : اختيارات الشقيضي في مسائل متفرقة في الحدود
٢٩٨	المبحث الأول : استيفاء الحد من قتل أو أُنْ أُنْ حداً خارج الحرم ثم خأ إليه
٣٠٣	المبحث الثاني : إقامة الحد على الشاعر إذا أُنْ أُنْ شعره ما يستوجب الحد
٣٠٥	الخاتمة
٣٠٩	فهرس الآيات القرآنية
٣١٢	فهرس الأحاديث النبوية
٣١٦	فهرس الآثار
٣١٨	فهرس الأعلام المترجم هم
٣٢١	فهرس المصادر والمراجع
٣٤٤	فهرس الموضوعات